

جامعة غرداية - الجزائر
University of Ghardaia - Algeria



جامعة غرداية - الجزائر
University of Ghardaia - Algeria

إضافات مجلة إقتصادية

دورية دولية نصف سنوية محكمة تنشر الأبحاث و الدراسات
المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
تصدر عن جامعة غرداية - الجزائر

مجلة إضافات إقتصادية

Journal of Economic Additions

JOURNAL of Economic Additions

International Bi-Annual Peer-Reviewed Academic Journal Publishing the Researches and
Studies in the field of Economics, Business and Management Sciences
Issued by University of Ghardaia - Ghardaia (Algeria)

إيداع قانوني رقم : مارس/2017

ردمدم : / E-ISSN : 2572-0074 P-ISSN :



Legal deposit N° Mars/2017
P-ISSN : 2572-0074 E-ISSN : /

مجلة إضافات اقتصادية

مجلة نصف سنوية علمية محكمة تهتم بمجالات الاقتصاد والمال والادارة
والمحاسبة وموضوعات التنمية والقضايا الاقتصادية المعاصرة .

المجلد : 04 العدد : 02 سبتمبر 2020

ISSN : 2572-0074

مدير المجلة

أ.د. سليمان بلعور

الرئيس الشرفي

أ.د. بشكي لزهر

مدير النشر

د. كمامسي عبد الله

رئيس التحرير

أ.د. عبد اللطيف مصيطفي

أعضاء لجنة القراءة لمجلة إضافات اقتصادية

أ.د. بوخاري عبد الحميد أ.د. بلعور سليمان د. رواني بوحفص د. قطيب عبد القادر	د. أولاد حيمودة عبد اللطيف د. شنيني حسين د. شنيني عبد الرحيم د. تيمايي عبد المجيد د. دحو سليمان	د. خنيش يوسف أ.د. غزير محمد مولود د. شرقي مهدي د. شرع مريم د. لعمور رميلة	د. طويطي مصطفى أ.د. بن سانية عبد الرحمان د. عمي سعيد حمزة د. علماوي أحمد أ.د. مصيطفي عبد اللطيف
---	---	---	---

أعضاء لجنة التدقيق لمجلة إضافات اقتصادية

أ. طالب أحمد نور الدين	أ. برهان نور الدين
------------------------	--------------------

للتواصل والامتياز: رئيس هيئة تحرير مجلة إضافات اقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية

ص ب: ولاية غرداية 47000 الجزائر

كل الأعمال والأبحاث ترسل فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة

journal.additions@gmail.com

الهيئة العلمية للمجلة

أ.د مصيطفى عبد اللطيف جامعة غرداية، الجزائر	أ.د عبد المجيد قدي جامعة الجزائر 3	أ.د محمد عبد الواحد محمد عثمان، جامعة حلوان القاهرة
أ.د معراج هواري جامعة غرداية، الجزائر	أ.د محمد بن بوزيان جامعة تلمسان، الجزائر	أ.د منير البلومي جامعة سوسة تونس
أ.د بن سانية عبد الرحمان، جامعة غرداية، الجزائر	أ.د غزاوي اعمر جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د سدرأوي طارق، جامعة المونستير، تونس
أ.د بلعور سليمان جامعة غرداية ، الجزائر	أ.د محمد زرقون جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د أسامة السويلم، جامعة مدينة السادات - مصر
أ.د غزيل محمد مولود جامعة غرداية ، الجزائر	أ.د لعمى أحمد جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د عمار أوكيل، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان
أ.د. أحلام بوعبدلي جامعة غرداية، الجزائر	أ.د ابراهيم بختي جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د بلقاسم العباس، المعهد العربي للتخطيط- الكويت
أ.د. عبد الحميد بوخاري جامعة غرداية، الجزائر	أ.د يوسف صوار، جامعة سعيدة، الجزائر	أ.د خليفة أحسنة، جامعة ابن الطفيل ، المغرب
أ.د عجيلة محمد جامعة غرداية، الجزائر	أ.د براق محمد المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	أ.د خالد جعارات، جامعة الشرق الأوسط الأردن
أ.د إلياس بن ساسي جامعة قاصدي مرباح ورقلة	أ.د ناصر دادي عدون، المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	P.Sid ali kamel Kaya , Business School Toulouse
أ.د هواري سويسي ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د عمر لعلاوي، المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	د. عبد الفتاح علاوي، جامعة بنجران، المملكة العربية السعودية
أ.د. علاوي محمد لحسن، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د نصر الدين حمودة، مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التطوير، الجزائر	د. محمد كنوش، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تراكيا، تركيا
أ.د محمد قويدري جامعة عمار ثليجي الاغواط	أ.د. شاهد إلياس جامعة حمّة لخضر الوادي	د. يوسف ناصر الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا
أ.د محمد فرحي جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر	أ.د عدالة لعجال جامعة مستغانم، الجزائر	د. محضية سملاي كلية ادارة الاعمال جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية
أ.د محمد حمزة بن قرينة ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د صالح تومي، جامعة الجزائر3، الجزائر	د. أحمد بلالي كلية ادارة الاعمال جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية
أ.د سليمان ناصر ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د دحمان بن عبد الفتاح جامعة أدرار، الجزائر	د. صباح الحياوي، معهد الادارة / الرصافة / الجامعة التقنية الوسطى - بغداد - العراق
أ.د بورنان إبراهيم جامعة عمار ثليجي الاغواط	أ.د مقدم عبيرات، جامعة الاغواط، الجزائر	د.عبد الرحمن رشوان، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة- فلسطين
أ.د الشيخ داوي جامعة الجزائر3، الجزائر	أ.د عبد السلام مخلوفي جامعة بشار، الجزائر	د. محمد كنوش، Trakya University
أ.د شعيب شنوف، جامعة محمد بوقرة بومرداس	د. حسين شنيبي جامعة غرداية، الجزائر	د. عودية مولود، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية
أ.د. بوزيد سايح ، جامعة ورقلة، الجزائر	د. حنيش يوسف جامعة الأغواط، الجزائر	د. قاسم النعيمي جامعة دمشق ، سورية

د. حبيب بوهرور، جامعة الدوحة، قطر	د. لعمور رميلة جامعة غرداية، الجزائر	أ.د. اسماعيل بن قانة ، جامعة ورقلة، الجزائر
د. عبد الله غالم، جامعة محمد خضرم بسكرة، الجزائر	د. مريم شرع جامعة غرداية، الجزائر	أ.د. مليكة زغيب، جامعة قسنطينة 2، الجزائر
D. Essia Ries Ahmed, Universiti Sains Malaysia	د. أولاد حيمودة عبد اللطيف جامعة غرداية، الجزائر	أ.د. الهام يحيوي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر
د. النويران ثامر، جامعة شقراء – المملكة العربية السعودية	د. عمي سعيد حمزة جامعة غرداية، الجزائر	د. علماوي أحمد، جامعة غرداية، الجزائر
عصام الاطرش، جامعة الاستقلال، فلسطين	د. تيمماوي عبد المجيد جامعة غرداية، الجزائر	د. طويطي مصطفى جامعة غرداية، الجزائر
د. بابكر مبارك عثمان الشيخ ، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية	د. دحو سليمان جامعة غرداية، الجزائر	د. رواني بوحفص، جامعة غرداية، الجزائر
د. عبدات مراد، جامعة الجزائر 3.	د. شرقي مهدي جامعة غرداية، الجزائر	د. محمد زوزي جامعة غرداية، الجزائر
د. بن عبد العزيز سفيان جامعة بشار، الجزائر	د. عقبة عبد اللاوي جامعة حمه لخضر الوادي	د. ابو بكر بوسالم المركز الجامعي ميله
دحو سليمان، جامعة غرداية، الجزائر	د. على بن ضب، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر	د. بن عبد العزيز سفيان جامعة بشار

شروط النشر في مجلة إضافات اقتصادية

الرؤية العامة

دورية أكاديمية محكمة دولية ومتخصصة، نصف سنوية، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية. ترمي مجلة إضافات اقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة، والمراجعات العلمية في المجالات الاقتصادية والتسيير والتجارة. والمحاسبة والمالية.

اهتمامات المجلة : تعنى المجلة بنشر البحوث العلمية الرصينة في مجالات التخصص .

شروط وقواعد النشر

مجلة إضافات اقتصادية مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية دورية علمية محكمة، تصدر عن جامعة غرداية. وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط والشروط الآتية:

(1) تنشر المجلة البحوث العلمية الأصيلة التي تتوافر فيها شروط البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً. ويتم استلام البحث المستوفي للشروط والمعايير التالية:

- وقوع موضوع البحث ضمن إهتمامات وأهداف المجلة. .
- التزامه بقواعد النشر المتبعة في المجلة.
- (2) تتمثل العناصر الرئيسية التي يجب أن يركز عليها أي بحث في:
 - عنوان البحث وملخصا عنه .
 - مقدمة أو خلفية موضوع البحث وأدبياته ومسوغاته وأهميته.

- مشكلة البحث وتحديد عناصرها وربطها بالمقدمة.
- منهجية البحث المناسبة لطبيعة المشكلة البحثية وتتضمن الإجراءات والبيانات الكمية أو النوعية التي مكنت الباحث من معالجة المشكلة البحثية ضمن محددات وافتراضات بحثية واضحة.
- خاتمة تتضمن تلخيصاً للموضوع، والنتائج التي تم التوصل إليها (نتائج البحث ومناقشتها مناقشة علمية مبنية على إطار فكري متين يعكس تفاعل الباحث مع موضوع البحث من خلال ما يتوصل إليه الباحث من استنتاجات وتوصيات مستندة إلى تلك النتائج).
- (3) يجب أن لا يكون المقال منشوراً أو مقدماً للنشر لدى جهة أخرى.
- (4) تقبل المجلة المقالات المكتوبة باللغة العربية، الفرنسية أو الإنجليزية على أن يرفق المقال بملخصين، أحدهما باللغة العربية، وأن لا يتجاوز كل ملخص 150 كلمة. كما يجب أن يتضمن ملخصي المقال على: (الإشكالية، المنهجية المتبعة، أهمية المقال والأهداف المرجوة من خلاله).
- (5) يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية لا تقل عن 5 كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL (*Journal of Economic Literature (JEL) Classification*)، الصادر عن الجمعية الأمريكية للاقتصاد (*American Economic Association – AEA*)، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية لكل ملخص.
- (6) يكون المقال في حدود 20 صفحة، بما فيها الجداول والأشكال والمراجع والملاحق (إن وجدت).
- (7) تكتب كل المقالات المقدمة ببرنامج (MS Word)؛
- (8) بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Traditional Arabic) حجم 14، وحجم 12 بالنسبة للهوامش.
- (9) بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman) حجم 12، و 10 للهوامش.
- (10) تكتب العناوين بخط غامق، ومسافة 1 بين الأسطر.
- (11) يكون التهميش في آخر المقال (Notes de fin) بطريقة آلية.
- (12) تتضمن الورقة الأولى عنوان المقال، اسم الباحث، اسم المؤسسة التي ينتمي إليها وبريده الإلكتروني.
- (13) تدوين المراجع يكون في آخر المقال باعتماد أسلوب "هارفارد" (أنظر الرابط <http://www.emeraldgroup.com/publishing.com/portal/ar/authors/harvard/2.htm>)، وذلك بإدراج إحالة (Notes de fin) في قلب النص، كما يمكن ذكر صاحب المرجع والسنة بين قوسين في قلب النص، على أن يُدون المرجع كاملاً في قائمة المراجع.
- (14) قبول المقال للتحكيم مرهون بالالتزام الكامل بشروط النشر المذكورة أعلاه. كما يجب على الباحثين الاستعانة بالقالب النموذجي للمقالات (Template) الخاص بمجلة إضافات اقتصادية.
- (15) يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء تعديلات شكلية على المقالات دون المساس بمضمونها متى لزم الأمر.
- (16) ترسل المقالات إلى عنوان المجلة الإلكتروني: (journal.additions@gmail.com).
- (17) يخضع البحث المرسل إلى المجلة إلى تحكيم أولي من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليته للتحكيم الخارجي، ويحق للهيئة أن تعتذر عن السير في إجراءات التحكيم الخارجي أو عن قبول البحث للنشر في أي مرحلة دون إبداء الأسباب.
- (18) البحث المقبول للنشر يأخذ دوره للنشر حسب تاريخ قبوله للنشر بصرف النظر عن العدد الذي تم تحديده أو العدد الذي أرسل إليه أو في أحد الأعداد التي تليه.

- (19) تعتذر المجلة عن عدم إعادة البحث الذي يتم إرساله إلى المجلة (بكلية أو أجزاء منه) إلى الباحث في حالة عدم قبوله للنشر في أي مرحلة من المراحل.
- (20) المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة.
- (21) ما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر الباحث (الباحثين)، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.
- (22) ترتب البحوث عند النشر في عدد المجلة وفق اعتبارات فنية، وليس لأي اعتبارات أخرى أي دور في هذا الترتيب، كما أنه لا مكان لأي اعتبارات غير علمية في إجراءات النشر.

فهرس مجلة إضافات اقتصادية

المجلد: 04 العدد: 02 سبتمبر 2020

المقالات	
الصفحات	عنوان المقال والمؤلفين
07	الفهرس
28-8	أثر النفقات التسويقية على ربحية شركات الطيران بين المحدودية والمخاطر دراسة حالة شركة طيران الإمارات بوحضر رقية
49-29	استراتيجيات مجلس التعاون الخليجي لتبني تقنية البلوك تشين والنتائج المحتملة لتطبيقها -قراءة في تجربة الإمارات العربية المتحدة- طرويبا ندير
71 -50	الحوكمة و الابتكار بوشعور رضية بوزيان محمد
89 -72	القيادة بالحب: كأسلوب قيادي فعال يحقق الرضا الوظيفي للمرؤوسين سفيان خلوفي كمال شريط
109 -90	المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية وحماية المستهلك: التجربة المصرية أنموذجا عبد الحفيظي أحمد
128 -110	المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الاقتصاد البنفسجي -مقاربة مفاهيمية- سارة زرقوط
149 -129	تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية - دراسة حالة القينعي عزالدين
169 -150	تحليل التعادل كأداة إدارية لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة "بريمكس الشرق" سكيكدة شلابي عمار
189 -170	اعتماد استراتيجية الجودة الشاملة في المؤسسات الخدمية - دراسة ميدانية بالمؤسسة المينائية بسكيكدة- شيلي إهام
205 -190	الإنفاق الجبائي وعلاقته بمشاريع دعم الدولة لتطوير الاستثمار في الجزائر كردودي سهام موسي سهام
226 -206	التوجه نحو تبني المعايير المحاسبية العمومية الدولية ودوره في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد المالي والإداري في الجزائر عفاف لومايزية
246-227	Techniques d'évaluation des politiques publiques : Une revue de littérature Hadebi Abdelkrim Zoheir Elagag Mustapha

أثر النفقات التسويقية على ربحية شركات الطيران بين المحدودية والمخاطر

دراسة حالة شركة طيران الإمارات

Impact of marketing costs on Airline profits between limitation and risks

Emirates Airline Case Study

بوحيدر رقية

مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة (LEODD)، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل،

bouhider_roukia@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/09/24

تاريخ القبول: 2020/07/28

تاريخ الاستلام: 2020/05/11

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر النفقات التسويقية على أرباح شركة طيران الإمارات، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وبأخذ الربح كمتغير تابع والإنفاق التسويقي وتكلفة الوقود وعدد المسافرين كمتغيرات مفسرة خلال الفترة 1993-2019.

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية معنوية بين الإنفاق التسويقي وربحية الشركة، كما أن تكلفة الوقود لها تأثير معنوي سلبى على الربحية في حين كان لعدد المسافرين تأثير معنوي موجب على الأرباح. أوصت الدراسة الشركة بعدم المبالغة في الإنفاق التسويقي وبخاصة الجانب الترويجي لكونها قد كونت لها علامة تجارية معروفة بتميز خدماتها على المستوى العالمي وتوجيه تلك الأموال لمجالات أخرى تمكنها من الاستمرار في السوق في ظل المنافسة الحادة المفروضة عليها، وحساسية أرباحها لمختلف الأخطار .

كلمات مفتاحية: النفقات التسويقية، الربح، شركة طيران الإمارات، نموذج الانحدار المتعدد.

تصنيفات JEL : L26, L93, M31

Abstract:

This study aimed at finding out the effect of marketing cost on the profit of Emirates airlines, using multiple regression models and taking the profit as a dependent variable, marketing cost, fuel cost and number of passengers as explained variables during the 1993-2019 period.

The study found that there is a significant positive relationship between marketing cost and profit of the company, the cost of fuel has a significant negative impact on profit, while the number of passengers have significant positive effect. The study recommends the company do not exaggerate in marketing cost, because it established an excellence brand in the world and channeling funds to others uses to face increasing competition.

Keywords: Marketing cost, Profit, Emirates Airlines, Multiple Regression Model.

Jel Classification Codes: L26, L93, M31.

المؤلف المرسل: رقية بوحيدر: bouhider_roukia@yahoo.fr

1. مقدمة:

في عالم أصبحت المنافسة هي السمة البارزة للأسواق على المستوى المحلي والدولي في ظل انفتاح الأسواق على بعضها البعض وتراجع القيود الحكومية، تجد الشركات نفسها مجبرة على العمل لضمان البقاء والاستمرار في السوق، ولتحقيق هذا الهدف لا بد لها من ربح يضمن لها النمو والتوسع في المستقبل، ومن الوظائف التي تستمد منها الشركات بقائها هي الوظيفة التسويقية. التسويق باعتباره مجموعة من الأنشطة الموجهة لتحقيق أهداف معينة أصبح مجالاً معقداً ومملوءاً بالابتكارات فكل شيء أصبح قابلاً للتسويق من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من العملاء والحفاظ عليهم بشكل يزيد من المبيعات، وأصبحت الشركات اليوم تخصص مبالغ متزايدة من أجل الإنفاق على الوظيفة التسويقية. والنفقات التسويقية عبارة عن أعباء يتم تحميلها على نتيجة الدورة لكل سنة إلا أنها في حقيقة الأمر عبارة عن استثمارات لا تعطي نتائجها بشكل آني وإنما تحتاج إلى مدة زمنية معينة، وليس هناك ما يضمن أنها تعود

بنتائج إيجابية على الشركة ما يعني أنه مخوف بالمخاطر (Powell, 2002). وللتسويق أهمية كبيرة في حياة المنظمات وبخاصة الربحية، حيث يسعى إلى تحقيق الربح الذي يضمن لها عائدا مقبولا للمساهمين وتحقيق النمو والاستمرار في السوق مع تحمل المنظمة لمسئوليتها الاجتماعية.

تعتبر صناعة النقل الجوي من القطاعات التي عرفت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، وهي صناعة تتميز بعدد الخصائص عن باقي القطاعات الاقتصادية، فهي تلعب دورا فعالا في نمو وتطور الاقتصاديات، بتشجيعها الحركة السياحية والتجارة الدولية عن طريق خدمات الشحن الجوي التي لا تقل أهمية عن خدمات نقل الركاب (Senguttuvan, 2006)، كما أن الطلب عليها يتوقف على عدة عوامل كالمسافة بين الموقع الحالي والوجهة وكذا مستوى الدخل وعدد السكان وعادات الفرد ورغباته... إلخ، وتتميز بطابع دولي لأنه لا يوجد حتى الآن وسيلة نقل أخرى تنافسها أو تضاهيها في المسافات البعيدة لأنها الأسرع والأكثر راحة من بين وسائل النقل الموجودة (Vasigh, Fleming & Humphreys, 2014)، أما في المسافات القصيرة فتنافسها السيارة والقطار والباخرة وغيرها من الوسائل.

وسوق هذه الصناعة على المستوى العالمي تسيطر عليه الشركات الأمريكية بالإضافة إلى باقي شركات الدول المتقدمة وبعض الشركات المنتمية لدول العالم النامي والتي تحاول افتكاك مكانة لها رغم حداثة نشأتها، ومنها شركة طيران الإمارات التي أجمرت العالم بسرعة نموها والنجاحات التي حققتها في فترة وجيزة مقارنة بشركات طيران عالمية لها تاريخ عريق، ووصلت سنة 2019 إلى أسطول هو الأضخم في الشرق الأوسط بـ 270 طائرة تجوب العالم كله بنحو 157 وجهة لكل القارات. ومن الأسرار التي ساهمت بشكل كبير في النجاح الذي حققته الشركة إستراتيجيتها التسويقية وعلى رأسها الرعاية الرياضية التي استخدمتها مبكراً خلال فترات نموها الأولى، حيث تخصص مبالغ متزايدة للإنفاق التسويقي وفي الجهة المقابلة تحقق أرباح متواصلة حتى ولو اختلف مقدارها من سنة إلى أخرى، وهو ما يؤدي بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق التسويقي في شركة طيران الإمارات والأرباح التي تحققها؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية المطروحة نطلق من الفرضيات التالية:

-
- هناك علاقة طردية معنوية بين الإنفاق التسويقي وصافي الربح في شركة طيران الإمارات؛
- الجهود التسويقية واحدة من العوامل المؤثرة على أرباح شركة طيران الإمارات إضافة إلى عوامل أخرى.
- أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:
- خصائص صناعة النقل الجوي لما لها من أهمية في الاقتصاديات المعاصرة؛
- شركة طيران الإمارات ومزيجها التسويقي كنموذج عن الشركات الناجحة في العالم النامي؛
- طبيعة العلاقة الموجودة بين الإنفاق التسويقي وربحية الشركة المتواصلة.
- أهمية الدراسة:** تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور الكبير الذي تلعبه صناعة النقل الجوي في نمو الاقتصاديات المعاصرة، فهي مصدر لتنويع الدخل وجلب العملة الصعبة خاصة في الدول النامية، وهو ما يستدعي البحث عن العوامل المتحكمة في ربحيتها في ظل تميزها بالمحدودية وارتفاع درجة حساسيتها لمختلف الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية بالتركيز على النفقات التسويقية التي تعتبر دعامة هامة لأي منظمة ربحية في الفترة المعاصرة.
- منهجية الدراسة:** بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي للإحاطة بالجوانب النظرية للموضوع المدروس، كما استخدمنا المنهج التحليلي لعرض مختلف المؤشرات الخاصة بشركة طيران الإمارات خلال الفترة 1993-2019، مع إجراء دراسة قياسية، وقسمنا الورقة البحثية إلى العناصر التالية:
1. مقدمة
 2. أدبيات الدراسة والدراسات السابقة
 3. تطور الإنفاق التسويقي والأرباح في شركة طيران الإمارات
 4. الدراسة القياسية وتحليل النتائج
 5. خاتمة

2. أدبيات الدراسة والدراسات السابقة

1.2 أدبيات الدراسة

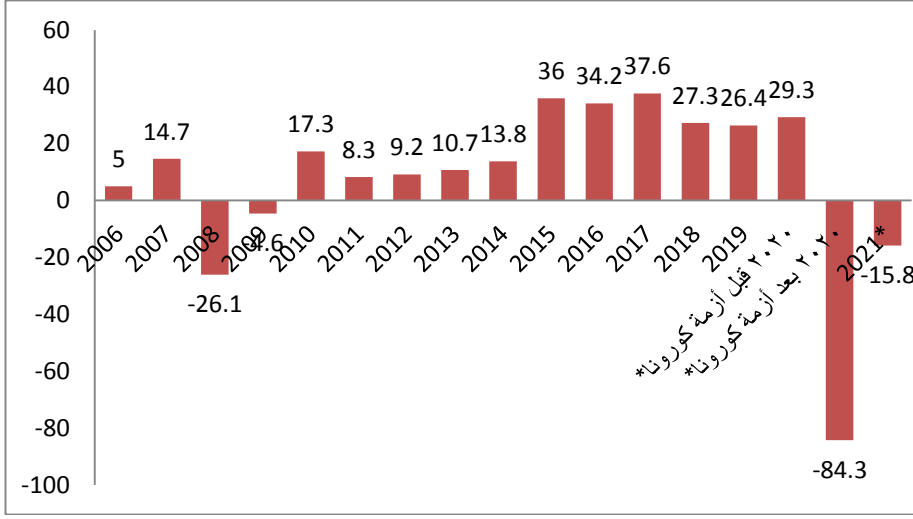
ترتبط صناعة النقل الجوي بشكل كبير بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة باستخدام الأجواء والوقوف والتزود بالوقود والرسوم المرتبطة بها (Cento, 2009)، فحسب أحد الدراسات فقد دفعت شركات الطيران العالمية أكثر من 6.5 مليار دولار رسوم هبوط بالمطارات و5.2 مليار دولار رسوم الملاحة الجوية سنة 1997م (السيسي، 2001) وهو ما يرفع من التكاليف التي تتحملها هذه الشركات إضافة إلى ارتفاع تكاليفها الرأسمالية والتشغيلية، وأهمها تكلفة اقتناء الطائرات. وهي صناعة محتكرة من قبل عدد قليل من الشركات على المستوى العالمي لأنها تتطلب تكنولوجيات عالية جدا وهو ما يجعلها مرتفعة الثمن (Yu, 1998). فشركة طائرات البوينغ الأمريكية كانت أسعارها مع نهاية شهر أبريل 2020 تتراوح ما بين 89.1 مليون دولار أمريكي لطائرة Boeing 737-700 كأرخص واحدة و442.2 مليون دولار أمريكي كأغلى طائرة في تشكيلتها وهي Boeing 777-9x (الموقع الإلكتروني لشركة بوينغ)، أما في منافستها Airbus فتتراوح أسعارها في نفس السنة ما بين 77.4 مليون دولار أمريكي كأقل سعر لطائرة A318 و 445.6 مليون دولار أمريكي لطائرة A380 كأعلى سعر (الموقع الإلكتروني لشركة إيرباص)، علما أن هذا السعر يخضع لحجم الطائرة وعدد الأماكن ومدى اقتصادها للطاقة وأنظمة الأمان فيها والتكنولوجيا المستخدمة في صناعتها... إلخ. وتشكل عملية اقتناء الطائرات تحديا كبيرا لشركات الطيران ما يجعلها دأمة البحث عن مصادر التمويل ومن جهة أخرى تحاول أن تعظم ما أمكن من استخدام الطائرة خلال عمرها الإنتاجي لاسترجاع تكاليفها وتحقيق ربح، لأنه كلما تقادمت الطائرة انخفضت قيمتها السوقية وارتفعت تكاليف صيانتها (Yu)1998.

وضخامة التكاليف التشغيلية والاستثمارية لهذه الصناعة ينعكس على الأسعار المطبقة من قبلها والتي ما زالت مرتفعة وتشكل تحديا كبيرا يؤثر على مداخيلها وبالتالي ربحيتها، وتعتبر شركات الطيران من أقل الشركات من حيث العائد على الأصول المستثمرة وهو ما يهدد استمرارها وديمومتها (Wensveen, 2016). فأرباحها شديدة الحساسية لكل تغير في الظروف الاقتصادية والمناخية والسياسية والعسكرية

وحتى الصحية، بالشكل الذي يجعل الطلب عليها متذبذب من فترة لأخرى وقد يتعرض لانخفاضات كبيرة كما قد يعرف في بعض الأحيان أوقات الذروة، فاضطراب سياسي أو عسكري أو ظهور وباء في أحد المناطق من العالم يعرض الشركات التي تعمل على هذه الخطوط لخسائر كبيرة. ولا أدل على ذلك من أزمة تفشي وباء كورونا، فتوقف نقل الركاب على المستوى الدولي ومنع السفر من أغلب دول العالم جعل نسبة كبيرة من الرحلات تتوقف وهو ما سيكون له آثار كارثية على وضعية هذه الصناعة، فحسب بعض الدراسات المنشورة من قبل الاتحاد الدولي للطيران 83% من شركات الطيران العالمية قد حققت خسائر خلال الثلاثي الأول من سنة 2020 نتيجة هذا الوباء (The International Air Transport Association (IATA), 2020)

وكما يبينه الشكل 1 فأرباح هذه الصناعة على المستوى العالمي متذبذب من سنة لأخرى، كما منيت هذه الصناعة بخسائر كبيرة جدا بلغت سنتي 2008 و 2009 ما يقرب 26.1 و 4.6 مليار دولار على الترتيب، بسبب الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى تراجع الحركة السياحية نتيجة انخفاض المداخيل (Hertwig & Rau, 2010)، أما أسعار الوقود والتي تشكل تقريبا 30% من التكاليف الكلية لشركات الطيران فهي مرتبطة بأسعار النفط على المستوى الدولي (Aviation Lease and Finance Co. K.S.C.P, 2016)، فتراجع أسعاره يؤثر عليها إيجابا باعتبار الوقود من أهم تكاليفها مثلما هو الحال لسنوات 2015 (Miranda, 2015). والملاحظ من الشكل 1 توقع ارتفاع الأرباح سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019، غير أن حدوث الأزمة الصحية العالمية لوباء كورونا سيكبد هذه الشركات خسائر كبيرة نتيجة الشلل الذي أصاب النقل الجوي وتوقف الحركة السياحية في إطار الإجراءات الاحترازية التي تتبعها الدول لتطويق بؤرة هذا الوباء، حيث يتوقع أن تخسر هذه الصناعة في سنة 2020 ما مقداره 84.3 مليار دولار أمريكي و 15.8 مليار دولار أمريكي سنة 2021. وهو ما يؤكد على حساسية أرباح هذه الصناعة لعدد كبير من الظروف غير المتحكم فيها بما يطرح إشكالية الحفاظ على العملاء.

الشكل 01: صافي الربح في شركات الطيران على المستوى العالمي بالمليار دولار



* قيم مقدرة.

المصدر: نقلا عن الموقع <https://www.statista.com>

وقد كانت شركات الطيران على المستوى العالمي إلى وقت قريب يغلب عليها الطابع الاحتكاري مع وجود قيود حكومية متشددة داخلية وخارجية، ومع تغير اللوائح التنظيمية التي تعمل في ظلها منذ إطلاق مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1978 م لتطبيق نظام المنافسة الحرة في مجال النقل الجوي وتبعتها أوروبا في الثمانينيات (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2001) وعمليات التحرير متواصلة في هذه الصناعة سواء بشكل كلي أو جزئي ما أدخل شركات الطيران في منافسة متعددة المستويات داخلية وخارجية مع شركات من مختلف الجنسيات (حامد، 2017) (رجب، 2005)، رغم ارتفاع حواجز الدخول إليها نتيجة ضخامة استثماراتها وارتفاع تكاليفها التشغيلية والتشريعات الحكومية وكذا وجود شركات محتكرة لحصص سوقية كبيرة بما يمنع من دخول الشركات الجديدة (Delfmann, 2017). وفي ظل هذه الظروف يكون التركيز على التسويق أمر حتمي من أجل التعريف بخدماتها، غير أن التسويق خاصة الدولي منه يتطلب موارد مالية كبيرة وهو ما يلقي بأعباء إضافية على شركات الطيران في ظل محدودية أرباحها نتيجة ارتباطها بعدد العوامل غير المتحكم فيها وكذا حساسيتها لمختلف الظروف، وهو ما يطرح إشكالية مدى اعتماد هذه الشركات على التسويق بما يضمن لها استمرار النشاط والحفاظ على الربحية في صناعة يقال أنها تدير النقود ولا

تصنعها في إشارة إلى انخفاض ربحيتها نسبة إلى حجم الاستثمارات التي تتطلبها مقارنة مع صناعات أخرى تتطلب استثمار أقل وتحقق أرباح أعلى.

2.2 الدراسات السابقة

لأهمية كل من النشاط التسويقي والربح في المنظمات المعاصرة بما يكفل لها ممارسة مختلف وظائفها مع خدمة المجتمع الذي توجد فيه، فالكثير من الدراسات قد ركزت على دراسة العلاقة ما بين المتغيرين، غير أن الدراسات التي ركزت على هذين المتغيرين في شركات الطيران على حد اطلاق الباحثة غير موجودة، حيث ركزت الدراسات الموجودة على العوامل المحددة لربحيتها بشكل عام. وعليه سنتناول بعض الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع في منظمات ربحية أخرى. هدفت دراسة (Lucuis, Giorgis & Lee, 2008) إلى معرفة التأثير الذي يمارسه التسويق بمختلف عناصره على مقاييس الأداء في المؤسسات المنتجة للدواء في الاقتصاد الأمريكي بدراسة عينة مكونة من 332 شركة وبأخذ كل من تكاليف البحوث والتطوير، وتكاليف الإعلان، وكثافة رأس المال، ومعدل دوران المخزون وحجم الشركة كمتغيرات مفسرة، والعائد على الملكية والأصول كمتغيرين تابعين خلال الفترة 2001-2005 باستخدام نماذج الانحدار المتعدد. توصلت الدراسة إلى أنه كلما زاد حجم الشركة وزاد الإنفاق على البحوث والتطوير أدى ذلك إلى زيادة العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وقد كانت العلاقة الإحصائية بينهما موجبة ومعنوية، بينما تكاليف الإعلان ورأس المال يرتبطان بعلاقة معنوية وإيجابية مع العائد على حقوق الملكية فقط بينما معدل دوران المخزون فليس له أي تأثير على المتغيرين التابعين، وقد فسر الباحث هذه النتائج بصعوبة البيئة التنافسية لصناعة الأدوية في الولايات المتحدة الأمريكية ما يجعل من الصعوبة بمكان الحفاظ على نفس الأداء خلال فترات منية طويلة. ما يؤخذ على هذه الدراسة أنها ركزت على صناعة الأدوية والتي عادة ما يكون الطلب عليها ليس مرتبطا بالتسويق بالدرجة الأولى بل بطبيعة الأمراض وتوجه الطبيب المعالج الذي يفرض أدوية خاصة.

في حين هدفت (Ventoura-Neokosmidi, 2005) إلى معرفة العلاقة الموجودة ما بين الربح والحصة السوقية والإنفاق على الإعلان في 36 شركة يونانية في صناعة الأغذية خلال سنة 2002 باستخدام أسلوب المقاطع العرضية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الحصة السوقية للشركة تمارس تأثير إيجابي ومعنوي على أرباح الشركات لأنها تمثل حاجزا أمام دخول منافسين جدد للصناعة، بينما الإعلان يمارس تأثير إيجابي وغير معنوي على ربحيتها، وقد بررت الدراسة هذه النتائج بكون التوسع في الحصة السوقية على حساب الآخرين عادة ما ينتج عنها الاستئثار بمبيعات أكبر وهو ما يؤدي إلى زيادة الأرباح في ظل التحكم في التكاليف، أما الإعلان فهو في حد ذاته تكلفة بشكل قد لا يظهر تأثيره المباشر على الربحية. ما يؤخذ على هذه الدراسة هو أنها اقتصرت على دراسة سنة واحدة فقط بينما الإنفاق التسويقي عادة ما لا يظهر تأثيره الإيجابي أو السلبي على أرباح المؤسسة إلا على المدى المتوسط والطويل.

أما (Dauda, 2014) فقد أرادت معرفة أثر نفقات الدعاية والإعلان على إيرادات المبيعات والربحية في 14 شركة تابعة لقطاع التعبئة والتغليف في نيجيريا خلال الفترة 1996-2009 باستخدام نماذج الانحدار المتعدد. وتوصلت إلى أن الإنفاق على الإعلان لديه تأثير معنوي وإيجابي على إيرادات البيع لدى الشركات، بينما ليس لديه أي تأثير على الربحية. وقد بررت الدراسة هذه النتيجة بكون الإعلان يعتبر واحد من وسائل الاتصال التي تؤثر على أداء الشركة بأكثر من طريقة ولكن لا ينبغي إهمال وسائل الترويج الأخرى مثل التخفيضات، والمبيعات الشخصية والإشهار... إلخ.

ما يؤخذ على هذه الدراسة هو أنها قد ركزت على تكاليف التسويق فقط، بينما الواقع يشير إلى أنها قد تكون صغيرة المبلغ بشكل لا تظهر أي تأثير معنوي على الأرباح على الرغم أنه في الواقع العملي قد تؤدي إلى زيادة المبيعات؛

أما دراسة (Oloko, Anene, Kiara, Kathambi & Mutulu, 2014) فقد هدفت إلى تبيان أثر الإستراتيجية التسويقية لشركة الاتصالات Safaricom Ltd الكينية على ربحيتها، علما أنه تم اختيارها لتحقيقها أرباح كبيرة مقارنة مع باقي شركات الاتصالات في كينيا والدول المجاورة لها، حيث ركزت الدراسة على مختلف عناصر المزيج التسويقي للشركة وانعكاسها على ربحية الشركة كخلق المنتجات والسعر

والاستعانة بالمشاهير للترويج والترويج على الألوان والديكور... إلخ، وقد توصل الباحث إلى أن هناك ارتباط ما بين هذه العناصر وربحية الشركة دون أن يكون ذلك بواسطة دراسة قياسية .

وما يمكن استخلاصه أن النشاط التسويقي وبالتالي الإنفاق المرتبط به أصبح في الفترة المعاصرة أكثر من ضرورة لأي منظمة مهما كان نوعها خاصة في ظل وجود عدد كبير من المنافسين الحاليين أو المحتملين وضغط العملاء والموردين في إطار ما يسمى بنموذج القوى الخمس لبورتر والذي يحدد طبيعة البيئة التنافسية للمنظمة.

3. تطور الإنفاق التسويقي والأرباح في شركة طيران الإمارات

يعود تأسيس شركة طيران الإمارات وهي مختصة في نقل الركاب جوا ومملوكة بالكامل لحكومة إمارة دبي إلى عام 1985 بطائرتين مستأجرتين وبرحلات محدودة إلى الخارج، ومنذ ذلك الوقت وهي تتوسع بشكل متواصل، مع اتخاذها شعار الجودة والتميز في مختلف خدماتها.

1.3 مؤشرات نمو شركة طيران الإمارات

تعتبر من أهم شركات الطيران العالمية وتدير أسطولاً بأكثر من 270 طائرة نحو 157 وجهة عالمية حسب آخر تقرير سنوي لها لسنة 2019. ويعود هذا النجاح إلى إدراك حكومة دبي لأهمية قطاع الطيران وإتباع سياسات مرنة تشجع على الاستثمار والمنافسة المفتوحة والتركيز على النمو وكفاءة العمليات والربط الفعال مع مختلف الأسواق، بالإضافة إلى وقوع دبي على تقاطع جغرافي بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، مما يضع الرحلات منها على بعد 8 ساعات من نحو ثلثي سكان العالم (معوض، 2011). والجدول 01 يبين أن الشركة في نمو وتطور مستمر إذ انتقلت قيمة أصولها من 2.45 مليار درهم إماراتي سنة 1993 إلى أكثر من 172 مليار درهم سنة 2019، حيث تضاعفت أصولها خلال هذه الفترة بأكثر من 70 مرة نتيجة معدلات النمو المرتفعة التي تحققت من سنة لأخرى ما عدا تحقيقها لنمو سالب خلال سنتي 1995 و1996 و2018، أما أقصى معدل نمو حققته فقد كان سنة 1999 بما نسبته 61.32 %، ويعود هذا التوسع في النمو إلى إقبالها على زيادة عدد الطائرات التي تملكها في أسطولها حيث انتقلت من

15 طائرة سنة 1993 إلى 270 طائرة سنة 2019 وهو ما ينتج عنه زيادة عدد الوجهات التي تخدمها والتي انتقلت من 32 وجهة سنة 1993 م إلى أكثر من 157 وجهة سنة 2019، ومن مظاهر نمو هذه الشركة هو زيادة عدد المسافرين على متنها إذ انتقل من 2 مليون مسافر سنة 1993 م إلى أكثر من 56 مليون مسافر سنويا سنة 2019م.

الجدول 01: تطور مؤشرات النمو في شركة طيران الإمارات

السنة	الأصول مليار درهم	نسبة النمو %	عدد الطائرات	عدد الوجهات	عدد المسافرين مليون
93	2.45	-	15	32	2.00
94	3.46	41.22	17	34	2.25
95	2.5	27.74-	16	38	2.56
96	2.42	3.2-	19	41	2.99
97	3.64	50.41	22	44	3.68
98	4.37	20.05	26	47	4.25
99	7.05	61.32	32	50	4.77
2000	8.27	17.30	35	55	5.72
2001	11.78	42.44	38	57	6.76
2002	14.07	19.43	46	64	8.50
2003	18.34	30.34	61	73	10.44
2004	23.72	29.33	69	76	12.53
2005	31.39	32.33	85	83	14.49
2006	37.96	20.93	96	89	17.54
2007	46.51	22.52	109	99	21.23
2008	47.45	2.02	127	99	22.73
2009	55.54	17.04	142	102	27.45
2010	65.09	17.19	148	111	31.42
2011	77.08	18.42	169	122	33.98
2012	94.80	22.98	197	133	39.39
2013	101.60	7.17	217	142	44.53
2014	111.60	9.84	231	144	48.14
2015	119.17	6.78	251	153	51.85
2016	121.59	2.03	259	156	56.07
2017	127.58	4.92	268	157	58.48
2018	127.39	-0.15	270	158	58.60
2019	172.06	35.06	270	157	56.16

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على The Emirates Group Annual Report, 1993-2020

2.3 تطور الإنفاق التسويقي

الجدول 02 يبين تزايد النفقات التسويقية في الشركة حتى تجاوزت 6.40 مليار درهم سنة 2017. نسبة الإنفاق التسويقي من النفقات الكلية متذبذبة إلا أنها شكلت نسبة هامة في الفترة الممتدة بين 1997 و 2007 نتيجة تركيز الشركة لجهودها على اقتحام الأسواق الدولية ومحاوله تكوين مكانة لها على مستواها، وهو ما ترجمته في حملات تسويقية مكثفة بغرض التعريف بخدماتها ومختلف عروضها، ولكنها تراجعت منذ بداية الأزمة المالية العالمية، وهو ما جعلها تحاول الحد من تكاليفها من أجل تعويض تراجع مبيعاتها نتيجة انخفاض الطلب العالمي (الوكيل، 2014) كما يبينه الشكل 2. ويعود سبب تزايد نفقات التسويق للاعتماد الكبير على الحملات الترويجية للتعريف بالناقلة وخدماتها على المستوى الإقليمي والعالمي. ومن أمثلتها(الموقع الالكتروني لشركة طيران الإمارات، 2020):

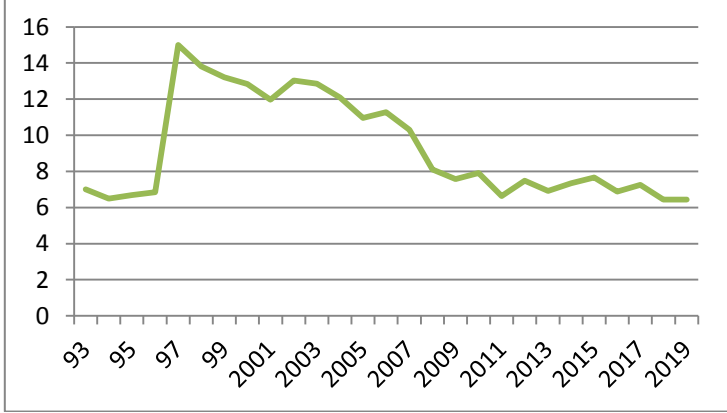
الجدول 02: تطور الإنفاق التسويقي في شركة طيران الإمارات الوحدة: مليار درهم إماراتي

السنة	تكاليف التسويق	% التكاليف الكلية	التكلفة الوحودية درهم	تكلفة الوقود	صافي الربح
93	0.140	7	157	0.254	0.089
94	0.150	6.5	155	0.271	0.095
95	0.182	6.69	153	0.327	0.234
96	0.218	6.85	143	0.438	0.111
97	0.573	15	136	0.469	0.262
98	0.571	13.82	126	0.465	0.312
99	0.634	13.21	119	0.606	0.319
2000	0.767	12.84	114	0.767	0.421
2001	0.811	11.96	108	0.830	0.468
2002	1.11	13.04	111	0.998	0.906
2003	1.46	12.85	107	1.633	1.573
2004	1.89	12.09	111	3.279	2.41
2005	2.19	10.95	122	5.445	2.47
2006	2.91	11.27	129	7.525	3.09
2007	3.54	10.31	151	11.00	4.45
2008	3.32	8.10	163	14.44	2.28
2009	3.02	7.57	136	11.90	3.56
2010	3.86	7.91	147	16.82	5.44
2011	4.02	6.64	166	24.29	1.81
2012	5.27	7.49	167	27.85	2.84

4.26	30.68	162	6.91	5.42	2013
5.89	28.69	158	7.34	6.09	2014
8.33	19.73	132	7.67	5.89	2015
2.43	20.96	132	6.88	5.69	2016
4.08	24,71	139	7.25	6.40	2017
2.64	30.76	146	6.43	6.13	2018
6.41	26.3	141	6.43	5.51	2019

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: The Emirates Group Annual Report, 1993-2020

الشكل 02: تطور الإنفاق التسويقي كنسبة من التكاليف الكلية في شركة طيران الإمارات



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول 02.

- الحجز الالكتروني الذي لا يكلف الزبون التنقل أو الانتظار ما يساهم في التقليل من تكاليف الشركة؛
- تشكيلة طائرات متنوعة وكبيرة الحجم خاصة من الايرباص والبوينغ، أغلبها جديدة وفي حالة جيدة؛
- خدمات أساسية وكفالية على مختلف الدرجات الاقتصادية والدرجة الأولى ودرجة رجال الأعمال؛
- خدمات ترفيهية وانترنت وقنوات تلفزيونية على كل طائرات الإيرباص وطائرات مختارة من البوينغ 777؛
- توفير خدمات خاصة لدرجة رجال الأعمال من حمامات وقاعات أعمال واستراحة وغيرها؛
- الوجبات الغذائية الراقية حسب طبيعة كل درجة بما فيها المأكولات العالمية وللأطفال وكذا الوجبات الصحية الخاصة بالمرضى أو الذين يتبعون حمية غذائية معينة؛
- توفير قاعات للاستراحة ومتابعة الأعمال قبل الركوب في أكثر من 90 مطارا دوليا عبر أنحاء العالم؛
- توفير الترفيه للصغار أو المرافق إذا كان الطفل بمفرده طوال الرحلة وحتى الوصول؛
- توفير خدمة السيارة مع أو بدون سائق للمسافرين على الدرجة الأولى ودرجة رجال الأعمال؛

- توفير متاجر تابعة للشركة في مطارات العالم تعرض منتجات من مختلف العلامات التجارية العالمية. ومن أجل الترويج للخدمات الراقية التي تقدمها الشركة فقد لجأت إلى أساليب مبتكرة وغير تقليدية بالنسبة لشركة من الدول النامية في التعريف بها ومن أشهرها:
- إبرام صفقات الرعاية الرياضية التي حققت لها النجاح والشهرة العالمية، خاصة في كرة القدم (كوبي، 2012)، إضافة لرياضات أخرى كالريجي والكريكيت وكرة التنس وسباق الخيل... إلخ، وتشمل اتفاقيات الرعاية حمل القمصان لعلامة الشركة وكذا الملعب ونقل أعضاء الفرق؛
- الإعلانات التلفزيونية ومقاطع الفيديو التي تبث عبر وسائل التواصل الاجتماعي بالاستعانة بالمشاهير على المستوى العالمي في رحلات تكشف واقع خدماتها، وتجعل المشاهد يعيش تجربة السفر معها؛
- الاستعانة بالبرامج التلفزيونية والتي تعرض عمل الشركة في أسلوب مشوق مثل تلك التي عرضت على ناسيونال جيوغرافيك، والتي تجعل المشاهد يتوق لتجريب السفر مع هذه الناقلة.

3.3 تطور الأرباح في شركة طيران الإمارات

يبين الجدول 2 أن الربح الصافي موجب على امتداد الفترة المدروسة، إذ انتقل من 95000 درهم سنة 1993 إلى أكثر من 8 مليار درهم سنة 2015 كأكبر ربح حققته الشركة، ونلاحظ أن الربح مقترن مع انخفاض التكلفة الوحيدة حتى 2011 ولكنها كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض في باقي السنوات، وتعتبر التكلفة الوحيدة محصلة لعدد من العوامل أهمها سعر الوقود والذي يشكل مبالغ متزايدة خاصة مع ارتفاع أسعار النفط واليد العاملة والطاقة التشغيلية للطائرات، فكلما زاد تشغيل الطائرات وقطعت مزيدا من المسافات مع زيادة عدد المسافرين انخفضت التكلفة التشغيلية.

4. الدراسة القياسية وتحليل النتائج

للتأكد من مدى تأثير الإنفاق التسويقي على ربحية شركة طيران الإمارات، فقد حاولنا بناء نموذج بالاعتماد على نماذج الانحدار المتعدد، وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

1.4 المتغير التابع

استخدمت عدة مؤشرات لقياس ربحية الشركات، وفي هذه الدراسة سنستخدم صافي الربح

السنوي المحقق تماشيا مع دراسة ((Jomo, Oloko, Orwa, 2017)، ورمزنا له في هذه الدراسة بـ Y ؛

2.4 المتغيرات المفسرة

أرباح شركات الطيران مرتبطة بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، وتماشيا مع إشكالية

الدراسة فقد ركزنا على المتغيرات التالية:

أ. النفقات التسويقية في شركة طيران الإمارات معبر عنها بالدرهم الإماراتي ورمزنا لها بـ M ؛

ب. نفقات الوقود معبر عنها بالدرهم الإماراتي نظرا لكونه المادة الأساسية التي تقوم عليها العمليات

التشغيلية للطائرة وهو مرتبط بسعر النفط وسيكون تأثيره سلبي، رمزنا له في هذه الدراسة بـ F ؛

ت. عدد المسافرين سنويا بالمليون، كلما زاد عدد المسافرين زادت مبيعات الشركة ما يؤدي لزيادة أرباحها

في ظل التحكم في التكاليف، وزيادة عدد المسافرين هو انعكاس لمجموعة من العوامل أهمها النمو

الاقتصادي وتحسن الدخل ما يزيد من الإقبال على السفر، رمزنا له في هذه الدراسة بـ P .

والمعادلة التي تمثل ربحية شركة طيران الإمارات، وفق الصيغة التالية: $Y=C + c_1(M) + c_2(F) + c_3(P)$

3.4 نتائج الدراسة القياسية

بالاعتماد على برنامج Eviews، قمنا باختبار استقرارية السلاسل، وبالتجريب المتكرر توصلنا

إلى النتائج الملخصة في الجدول 3:

الجدول 3: نتائج الدراسة القياسية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.159775	0.429980	-0.371587	0.7136
M	1.012861	0.149030	6.796356	0.0000
F	-0.128164	0.071851	-1.783741	0.0877
P	0.053769	0.030284	1.775495	0.0891
R-squared	0.716749	Mean dependent var		2.488148
Adjusted R-squared	0.679803	S.D. dependent var		2.234295
S.E. of regression	1.264296	Akaike info criterion		3.442862
Sum squared resid	36.76424	Schwarz criterion		3.634838

Log likelihood	-42.47864	Hannan-Quinn criter.	3.499947
F-statistic	19.40003	Durbin-Watson stat	2.286332
Prob(F-statistic)	0.000002		

والمعادلة التي تمثل العوامل المتحكمة في ربحية شركة طيران الإمارات هي:

$$Y = -0.15 + 1.01M - 0.128F + 0.05P$$

حيث:

R²: وهو يعكس النسبة التي يفسرها التغير في العوامل الخارجية أو المفسرة في النموذج من المتغير الداخلي أو التابع وهو يساوي 71.67%، ما يشير إلى ارتفاع النسبة التي يفسرها كل من نفقات التسويق ونفقات الوقود وعدد المسافرين على متن شركة طيران الإمارات من التحركات في مستوى ربحها السنوي؛
r: وهو معامل الارتباط ويشير إلى شدة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وهو الجذر التربيعي لمعامل التحديد وقيمته مساوية لـ 84.65%، وهو ما يعبر عن قوة الارتباط الموجود ما بين الربح الصافي في شركة طيران الإمارات والمتغيرات المفسرة؛

- الاحتمال المرافق لإحصائية فيشر يقترّب من الصفر وبالتالي فالنموذج الكلي معنوي إحصائياً؛
 - أما بالنسبة لمعنوية النموذج ككل فإن إحصائية داربن واتسون المحسوبة في النموذج قيمتها 2.28، وهي تقع ضمن مجال استقلال الأخطاء المقابل لمعطيات النموذج وهي [1.651 - 1.161] المحسوبة من جدول هذه الإحصائية عند عدد مشاهدات قدرها 27 وعدد متغيرات مفسرة قدرها 3؛
 - أما بالنسبة لمعنوية المعالم المقدرة والتي يمكن معرفتها كذلك بالاحتمال الموافق للمعلمة المقدرة:

- معلمة نفقات التسويق معنوية عند مستوى ثقة قدرة 5% كما أن إشارتها متوافقة مع النظرية الاقتصادية، فنفقات التسويق تؤثر إيجاباً على أرباح الشركة، فكل تغير في نفقات التسويق بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير بـ 1.01 وحدة في مستوى الأرباح الصافية في نفس الاتجاه مع ثبات العوامل الأخرى، وهذا يعني أن الجهود التسويقية الكبيرة التي تقوم بها شركة طيران الإمارات والتي كانت بمبالغ معتبرة تعود بالربح على الشركة لأنها تؤدي إلى زيادة عدد زبائنها يوماً بعد آخر وهو ما يؤدي إلى زيادة أرباحها، فمستوى الخدمات الراقية التي تضمنها الشركة لمختلف أنواع الزبائن مهما كانت درجتهم التي يسافرون عليها والتي

يتم عكسها في مختلف الحملات الترويجية للشركة عل شاكلة عش تجربة السفر مع طيران الإمارات تجعلهم يعيدون التجربة لأنهم يدركون أن ما تم الترويج له حقيقة وليس مجرد شعارات ما يعني تكوين صورة ذهنية جيدة عن الشركة (بلخير، 2019)؛

- معلمة نفقات الوقود معنوية إحصائيا عند مستوى ثقة قدرها 10% كما أن إشارتها سالبة وهي متوافقة مع النظرية الاقتصادية، فنفقات الوقود تؤثر سلبا على أرباح شركات الطيران، فمع كل ارتفاع في سعر النفط يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف الوقود وهو ما يؤثر سلبا على أرباحها، ويحدث العكس عند انخفاض سعر النفط حيث يخف الضغط على تكاليف الشركة، حيث كل زيادة في تكاليف الوقود ب 1 وحدة يؤدي إلى تغير ب 0.128 وحدة في مستوى الأرباح الصافية في الاتجاه المعاكس مع ثبات العوامل الأخرى؛

- معلمة عدد المسافرين على متن الشركة معنوية إحصائيا كذلك عند مستوى ثقة قدرها 10%، كما أن إشارتها موافقة للنظرية الاقتصادية فكل زيادة في عدد المسافرين بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة ب 0.05% في مستوى الأرباح الصافية مع ثبات العوامل الأخرى، ويمكن تفسير هذا الأمر بأن زيادة عدد المسافرين مترافق مع زيادة عدد الطائرات المستغلة وهي كلها من الحجم الكبير وهو ما يلقي بأعباء كبيرة على الشركة مقارنة بالطائرات الصغيرة الحجم ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليفها التشغيلية ويؤدي كذلك لارتفاع أرباحها (Mantin & Wang, 2012).

توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى أن هناك علاقة معنوية موجبة بين النفقات التسويقية وربحية الشركة، ذلك أن مستوى الخدمات الراقى الذي تقدمه الشركة والذي ترجمه في مختلف حملاتها الترويجية يجد صداه لدى الزبائن ما يحقق رضاهم وتطلعاتهم، كما أن عمل الشركة على ضغط تكاليفها من أجل تخفيض التكلفة الوحودية للتنقل تساهم في تحسين ربحيتها، إضافة إلى عوامل أخرى كتكلفة الوقود وعدد المسافرين على متنها، وعليه نصل لتأكيد الفرضيات التي انطلقنا منها:

- هناك علاقة طردية معنوية بين الإنفاق على التسويق ومؤشر الربحية في شركة طيران الإمارات؛
- الوظيفة التسويقية واحدة من العوامل المؤثرة على ربحية طيران الإمارات إضافة لعوامل أخرى.

5. الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على الدور الذي يلعبه الإنفاق على التسويق في تحقيق الأرباح وبالتالي العمل على نمو واستمرار الشركات في أحد أشهر العلامات التجارية على المستوى العالمي وهي شركة طيران الإمارات. فالشركة تخصص مبالغ متزايدة للإنفاق على التسويق وبخاصة في الجانب الترويجي منذ السنوات الأولى لنشأتها بإطلاق حملات على المستوى العالمي رافقت مختلف مراحل تطورها، وفي الجانب المقابل تميزت الشركة بالمحافظة على ربحيتها حتى في أصعب الأوقات، وقد ساهم الإنفاق التسويقي في زيادة أرباح الشركة وهو ما تعكسه العلاقة الطردية المعنوية بين النفقات التسويقية والربح المحقق في الشركة، إضافة إلى عوامل أخرى تؤثر على هذه الأرباح.

النتائج: من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- النفقات التسويقية عبارة عن استثمارات لا تعطي نتائجها إلا بعد فترة زمنية معينة؛
- الأنشطة التسويقية تهدف إلى تحقيق أهداف الشركة ككل وهي الربحية والنمو والاستمرار في السوق؛
- النقل الجوي قطاع حيوي لأي بلد ويتميز بعدد الخصائص أهمها انخفاض الربحية وموسمية النشاط؛
- تعتبر شركة طيران الإمارات واحدة من أنجح الشركات العربية على المستوى العالمي؛
- تبذل شركة طيران الإمارات جهوداً تسويقية كبيرة من أجل التعريف بخدماتها على المستوى العالمي؛
- تركز شركة طيران الإمارات على الرعاية الرياضية ووسائل التواصل الاجتماعي وكذا الأفلام التلفزيونية والشخصيات العالمية من أجل إيصال رسائلها لزيائنها الحاليين والمستقبليين؛
- تتميز الشركة بضخامة استثماراتها وتكاليفها نتيجة تزايد خطوطها وتحقيق أرباحا سنوية موجبة؛
- الإنفاق التسويقي في الشركة كان له تأثير موجب ومعنوي على أرباحها لأن العميل وبمجرد التعامل معها يدرك أن ما تم الترويج له هو حقيقة وليس مجرد خيال بشكل يدفعه إلى إعادة تجربة السفر معها؛
- إلى جانب التسويق هناك عوامل أخرى تؤثر على الربحية كتكلفة الوقود وعدد المسافرين... إلخ.

التوصيات: نختتم هذه الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات:

- شركة طيران الإمارات كونت لها علامة تجارية على المستوى العالمي وتتميز بالجودة العالية لخدماتها، وبالتالي فهي مطالبة بترشيد نفقات التسويق وتوجيهها لمجالات أخرى، وهي مطالبة بتخفيض أسعارها حتى تكون قادرة على منافسة شركات الطيران العالمية التي تركز على الخدمات القليلة التكلفة؛
- شركة الخطوط الجوية الجزائرية وغيرها من شركات النقل الجوي في الدول العربية مطالبة بالاستفادة من تجربة طيران الإمارات، عن طريق السعي لتحسين خدماتها ورفع تنافسيتها.

قائمة المراجع:

- السيسي ماهر عبد الخالق.(2001). مبادئ السياحة، ط1، مجموعة النيل العربية، ص ص.94-95.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.(2001). آثار الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات(GATS) على النقل، الأمم المتحدة، نيويورك.
- الوكيل، محمد إبراهيم خيرى.(2014). الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ص ص.167-169.
- بلخير، ميسون.(مارس 2019). الذكاء الأخلاقي وأثره في إدارة الصورة الذهنية للمنظمة حالة منظمة الاسمنت عين توتة فرع تقرت، مجلة إضافات اقتصادية، مج 3، ع 1، 80-97.
- حامد، محمود.(2017). اقتصاديات النقل واللوجيستيات، دار حميثرا للنشر والترجمة.
- رجب، عادل.(ديسمبر 2005). تحرير قطاع النقل الجوي: الفرص والتحديات، ورقة عمل رقم 109، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- معوض، جاد.(الاربعاء 12 ربيع الأول 1432 هـ 16 فبراير 2011). طموحات شركة الطيران الإماراتية تثير قلق منافساتها الأوروبية، جريدة الشرق الأوسط العدد 11768.
- يونس، كويي.(2012). مجلة الإداري

<http://www.alidarimagazine.com/article.php?categoryID=39&articleID=1283>

-ALAFCO Aviation Lease and Finance Co. K.S.C.P.(July 2016). Impact of low oil prices on the aviation market, Special Report.

-Bijan Vasigh,Reza Taleghani,Darryl Jenkins, Aircraft Finance: Strategies for Managing Capital Costs in a Turbulent Industry, J.ROSS publishing, 2012.

- Cento, Alessandro.(2009). The Airline Industry: Challenges in the 21st Century, Physica -Verlag, pp.14-16.
- Dauda, Abdullahi.(2014). Assessment of Advertising on the Sales Revenue and Profitability of Nigerian Bottling Company Plc, European Journal of Business and Management, Vol.6, No.37, 144-154.
- Delfmann, Werner, Baum,Herbert, Auerbach, Stefan α Albers, Sascha.(2017). Strategic Management in the Aviation Industry, Routledge, pp. 28-29.
- Hertwig,Paul α Rau, Philipp.(2010). Risk Management in the Air Cargo Industry: Revenue Management, Capacity options and financial intermediation, Diplomica Verlag, pp.9-12.
- <http://www.airbus.com/content/dam/corporate-topics/publications/backgrounders/Backgrounder-Airbus-Commercial-Aircraf-price-list-EN.pdf>.
- <http://www.boeing.com/company/about-bca/>
- <https://www.emirates.com/ae/arabic/about/>
- The International Air Transport Association (2020). Airline business confidence index, April 2020 survey, <https://www.iata.org/en/iata-repository/publications/economic-reports/business-confidence-survey---april-2020/>, 11/05/2020.
- Jomo, Enos Bernabas Anene, Oloko, Margaret α Orwa, George.(May 2017). Determinants of Profitability of Airlines in the Aviation Industry in Kenya, International Journal of Scientific and Research Publications, Vol7, Issue 5, 261-263.
- Lucuis, Harold w, .Giorgis Berhe Habte and Lee, Jooh.(2008). Empirical study of the strategic impact of major marketing factors on firms accounting performance in the pharmaceutical industry, 2008.
- Mantin, Benny α Wang, Jen-Hung Edward.(2012). Determinants of profitability and recovery from system-wide shocks: The case of the airline industry , Journal of Airline and Airport Management 2(1), p.3.
- Miranda,Ubirathan.(2015). The Relationship Between Terrorism, Oil Prices, and Airline Profitability, doctoral study, Walden University ScholarWorks.
- Oloko, Margaret, Anene, Enos Bernabas , Kiara, Patrick Gitonga, Kathambi, Irene α Mutulu, Japhet . (May 2014). Marketing Strategies for Profitability: A Case of Safaricom Ltd in Kenya telecommunication Industry. International Journal of Scientific and Research Publications, Vol 4, Issue 5, 1-5.

- Powell, Guy R. (2002). Return on Marketing Investment: Demand More from Your Marketing and Sales, Albuquerque Atlanta Boca Raton, pp.25-26
- Senguttuvan,P S.(2006). Fundamentals of Air Transport Management, first Edition, Excel Books, pp.55-57.
- Vasigh,Bijan, Fleming,Kenneth α Humphreys,Barry.(2014). Foundations of Airline Finance: Methodology and Practice, second edition, Routledge , p.13.
- Ventoura–Neokosmidi, Zoe *September*.(2005). Advertising, Market Share, And Profitability In The Greek Consumer Industry. *Journal Of Business & Economics Research* , Vol3, N 9, 69-76.
- Wensveen, John G.(2016). Air Transportation: A Management Perspective, Eighth Edition, Routledge, pp.6-7
- Yu, Gang. (1998). Operations Research in the Airline Industry; Kluwer Academic Publishers, p.161.

استراتيجيات مجلس التعاون الخليجي لتبني تقنية البلوك تشين والنتائج المحتملة لتطبيقها
-قراءة في تجربة الإمارات العربية المتحدة-

**Gulf Cooperation Council strategies to adopt blockchain technology
and the possible results of its application
-Reading in the UAE experience-**

د. طروبيا ندير

Dr. TROUBIA Nadir

جامعة أحمد دراية - أدرار (الجزائر)، nad.troubia@univ-adrar.dz

تاريخ النشر: 2020/09/24

تاريخ القبول: 2020/09/02

تاريخ الاستلام: 2020/07/15

ملخص:

تعتبر البلوك تشين من أبرز التقنيات الناشئة التي توفر أنماط عمل حديثة تُساير المتطلبات المعاصرة للاقتصاد، وهناك توجه متنامي الدول نحو استخدام هذه التكنولوجيا. الهدف من هذا الدراسة هو إبراز الاستراتيجيات والخطط المسطرة لتني تقنية البلوك تشين في الإمارات العربية المتحدة كعينة من التجارب العربية الرائدة في هذا المجال.

ومن أهم نتائج الدراسة أن دولة الإمارات تتمتع ببنية تحتية تكنولوجية محفزة تمكّن من الولوج السريع للبلوك تشين، بالإضافة إلى جهود أخرى كتأسيس المجلس العالمي للتعاملات الرقمية (البلوك تشين) سنة 2016 للإشراف على عملية التحول إلى تقنية البلوك تشين، التي ستعمل على إتمام مشروع مدينة "دبي الذكية" وتحقيق وفورات تفوق 11 مليار درهم، ناهيك عن توفير الوقت والجهد والتقليص من انبعاثات الكربون.

الكلمات المفتاحية: البلوك تشين، البيتكوين، العملات الرقمية، الإمارات العربية المتحدة، دبي الذكية.

تصنيفات JEL : O31, O33.

Abstract:

Blockchain is one of the leading emerging technologies that provide modern business patterns that keep pace with the contemporary requirements of the economy, and there is an increasing trend for countries to use this technology. The aim of the study is to highlight the strategies used to adopt blockchain technology in the UAE as a sample of the leading Arab experiences in this field. One of the most important findings of the study is that the UAE has a strong technological infrastructure that facilitates rapid access to blockchain.

In addition to other efforts such as the Global Blockchain Council in 2016 to monitor the process of the transition to blockchain technology, which will work to promote the "Smart Dubai" project and achieve savings of more than 11 billion dirhams, and save time and effort, and reduce carbon emissions

Keywords: Blockchain; Bitcoin; Digital currency; UAE; Smart Dubai.

Jel Classification Codes: O31, O33.

المؤلف المرسل: طرويا ندير، الإيميل: nadirt21@yahoo.fr

1. مقدمة:

يعرف العالم حالياً تحولات جذرية، استجابة للثورة الصناعية الرابعة، الناجمة عن التطور الرهيب في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إذ بات من السهل إنجاز المهام بأقصى سرعة وباقل تكلفة ممكنة، في إلغاء فعلي لكل الحواجز الزمنية والمكانية بين الأطراف المتعاملة، وأصبحت التكنولوجيا الرقمية جزءاً لا يتجزأ من حياة الأفراد والمؤسسات، الهادفة إلى تقديم أفضل العروض أو الحصول على أرقى الخدمات. ومن أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الرقمية هي تقنية البلوك تشين التي أتت لتشكيل الدرع الواقعي للعمليات الرقمية، وتبيّن بعد ذلك قدرتها الهائلة على تيسير وعصرنة العديد من التعاملات المختلفة في مجالات عدة، كالقطاع الصحي والحكومي والزراعي وصفقات الاستيراد والتصدير، فالبلوك تشين هو سجل موزع يتضمن جميع البيانات الخاصة بالعملاء، ويتولى إنهاء المعاملات بينهم دون الحاجة إلى طرف ثالث لتعزيز الثقة، مما يساعد على كسب الوقت والمال.

هناك توجه عالمي متزايد نحو استخدام تقنية البلوك تشين نظرا للدور الذي تلعبه في تعزيز أسس التنمية الإقتصادية، وفتح آفاق جديد نحو الابتكار والتطوير وتحسين رفاهية الإنسان، وهو التوجه ذات الذي تسعى الدول العربية إلى خوض غماره للوصول إلى اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي، من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات، وتوفير المناخ المناسب، لتبني تقنية البلوك تشين في كل مفاصل الاقتصاد الوطني، وبالتالي إحداث تنمية اقتصادية وبشرية حقيقية، وتشييد بنية اقتصادية وتكنولوجية واعدة.

ومن هذا المنطلق سيحاول البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

فيما تتمثل الاستراتيجيات والخطط المنتهجة لتبني تقنية البلوك تشين في دول مجلس التعاون

الخليجي وما هي المزايا المتوقعة من تطبيقها؟ الإمارات العربية أنموذجا

1.1 فرضيات الدراسة: تتمحور الإشكالية حول فرضية أساسية وهي: أن جميع الاستراتيجيات المتخذة لإرساء أسس تقنية البلوك تشين في دولة الإمارات العربية المتحدة هي إجراءات تكميلية، لكون أن البنية الرقمية متقدمة في البلاد، وهناك استخدام واسع للتكنولوجية مقارنة بغيرها.

2.1 منهج الدراسة: اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو أحد المناهج العلمية الملائمة لعرض الجوانب النظرية للموضوع وتحليل مضامينها، وتم كذلك استخدام المنهج الاستقرائي لاستقراء الدراسات والأدبيات وكذا المراجع في مجال سلسلة الكتل البلوك تشين.

3.1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- إبراز ماهية البلوك تشين، منصات وأليات عملها.
- الوقوف على المزايا التي تتيحها تقنية البلوك تشين والتحديات التي تفرضها.
- تحديد مجمل الاستراتيجيات المتبعة لتبني تكنولوجيا البلوك تشين في دول مجلس التعاون الخليجي عموما، وفي الإمارات العربية خصوصا.

- بيان التأثيرات المختلفة والنتائج المتوقعة من تطبيق تقنية البلوك تشين في الإمارات العربية

4.1 أهمية الدراسة: تنبع أهمية البحث من جانبين أساسيين، الأول هو أهمية وحدات موضوع البحث المتعلق بسلسلة الكتل (البلوك تشين)، والذي بات يستحوذ على النصيب الأكبر من اهتمامات الخبراء والباحثين لتحديد الاستخدامات المختلفة للتكنولوجيا والبحث عن آليات تطويرها، وسبل احتواء الآثار السلبية المترتبة عنها، أما الجانب الآخر لأهمية البحث فتتحلى في النموذج المنتخب للدراسة والمتمثل في الجهود الإماراتية لتبني وتعميم تطبيقات البلوك تشين في القطاعات الحكومية وغير الحكومية، ومن ثم يمكن الاقتداء بهذه التجربة في باقي الدول العربية مثل الجزائر.

5.1 تقسيمات الدراسة: لمعالجة موضوع الدراسة تم تحديد ثلاث محاور اساسية:

- مدخل تمهيدي لتقنية البوك تشين والأسس ذات الصلة
- البلوك تشين، منصات وأجهزتها تأثيرها على الاقتصاد
- استراتيجيات التحول إلى البلوك تشين وتداعيات ذلك على الإمارات العربية المتحدة

2. مدخل تمهيدي لتقنية البوك تشين والأسس ذات الصلة:

إن معرفة الشيء جزء من تصوره، فلا يمكن ادراك المزايا الحقيقية التي تتيحها تقنية البلوك تشين Blockchain دون الوقوف على المفهوم الفعلي لهذه التقنية، وهو ما سنعالجه في هذا الفرع.

1.2 مفهوم البلوكتشين، جذورها والمبادئ المؤسسة لها:

البلوك تشين أو سلسلة الكتل أو سلسلة الثقة كلها مسميات لتكنولوجيا واحدة أحدث ثورة في عالم المال والأعمال، ولا يتفق أهل الاختصاص على تعريف موحد لها، ولذا نجد لن للبلوك تشين مفاهيم متعددة، تُحاول كل منها التركيز على جانب معين، إلا أنها تتفق في مجملها على نقطة واحدة وهي أن البلوك تشين هو كتاب مفتوح لعدد غير محدود من المعاملات ولا يخضع لسلطة مركزية معينة.

فالبعض يرى أن سلسلة الكتل هي عبارة عن "مجلد مفتوح وموزع، قادر على تسجيل المعاملات بين طرفين بطريقة فعالة، مثبتة ودائمة" (Sfetcu, 2019, p. 4)، وبشكل مفصّل فان البلوك تشين هي "تكنولوجيا الجيل الجديد لإجراء المعاملات أو الصفقات والتي تأسس للثقة، المسؤولية والشفافية بفضل آلية الإجماع العام المقترنة باستخدام الدفتر العام الكبير" (LELOUP, 2017, p. 13).

ونلاحظ في التعريف ورود عنصري الثقة والشفافية وهما من أهم المزايا التي يضمنها استخدام البلوك تشين، وهذا أمر شديد الأهمية، وتصبو إليه جميع المؤسسات والهيئات المحلية والدولية، بما فيها مؤسسات العمل الخيري التي تشكل همزة وصل بين جمع التبرعات وقنوات صرفها، مما يعطي الجميع ثقة أكبر في كيفية الاستفادة من الأموال بشكل جيد، وتعتبر مؤسسة "أليس" Alice المنصة العالمية الوحيدة التي تسمح باستخدام البلوك تشين في مثل تلك المدفوعات (عبد الظاهر، 2016، صفحة 50).

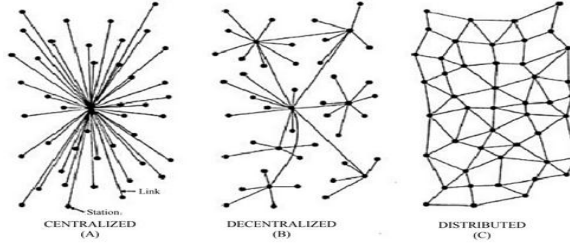
غير أننا نرى أن التعريف الثاني هو الآخر يفتقر إلى الشمول مقارنة بمن يعتقد أن البلوك تشين "هي قاعدة بيانات عملاقة لا مركزية تحتوي على تشكيلة واسعة من السجلات يتم إنشاؤها من قبل الأطراف التي تتعامل بها وفق قواعد تحقق عالية الجودة، فهي لا مركزية لكونها لا تخضع لأي سلطة، تتمتع بدرجة أمان عالية، كما أن البيانات التي تضمها سرية ولا يمكن لغير المشاركين على الشبكة الإطلاع عليها، وتتمتع بسرعة عالية، وأخيراً انخفاض تكلفة نقل البيانات أو القيم بين المتعاملين باستخدام تقنية التشفير" (عقل و حامد، 2020، صفحة 12).

من خلال المفاهيم السالفة يمكن القول أن البلوك تشين هي التقنية التي تتضمن المعايير التالية:

أ. السجل المفتوح: وهو الدفتر الموزع الذي تُسجل فيه جميع المعاملات، وتشير تقنية دفتر الأستاذ الموزع إلى البروتوكولات والبنية التحتية الداعمة التي تسمح لأجهزة الكمبيوتر في مواقع مختلفة باقتراح المعاملات والتحقق منها وتحديث السجلات بطريقة متزامنة عبر الشبكة (Allessie, Sobolewski, & Vaccari, 2019, p. 8).

وهنا إشارة مهمة إلى أن بعض المختصين يركزون على تسمية السجل بالدفتر الموزع بدلا من الدفتر اللامركزي، ذلك أن مصطلح اللامركزية قد لا ينفي المركزية من الأساس، وإنما الانتقال من المركزية الكلية إلى المركزية الجزئية مثلما نشاهد الجزء B في الشكل الموالي:

الشكل 1: أنواع أنظمة التوزيع لـ Paul Baran



Source : (Quiniou, 2019, p. 17)

وهذا يتعارض مع نظام البلوك تشين الذي ينفي تماما وجود أي نوع من اللامركزية، مما يعني أن السجل يكون موزعا (الجزء C)، وقادرا على التحقق من سلامة وحقيقة المعاملات المنجزة دون العودة إلى أي نظام مركزي (Quiniou, 2019, p. 15).

ب. اللامركزية: أي لا يمكن لأي سلطة مهما كان نوعها أو نفوذها التحكم في سلسلة البلوك تشين.

ج. السرية وغير قابلة للاختراق: أي لا يمكن لغير المتعاملين الاطلاع على البيانات وبالتالي انعدام القدرة على تحريفها أو تغييرها.

د. الشفافية: يمكن للمتعامل تتبع مراحل الصفقة من البداية إلى النهاية دون أي وسيط يقوم بالتلاعب أو إخفاء أي تفاصيل حول العملية.

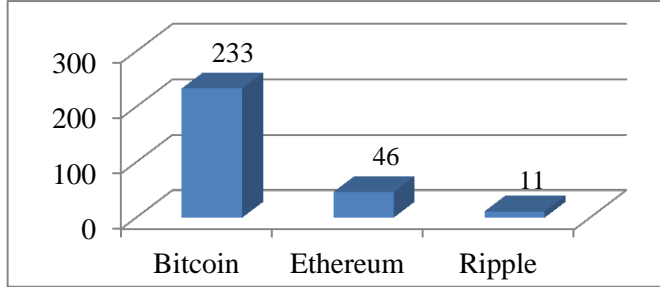
هـ. السرعة والجودة: البلوك تشين يضمن إجراء جميع المعاملات بسرعة فائقة وبأقل تكلفة ممكنة.

تعود الجذور الأولى لتقنية البلوك تشين لسنة 2008، عندما قدّم ساتوشي ناكاموتو Satoshi Nakamoto البيتكوين كفكرة جديدة للنقد الإلكتروني قائمة على الند للند، وتستند على تقنية البلوك تشين (ساسبي، 2019، صفحة 147)، فقد أرسل ساتوشي دراسة تقنية إلى البريد الإلكتروني لمجموعة من المهتمين بالعملة الرقمية، ذكر فيها المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها كل من البيتكوين وأرضيتها التقنية البلوك تشين، الأمر الذي مهّد الطريق للتطبيق الفعلي لهذه التقنية سنة 2009، عندما قام ساتوشي ناكاموتو بتعيين أول عملة بيتكوين وطرحها للتداول، وهي اليوم تحظى بشهرة عالمية وذات قبول واسع في التعاملات المالية الإلكترونية (القزبي، 2019، صفحة 12).

لكن المفارقة هو الجهل التام بحقيقة ساتوشي ناكاموتو، إذ لم يستطع احد لحد الآن كشف الهوية الحقيقية له، ورغم وجود العديد من النظريات حول الموضوع، إلا انه لا يمكن لا يمكن القول ما إذا كان فردا أو مجموعة أو اسما مستعارا (القزي، 2019، صفحة 14)، الأكيد هو أن مساهمة ساتوشي تظل عظيمة في مجال التكنولوجيا الرقمية، وفتحت آفاقا واسعة للتعاملات الإلكترونية المستقبلية.

العديد من العملات الرقمية ظهرت على مرّ السنوات الأخيرة، خلافا للبيتكوين، تستخدم كلها تقنية البوك تشين، وصل عددها إلى حوالي 1590 عملة مشفرة، من أهمها الإيثريوم (Ethereum)، البيتكوين كاش (Bitcoin Cash)، الريبل (Ripple)، داش (Dash)، نيم (Nem)، نيو (NEO) ... وغيرها، وهناك العديد من منصات التداول التي توفّر شراء وبيع العملات الرقمية وخدمات التحويل بينها وبين باقي العملات كالدولار، ووصلت القيمة السوقية لتعاملاتها سنة 2018 إلى حوالي 700 مليار دولار أمريكي (السيد علي، 2018، صفحة 05)، أكثر من 41% من هذه القيمة تتقاسمها ثلاثة عملات فقط حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 2: الحصة السوقية لأكثر العملات المشفرة تداول (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى (السيد علي، 2018، صفحة 05)

الملاحظ في الجدول أن عملة البيتكوين تستولي على حصة الأسد من حجم التعاملات الرقمية للعملات المشفرة بقيمة تناهز 233 مليا دولار، تليها كل من "الإيثريوم" و"الريبل" بحوالي 46 و 11 مليار دولار على التوالي.

2.2 عناصر سلسلة الكتل (البلوك تشين):

البلوك تشين هو نظام متكامل، تشترك في تكوينه أربعة عناصر أساسية، شديدة الصلة فيما بينها

ولا وجود للبلوك تشين في غياب إحداها، وتتمثل هذه في ما يلي (خليفة، 2018، صفحة 03):

1.2.2 الكتلة: تُمثل وحدة بناء السلسلة، وهي عبارة عن جملة العمليات المراد القيام بها داخل السلسلة، مثل تسجيل البيانات أو تحويل الأموال أو متابعة معاملة ... وغيرها، وهي الأساس لتسمية التقنية بسلسلة الكتل أو البلوك تشين، حيث يتم تجميع كل المعاملات المسجلة على الشبكة في كتل، كل واحدة منها تتضمن قدرًا محددًا من المعاملات، وترتبط الكتل فيما بينها بواسطة شفرة تدعى الهاش، وهو الذي يضمن قيد المعاملة بإثبات وقت إتمامها، ومن ثم سلامة السجل، وأي إضافة أو سحب أو تعديل للمعاملة يؤدي إلى إبطال بصمة تشفير السلسلة بأكملها (بن طرية، 2019، صفحة 478).

2.2.2 الهاش: هو بمثابة الحمض النووي الخاص بكل كتلة، ويسمى كذلك بالتوقيع الرقمي، الذي هو عبارة عن جزء صغير مشفر من بيانات يضاف إلى رسالة إلكترونية كالبريد الإلكتروني، بالإضافة إلى أن التوقيع الرقمي هو عبارة عن تقنية مصادقة تتضمن تدابير لمنع الإنكار سواء من قبل المصدر (المرسل) أو من قبل الوجهة (المستلم) (عجيزة و الشمري، 2011، صفحة 180). ويتم إنتاجه من خلال خوارزمية داخل البلوك تشين يطلق عليها آلية الهاش، وللهاش أربع وظائف رئيسية هي:

- تمييز كل سلسلة عن الأخرى، حيث أن لكل منها هاش خاص بها.
- تمييز كل كتلة عن غيرها، ذلك أن لكل كتلة هاش خاص بها.
- جعل لكل معلومة هاش خاص بها.
- ربط الكتل بعضها ببعض داخل السلسلة، حيث ترتبط كل كتلة بالهاش السابق لها والهاش اللاحق عليها، مما يجعل الهاش يسير في اتجاه واحد فقط من الكتلة الأصلية اللاحقة عليه، وهنا الهاش لا يسمح بالتعديل على الكتل التي تم إنشاؤها.

3.2.2 المعلومة: وهي عبارة عن العملية الفرعية التي تتم داخل الكتلة الواحدة، وتمثل كذلك "الأمر الفردي" الذي يتم داخل الكتلة.

4.2.2 بصمة الوقت: ويمثل التوقيت الذي تتم فيه أي عملية داخل السلسلة.

3.2 آلية عمل تقنية البلوك تشين:

البلوك تشين هي تكنولوجيا معقدة تخضع لنظام تشفير عالية الدقة والمناعة، وكل معاملة تتم من خلال مراحل متلاحقة ومكاملة لبعضها البعض، وتتمثل هذه الخطوات في الاتي (نخال، 2020، الصفحات 752-753):

- 1- يتعامل الأفراد مع سلسلة الكتل الرقمية من خلال زوج من المفاتيح، مفتاح خاص ومفتاح عام، حيث يستخدم الأول للتوقيع على معاملاتهم الخاصة، أما الثاني فمخصص للمعاملات على الشبكة.
- 2- يمكن للجميع الاطلاع على جميع المعاملات الموجودة داخل البلوك تشين، وبالتالي معرفة ممتلكات بعضهم البعض، لكن دون معرفة هوياتهم الحقيقية، لان هذه التكنولوجيا تتيح استخدام أسماء مستعارة.
- 3- عند إجراء معاملة بين طرفين ولتكن عملية تحويل أموال، فانه يظهر للجميع ما اذا كان كل منهما قادر على إجراء المعاملة، فاذا كانت المعاملة سليمة فان المشاركين الموجودين على البلوك تشين يقومون بالمصادقة عليها وتنشر على السلسلة، أما في الحالة المعاكسة، فلا احد سيتجاوب مع العملية.
- 4- يتم تجميع وترتيب جميع المعاملات التي تم التأكد من صحتها والمصادقة عليها في المرحلة السابقة خلال الفاصل الزمني المتفق عليه في كتلة تحمل بصمة الوقت الخاصة بها، وهذا ما يسمى بالتعدين.
- 5- تقوم الأجهزة الممثّلة في العقد بالتحقق من صحة المعلومات الواردة في الكتلة للخطوة السابقة، والتحقق كذلك من الهاش الخاص بها ومدى ارتباطه بالهاش الخاص بالكتلة السابقة لها، واذا كانت جميع البيانات صحيحة يتم الحاق الكتلة الجديدة بالسلسلة.

3. البلوك تشين، منصات واتجاهات تأثيرها على الاقتصاد:

تعتبر البلوك تشين من التكنولوجيات الرائدة في الوقت الحالي، ويتّسع استخدامها يوماً بعد يوم ليشمل جميع مفاصل النشاط الاقتصادي وغير الاقتصادي في العالم، وتتنوع منصات استخدامها، وللتقنية عدة مزايا، كما أن تطبيقها يطرح العديد من المعوقات.

1.3 منصات تقنية البلوك تشين وتطبيقاتها:

هناك العديد من المنصات التي تُدير تكنولوجيا البلوك تشين، ويمكن لأي شركة أن تختار إحداها وفق ما يتناسب مع احتياجاتها أو نشاطاتها، وهي في الأساس منصات بيع وشراء العملات الرقمية، كونها تتوسط التداولات بين العملات، وقبولها للعملة ضمن العملات المتداولة لديها يساهم في استمرارية العملة، وأي تغيير قد تقوم به مراكز التعدين بحاجة لموافقة منصات التداول حتى لا يتم رفض أو إبعاد العملة من التداول (حلواني، 2018، صفحة 58). ولعلّ أهم تلك المنصات أو الإصدارات ما يلي (بوعبيد، 2020، الصفحات 48-49):

1.1.3 الإيثريوم Ethereum: تتمتع بكفاءة عالية وتتضمن ميزات العقد الذكية والمرونة والقدرة على التكيّف في العديد من المجالات، إضافة إلى توفّر الأمان والاستقرار، وهي الأكثر استعمالاً بين العملات المشفرة، والأساس لمعظم التطبيقات اللامركزية.

فالعقود الذكية هي تطبيقات برمجية تعمل على تنفيذ التعليمات المبرمجة سابقاً بشكل آلي، ودون إمكانية التلاعب بنتائجها وتغيير خط سيرها أو إيقاف عملها، دون إمكانية تأثير أي طرف وعوامل خارجية على دورة حياة البرمجية، وهذه الأخيرة تضمن وفاء كل طرف متعاقد بالتزاماته قبل إتمام نتائج التعاقد أو مبادلة القيمة المتعاقد عليها (حلواني، 2018، صفحة 71).

2.1.3 هايبرليدجر فابريك Hyperledger Fabric: هي إحدى مشروعات Hyperledger التي تستضيفها مؤسسة Linux، تمّ تصميمها كقاعدة لتطوير التطبيقات أو الحلول باستخدام بنية نمطية، توفر إمكانية الإجماع، الخدمات العضوية، التوصيل والتشغيل. تستفيد هذه المنصة من تقنية الحاويات لاستضافة العقود الذكية المسماة "تشين كود" Chaincode.

3.1.3 كوروهوم Quorum: وهي منصة تم تطويرها لتدعم المؤسسات العامة والخاصة، وهي مثالية للاستخدام في التطبيقات التي تتطلب سرعة عالية ومعالجة سريعة للصفقات الخاصة.

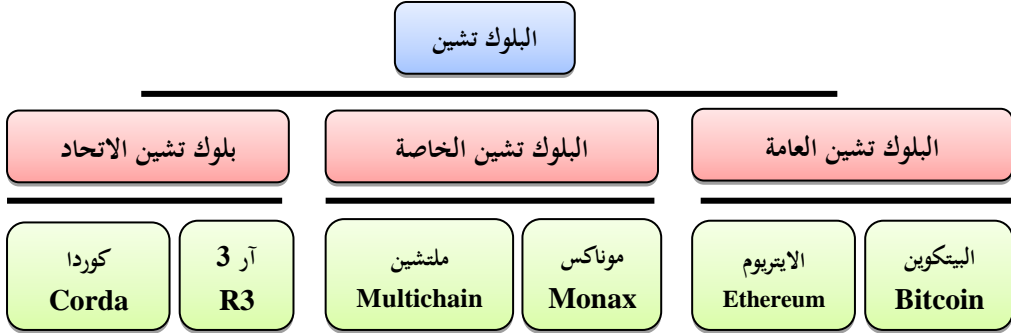
- **كوردا Corda:** تم إنشاؤها سنة 2015، وهي منصة تعمل على إقامة دفتر أستاذ منطقي عالمي يتيح لجميع المستخدمين الذين تجمعهم مصلحة مشروع التوصل فيما بينهم لإدارة الاتفاقيات والعقود.

يتم العمل الآن على توسيع استخدامات "كوردا" لتشمل المبادرات الحكومية والرعاية الصحية والتمويل التجاري، بعدما كانت حكرًا على المؤسسات المالية في البداية.

4.1.3 رايبيل **Ripple**: أسسها كل من كريس لارزن **Chris Larsen** وجاد مكالب **Jed McCaleb** سنة 2012، وهي منصة تعمل على تسوية المدفوعات وتقديم الخدمات إلى بورصة العملاء والبنوك من خلال قاعدة عملاء تضم أكثر من 100 شركة مع أكثر من 75 مؤسسة تجارية، تستخدم في تعاملاتها عملتها المشفرة **XRP**.

لعل من الضروري الإشارة إلى أن الفرق بين الإصدارات المختلفة للبلوك تشين يكمن في نوع الحوافز (بلا حوافز أو بعملة افتراضية) وبين صلاحيات الوصول، كان تكون متاحة للجميع، أو تكون حكرًا على فئة معينة تتوفر على إذن محدد للدخول (مركز هاردو، 2018، صفحة 13). فتكنولوجيا البلوك تشين تنقسم إلى ثلاثة أصناف رئيسية حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 3: أنواع البلوك تشين



Source : (Seco, 2017)

الجدير بالذكر كذلك أن تقنية البلوك تشين لا تقتصر فقط على تطبيقات العملات الرقمية بل يتم استخدامها في العديد من التطبيقات أو المنصات، ويمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات رئيسية والمتمثلة في تطبيقات العملات الرقمية مثل التجارة الإلكترونية والدفع الدولي والإقراض والتمويل والتحويلات، وتطبيقات العقود الذكية مثل الرهانات والضمان والحقوق الرقمية، وتطبيقات الضمانات كالأسواق الخاصة

والديون والتمويل الجماعي والمشتقات المالية وأخيرا تطبيقات السجلات على غرار سجلات العناوين والملكية الفكرية والتصويت وغيرها (ساسي، 2019، الصفحات 147-148).

5.1.3 عيوب منصات أو العملات الرقمية الداعمة لتقنية البلوك تشين:

على الرغم من أن العملات الرقمية هي الركيزة الأساسية لتقنية البلوك تشين وانتشارها، إلا أنها لا تخلوا من بعض العيوب التي قد تشكل خطرا على البلوك تشين، وتمثل اهم تلك المساوي في (السيد علي، 2018، صفحة 07):

- العملة الرقمية غير مضمونة من طرف الحكومات ولا تستند إلى أي اصل من الأصول؛
- غياب التشريعات التي تنظم عملها وتضمن حقوق المتعاملين بها؛
- قيمة العملات الرقمية جدّ متذبذبة مما يفتح المجال للعديد من المضاربات؛
- قلة المواقع والمحلات التي تقبل التعامل بها؛
- لا تحظى باعتراف عالمي مما يعزز السلبية الربعة المذكور من قبل؛
- تشكل خطورة فعلية ذات صلة بالسياسة النقدية التي تنتهجها البنوك المركزية فيما يتعلق بحجم الأصول الموجودة على مستوى تلك البنوك والودائع الخاصة بالبنوك التجارية.

2.3 مزايا تطبيق تقنية البلوك تشين:

- استبشر العالم كثيرا بظهور تكنولوجيا البلوك تشين لما ستحدثه من نقلة نوعية ومتميزة في عالم الأعمال الإلكترونية، فالتقنية توفرّ العديد من الفوائد والمزايا التي لا يمكن حصرها في هذه الورقة البحثية، إلا أننا سنشير إلى بعضها على سبيل المثال (العميان، 2020، صفحة 23):
- تتميز البلوك تشين بخاصية التشفير عالية الحماية، مما يعني صعوبة التلاعب بالبيانات، ذلك أن اختراق أي كتلة يتطلب اختراق جميع الكتل الأخرى؛
 - تساعد البلوك تشين على تتبع السلع وتحديد جودة السلع الأصلية وتاريخ استصدارها؛
 - عدم الحاجة إلى الطرف الثالث لإتمام العمليات أو المصادقة عليها، وتكون العملية فقط بين المرسل والمستلم، مما يعزز الثقة بين الطرفين.

فتقنية البلوك تشين عامة ومفتوحة للجميع لمراجعة صحة التحويلات بداخلها دون الحاجة إلى مصادقة الطرف الثالث (مثل البنوك أو المؤسسات المالية)، أو العودة إليه لإنهاء المعاملة بين الأفراد، حتى وان لم يكونوا على علم ببعضهم البعض من الأساس، ويتم توثيق المعاملة وتخزينها تلقائياً عن طريق العقد الرئيسية في الشبكة، واستخدام شفرة معينة لكل معاملة يتم تخزينها في قاعدة البيانات بدون الحاجة إلى وسيط كما أسلفنا (النمر، 2018، صفحة 03).

أما لو تعرضت العقد الرئيسية للاختراق أو هجوم إلكتروني ما أو أي عطل آخر، فان الشبكة قادرة على تصحيح نفسها والتأكد من صحة المعاملة وحماية بياناتها السابقة عن طريق معادلة رياضية تسمى إثبات الأعمال Proof of work (النمر، 2018، صفحة 03). أو إثبات الأعمال هي آلية لحماية معلومات معينة استناداً إلى الحاجة لتنفيذ إجراء أو معاملة ما، أي لتحديد عقد بشكل عشوائي، يمكن أن تقترح بدورها سجلاً ما، يتم نشره على جميع العقد بهدف التحقق مما اذا كان السجل صالحاً لجميع المعاملات المشروعة، وأنه يحقق خاصية إثبات الأعمال بشكل صحيح، ثم إضافة هذا السجل إلى سلسلة البلوك تشين للاستخدام الأوسع (بوعبيد، 2020، صفحة 37).

3.3 معوقات تطبيق تقنية البلوك تشين:

- لا يخفى على أحد التحديات التي يطرحها استخدام تقنية البلوك تشين، ولعل أهمها يتمثل في (السيد علي، 2018، صفحة 10):
- التحفظ من اعتماد هذه التكنولوجيا خوفاً من التحولات غير المرغوبة التي قد تطرأ على الأنظمة والقوانين، وكذا تضرر الأفراد والشركات سواء الحكومية والخاصة؛
 - عدم الدراية الكافية بأسس هذه التقنية من طرف الأفراد والعاملين في المؤسسات التقنية، وفي احسن الأحوال تكون معرفتهم بما بقدر معرفتهم بعملة البيتكوين؛
 - حداثة التقنية مما يستوجب المزيد من الوقت للإلمام بكل جوانبها، لاسيما تأثيراتها السلبية؛
 - انعدام أي معايير أو مقاييس دولية لهذه التقنية؛
 - عقدة الخوف لدى البعض من الولوج لأي تكنولوجيا جديدة.

تشير بعض المصادر إلى اختفاء ما يقرب من 44 شركة، تتعامل بالعملات الافتراضية وتستخدم تقنية البلوك تشين بعد تعرضها لاختراقات أمنية متعددة أدت إلى انهيارها وخروجها من السوق، ولم تستطع هذه الشركات استرجاع بياناتها لعدة أسباب، أكثرها شيوعاً هو اختراق الخادم Server، في حين تمثلت الأسباب الأخرى في وجود ثغرات في التطبيق أو استلاء طرف آخر على حساب الشركة، مما يعني أن الترويج لمناخ تقنية البلوك تشين غير دقيقة، بل هناك الكثير من الثغرات التي قد تكبد الأفراد أو الشركات خسائر فادحة، مثلما حدث لشركة Mt. Gox التي خسرت قرابة 855 الف وحدة بيتكوين، أي ما يعادل 8.5 مليار دولار (مركز هاردو، 2018، صفحة 14).

ومن زاوية أخرى، فإن من الممكن استخدام التقنية في تنفيذ أعمال غير مشروعة مثل تجارة المخدرات والسلاح وتهريب الأشخاص، فضلا عن إمكانية التلاعب ببيانات الأفراد واستغلالها للسرقة والنهب، أو شن هجمات على الشبكة لإعاقة التقنية رغم مناعتها، وهذا يبقى احتمالا واردا وقد يتسبب في إيقاف سلسلة البلوك تشين عن العمل (خليفة، 2018، صفحة 06).

4. استراتيجيات التحول إلى البلوك تشين وتداعيات ذلك على الإمارات العربية المتحدة:

لا يزال استخدام البلوك تشين مقتصرًا على بعض الدول في العالم، فالولوج إلى التكنولوجيا يستلزم استعدادا خاصا في مجال الحوسبة والبرمجيات وانتشار الأنترنت، ناهيك عن مدى استخدام التكنولوجيا المالية وغيرها من الأعمال الإلكترونية القائمة. بخصوص الدول العربية نجد أن هناك العديد من المحاولات لاستثمار مزايا تقنية البلوك تشين، خاصة الدول التي تحظى بمستويات متقدمة في مجال الاقتصاد الرقمي، وفي هذا الصدد سنقف على استراتيجية الإمارات العربية لترقية الخدمات الحكومية من خلال إدراجها في سلسلة الكتل.

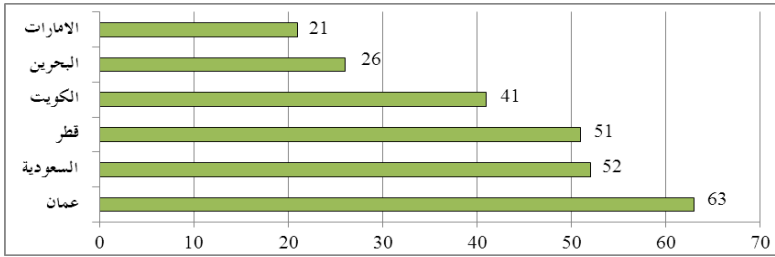
1.4 مظاهر الاستعداد الحكومي لبناء منصات البلوك تشين في دول مجلس التعاون الخليجي:

لاشك أن إقامة منصات حقيقية لسلسلة الكتل يتطلب توفير العديد من العوامل التي ستشكل الأرضية الصلبة للتقنية، الأمر الذي حفّز دول مجلس التعاون الخليجي على تكثيف الجهود، وتسطير الاستراتيجيات الجادة، واستغلال الإمكانيات المتوفرة، لإنشاء البيئة الملائمة لاحتضان هذه التكنولوجيا

الواعدة، ولعل أهم تلك الخطط المستهدفة والإجراءات المتخذة على مستوى الدول الخليجية تتلخص في النقاط التالية (السبيعي، 2019، الصفحات 11-14):

- التركيز أكثر على دراسة النظم القانونية والأطر التنظيمية والتشريعات اللازمة، إلى جانب اكتشاف التطبيقات الحالية والمستقبلية للتكنولوجيا، تمهيدا لاستخدام البلوك تشين في الخدمات المالية والحكومية.
- الإعلان عن بعض المشاريع التطويرية في المجال المالي تماشيا مع تقنية البلوك تشين، بداية كفكرة أولية ثم التأسيس لها، انتهاء إلى تجربتها واختبارها.
- اظهر مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية EGDI نتائج إيجابية للجهود التي تقدمها الحكومات الخليجية لترقية البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات على مستوى كل الوزارات والهيئات خلال السنوات الماضية، وتم ترتيب دول المجلس من أعلاها إلى أدناها على النحو التالي:

الشكل 4: ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي حسب مؤشر EGDI



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات (السبيعي، 2019، صفحة 11)

- إدراج بعض الخدمات الجامعية عبر منصات البلوك تشين مثل تطوير عملية إصدار وتصديق وتدقيق الشهادات العلمية.
- قيام بعض الجامعات بتنظيم مشاريع تعريفية وبرامج تدريبية متخصصة في تطبيقات البلوك تشين.
- قيام بعض البنوك المركزية ومؤسسات النقد الخليجية باتخاذ زمام المبادرة لتطبيق البلوك تشين، كالسماح للبنوك التجارية في المنطقة للاستفادة من منصات البلوك تشين في مجال المدفوعات وتحويلات الأموال والأصول المشفرة مع نظرائهم المحليين والإقليميين بتكلفة أقل وسرعة أكبر.

- إعلان شركات الاتصال في دول الخليج إدراج دراسة اعتماد أنظمة البلوك تشين في المدفوعات الرقمية ضمن خططها المستقبلية لتطوير أعمالها وخدماتها.

بالمقابل يتم تتبع ومرافقة تلك الجهود للحصول على النتائج المرجوة منها، على غرار ما يقوم به صندوق النقد العربي من مراقبة لتطور التكنولوجيا المالية وآثارها على مدى اتساع واستقرار النظام المالي بالمنطقة العربية، كما يقوم الصندوق تحقيقاً لهذه الغاية؛ بتولي الأمانة الفنية لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، وقد وضع تقنية البلوك تشين في جدول أعمال فرق العمل العديدة التابعة له كما هو موضح في الأمثلة التالية (عبد المنعم، 2019):

أ. اللجنة العربية للرقابة المصرفية وفريق عمل الاستقرار المالي: يقومان بالفحص الدقيق لآثار التكنولوجيا على استقرار النظام المالي وكذلك دور البنوك المركزية في هذا السياق.

ب. فريق عمل الشمول المالي: يهتم بإمكانية التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية.
ج. اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية: تقوم بتحليل آثار التكنولوجيا المالية على تطوير أدوات الدفع الإلكتروني وإمكانية تخفيض التكاليف للحالات في جميع أنحاء المنطقة.

د. اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية: تقوم بمراجعة العديد من خدمات المعلومات الائتمانية باستخدام التقنيات الحديثة مثل تحليل البيانات الضخمة، بما في ذلك دور تقنية البلوك تشين في تبادل المعلومات الائتمانية.

ويرى الخبراء أن منطقة الشرق الأوسط ستكون من أبرز المناطق العاملة في ميدان البلوك تشين، خاصة بعد استخدامها لنظام "ليوناردو" الذي يشمل على تقنية البلوك تشين الجاهزة للاستخدام، والذي سيتيح للمنطقة إجراء المعاملات بصورة سريعة وآمنة وشفافة، فضلاً عن تحقيق عائدات أكثر ربحاً وفاعلية أكبر في العمل، وستعاضد النفع عند دمج تقنية البلوك تشين مع تقنيات أخرى مثل الذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلات وأنترنت الأشياء، مما يتيح ربط العناصر المستقلة عن بعضها في الزمن الحقيقي أو المباشر (شهاب و الدمرداش، 2018، صفحة 43).

2.4 استراتيجيات تبني البلوك تشين في الإمارات العربية والمكاسب المرجوة منها:

تحتل الإمارات العربية المراكز الأولى في استخدام التكنولوجيا الرقمية في الدول العربية، حيث يعتبر مركز الثورة الصناعية الرابعة في دولة الإمارات الخامس من نوعه على مستوى العالم، وقد أنشأ في إطار التعاون الإستراتيجي بين حكومة دولة الإمارات والمنتدى الاقتصادي العالمي، وهو تحت إشراف مؤسسة دبي للمستقبل، وتنصب اهتماماته على دراسة التغييرات الجذرية التي تشهدها الاقتصادات والمجتمعات والسياسات العالمية، من أجل تنسيق الجهود، وتوحيد الرؤى، للاستفادة من وسائل التكنولوجيا الجديدة والتعاملات الرقمية في تطوير الخدمات واكتشاف المبادرات الخلاقة في جل القطاعات المستقبلية (الشباب النقي، 2020، صفحة 15).

وهي الميزة التي ساعدت على إدماج تقنية البلوك تشين في التعاملات الحكومية والمالية. بالإضافة إلى ذلك، قامت حكومة دبي بتأسيس المجلس العالمي للتعاملات الرقمية سنة 2016، بهدف بحث التطبيقات الحالية والمستقبلية للبلوك تشين وتنظيم التعاملات عبر منصات البلوك تشين (السبيعي، 2019، صفحة 12)، وبعدها أعلنت الحكومة نهاية الربع الأول من سنة 2018 استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية بلوك تشين 2021، الهدف منها تطوير التقنيات المتقدمة وتوظيفها لتحويل 50% من التعاملات الحكومية على المستوى الاتحادي إلى منصة بلوك تشين في آفاق 2021، الأمر الذي سيعمل على توفير 11 مليار درهم يتم إنفاقها سنويا لتقدم وتوثيق المعاملات والمستندات؛ و389 مليون وثيقة حكومية؛ و77 مليون ساعة عمل، و1.6 مليار كلم من القيادة على السائقين. (عاشور، 2019، صفحة 19):

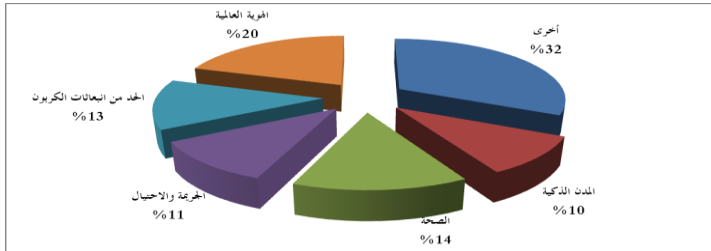
والجدير بالذكر أن مشروع المدينة الذكية الذي تطمح الإمارات من خلاله إلى أن تكون مركزا عالميا للابتكار، يتطلب تحويل جميع المعاملات العامة عبر تقنية التعاملات الرقمية البلوك تشين بداية من هذا العام 2020، وقد باشرت عمليات التحويل حوالي 20 دائرة حكومية، الأمر الذي سيعمل على إزالة 100 مليون طلب رخصة وفواتير من الوثائق الرسمية من نطاق عملياتها، وتبسيط الخدمات الحكومية

وزيادة إنتاجيتها، انطلاقاً من الرعاية الصحية وصولاً إلى طلبات الحصول على التأشيرة (القمة العالمية للحكومات، تقرير «فيوتشر بيرفكت 10»، 2018، صفحة 15).

الفكرة الجوهرية لتعميم البلوك تشين في المدينة الذكية أو "دبي الذكية" هو تحفيز الابتكار في كامل الاقتصاد، وجعل دبي أكثر صحة وسعادة في العالم، من خلال توفير الوقت والجهد على ساكنيها، وتقليل انبعاثات الكربون بنحو 114 طن متري، إذ من المتوقع أن يترتب عن رقمنة العمليات توفير أكثر من 25 مليون ساعة من معالجة المعاملات، والتقليل من الحاجة لانتقال الأفراد والوثائق (القمة العالمية للحكومات، تقرير «فيوتشر بيرفكت 10»، 2018، صفحة 15).

وللتعمق أكثر في مجال البلوك تشين والوصول إلى أقصى التفاصيل حول التقنية، أطلقت حكومة الإمارات في يناير 2017 أكبر مسابقة علمية افتراضية للتعاملات الرقمية البلوك تشين، تحت مسمى "هاكاثون الحكومات الافتراضي للتعاملات الرقمية"، شارك فيها 1011 مشارك من 41 دولة، كان الهدف منها هو تجربة البلوك تشين كوسيلة ثورية لتغيير أساليب التعامل الرقمي بين الأفراد والشركات، وخصصت جوائز بقيمة 140 ألف دولار أمريكي، وقدموا المشاركون 131 حلاً من حلول "بلوك تشين" في جوانب عدة موزعة على النحو التالي:

الشكل 5: حصص المواضيع المقدمة في البحوث (%)



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى معطيات (القمة العالمية للحكومات، البلوك تشين ومستقبل تواصل فعال،

2018، صفحة 19)

وفي منتصف 2018 عقد محاكم دبي المالي العالمي شراكة مع "دبي الذكية" لتطوير أول محكمة في العالم تعتمد على البلوك تشين، وتم التركيز على بحث سبل معالجة النزاعات الناشئة عن البلوك تشين الخاصة والعامة، مع تشفير القواعد التنظيمية والشروط التعاقدية ضمن شبكة العقود الذكية، مما سيسمح

بتبسيط العمليات القضائية، وتفادي تكرار الوثائق، وتحقيق كفاءة أكبر عبر كامل المنظومة القضائية (شهاب و الدمرداش، 2018، صفحة 44).

5. خاتمة:

ختاماً يمكن القول أن البلوك تشين هو سجل مفتوح لامركزي يتضمن كل التعاملات الرقمية التي تتم بين الأطراف المشاركة، دون الحاجة إلى وسيط لتعزيز الثقة، فالتقنية تضمن الشفافية، الدقة، السرعة والأمان، إذ من الصعب اختراقها أو التعديل عليها. في البداية كان تكنولوجيا البلوك تشين مقتصرة فقط على العملات الرقمية، إلا أن نطاق استخدامها اتسع ليشمل جميع المعاملات المالية وغير المالية، الحكومية وغير الحكومية، نظراً للخصائص التي تتميز بها.

وتسعى جل الحكومات إلى تبني البلوك تشين في جميع قطاعاتها، وتم الوقوف على تجربة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال، لكونها من أبرز النماذج الواعدة في تعميم تقنية البلوك تشين في المعاملات العامة، ضمن المساعي الرامية إلى إقامة مدينة دبي الذكية بموصفات عالمية. وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- البلوك تشين هي التقنية الأكثر أماناً لإتمام التعاملات اليومية بين الأفراد دون الحاجة إلى وسيط ثقة.
- هناك العديد من المنصات التي تتعامل بتقنية البلوك تشين مما يتيح العديد من الخيارات أمام الأفراد والشركات لاختيار المنصة التي تناسبهم.
- رغم المزايا العديدة التي تقدمها تقنية البلوك إلا أن حداثة التكنولوجيا وعدم الدراية الكافية بكل تفاصيلها يُشكل عائقاً أمام استخدامها في بعض الدول.
- تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أبرز الدول العربية من حيث الولوج إلى تقنية البلوك تشين، وهي تتبع جملة من الاستراتيجيات الهادفة إلى الاستفادة الفعلية من التكنولوجيا.
- تتمتع الإمارات العربية المتحدة ببنية تقنية قوية، إذ يعتبر مركز الثورة الصناعية الرابعة في دولة الإمارات الخامس من نوعه على مستوى العالم.

- إقامة البلوك تشين في الإمارات سيعمل على تأهيل مشروع مدينة "دبي الذكية" وتحقيق وفورات تفوق 11 مليار درهم، ناهيك عن توفير الوقت والجهد والتقليل من انبعاثات الكربون.

6. قائمة المراجع:

- السبيعي، فاطمة. (2019). اتجاهات تطبيق تقنية البلوكتشين (blockchain) في دول الخليج. البحرين: البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية.
- السيد علي، وأحمد ماجد. (2018). تقرير العملات الالكترونية. الامارات العربية المتحدة: وزارة الاقتصاد.
- الشايب النقي، وعبد الرحمن. (2020). البلوك تشين يحقق وفورات 11 مليار درهم لدولة الامارات العربية المتحدة. مجلة اعمال راس الخيمة. 14-15- (09), pp.
- العميان، ودانية حابس سفهان. (2020). الاتجاهات نحو تطبيق سلسلة الكتل واثرها على سلسلة التوريد-دراسة ميدانية في قطاع الصناعات التعدينية في الاردن.-عمان-الاردن: جامعة الشرق الاوسط.
- القرزي، وإيلي. (2019). البلوك تشين دليل المبتدئين لفهم التقنية التي تقوم عليها البيتكوين و العملات الرقمية الأخرى. الرياض: مؤسسة وقف الحصانة.
- القمة العالمية للحكومات. (2018). البلوك تشين ومستقبل تواصل فعال. دبي: القمة العالمية للحكومات.
- القمة العالمية للحكومات. (2018). تقرير "فيوتشر بيرفكت 10". كامبريدج: معهد ماساشوستس.
- النمر، مصطفى. (2018). بلوك تشين، نحو آفاق جديدة للحكومة. القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- بن طرية، ومعمر. (2019). العقود الذكية المدججة في البلوك تشين: اي تحديات لمنظومة العقد حالياً؟. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. 473-506, pp.
- بوعبيد، وخالد بن يوسف. (2020). البلوكتشين: سلسلة الثقة. الرياض: العبيكان.
- حلواني، ماهر. (2018). الكتل المتسلسلة، العملات المشفرة والقانون المالي الدولي. القاهرة: دار تويته للنشر والتوزيع.
- خليفة، وإيهاب. (2018). البلوك تشين: الثورة التكنولوجية القادمة في عالم المال والإدارة. مجلة أوراق أكاديمية. 1-7- (03), pp.
- ساسي، وحازم فضل الله. (2019). استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الاصول الوقفية: منصة شركة فيترا نموذجاً. مجلة الاسلام في آسيا. 141-160, pp. (03), 16.
- شهاب، اشرف &،.الدمرداش، مصطفى. (2018). التقنية الأمثل لمعاملات آمنة بالشركات. مجلة الاهرام للكمبيوتر والانترنت والاتصالات. 31-45, pp. (215)
- عاشور، محمد. (2019). بلوك تشين سلسلة الكتل. مجلة ثمار. 18-19, pp.

- عبد الظاهر, محمد. (2016). صحافة الذكاء الاصطناعي: الثورة الصناعية الرابعة وإعادة هيكلة الإعلام. القاهرة: دار بدائل للنشر و التوزيع.
- عبد المعمر, هبة. (2019). استخدامات تقنية البلوك تشين في المنطقة العربية ., بوية فان دف : <https://www.findevgateway.org/ar/blog/2019/04/astkhdamat-tqnyt-alblwk-tshyn-fy-almntqt-alrbyt> Consulté le 07 10, 2020
- عجزيرة ,مروة شبل & ., الشمري, خالد بطي. (2011). التسويق الإلكتروني في العالم العربي. القاهرة: دار النشر للجامعات .
- عقل, يونس حسن & ., حامد, سمحي عبد العاطي. (2020). مشكلات المعاملات الضريبية لأنشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك تشين في مصر "دراسة دولية مقارنة". مجلة الفكر المحاسبي. 24(01), pp. 322-384 ,
- مركز هاردو. (2018). منصات المعاملات البديلة والعملات الرقمية بين حرية التداول واشكاليات الرقابة. القاهرة: مركز هاردو لدعم التعبير الرقمي.
- نخال, إيمان محمد صبري. (2020). أثر استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل الرقمية (البلوك تشين) على مسؤولية مراجع الحسابات. مجلة الفكر المحاسبي. 24(01), pp. 743-801 ,
- Allesie, D., Sobolewski, M., & Vaccari, L. (2019). Blockchain for digital government. Spain: European Commission.
- LELOUP, L. (2017). Blockchain. Paris: Groupe Eyrolles.
- Quiniou, M. (2019). Blockchain: L'avènement de la désintermédiation. London: ISTE Group.
- Seco, A. (2017). BLOCKCHAIN: Concepts and potential applications in the tax area (1/3) . Consulté le 07 10, 2020, sur Inter-American Center of Tax Administrations: <https://ciat.org/blockchain-concepts-and-potential-applications-in-the-tax-area-13/?lang=en>
- Sfetcu, N. (2019). La philosophie de la technologie blockchain - Ontologie. Paris: Collection ESSAIS.

الحوكمة و الابتكار

Governance and innovation

بوشعور رضية¹، بوزيان محمد²جامعة تلمسان، bouchaour@yahoo.coجامعة تلمسان، mohamedezahra2014b@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/18

تاريخ القبول: 2020/08/19

تاريخ النشر: 2020/09/24

ملخص: التحكيم عملية مركزية باعتبار موقعها الراقى، فهي أداة اختيار ثم إحداثها كشكل نهائي في مجال القرارات التسييرية، و سموها يرتبط باستناد إقصائي في تحديد متغيرات أولية، يكون محورها اقتصادي و بوجه مؤسسي أكثر، يعطي أهمية قصوى للكيانات التي تأسست حديثا، بوجودها ضمن هيكله تقتضي الاستجابة لتنظيمات تشمل دقة فعل و تخصص، و يصبح في إطارها الواقع الاجتماعي و الثقافي أو حتى السياسي محاور تتبع، موازاة مع ما يحدث في العالم من تغير بحركات قد تكون أحيانا سريعة، و الهدف فيها مستوى عيش و ظروف وجود تتضمن مطالب شعبية، معالمة مرتبطة بمقارنات اجتماعية توجد في مستوى داخلي أو خارجي، و مساهما أيضا في انتقال كل عمليات فرز آني للتمركز في مستوى شمولي، تكون من خلاله المنافسات مفتوحة ما يجعلها تتحدد بمستوى إبداعي و خبرة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة - الابتكار - الخبرة - الاستطلاع - النقد.

تصنيفات JEL : Q31، Q32

Abstract:

Governance is a central process given its prestigious position, because it is a selection tool, then its creation as a final form in the field of management decisions, and its transcendence is linked to an exclusive recourse to identification. primary variables, whose objective is economic, and with a more institutional face, gives the greatest importance to the newly created entities, with their presence within a structure requires to meet regulations that include rigor and specialization, in which the social, cultural or even political reality becomes revolving axes of follow-up, in parallel with what

happens of universal change, with a notable speed, where the objective is a standard of living, and the conditions of existence which include popular demands, Its benchmarks are linked to social comparisons, exist at an internal or external level, and also contribute to the transmission of all processes over current secretions, to focus on a holistic level, through which Competitions are opened, making them determined by a level of creativity and experience

Key words: governance- innovation - experience- investigation- criticism

Jel Classification Codes: Q31 ،Q32

المؤلف المرسل: بوزيان محمد، mohamedezahra2014b@gmail.com

1. مقدمة:

تاريخ الإنسانية و مراحل الوجود نبعث من تفاعلات، بحثت من خلالها الوحدات عن توافق أخلاقي، محدد معياريا بيئة جغرافية و زمنية، يسير في شكل تتوازي وفقه الانفصالات المتزامنة الموجودة حول بناء طبقي و عصور، أهم ما يميزها حاجات آنية ملموسة، تتوحد فيها عناصر المجتمع المختلفة سواء كانت اقتصادية، سياسية أو ثقافية، و الأهم بالمحمل إطار مفاهيمي ضابط مؤسس ماديا، يتبعه إقرار سياسي أو علمي يشرح مكوناته، غير متحكم فيه إلا بمستوى معنوي أو عاطفي، يجد تجسيده الاقتصادي بشكل قطعي في صورة عادية حول حاجات شعبية تبنى على طلب " و الشرعية تقتضي تخصيص موازناي تستفيد منه مختلف الهيئات العمومية، و الهدف تسيير عمومي يسعى إلى تحسين الخدمات" (Debbi Ali, 2018, p 30).

الطلب بأبعاده المختلفة عملية توصيل كانت الدولة فيه مركزية، مع ما تشمله من متغيرات أهم ما يثيرنا هو أنها شكلت مرحلة نقدية، إضافة إلى ما كان مصاحبا لها من مفاهيم و إطار يشمل محاور الحياة المختلفة لتكون العولمة، الحوكمة... جزء أساسي.

و رغم الانتقادات الموسعة فإن التركيبة العالمية بأقطار تنفصل جغرافيا، و تتساوى في مستوى تأطير اجتماعي، فيما يتعلق بجهاز الدولة و مؤسساتها المختلفة، فإنها كانت الشكل الأكثر سما مع ما تقدمه من امكانات ازدهار اجتماعي و رقي اقتصادي، لم تصل المجتمعات السابقة إلى جزء داني منه نسبيا، رغم ما تشمله من تناقضات اجتماعية، ثقافية و اقتصادية، تضغط أكثر بحركات ديموغرافية كبيرة " فتصبح العوائق محرك أساسي في أي تطور، لأنها تعمل بطريقة ديناميكية و حلها خلال بعد زمني مفتوح، فنذهب

إلى اعتبارها مؤشر لتقدم المجتمع نحو هذا التوجه أو ذاك " (Mostefa Boutefnouchet, System sociale et changement social en Algérie, p 28).

أصبحت الدولة العصرية حالة و شكل نقدي لما كان في السابق، وصلت فيه المجتمعات إلى مستوى نضح اقتصادي و ثقافي كبير، ينشأ عن عمليات بحث و تقصي، و يتحرك بالاعتماد على تنظيم إضافي يرفض واقع معيشي، ظل في اتصال مع عناصر جزئية و سلبية تتنوع بين اضطهاد، ظلم و انفصالات اجتماعية دون تأسيس.

لهذا أشرنا أن البناء السياسي العصري كان مرحلة نقدية، لما شهدته البشرية من حروب، استعمارات و استبداد، بفتح المجال أمام كل إبداع بشري و ابتكار يحدد سلم أجور و انفصالات سوسيو-مهنية، تتوازن فيها أركان الدولة، لتقوم السلطة بدور تكميلي في مجال احترام الأجزاء المختلفة سواء كانت رئيسية أو هامشية " بوجود اختلاف بشري حسب الأصل و الثقافة (لغة، دين، أعراف...)، و جمع في مكان واحد عدة عوامل تحدد مجموعة إثنية أو وطنية، تحمل معنويات بدائية خاصة تنفرد بها و تميزها عن غيرها " (Guy Pervillé, 1997, p 237)، معبرا عن ظاهرة صحية و لكنها ضرورية لتشكيل قاعدي في الموضوع.

معالجة الحوكمة كانت وفق تسلسل اعتيادي، من خلال انحصارها في عمليات رفض و إنكار، بضرورة البحث عن آليات تنسيق جديدة، معالمها حاجات شعبية تنمو و مطالب جماهيرية متزايدة، تبين مستوى وعي ثقافي يصبح في حالة ملموسة كفعل انعكاسي عن تنمية اقتصادية.

فالارتفاع في سقف المطامح الشعبية، و زيادة الوعي حسب وجهه المخالف للاتساع الاجتماعي بين الفئات المختلفة، استلزم تدخل عناصر إضافية يكون السوق هدف فيها، من خلال السعي المضني لسياسات اقتصادية، نحو الارتكاز على مبادئ و حاجات أسرية تقوم بالعمل على رفع مستوى العيش، و استهداف عمليات توسيع قدرات استهلاكية مع خصائصها التي تتعدد بين غذاء، سكن و ترفيه " و بتبثيت أهداف الفاعلين إلى بناء اقتصاد في المدى الطويل، بطريقة تضمن للدولة استقلالها الحقيقي " (Marc Cote, 2005, p 118).

كل هذا خلق ضرورة استدعاء مكونات ذات قوة تدخل تتلاحق، فيتحول التحكيم إلى مرحلة نقدية أمام إطار مفاهيمي أولي، من خلال البحث عن حالات توازن تتحرك بمستوى ثقافي نامي، تصبح وفقه وسائل العيش المريحة في حالة بسيطة تتاح أمام كتل بشرية أكبر " باستدعاء استراتيجيات الفاعلين للوجود في

حالة تفاعل، من أجل إعداد أهداف مشتركة و وسائل تتجاوز الوحدات المنفصلة " (Mario Carrier, Serge Côté, 2000, p 03).

الانتقال من شكل اجتماعي بسيط إلى آخر معقد حيث الخضوع إلى عناصر شاملة، استلزم طرح نقاش بالنسبة لجزئيات تتكامل رغم أنه يسود بحركات تقنية، أين القياس و التقدير فاصل، في مواجهة سوق عالمي مفتوح أنتج مؤسسات تبحث عن نجاعة، لا تلغي وجوده في تدرج يرتبط بآليات عصرنة، تقتبس إجرائيا منهج بحث و علوم، و تضع قواعد تصنيف في شكله الجغرافي و المادي، كما و يؤدي نحو تراتب أهداف اجتماعية كلية و ثقافية، فتذوب كيانات معنوية أمام أخرى بما تحمله من تفوق إبداعي و ابتكار " و إدخال ممارسة جديدة في السوق يحدث حالة لا توازن، فتشجع من لا يملك هذه الممارسات على معارضتها و المطالبة بمنعها " (Antoine Bernard de Raymond, Pierre-Marie Chauvin, 2014, p 76).

فالتركيز على واقع اقتصادي في المجتمعات الحديثة ليس دون معنى، أمام حاجات تتوسع و تتأكد بمستوى رضا شعبي بالنسبة لفتاته الاجتماعية المختلفة، مع إن التركيز على بعد إنتاجي هو حقيقة موجودة، تعتبر الجوانب الأخرى من خلاله ثانوية، تتحقق بشكل تلقائي باعتبار ما تشمله من متغيرات اجتماعية أو ثقافية، تتركز في الجزء الآخر على مستوى الإبداع و تذهب المؤسسات المركزية إلى إقرار أهداف، لا تنحصر في بعد جغرافي أو رمزي، و إنما تتجاوز ذلك فتتمركز في شكل محوري بالنسبة للعلاقات التي تأسس البناء الاجتماعي، من خلال يقظة استراتيجية " تشكل إطار استجابة لإرادة تسمح من جانب بفهم حقيقي للبيئة من أجل تكيف لائق، يعطي لها في الجانب الآخر أسبقية في التطور من أجل التصرف و اكتشاف الفرص " (Bekaddour Hassen, 2016, p 12).

الاقتصاد العصري تموقع بين عناصر شكل الاختلال الماضي فيها صراعات كبيرة، رغم أنها بالجممل لم ترتقي إلى أكثر من خلافات فكرية، مع التأكيد على جوانب إيديولوجية أو فلسفية، تراجعت أمام تحليل كمي أعطى أهمية أكبر للاقتصاد السياسي، بتدخل تمثيل اجتماعي و بالتالي مبادئ و أسس مصدرها قواعد شعبية، أعطت أهمية للأهداف المشتركة حيث تذوب مطامح الناس و آمالهم، مع ضرورة احترام الخصوصيات التنافسية " وفق مفاهيم حديثة كالوطنية و دلالاتها، التي ترتبط بالانتماء إلى دولة تعتبر كاتتماء لمجموعات إثنية واعية بشخصيتها و ترغب في امتلاكها " (Guy Pervillé, 1997, p 237)، ينخرط فيها الأفراد طواعية، فتعبر عن إقرار لعناصر مجتمع يقتضي سياسيا إعادة تنظيم هيكلي، وفق مستويات مركزية تشمل أبعاد اقتصادية و تجارية، و الارتكاز على حدود وهمية تفتح المجال أمام قدرات

بشرية، محورها الأساسي يدخل ضمن الاعتماد على عمليات التوفيق في سوق عالمي مفتوح، بين مواردها وإمكاناتها سواء كانت بيئية أو بشرية، باختيار العناصر المركزية التي تمتلك من خلالها قدرات إبداع، و أسبقية تجعل الأهداف موجودة في إطار تحكيمي للمتغيرات المختلفة، حول عقلنة متمثلة في قدرات المجموعة على الاختيار، و البحث عن تدرج أممي، حيث التفوق لم يكن يوماً تمجيداً بالتركيز على بطولات معينة، لينحصر في خطاب مادي توجهت فيه المجتمعات حسب حجم اقتصادي و مستوى إنتاجي، و التدخل بمنطق جدلي و جهد أمام تخطيط استراتيجي، ينتهي بالاستسلام إلى تفاعل أشمل يقوم بالضرورة على عمليات تجريد دوري، بالبحث عن آليات تحكم بابتكار يضمن استمرارية، و غيابه و حتى التأخير يعني بالضرورة انسحاب إجباري يفتح المجال لمكونات إضافية.

2. بناء الموضوع

رغم أن المجتمعات لا تقوم حصراً على قانون طبيعي، في الحديث عن سلوك استهلاكي مع حالات إدماج أخرى، فإنها تعطي أهمية إضافية لتصورات أخلاقية و معنوية، حيث أن كل المتغيرات التي وجدت لا يمكنها أن تلغي نظام تعاقدي، يتأصل حول مفاهيم مركزية كالحاجات و الفائدة، سواء كانت فردية أو جماعية، فلا يكاد مجتمع محصور في الزمن و الفضاء أو حتى في حالة انفتاحه، يخلو من عمليات التنافس، سواء كانت ترتبط بمردود اقتصادي يتجسد، أو حتى نحو اكتساب محاور نفسية و روحية، لهذا تلجأ المجتمعات أثناء البحث عن عمليات تمركز، إلى ابتكار أساليب و أدوات تفوق يتحكم فيها بعد غريزي في العيش، و يضمن لها التوسع إلى ما دون حدودها الأصلية، عن طريق عمليات الاتصال الاجتماعي، الاقتصادي و الثقافي داخل المجموعة نفسها أو حتى خارجها.

الحكومة هي عمليات نقد موضوعي، ترفض في إطارها مؤسسات المجتمع المستهدفة عمليات التسيير الكلاسيكية، لأن العلاقات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية الجديدة، لم تعد ذاتية أمام انفتاح عالمي، يفرض قدرات غير محددة من أجل الثبات، بل تتطور إلى بناء نموذج يتجاوز تجريدياً قواعد تقليدية، ليصبح التنافس و على المستوى العالمي في سوق مفتوح، وسيلة وحيدة في التعامل، ما يستلزم بناء قدرات إبداعية سريعة تملك قوة تصورية غير محصورة، يمكنها في تلك المرحلة من التوازي مع صورة نمطية، أمام نمو حاجات الناس كميًا و كميًا، و الذي خلق ظروف جديدة، ليصبح الاستثمار هو الركيزة الأساسية فيها لأن العلاقة بين الناس أصبحت مالية أكثر، تشمل عاصر الحياة المادية.

المجتمعات تنفصل بين الحماية و إلهام ينبع من مؤسسات اجتماعية قاعدية كالأسرة، حيث السوق يقوم على البيع و كثافة تعامل، لهذا يبحث تدريجيا عن الميول و الأهواء، بالاستناد إلى إلغاء قسري للافتراضات النظرية، و الابتعاد عن الحماية لتكون المنافسة أصلية.

الابتكار هو أداة قاعدية في التنافس، موازاة مع ما يحدث في المستوى الإنتاجي من تعديلات، و هو ما أدى لاحقا إلى إنتاج عمليات التخصص، و بالتالي العودة في شكل متتابع للأمم و المجتمعات، نحو توحيد إجرائي، يسعى إلى إثراء و تميمين لإمكانات الدولة الثابتة، بالتركيز على استحقاق و جدارة، يمكن من خلالها فقط اختراق سيرورة عصرية، تكون فيها المعركة علمية، تقنية و تكنولوجية، و بالتالي حيث الإبداع فاصل.

الابتكار أصبح يعتمد على البحث و التحقيق، فزاد العلم و تراكمت المعارف، خاصة مع ظهور مراكز التعليم لتلقين الناس أوليات كثيفة تتطور، و تعرضت في الوقت ذاته إلى عمليات منافسة كلية، البطل فيها مراكز بحث و تجريب، قوتها تكمن في استغلال منتج جامعي حسب ميكانيزمات اقتصادية محضة، فتجعل الذكاء و القوة المعنوية الطبيعية محور ضروري أيضا، إلى جانب كل تكوين علمي، و ذلك ليس وفق وجهة نظر عنصرية و انتهائية، و إنما بالخضوع إلى حدة منافسة و سوق مضبوط بمتغيرات علمية.

3. الحوكمة

المعالجة التقنية تقتضي طرح تاريخي بداية، يستند على ضرورة بناء تدرج زمني بالنسبة للسياقات الاجتماعية و الكيانات التي وجدت، مع أن الهيمنة الاقتصادية لم تكن في العصر الحديث إلا تجسيد لمعطيات قاعدية، تعرضت لعمليات حجب أحيانا بوجه سياسي، بالبحث عن آليات تنظيم مدني، أو في مجال التدخلات المعيارية بما فيها من عناصر ثقافية و دينية، من خلال زيادة الاعتبار لعلاقات الناس بمؤسسات العقيدة، و التي تمثل في الواقع جانب إضافي، أثناء البحث عن بدائل موضوعية، يمكن فيها مواجهة إخفاق حضاري و تراجع في المكونات المرحلية " التي تشكل نظام بديهي لتطور المجتمع، بمعنى معطيات موضوعية تشكل عوائق شبه طبيعية، لها تأثيرات في نفس مستوى الواقع الجغرافي، و الجيوفيزيائي (Mostefa Boutefnouchet, System sociale et changement social en Algérie, p 28).

الواقع الاقتصادي في الجمل محدد إقصائي، يجسد ميدانيا من خلال البحث و التفكير فكان مرحلة تالية تتبع، نتجت عن فائض إنتاجي حقق في الأصل مكاسب إنسانية كبيرة، تقنية كانت أو إبداعية، نبعث من إرادات فردية رفضت أمر واقع، لتبرز فيما بعد بإيجابيات عامة، مع ما تمارسه من تأثير على أنظمة المجتمع و مؤسساته، فيمارس العصر الحالي إلغاء شبه كلي لكل المحاولات التي أرادت التمركز في إطار

ثانوي، لتجعل البعد الاقتصادي سامي في علاقات المجتمعات و الدول، أمام إنتاج علمي متسارع و إبداع معرفي و تقني راقى، تحولت في إطاره المحاور الاجتماعية و مؤسسات الدولة المختلفة إلى آليات تخضع، زادت قوتها بالانفصالات المؤسسة على تنافس مفتوح معاملة قدرات بشرية و نائجه مستوى عيش عام " يشتمل على تنظيم سوق بطريقة حتى لا يصبح النشاط الاقتصادي يتعرض لعمليات تشويش، بسبب التدخل في لعبة قانون العرض و الطلب " (ZOUAÏMIA Rachid, 2017, p 08)، فالتحكيم عملية مضبوطة تقتضي تقدير رقمي، تتجاوز فيه الأمة أطروحات فيها تحليل و نقاش غير علمي، و بالارتكاز على معطيات نقدية ترسخ نماذج مفاهيمية في الموضوع، و دون البحث عن المصادر التي جعلت الترشيد ضرورة، فإن ذلك ساعد في رسم ملامح تغيير بالانتقال من التسيير إلى حوكمة حقيقية، خضعت فيها الجامعة لخبرات أولية بما فيها من مراكز بحث و تقصي، نبعت من فكر مقاولاتي يبحث عن نجاعة اقتصادية انطلقت من بعد زمني فيه ازدواجية، برز مع أفكار حديثة حول الترابط الضروري بين الكثافة البشرية في إقليم ما و مصادر العيش الموجودة " فيما يعرف بالديموغرافيا الاقتصادية، و اهتمامها بتحليل تأثير المتغير الديموغرافي على الوظائف الاقتصادية و التنمية " (Guy Maurau, 2002, p 13).

1.3 الحوكمة في سياقها التاريخي و القيمي: فهي لم تنفصل عن غيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى، سواء كانت إنتاجية أو تسييرية بانحصارها في بعد توقعي، يذهب إلى بناء وجه نقدي أمام تأسيس قاعدي يستلزم التدخل، بهدف إلغاء مقومات كانت تبدا مركزية أمام سوق علمي يتسارع، لتصبح الأسس التقليدية كالهوية الوطنية و المجتمع المحلي في حالة تراجع، أمام نمو منطقي لحاجات الناس بوجه كمي كان أو كيفي، يظهر بارتفاع دائم لمستوى عيش و نمط وجود بما يشمله من سلة غذائية، و حاجات أخرى طبيعية و مستوحاة، نتج عن عمليات اتصال، و رغم الانفصال السريع الذي يبرز في مستوى الإشباع و التنمية، فإن ذلك لا ينفي تطلع جماهيري يتضاعف بتطور إعلامي، لتصبح الأمم و المجتمعات تعيش في وحدة أو ترغب فيها، فيما يتعلق بمطالبها التي ترتكز على حاجات مادية و رمزية، و هذا مهما اختلفت الأقاليم سياسيا أو جغرافيا " و المقاومة الشعبية من أجل تنمية وسطها الاعتيادي في العيش و المحافظة عليه، قد تعرض لتفكير و تمهيش بالضرورات العصرية للإنتاج، مشكلا ظاهرة بدلالات حقيقية للميول السوسيو-تاريخية الحالية " (Mario Carrier, Serge Côté, 2000, p 302).

الفكر اللبرالي الحديث يمارس تأثيرات عميقة في المفهوم، بجعل الانفتاح الاقتصادي و الاستثمار ركيزة أصلية، في مجال التخلي تدريجيا عن عوائق اجتماعية كاللاعدالة، الانفصال الطبقي و الاستغلال، و العمل على جعل التحكيم درجة تتفوق في مجال الاختيار، الذي يحدث بين أساليب تسييرية لها صورة توضيحية

في مجال إبراز حالات عجز ماضي، في مجال تحقيق تطلعات أصبحت تخضع لمقارنات مختلفة، باستفادة الأمم و الأقاليم من تكوين عصري و شبكات اتصال مختلفة، سقطت من خلالها نقاشات كانت أولية بالنسبة لكل وعي سياسي أو إيدولوجي، فتكون العلاقة بين الناس مالية ترقى فتشمل كل عناصر الحياة المادية في العلاقة مع المجتمعات الأخرى و تأثيرها في بلورة هويات محمولة " و الصراع ليس فقط مادي حسب حجم إنتاجي، و لكنه يترجم أيضا في خلاف في التمثلات، تتحدد بكمية من القيم التي ترتبط مباشرة بما يقابلها من عمل " (Ahmed Henni, 1993, p 41)، فتشير إلى ضرورة تبني دقة إنتاجية، و بالاعتماد على قدرات بشرية تستهدف جانب معنوي، يجعل الوحدات غير راضية تتواجد في بحث دائم عن تنمية حياتها و تطوير أسلوب تفاعلها، ما يجعل العلاقات تسموا بوجه اقتصادي يركز في الغالب على طلب اجتماعي، لم يعد محصورا في حاجات أولية و بيولوجية و إنما وفق حركية مطلقة " و استراتيجيات تحكيم فعالة تستند بداية على إرادة سياسية قوية، تندعم بطلب شعبي من القطاع الخاص و المجتمع المدني " (Reyna Josvah-Rabiaza, Nivo Andriamiharisoa, Julisse Rarafamilanto,) (2015, p 03)، فيكون الفرز بداية بين مجتمعات تبحث أو تجهد في سبيل خلق تموقع، تحقق فيه رضا مادي و العمل على تحسينه، أو حتى ضمانه في المدى المتوسط و الطويل، و الحل الجوهرى بالانخراط في حركة إنتاجية تتطور في الفضاء و الزمن.

2.3 العصرية: المجتمعات تنحزراً بين جانب يبحث عن آليات تطور و أدوات استمرار، أو التواجد في سوق ليس بشكل حمائي، و إنما حيث الإلهام الاجتماعي يصبح محرك، من خلال تركيز اهتمام أكبر بالوحدات الدنيا ممثلين في أفراد المجتمع و مؤسساته التقليدية كالأسرة و جماعات المهيمنة " و السيطرة المشتركة لكل فعل ثقافي، تمثل تعارض للإنسان مع الطبيعة و تفسيره لها، فترتبط بداية بنشاط الحياة و الوجود، حتى تضمن وسائل عيش و استقرار " (Mostefa Boutefnouchet, 2004, p 88)، و التي يكون لها صدی في مجال التوجه الاستهلاكي للأفراد بوجه خاص، مع أن التركيز على مبدئين الأول فردي كما أشرنا، باعتبار أنه ينطلق من تحويل الوحدات البشرية إلى واقع مادي، يحاول الفاعلون المركزيون في العملية الإنتاجية استرجاعهم بشكل طوعي، فتكون قيمة السلع و الحاجات الموجودة في سوق موضوعي، تحاول الاستجابة لأكبر قدر ممكن، فيكون لها مبدأ تطوعي تحاول من خلاله القيام بعمليات استدرج، هدفها ميول بشرية و هو ما يكون واقعياً في السوق العالمي وسيلة مركزية في التنافس، بالبحث الدائم للعمليات الإنتاجية عن مستوى استجابة تنطلق من خصوصيات بشرية و ميول إنسانية بيولوجية، أو بالوجود في إطار مقارنات اجتماعية أفقية أو حتى تنبئية " فتصبح المواجهات الاستيعالية بالنسبة لأي

مشروع تنموي، تقتضي تحقيقات حول البناء و طريقة عمل النظام الاجتماعي " (p, 2005, Marc Cote, 98)، بالاستفادة من ميل بشري نحو آليات حراك اجتماعي، و سعي الأسر إل تحسين ظروف وجودها، ما يستلزم التحلي عن مبادئ كلاسيكية، جعلت السلطات المتتالية تتأسس على بناء افتراضي و أفكار حائية مختلفة، تتعارض بالمحمل مع كل الاقتصادات الأولى التي تنطلق من منافسات إقليمية، إلا أن الوجه الضروري يقتضي البحث عن صراعات منخفضة، تسعى من خلالها البرامج التسييرية إلى توجيه الحماية إلى قدرات استهلاكية، فهي لها وجه شمولي أو منافسات كلية على المستوى الأعلى بين المؤسسات العالمية، و الهدف فيها لن يكون تجاري أو قومي، بقدر ما يقوم على هدف أعلى بالاستجابة إلى مطالب شعبية، يبحث فيها الناس عن توسيع سلة غذائية و قدرة شرائية.

4. الابتكار

بحث المجتمعات المختلفة تاريخيا و جغرافيا، عن سياق ثقافي و خاصة سياسي يضمن وجودها في إطار فيه استمرارية و استقرار، بالتركيز على عنصرها البشرية، بافتراض العمل باجتهاد على إلغاء الانفصالات الطبيعية و المعيارية، مقابل ما تمثله من عوائق في مجال تحقيق حاجات الناس، أو بالوصول في حد أدنى إلى مستويات توافق، تقبل من خلالها العناصر التشكيلية وجودها وفق عقلنة و منطق " عن طريق آليات تشكيل هوية وطنية، بالسعي إلى طرحها في سياق عالمي يتميز بتحول في الخطاب السياسي، فالتعدد الثقافي و المعنوي يعيق تجسيد الانفصالات المعنوية و السياسية، التي يستند عليها في تكوين الأمم " (Laurent de Briey, 2009, p 119).

الأقاليم مهما كانت تمر في وجودها بثلاث مراحل نضج، وفق حركية ليست بشكل إجباري و إنما بالخضوع إلى ترقية ثقافية و مفاهيمية، تظهر في مناطق دون أخرى و تنعكس تجريديا بالاختلافات العالمية، التي ظلت تحت سيطرة مجالات على حساب أخرى، بوجود هيمنة مادية و غير مادية تبرز بحدود قطعية، في جانب منها بحث و ابتكار، أمام اكتفاء الجوانب الأخرى بالاستعارة، و دون الخوض في تعليقات عفوية إيديولوجية أو قيمية، فإن المجالات السياسية يمكن فيها الفرز، بين جانب بمميزاته المنطقية و بالاستناد إلى جدليات طبيعية، أمام جانب ثاني بقي عاجز في حالة متراجعة تبين عجز أزمي في بناء منهج " و هو ما كان له بعد إيجابي نسبيا، بتحطيم الاحتكار الذي مارسه البرادغيم الأجنبي، إلا أنه في المقابل لم يستطع إنتاج نموذج ينافس ما كان قائم " (Ali El-Kenz, 1989, p 25).

الخلاصة أن المجتمعات مهما كانت بدايتها، سواء سياسية في البحث عن تركيبة مؤسساتية لا تخلوا من توجه مثالي، أو ما تلاها من محاولات إيديولوجية و دينية، فإنها تراجعت بالضرورة أمام هيمنة اقتصادية

استندت على بعد كمي، جعل الطلب الشعبي محاورها تتوسع، ببحث الناس الدائم عن تحسين ظروف عيشهم كأولوية اجتماعية، تصبح السياسة من خلالها تتكفل بدور استثنائي، فيما يمارس الدين حافز إضافي له وجه رمزي، و يتجسد بمحمول لا مادي قيمي أو معياري، لن يكون له جدوى دون حاجات مادية ملموسة " فالاقتصاد يأخذ في التعبير الماركسي مفهوم جدلي يبين أن الصراع المادي هو أصل التقدم المادي و حتى الاجتماعي " (Ahmed Henni, 1993, p 41).

1.4 الحاجات: التركيز على طلب شعبي هو حقيقة، نجد من خلاله المجتمع بمحاوره المختلفة ينحصر في إطار مفارقات، أنه لا يمكن تحقيق الحاجات إلا بطلب تذهب ما دونها إلى عمليات إلغاء، و تصر من جانب آخر على الاستمرارية في الخوض إلى سيطرة اقتصادية، و الهيمنة في ظل الظروف العالمية بما فيها من انفتاح اقتصادي و سوق تبادل، مصدره تقسيم عمل و تخصص وظيفي يخلق مجالات تنافس أساسها عقلنة و منطوق و بالتالي بحث و تقصي " حيث الإقرار بمميزات وظيفية، باعتبار أن الاقتصاد يهدف جوهرى نحو تحقيق الحاجات الاجتماعية، و كل تقسيم للعمل بين الناس ترقى في وجهات نظر تبحث عن فائدة " (Abdellatif Benachenhou, 1981, p 83).

الابتكار هو في الأصل أداة قاعدية في التنافس، موازاة مع ما يحدث في المستوى الإنتاجي من تعديلات مستمرة، و في جميع ملامح الحياة المادية أو المعنوية، و انتشار الدول الوطنية و بروز وعي قومي نحو الثروة و الازدهار، ألغى العناصر التقليدية من أجل اهتمام أكبر بكل فعل تنموي و اقتصاد، خلق فيما بعد مجال للبحث و الإبداع، من خلال نضج تصوري و تطلع، بدايته نشئة مدرسية و ينتهي بثاقف اجتماعي، يكون المنطق الكمي فيه بقوة و العقلنة بهيمنة تقدر كل فعل ابتكاري " يساهم في خفض تكاليف نشاط، من خلال البحث عن تحقيق الحاجات العمومية بأقل تكلفة حتى تصبح فعالة " (Debbi Ali, 2018, p 34)، و تتحدد القدرات الإبداعية في المجتمعات بعناصر أساسية، تلجأ في تموقعها التاريخي إلى إدراك حسي للمفهوم، بأولوية تتمحور حول ضرورة توفر إطار إستيمولوجي، بالنسبة للتفاعلات العلمية بمحاورها المنفصلة، و التي تجعل الإبداع محصور و مضبوط رمزيا في أبعاد جغرافية دون أخرى، بفعل مميزات تراكم و بحكم تطلع استباقي، ببحث المجموعة عن آليات تستطيع من خلالها تحسين ظروف عيشها، فكان احتراق المجال بصعوبات كبيرة أمام غيرها من التراكيب البشرية، و هو وضع ما يزال قائم أمام بروز هيكلية جديدة، تسمح بسيطرة أصلية لكيانات على حساب أخرى " فقد شكل التطور في الدول النامية مفترق بالنسبة للنظام الرأسمالي العالمي، من خلال تقسيم العمل و الاستعارة المنهجية، فينجز بطريقة قوية و يفرز مجالات متغيرة أو مفروضة، تجعل الحياة ترتبط بعناصر خارجية " (Marouf Nadir, 1981, p 53).

فالابتكار يعتمد على تراكم و كثافة تحتاج إطار مادي يجمع، و يفتح المجال لنقاشات أولية أحيانا أو ثانوية، سمح التخصص المتواصل وفقها تكوين مؤسسات جامعية، تأخذ على عاتقها البحث و التفكير، و توفير بيئة خصبة من أجل العمل على إيجاد حلول للمشاكل المختلفة، و للتناقض البارز بين مطامح الناس الآنية و إمكاناتهم المختلفة في الاستجابة، ما يستلزم بالضرورة إعطاء أهمية أكبر لموارد المجموعة التي لا تنضب، بما فيها من إمكانات بشرية و إبداعية، مع التأكيد على إلغاء رواسب تقليدية و تمايزات كلاسيكية، تنهزم بالضرورة أمام استحقاق و جدارة " بالعودة إلى حوكمة جامعية تمثل ضامن أساسي للنجاح و التحول، و مفتاح ليس فقط لتأطير رسمي و تنظيم، و لكن كمرجع يضمن جودة (Mezhouda Abdelmalik, Pr.Sahel Sidi Mohammed, 2018, p 765).

2.4 التنافس: يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة، يرتبط في الغالب بسياقات زمنية تساهم في تحديد آلياتها، أو بواقع اقتصادي خلق تعديلات تبرز ببيئات فيها مميزات مبادرة أمام أخرى تخضع، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى عمليات تغير واسع، مست أنظمة المجتمع و مؤسساته، بأن جعلت المعركة العالمية و العصرية تقنية أو تكنولوجية، فتصبح العوامل الأخرى و عناصر التفاعل هامشية تعرض لمراجعات دورية " فتكون من خلالها الشمولية و عدم مركزية النشاط من جانب، عوامل تعقيد و تطور، ليشمل الجانب الآخر تقنيات إعلام و اتصال، ثم أخذها بعين الاعتبار من أجل اقتراح أدوات فعالة لتسيير التحول و الإبداع (Danielle Potocki Malicet, 2006, p 59).

مع التأكيد أن الحركة الجديدة نقلت الصراع من مستوى مادي، ليمركز في محددات معيارية جديدة، تحولت فيها عناصر القوة التي تسقط في مجتمعات تختلف عن غيرها، من خلال ما وصلت إليه من إدراك موضوعي لقدرات لم تعد محصورة، باستغلال الإمكانيات المختلفة و بالتركيز على توفير بيئة يسمو فيها إنتاج الناس و إبداعهم " و الوصول إلى تنمية منسجمة للمجتمع تحترم الحاجات المشتركة، باعتبارها مصدر الشرعية لكل ممارسة عمومية " (Reyna Josvah-Rabiaza, Nivo Andriamiharisoa,) (Julisse Rarafamilanto, 2015, p 04)، و التي تنطلق من حالات رفض لآليات عمل تستمر في الوجود من فترات ماضية، كانت لها انعكاسات سلبية و تأثيرها الكبير يسير بالتوازي مع درجات إرهاق بدني و نفسي للإنسان دون أن يكون لها نتائج ملموسة في الواقع.

هذه الحركة تقتضي بالضرورة إعادة تكوين لأولويات المجتمع، بالاهتمام أكثر بقدرات وحداته البشرية بعد اكتشاف عناصر أولية تنبع من إدراك شامل للمجموعة، بأن الاهتمام ببيئة اقتصادية في الدولة هو أمر أساسي، لكنه لن يرقى إلى مستوى الاستجابة لتطلعات جماهير، دون التأكيد على أحداث نوعية مشتركة

في الأمة حول قدرات تغيير، مصدرها رد الاعتبار لتكوين بشري و فتح أفق عالمية " لأننا في عصر يمكن فيه شراء المادة الأولية، و تقليد التكنولوجيا، و استعارة الأموال، فلا يبقى إذن سوى المؤهلات و المعلومات كعوامل يمكن أن تعطي أفضلية في التنافس " (Bekaddour Hassen, 2016, p 06).
المردودية في الاستثمار البشري أكثر نجاعة في المجال الاقتصادي، مع ما يحدثه ذلك من توافق قيمي، يستند على عدالة و مساواة، تذهب إلى استغلال قدرات الناس و مؤهلاتهم، و العمل على تحكيم نسق بالسهر على بحث و تطوير، بإعطاء الأهمية الأكبر للقطاعات التي تسمح للمجتمع بالتواجد في سوق عالمي، يعتمد على دقة إنتاجية و إتقان بالاستناد إلى قدرات إبداعية و ابتكار، لأن الاقتصاد الأول نظريا يأتي من التسخير المفقود و المعدل للموارد خاصة البشرية.

5. الخبرة

الانفصال الحالي بين علوم مادية و معنوية ليست حالة مبتكرة، باعتبار ما عرفه المجال من تراكمية قد تكون أحيانا كبيرة، فكان التخصص مرهون بواقع اجتماعي جديد يتأسس على علاقات مختلفة، زاد في إطارها الاتساع مفاهيميا و شكليا، بالنسبة للانتماء الوظيفي للأفراد حسب حالة تداخل، في الإشارة إلى الترابط بين مستوى علمي و جودة، و كل إدراج تقني و خاصة آلي يتضمن خصائص مهنية دقيقة، فكان الاتصال بوضوح شديد و علاقات تتبادل بين مستوى إبداع مهني و إقبال معرفي و ثقافي، ما فرض واقع يتأسس على تقسيم عمل في شكل يتوازي بدرجات متفاوتة، أمام كل إنجاز علمي و ازدهار، مع ضرورة التأكيد أن هناك ميل متزايد نحو العمل المستند على مجهودات فكرية، مساهما في تراجع متتالي لما يقابله من مهن تعتمد على وقائع تتعدد " فالتقنيات الجديدة أصبحت جزء من الممارسات العادية و المعاملات اليومية للفاعلين، و يمكن أن تصبح بالنسبة للمستخدم مخفز للتشكيك في قدرات و حدود الأدوات التي يستخدمها " (Danielle Potocki Malicet, 2006, p 56).

1.5 البحث العلمي: و التخصص أيضا يستندان على تراكمية تاريخية في مجال البحث و التقصي، و يساهم في تحديد عناصر مكونة تبين مستوى نضج في ملامح تركيبة، و ذلك بالحديث عن إطار فلسفي جامع لا يتطلع إلى مستوى التحقيق، بقدر ما يبين انتماء علمي بما فيه من مفاهيم تتداخل أحيانا أو تتقاطع، و الواقع الحالي يشير أن ذلك لم يعد محدد قاعدي، باقتصار التحليل على بناء إستيمولوجي و شبكة مفاهيمية من خلال اكتفاء التدخل الأصلي في حدود نظرية وجدت في الجامعة إطار مادي لتجسيده " تتمركز في الصراعات الأكاديمية لتخصصات تتربط رغم محاولات الاختلاف، تعين حقل تاريخي للبحث بالسعي إلى تكوين نماذج تشرح، و تعتمد على صراعات أو توافق علمي يجند في الزمن و

في بناء إطار تخصصي" (André sauvage, 1992, p 124)، و تدعمت ببناء اجتماعي كانت بدايته صراعات حقيقية أو رمزية، حول موضوع اختراق المرأة لفضاء عام بأشكال مختلفة، تتمحور إجمالاً حول تعليم و عمل، إضافة إلى التحول الاقتصادي المصاحب للثورات في أوروبا، و الصناعية منها إجمالاً بتعميم المكننة و الآلة، و ما صاحب ذلك من تأثيرات بزيادة الإنتاج إلى مستويات قياسية من جانب، و إلى التحلي عن الكثير من سلبيات الفترات السابقة من جانب آخر، كساعات العمل، تشغيل الأطفال و العمل الشاق، ما فتح المجال للانطلاق في مرحلة جديدة، تنحصر نسبياً وفق عمليات تشكيفية في ما عرفته المجتمعات الأولى من تقدم، بإعطاء أهمية أكبر لكل فعل عقلي أو إبداعي " فعصر الطاقة يرتبط بابتكار آليات من أجل زيادة الإنتاج و فعالية استخدام الطاقة، و فتح الجانب الإجرائي و آليات تفاعل" (Ahmed Henni, 1988, p 17).

ساهم البحث المتسارع و المتراكم إلى إيجاد إطار مادي لتلقين أوليات مركزية، زادت أهميتها من خلال سنوات التكوين المخصصة، ليتوجه الاقتباس أيضاً نحو خلق تعميم تصوري في مجال التعليم بتحديد حد أدنى إجباري، و هو ما توسع ليشمل بيئات متعددة، يزيد تدريجياً مع انسحاب الاستغلال المهني للأولاد و انخفاض نصيب الأسرة عددياً " و شمولية الفعل التعليمي عند المجموعة هو ما يميز التعليم القاعدي، و كل نشاط يخضع بالضرورة إلى هدف خاص، و لكنه يتحدد في مجال خدمة استراتيجية كلية " (Serge Jouin, Marcel Lesne, Louis Rigaud, Jacques Simon, 2001, p 143).

2.5 الحدة العلمية: فالثورة الصناعية مبدئياً عملت على ترسيخ فكر مثالي، عرف في إطارها العمل المستند على القوة البدنية تراجع، بانسحابه أمام الابتكارات المتسارعة التي تعبر عن مجهودات فردية، تميل إلى تنويع بعد إنساني بالبحث عن تحسين ظروف العيش.

و تطورت بشكل متتالي في العصر الحالي مع زيادة الإنتاج الفكري، ليصبح التخصص صورة مطلقة تعبر عن تراكم علمي لم يسبق، كان له دور جوهري في الانتقال من المؤسسات البسيطة، التي لعبت فيها الأسر المنفصلة دور تحريكي من خلال تكفلها شبه الذاتي بتحقيق حاجات أفرادها، إلى مرحلة أخرى أصبح للمجتمع مظهر أسمى، بعجز الوحدات الدنيا أمام تصور كلي تذوب فيه المطامح الفردية أمام أهداف مشتركة، تتكامل في مجتمع يتألف من وحدات تجمعها مصالح مادية و معنوية، و تخضع في تحقيق حاجاتها إلى هيئات بعينها فرض الإنتاج العلمي و الابتكار مميزاتا الخاصة، فكانت مراكز التعلم المختلفة إطار جامع لتلقين الأسس التخصصية، و بناء إطار مفاهيمي بمقتضيات عصرية " و آليات التقسيم أدت إلى تدمير ذاتي للحقل الجامعي، باعتبارها ممول بالمتقنين الضروريين لتكوين intelligentsia، تنتج فيه

العلوم الإنسانية مؤشرات ذات معنى، لأفراد يحملون نظام من الدلائل و الإشارات، و لكنه يرتبط بشكل ضعيف مع التجارب الملموسة للمجتمع و بالثورة التجريبية " (Ali El-Kenz, 1989, p 27).
 من جانب آخر فإن التطور المادي الكبير جعل الجامعة أيضا تتراجع، بدخولها في منافسات قد تكون أحيانا كبيرة من مخابر البحث المختلفة، بأن أخذت شكل عالمي ينصرف إلى تامين انفتاح اجتماعي، و يعمل على إلغاء الحدود التقليدية، فترتكز أولا على مبادئ استحقاق و جدارة، و رغم انصرافها إلى تخصيص إطارات علمية إضافية و مراكز بحث داخلية، فإن ذلك لم يلغي تصنيفات أصبحت مركزية، حيث الاكتفاء بموصلة مناهج تعليمية، فيما ذهبت المراكز الأخرى إلى استقطاب المشاريع البحثية ذات الوجه الاقتصادي بالتحديد، و التي تبحث في إطارها المؤسسات المختلفة و الحكومات عن نجاعة استثمارية وفق خطط نموذجية " فالبحث التنموي يشمل دلالات واسعة، ترتبط بمختلف النشاطات الإبداعية التي تحتاجها المؤسسة من أجل رفع قدراتها الإنتاجية و التنافسية " (Edouard Bonnefous, 1975, p 161).

فالمخابر منتوج نقدي للتعديلات السابقة و الأساليب التسييرية، سواء الإنتاجية أو الخدمائية، فتنتقل من مراجعات افتراضية، صورتها الاجتماعية رضا شعبي يتواجد حسب آمال عيش يتأسس بعقلنة محلية بما فيها من عدالة، مساواة، و استحقاق أو موضوعية، حسب الانتشار العلمي باجتهد الأمم إلى اختزال زمني، وجدت سبله في تحديد محلي و إدراك واعي يشمل قاعدة تعترف بعوائق راسخة لا بد أن تتغير، فتذهب إلى استعارات منهجية خارجية، تمثل اعتراف شكلي يجسد غياب منهج أو وجوده في حد أدنى في حالة مهزومة بأبعاد الحضارة، بما فيها من ركائز حضرية أو صناعية زالت فيها التفاوتات التقليدية، جغرافية كانت أو ثقافية " و الدول النامية تعاني من اختلال توازن، يصيب تركيبها المعياري التقليدي بفعل هجوم حضاري غربي " (Serge Jouin, Marcel Lesne, Louis Rigaud, Jacques Simon, 2001, p 184)، فتنتقل إلى مراحل متطورة تتمركز في قدرات إنتاج، و تنفصل من خلالها المجتمعات بوجود جانب منها في حالة تنشئة علمية و إبداع، وقع بأحداث تترام و كثافة إنجاز، و لكنه ساهم في خلق حالة تشعب يبقي في إطارها لدول الصف الثاني اختيارات أخرى، تقوم من خلالها بعمليات إسقاط إجرائي، يسمح لها باستيراد آليات إنجاز و ابتكار، فوجدت في مراكز البحث المختلفة بيئة نضج، تراجعت من خلالها المؤسسات المحلية التي تتكفل بعمليات تلقين، لم يقصى دورها مع مساهمات فعالة في تكوين إطار بشري، و إنما برزت له آليات عمل جديدة و بوجه شمولي في المطلق، بالخضوع إلى مؤسسات عالمية زالت فيها الفواصل التقليدية و بروز أشكال تنافس جديدة هدفها رقي بشري و تفتح إنساني.

6. الاستطلاع

بالنسبة للتحكيم كمفهوم عصري لم يكن سامي بوجهه التجريدي، باعتبار الميل المتتالي نحو نماذج رياضية يكون القياس فيها بأولوية، موازاة مع ما يقدمه ذلك من قدرات فرز، تكون في الأصل منطقية أو أنها تركز على عقلنة علمية، كانت نتيجة لموقف تنافسي و سوق مفتوح، يمارس وجوده من خلال مردودية إنتاجية، تبتعد عن خطاب عفوي أو عاطفي لتتمركز في مضمون اقتصادي " لأن الإنسانية تواجه نفس المشاكل في الغالب و هي الصراع ضد الجماعة و الندرة، و في إطار هذا الصراع يظهر الفعل الاقتصادي، فيقوم الأفراد باقتراح اختيارات و بخلق وسائل ملائمة للصراع " (Abdellatif Benachenhou, 1981, p 36).

الانتقال من الوحدات الصغيرة إلى المجتمع الشمولي، بالاستسلام لعناصر البيئة الطبيعية و خصائصها المتميزة و المحددة جغرافيا، ساهم في خلق نظام عالمي كانت التجارة و التبادل فيه بأهمية كبيرة بفعل النتائج المحققة، و في مقدمتها سلة غذائية و حاجات تتوسع، عرفت من خلال حركات التبادل إلغاء قسري لمحددات أصلية أو طبيعية، و هو ما أدى بالتوجه نحو الإنتاج و بكثرة، باستغلال هذه المميزات المناخية و البيئية باعتبار ما توفره من أموال عند البيع، تسهل التواجد في سوق عالمي أكثر، و بالتالي تحقيق حاجات سكانها النامية في خضوعها إلى و عي مطلق، تحول إلى حالة رفض للعيش بأي وسيلة، و لكن بالتأكيد على ضرورة التمرکز في إطار مادي محدد حسب مقارنات علمية شفافة " و التصنيف يهدف إلى بناء خطاب مشترك يحمل توافق، يسمح بربط عناصر فردية بطبقات أكثر عمومية " (Antoine Bernard de Raymond, Pierre-Marie Chauvin, 2014, p 74)، ليس بالنسبة للسلع وحدها و إنما عناصر الوجود المختلفة، التي توجد بالضرورة في حالة خضوع نسبي إلى قانون الطبيعة المحدد للأسعار، و تأثير ذلك في خلق قيمة مضافة مع ما تمثله في المستوى الاقتصادي العام و فروعه، التي لا يمكن أن تنفصل عن ذلك بالخضوع إلى قانون استثماري سامي، تلغى في إطاره التخصصات التي ليس لها نجاعة، و ذلك بالحديث عن فائض قيمة يسمح للمؤسسة بالاستمرار في سوق تنافسي، لم يعد محصور مع أن غياب كل ذلك يؤدي إلى خلق سوق فيه تشويهاً باطنية، يكون لها مميزات تأجيل لا أكثر في انتظار حركة إقصائية بالضرورة " و المنافسة تخلق بداية فوضى يتكفل الإنسان بتنظيمها، لا تكون فيها الحركة بسمو و إنما نتيجة ممارسة " (Ahmed Henni, 1988, p 15).

1.6 الفعل الإبداعي: العامل الأكثر أهمية في العصر الحالي و مع مميزات التنافس فيه، تتمحور حول البحث و التطوير و التي تمثل في الواقع جوهر العلاقات العالمية، سواء كانت سياسية أو حتى اجتماعية و ثقافية، فإنها تنتهي بالضرورة في شكل اقتصادي سامي، مجسدا الانطلاق في صراعات مادية و تنافس،

يحل محل النماذج التقليدية في العلاقات التي تأسست طويلا على معطيات سياسية عسكرية أو إيديولوجية، تنقل التعاملات بين الأقاليم المختلفة من وجه فيه عنف إلى آخر رمزي " فالعلاقة بين الاقتصاد و المجتمع هي علاقة تبعية، و كل نظام يتعلق في مستواه مع الآخر، من حيث التأثير" (82) (Mostefa Boutefnouchet, 2004, p للموارد، بالبحث عن الآليات الأكثر نجاعة وفق مناهج متراكم تاريخيا، فيشكل فيها الجدل الاقتصادي المفتوح حالة تعديلية، خرج من إطارها المستند على تحقيق فوائد لعناصر اجتماعية دون أخرى، ليصبح المجتمع الكلي بأهداف تفوق تذوب من خلالها أهداف الأفراد سواء التي تتكفل بعمليات الإنتاج أو الفضاء الاستهلاكي، مع أن العلاقات تتراوح في مجال تحقيق بيئة تكون فيها الاستفادة مشتركة، و بالتركيز على الطاولة الأسرية التي تمثل مصدر للقرارات الكلية " لأن الصراعات تنتج عقد اجتماعي، يأسس توافق في المبادئ العامة، بالسهر على تنظيم قطاعي، تولد وفقه قوانين جديدة " (André sauvage, 1992, p 12)، في سعي الحكومات و الأمم إلى توفير ظروف عيش لائقة للناس في حد أدنى و بانسجام.

المجتمعات تتحدد بغريزة عيش تمثل في الغالب ركيزة لفرز بين الأمم و المجتمعات، في مجال بذل الجهود المختلفة، حيث الانطلاق من رفض معنوي للعيش في حد أدنى، ببناء مقارنات طويلة في الزمن أو أفقية اجتماعية و ثقافية، تتأسس على مطالب فتذهب إلى بناء قيم أخلاقية، و تنشئة مجتمع في إطار عصري ناقد، يميل إلى القيام بإصلاحات دورية تتكفل من خلالها التركيب و الانتقال من التسيير إلى الحوكمة " و تتدخل فيه المجموعات الأولية نحو الحماية، فتسمح بالمحافظة على اتصال عاطفي أصلي، يعطي في الجانب الآخر للوحدات التي تنتمي إلى مجال أوسع قدرات مقاومة " (Edouard Bonnefous, 1975, p 79)، و بالتالي تحول مفاهيمي، فعوض السهر على الإدارة و التخطيط، تنتقل الإجراءات إلى تثمين كل عمل ابتكاري بما فيه من بحث و تطوير، ينزل التقديس فيه من مجال سياسي أو ضابط، لينحصر في كل فعل إنتاجي، يقتضي بالضرورة في سوق عالمي مفتوح اهتمام متزايد بكل الإبداعات، سواء كانت فردية أو جماعية، داخلية أو خارجية، ما يعطي أهمية أكبر في مجال لاحق لمراكز صنع القرار الاقتصادي و ليس السياسي، بما فيها من جامعة و مراكز بحث، موازاة مع ما تقدمه من قيمة تجعل المؤسسات الأخرى في حالة تبعية، تجهد في سبيل توفير بيئة خلق و إبداع " فتؤدي الدراسات الموازنة إلى جمع معطيات مبعثرة و تقدير معلومات إضافية، و تقتضي المرحلة الثانية استشارة الخبرات، فتعطي الأولوية لنيل و إعداد قياسات بوحدة فيزيقية، و هكذا التحكم في المصروفات الحقيقية " (Ibid , p 202).

الحكومة هي استطلاع من أجل المردودية، من خلال البحث عن السبل التي يمكن أن تحقق للمجموعة تفوق، وذلك باستغلال قدرات محلية على المنافسة، و الجزائر بحكم واقعها التاريخي بداية ثم وفق هيكلية سياسية و اختيارات الاقتصادية، تبين أنها لم تلجأ يوماً إلى فعل تحكيمي، من خلال نماذج تلجأ إلى بناء معادلات تتساوى الحكومة وفقها مع كل تنمية و تطور، و انعدامها يعبر بالضرورة عن اختلال و غياب توافق جعل الأسس بالتراتب الأممي يتحدد بشكل قيمة أكثر يستلزم خلق تصور عام " يشير إلى فوائد الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد في المستقبل، من خلال خلق فرص عمل و إيرادات، الحصول على تكنولوجيا حديثة، استغلال عقلائي للوحدات الإنتاجية، نقل المعرفة و تكوين الكوادر.. " (Mohamed-El Hocine Benissad, 1982, p 24)، مع أننا لا نشير إلى مستوى افتراضي، و لكن الأصل في المفهوم لا بد أن يعكس في صورة تتجسد في الواقع، و باستمرار الجزائر بعمليات الاستيراد الكبرى التي تنطلق من مواد أولية و سلع واسعة الاستهلاك، وصولاً إلى منتجات خدمية أو صناعية بسيطة، ما يعني بأمن قومي مجهول يظل في حالة ارتباط بمستوى تحصيلها الريعي، و من الصحراء الكبرى من موارد طبيعية غير قابلة للتجديد " بالاستمرار في اعتبار المحروقات عامل مركزي في المشاريع التنموية و لفائدة الدولة و المجموعات العاملة " (Ibid , p 23).

2.6 السياسات العمومية: ظلت في الجزائر تبحث عن حالات توازن وفق تشتت يكون أحياناً واسع، ما يظهر في عمليات الدعم الكبرى التي تتأرجح بين إيجابيات في مجال التمويع بأهداف كلية، تسعى من خلالها الدولة حماية قدرة شرائية، و المحافظة على سلة غذائية في حد أدنى، أمام سوق يتوسع و يبني بطلب يقوم في كثير من الحالات على استحقاق اجتماعي، رغم أنه يتعرض لضغط ديموغرافي و تحول في حاجات الناس بوجه كفي " و العلاقة بين واقع ديموغرافي ضعيف مقابل مكون الاقتصادي، يسمح بوجود رصيد منطقي يهياً للاستثمار في التنمية " (Marc Cote, 1996, p 159).

الجانب السلبي فيها يتوازى مع إسقاط مبادئ أصلية تتمحور حول ثنائية ثقافية، باستمرار المجتمع في الاعتماد في كثير من سلوكياته بالعودة إلى قيم لم يعد لها جدوى، بفعل الانتقال من تمثيل مؤسساتي تقليدي حيث الأسرة فاعل جوهري، إلى تنظيم اجتماعي أكثر رقياً بما فيه من تدرج سوسيو-مهني و انفصال تخصصي، فيما يتعلق بمحاور الدولة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية " فلا يمكن الحديث عن تطور في الجزائر بشكل خطي، مستمر و منتظم في طريق التنمية، و لكن التقدم يتراوح بدرجات ترتبط بمراحل الإنجاز الاقتصادي الثقافي و الاجتماعي " (Mostefa Boutefnouchet, System sociale et changement social en Algérie, p 27).

مبادئ المجموعة في مجال التعاون و مساعدة الفئات الدنيا، على التواجد في مستوى اعتدالي تعرض بالضرورة إلى تحريفات من السلطات المتتابعة نفسها، باستغلال آليات دعم بأحد الأوجه سواء كانت رسمية أو غير رسمية، و إنما بالعمل على ترسيخ قواعد حملت منذ الماضي آليات معيقة لانتقال اقتصادي حقيقي، لن يحدث دون مشروع أمني بالخضوع إلى عمليات تكامل تبدأ بسلطة قوية موازاة مع شرعية و تمثيل، تلقي مشاريع الدولة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، إلى وحدات تضمها ليحدث توافق معياري، يستند إلى ازدواجية عدالة و مساواة لا يلغي استحقاق شرعي " و الشركاء الاجتماعيون يجب أن لا يذهبون إلى إدراك تسويات تؤدي إلى أكبر فائدة جزئية و في أجل قصير، و لا بالعمل على إدراك حقيقة تسعى إلى بناء تعاقد، و لكن بناء وعي حول الفائدة الجماعية (Laurent de Briey, 2009, p 114)، و المصالح المشتركة باعتبار المنافسات العالمية القوية، ما يستوجب مشاريع تتراوح بين خبرة و اختصاص، فالقطاعات المختلفة محصورة بوجود مجموعات تتكفل، ما يعني أن الدولة بدور مركزي يمكن أن تذهب إلى استغلال إيجابي لانفصالات الناس، في إقليم تتوحد في إطاره أهداف المجموعة نحو تحسين ظروف وجودها، من خلال الدخول في صراعات عالمية قوية، على أن تتكفل السلطة بتوفير خبرة من خلال الاهتمام الحقيقي بمؤسساتها العلمية من جامعات ومخابر بحث، وفق مفارقات منطقية تنطلق من سوق طلب، و بالتالي حاجات تتجسد، خاصة في ظل ظروف " جعلت الجامعة نفسها ترضى بلعب دور ثانوي كمؤسسة عمومية، هدفها الأساسي الاستجابة لمطالب بوجه سياسي و للأهداف السوسيو-اقتصادية المقررة من السلطة، عوض أن يكون اهتمامها بالسوق و الحرية الأكاديمية " (Mezhouda, 2018, p 770)، ما يعني حاجات كيفية بتوفير إطار تقني له قدرات منافسة عالمية، تأتي من مستوى إنجاز و إبداع، لتقوم في جانب آخر من ذلك بالتدخل في مستوى القاعدة الشعبية، و التي تبدأ بإقرار موضوعي بأن تتوافق الخطط و البرامج مع الأهداف الاجتماعية، فتحمل الوحدات المختلفة مشروع بناء أمة بمقتضيات العصر الحالي بما تشمله من تنمية و تطور، و غياب ذلك يمكن أن يكون عائق مركزي تتحول فيه العناصر إلى عمليات انتهاز، تبنى على مصالح ذاتية و مطامح فردية، كان على السلطة توفير بيئة تحول فيها، خاصة مع المميزات الثقافية في الأمة التي تستمر في حمل حساسيات ترسخ بالنسبة للواقع السياسي و الاقتصادي، و الذي ارتبط وجودها بمؤسسات غير محلية باعتبار احتكارها التاريخي من وحدات أجنبية متتالية.

7. خاتمة

الاختلاف الاجتماعي صورة مطلقة، خلق فرص نقدية أمام كل بناء نظري، مع تكوين وعي يقوم على مراجعات ضرورية تستهدف عناصر الموضوع و محاوره، أثناء البحث عن متغيرات و تقدير التحول فيها، بالوصول إلى ضرورة احترام الخصوصيات المعنوية، ما يمثل عنصر إضافي في كل استعارة. التنوع ظاهرة طبيعية تشمل العناصر سواء كانت مادية أو معنوية، و الحكم فيها يستند على أنها تبنى بحجج اختيار، ما يجعل الصراع آلية تقوم على منطق جدلي قام الفكر الاشتراكي مسبقا وفقه، باعتماده على صراع طبقي أزمي، إلا أنه قد يكون في جزء هام منه صورة رمزية، تضيف أبعاد تتوازي مع ما فيه من تجسيد.

البشرية في حركيتها مثلت بيعة فيها كل نضج فكري و تطلع، بالتخلي تدريجيا عن تبعية قسرية تحققت باستعمارات طويلة، إلا أن الخضوع أصبح بصور مختلفة تركز على قوانين إنتاجية، بما تحمله من حركة مصدرها تحول مفاهيمي تزدهر من خلالها المجتمعات، و تعيش في بحث متتالي عن تحسين ظروف عيشها، ليصبح الحديث عن حد أدنى و حاجات بيولوجية عنصر جزئي، أمام محيط عيش تتوسع المطالب فيه و تتحسن الظروف المحيطة.

الاقتصاد العصري تنازل عن نقاشات تقليدية، جعل العلاقة المزمدة بين حاجات اجتماعية و مردودية، باعتبار أن الفكر المداولاتي انطلق من مبادئ ذاتية ثم وطنية فيما بعد، و انتهت بحروب و استعمارات تعبر عن استغلال إنساني و للبيئة التي يوجد فيها.

العالم وفق هذه الحركة قام بالاستناد إلى إعطاء أهمية أكبر للفكر الاقتصادي، كاستجابة لانتقال حركات الصراع العالمي لكي تتمركز في مستوى إنتاجي، يكون الفكر المداولاتي في إطارها بيمنة احتكارية بامتلاك مركز مالي يتحكم، لتصبح الحدود المجاورة في شكل تبعية تقتضي توفير بيئة عمل تنمو و تزدهر فيها الإنجازات الاقتصادية، لهذا تنفصل المجتمعات في مستوى تحقيق حاجات أفرادها، و هو ما يرتبط في الغالب بمستوى وعي إدراكي لقيم التسلسل في محاور الحياة، بأن يتموقع المجتمع و السلطة في حالة تخضع لسيطرة و تحكم لبرالي، لنجد الفكر الإبداعي من جانب آخر غير ثابت، و إنما يوجد في حالة تطور، يجعل في البحث و التقصي إجراء ضروري، من أجل الوصول إلى حوكمة تشمل موارد حتى الوصول إلى التنمية الأكثر تفوقا.

فالحوكمة استطلاع للمردودية، بالبحث عن السبل الأكثر تحقيقا لفوائد بالنسبة للمجموعة، التي تقع في الغالب وفق تفاعل يرتكز على عمليات تبادل سواء كان داخلي أو شولي، و السهر على التركيبات فيما

يتعلق بالاختيارات التي تنبع من خلال الاجتهاد في البحث عن الفروع بداية ثم التخصص، باستغلال ماضي لإمكانات قريبة بما توفره من أفضلية زمنية و فضائية، مع التأكيد على أهمية التوافق الاجتماعي في مجال الحدود التحكيمية التي ترتبط بتأسيس فرز لا أكثر، دون عمليات ردع، و إنما بالخضوع إلى تراتب موضوعي يتجسد بمستوى تحصيل عمومي و بظروف اجتماعية بالنسبة للفئات المختلفة.

البناء السياسي الجديد هو مرحلة نقدية للتراجع التاريخي المسجل، بالانتقال من تقديس بطولات إنسانية و قوة مادية، إلى الاعتماد بالمطلق على مستوى أخلاقي، روحي و معنوي، يستلزم بالضرورة تكوين آليات إنتاج، تبحث اقتضاء عن أساليب فعل جديدة، و توفير نظام عام يفتح بشكل أكبر، أمام مبادرات الأفراد الفكرية و الابتكارية.

الحكومة تعني عمليات رفض آليات تسيير و تفاعل ماضي، من أجل التمرکز في إطار حداثة ليس اختياريًا و إنما حسب إملاءات مرحلية و من السوق، يمكنها من أن توجد في حالة استجابة، لمطالب الناس الغير معبر عنها كميًا فقط، حيث يتدخل النمو الديموغرافي و التحول، و لكن أيضا الكيفية التي نتجت مع التطورات التي حصلت في أذواق الناس و ميولهم بالتوازي مع عمليات التنمية الأكثر شمولا.

فالتحكيم يتشكل كقاعدة رفض، لنموذج عيش المجموعة في محيطها المحدود أوليا، أو حتى من خلال ما تقوم به من عمليات تفاعل و ائتلاف، و السعي إلى بناء منهج عقلائي يتوضح بموضوعية علمية على المستوى الشكلي، أو من خلال طرح مفاهيمي يعبر عنه بضمير الناس فرديًا و جماعيا، مثل الحديث عن سلوكيات تأخذ بعين الاعتبار منطق أهداف الجماعة حسب حاجاتها.

8. المراجع

- 1- Debbi Ali, (Décembre 2018), L'innovation publique : la nouvelle voie pour la modernisation du service public en Algérie, Revue algérienne de finances publiques N° - 08 /
- 2- Mostefa Boutefnouchet, «System sociale et changement social en Algérie», Office des publications universitaires, Algérie.
- 3-Guy Pervillé, (2004), les étudiants Algériens de l'université Française, 1880-1962, Casbah édition, Alger.
- 4- Marc Cote, (1996), L'Algérie Espace Et Société, éditions Medias Plus, Paris.
- 5- Mario Carrier, (2000), Serge Côté, Gouvernance et territoires ruraux, Éléments d'un débat sur la responsabilité du développement, Presses de l'Université du Québec.

- 6- Antoine Bernard de Raymond, Pierre-Marie Chauvin, (2014), Sociologie économique, Histoire et courants contemporains, Armand colin,.
- 7- Bekaddour Hassen, (Décembre 2016), L'intelligence économique, un mode de gouvernance pour la promotion du développement local, Recherches et Etudes en Développement, N°05.
- 8- ZOUAÏMIA Rachid, (2017), Les aides de l'Etat aux entreprises publiques économiques : une entrave au principe de libre concurrence ?, Revue Académique de la Recherche Juridique.
- 9- Guy Maurau, (2002), Démographie économique, édition Bréal, France.
- 10-Ahmed Henni, (1993), Le cheikh et le patron, Office des publications universitaires, Algérie.
- 11- Reyna Josvah-Rabiaz, Nivo Andriamiharisoa, Julisse Rarafamilanto, (01.07.2015), Pour la transparence et la bonne gouvernance : qu'est ce qui a été fait à Madagascar dans le cadre de la promotion de l'accès à l'information (2012-2014) ? /creativecommons.org/licenses/by/3.0/ Submitted on 2019:التصفح
- 12- Mostefa Boutefnouchet, (2004), La Société Algérienne en transition, Office des publications universitaires, Algérie.
- 13- Laurent de Briey, (2009), Le sens du politique, essai sur l'humanisme démocratique, édition Mardaga.
- 14- Ali El-Kenz, (1989), Au fil de la crise, 4 études sur l'Algérie et le monde Arabe, Edition Bouchenene, Alger.
- 15- Abdellatif Benachenhou, (1981), introduction à l'économie politique, office des publications universitaires, 2^e Edition, Algérie.
- 16- Marouf Nadir, (1981), La relation Ville compagne dans la théorie et la pratique, Office des publications universitaires, Algérie.
- 17- Mezhouda Abdelmalik, Pr.Sahel Sidi Mohammed, La gouvernance de l'enseignement supérieur public : les apports des référentiels de l'assurance qualité - Etude comparative entre les référentiels de la CIQAES (Algérie) et de la NCAAA (Arabie Saoudite), Al Bashaer Economic Journal (Vol.4, n°3).
- 18- Danielle Potocki Malicet, (2006), Eliments de sociologie de l'entreprise, édition economica, Paris.
- 19- André sauvage, (1992), les Habitants de Nouveaux acteur sociaux, l'harmattan, paris.
- 20- Ahmed Henni, (1988), Société et production, essai sur le capitalisme canonique, Office des publications universitaires, Algérie.

- 21- Serge Jouin, Marcel Lesne, Louis Rigaud, Jacques Simon, (2001), L'école en Algérie: 1830-1962, de la régence aux Centre Sociaux éducatifs, édition Publisud, Paris.
- 22- sultana daoud, (Octobre – Décembre 2003), Partenariats Université – Industrie en Algérie: enjeux et exigences, Revue Algérienne d'anthropologie et de science social, Insaniayat n° 22,.
- 23- Edouard Bonnefous, (1975), Environnement et Qualité de la vie, Guy le Prat, paris.
- 24- Mohamed-El Hocine Benissad, (1982), Economie du développement de l'Algérie, sous-développement et socialisme, office des publications universitaires, 2° Edition, Algérie.

القيادة بالحب: كأسلوب قيادي فعال يحقق الرضا الوظيفي للمرؤوسين
**Driving with love: As an effective leadership style that achieves
 job satisfaction for subordinates**

سفيان خلوفي¹، كمال شريط²

¹ جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، sofyane.kheloufi@univ-tebessa.dz

² جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، cherykam@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/09/24

تاريخ القبول: 2020/08/10

تاريخ الاستلام: 2020/05/01

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القيادة بالحب (القيادة الأبوية) أو كما تسمى القيادة بفطرة الأمومة باعتبارها أسلوب قيادي فعال، ومحاولة تبيان دورها في تحسين الرضا الوظيفي للمرؤوسين، من خلال استقراء وتحليل العديد من الدراسات ذات العلاقة. وقد توصلت الدراسة في الأخير إلى أن الحب أسلوب قيادي فعال لتحقيق الرضا الوظيفي، فمتى ما شعر العامل بحب قائده له ورأى منه مواقف وتصرفات تنبئ عن حب صادق، فإنه سيقدم ما يمكن لقائده حباً ووفاءً وتعاوناً وتضحية.

وأوصت الدراسة في الأخير بأن يعمل القائد دائماً على بناء بيئة عمل بعيدة عن الروتين وقريبة من التفاعل والتناغم، وهذا لأن الرضا الوظيفي للعاملين هو ثمرة من ثمرات الحب، وليس الأنظمة الجامدة والهياكل الجوفاء والإجراءات الإدارية ولا لوائح العقوبات.

كلمات مفتاحية: قيادة بالحب، رضا وظيفي، قيادة أبوية، قيادة بفطرة الأمومة.

تصنيفات JEL : J28، M54.

Abstract:

This study aimed to shed light on love leadership (parenting leadership) or as it is called maternal leadership as an effective leadership style, and an attempt to demonstrate its role in improving

the job satisfaction of the subordinates, by extrapolating and analyzing many related studies. finally, the study concluded that love is an effective leadership method to achieve job satisfaction, when the worker feels the love of his leader, and sees situations and behaviors that reveal love, he offers love, loyalty, cooperation and sacrifice.

The study recommended that the leader always work to build a work environment free from routine and close to interaction and harmony, Because job satisfaction for employees is one of the fruits of love, not rigid systems, hollow structures, administrative procedures, or sanctions regulations.

Keywords: Driving with love, Job satisfaction, Parental leadership, Driving by maternity instinct.

Jel Classification Codes: J28 ,M54.

المؤلف المرسل: سفيان خلوي: sofianekheloufi2@gmail.com

1. مقدمة

إن المتغيرات العالمية وطغيان المادة على العواطف والمشاعر الإنسانية، أدى إلى تغيير أساليب تنفيذ المهام وخلق الكثير من التعارض الاجتماعي وحثم على المنظمات أن تعمل في بيئة أكثر اضطرابا وأكثر مخاطرة، وهو ما قد يقف في وجه أهدافها، ومن هذا المنطلق كان لازما على المنظمات أن تتأقلم مع هذه المتغيرات، وتحاول إشراك كل الأطراف داخل المنظمة بشكل تضامني تحفظه قوى الحب.

ولاشك أن الحب هو تلك المشاعر النبيلة والتي يتم عليها بناء الثوابت في العلاقات الإنسانية، وهو ما يحتاجه الإنسان سواء كان مرؤوسا أو رئيسا أو حتى عميل لضبط علاقاته مع محيطه، لذلك تركز القيادة بالحب على دور الموظفين في تحقيق أهداف المنظمة، والقيادة بالحب هي علامة إنسانية فريدة من نوعها، وسمّة أخلاقية، تدفع شعور الموظفين بالرضا عن تنفيذه لمهامهم.

1-1- إشكالية الدراسة

من أهم الإجراءات والسياسات والأساليب التي تؤثر في المورد البشرية نجد الأساليب القيادية والتي تعتبر همزة وصل بين المديرين والمسيرين والموظفين، وقد برزت مؤخرًا العديد من الأساليب القيادية التي ندى بها المسيرين وحتى الباحثين والأكاديميين لتحسين الرضا الوظيفي للعاملين كأسلوب القيادة بفضرة الأمومة (القيادة الأبوية) أو كما تسمى أيضًا القيادة بالحب. ومن خلال ما سبق تتبلور معالم إشكالية دراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال المحوري التالي:

➤ كيف يساهم أسلوب القيادة بالحب في تحقيق الرضا الوظيفي لدي لعاملين؟ وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالرضا الوظيفي للعاملين وما علاقته بمشاعر وعواطف المديرين والقادة؟
- ماذا نعني بالقيادة بالحب كأسلوب قيادي فعال؟
- ماهي مبادئ وأساسيات القيادة بالحب؟
- هل يساهم أسلوب القيادة بالحب فعلاً في تحقيق الرضا الوظيفي؟

1-2- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- محاولة التعرف على دور التوجه لأسلوب القيادة بالحب على الممارسات الإدارية وانعكاساتها على تحقيق الرضا الوظيفي.
- تزويد وتعريف متحذي القرار بأهمية تأثير الأساليب الإستراتيجية المتعلقة بالقيادة بالحب في السلوك والممارسات الإدارية ودورها في تحقيق الرضا الوظيفي لبناء التميز وتجويد الأداء.
- فتح آفاق جديدة للباحثين في دراسة القيادة بالحب كأسلوب إداري إستراتيجي للتميز.

1-3- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهومي الرضا الوظيفي والقيادة بالحب من منظور الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الموضوع؛
- تحديد إسهامات أسلوب القيادة بالحب في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين؛

- إمكانية التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها حث مختلف قادة ومديري نحو تبني أساليب قيادية فعالة لتحقيق الرضا الوظيفي وتحسين الأداء الوظيفي للعاملين؛

2- الرضا الوظيفي للعاملين في منظمات الأعمال وعلاقته بمشاعر وعواطف المديرين والقادة

بدأً، يجب أن نميز هنا بين رضا العاملين في عملهم أي أن مصدر الرضا يكمن في الجو الاجتماعي الجيد للعمل، والذي هو موضوع هذا المقال، والثاني رضا العمال بعملهم أي بالعمل نفسه (خصائصه)، وهذا ما أكده الباحث nezby سنة (1977) في دراسته للرضا الوظيفي بين مجموعة من العمال الزراعيين، إذ تبين له أن جميع هؤلاء العمال تقريباً كانوا راغبين في عملهم ولكن ليس بالعمل نفسه (طلعت لطفي، 1992، صفحة 136). ولا يوجد حتى الآن اتفاق عام بشأن مفهوم الرضا الوظيفي، ففي الواقع لا يوجد تعريف نهائي لما تمثله الوظيفة في الأساس، لذلك يصعب أن يكون هناك تعريف متفق عليه لرضا الوظيفي، ويختلف المؤلفين والباحثين في تحديد تعريف الرضا الوظيفي. وفيما يلي يتم ذكر بعض التعريفات الأكثر شيوعاً حول الرضا الوظيفي:

عرّف Hoppock (1935) الرضا الوظيفي بأنه: "أي مزيج من الظروف النفسية والفسيولوجية والبيئية التي تجعل الشخص يقول بصدق أنني راضٍ عن وظيفتي"، ووفقاً لهذا النهج على الرغم من أن الرضا الوظيفي تحت تأثير العديد من العوامل الخارجية، إلا أنه يبقى شيئاً داخلياً يتعلق بالطريقة التي يشعر بها الموظف، وهذا هو ما يقدم مجموعة من العوامل التي تسبب الشعور بالرضا" (AZIRI, 2011, p. 77).

في حين عرفته منال البارودي (2015) على أنه: "نتيجة تفاعل الفرد مع وظيفته وهو انعكاس لمدى الإشباع الذي يستمدّه من هذا العمل، وانتمائه وتفاعله مع جماعة عمله ومع بيئة العمل الداخلية والخارجية، وبالتالي فهو يشير إلى مجموعة المشاعر الوظيفية أو الحالة النفسية التي يشعر بها الفرد نحو عمله" (البارودي، 2015، صفحة 38).

كما عرفه Muhammad Noman Riaz (2016) على أنه: "نتيجة لتصور الموظفين لمدى توفير وظيفتهم لتلك الأشياء التي تعتبر مهمة لأداء وظائفهم، وهو استجابة عاطفية لحالة وظيفية، وغالبًا ما يتم تحديد الرضا الوظيفي وفقًا لمدى تلبية التوقعات أو تجاوزها، والعديد من المواقف ذات الصلة" (Muhammad, 2016, p. 01)

وفي الأصل يطلق مصطلح الرضا الوظيفي كتعبير على مشاعر الفرد نتيجة شعوره بالقناعة، والارتياح والسعادة وتقبله لعمله، وهذا يتوقف حسب ما يراه الفرد لظروف عمله، ووفقًا للعوامل والمتغيرات من الأجر والترقية والتقدم الوظيفي ونظرة المجتمع وغيرها (محمد أحمد، 2010، صفحة 09)، كما وتساعد كذلك العوامل التحفيزية على إبقاء الموظفين راضين، ومن العوامل التي يمكن أن تسهم في الرضا الوظيفي نجد: التطوير الشخصي والمهني، نمو الوظيفة، الشعور بالوفاء في الوظيفة المنجزة، الإنجاز الشخصي والاعتراف (Wasif, 2016, p. 101).

والتواصل بين الرؤساء والمرؤوسين له تأثير هام أيضًا على الرضا الوظيفي في مكان العمل، فيمكن للطريقة التي ينظر بها المرؤوس إلى سلوك المشرف أو القائد أن تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على الرضا الوظيفي، ويعد سلوك الاتصال مثل تعبير الوجه والاتصال بالعين والتعبير الصوتي وحركة الجسم أمرًا بالغ الأهمية للعلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين، أين تلعب الرسائل غير اللفظية دورًا مركزيًا في التفاعلات الشخصية فيما يتعلق بتشكيل الانطباع والخداع والحاذبية والتأثير الاجتماعي والتعبير العاطفي (Mishra, 2013, p. 47).

وباعتبار أن القائد هو ذلك الشخص الذي يقود مجموعة من المرؤوسين، فلا بد من أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص التي يمكن من خلالها أن يكون قائدًا كفاءً يتمكن من إحداث التغيير في المنظمة، ونشر ثقافة الإبداع لتصبح عادة، وكذا أن يكون حكيماً في اختيار نمط وأسلوب القيادة المناسب (جرمان و بن جمعة، 2017، صفحة 174).

وقد تكون الطريقة التي يتواصل بها القادة مع مرؤوسيهام أكثر أهمية من المحتوى، فالأفراد الذين يكرهون ويفكرون سلبيًا في قائدهم هم أقل استعدادًا للتواصل وليس لديهم الدافع للعمل،

حيث يكون الأفراد الذين يحبون ويفكرون بشكل إيجابي في قائدهم أكثر عرضة للتواصل وراضين عن عملهم وبيئة العمل، وتعتبر علاقة المرؤوس بقائده جانبًا مهمًا جدًا في مكان العمل، لذلك فإن القائد الذي يستخدم الفورية غير اللفظية والود وخطوط الاتصال المفتوحة هو أكثر استعدادًا لتلقي ردود فعل إيجابية ورضا وظيفيًا عاليًا من أحد المرؤوسين. حيث بصفته قائدا غير اجتماعي وغير ودي وغير راغب في التواصل، فمن الطبيعي أن يتلقى ردود فعل سلبية للغاية والرضا الوظيفي المنخفض من مرؤوسيه في مكان العمل (Mishra, 2013, p. 47).

وبالتالي، المزاج والعواطف أثناء العمل هي المواد الخام التي تتراكم لتكوين العنصر العاطفي للرضا الوظيفي في منظمات الأعمال.

ويشير العمل العاطفي (أو إدارة العاطفة) إلى مختلف الجهود لإدارة الحالات العاطفية والعروض، ويتضمن تنظيم الانفعالات جميع الجهود الواعية واللاواعية لزيادة عنصر واحد أو أكثر من المشاعر أو الحفاظ عليه أو إنقاظه، وعلى الرغم من أن الدراسات المبكرة لعواقب العمل العاطفي أكدت على آثاره الضارة على العمال، تشير دراسات العمال في مجموعة متنوعة من المهن إلى أن عواقب العمل العاطفي ليست سلبية بشكل موحد، ووجد أن قمع المشاعر غير السارة يقلل من الرضا الوظيفي وأن تضخيم المشاعر اللطيفة يزيد من الرضا الوظيفي ويتعلق فهم كيفية ارتباط تنظيم العاطفة بالرضا الوظيفي بنموذجين هما (Mishra, 2013, p. 47):

➤ **التنافر العاطفي:** هو حالة من التناقض بين العروض العامة للعواطف والتجارب الداخلية للعواطف، والتي غالبًا ما تتبع عملية تنظيم العاطفة، ويرتبط التنافر العاطفي مع الإرهاق العاطفي المرتفع وانخفاض الالتزام التنظيمي وانخفاض الرضا الوظيفي.

➤ **نموذج التفاعل الاجتماعي:** قد ينظم تنظيم العاطفة استجابات الآخرين أثناء اللقاءات الشخصية التي تؤثر لاحقًا على رضاهم الوظيفي، وعلى سبيل المثال: يمكن أن يؤثر تراكم الاستجابات الإيجابية على إظهار العواطف السارة بشكل إيجابي على أداء الرضا الوظيفي للمحاض العاطفي الذي ينتج النتائج المرجوة، وبالتالي، يمكن أن يزيد من الرضا الوظيفي.

وفي عصرنا الحاضر ومنذ سنوات ليست بالبعيدة، وفي ظل تطور العلوم وأدوات البحث والكشف عن المجهول، وزيادة الإقبال على تنمية الأداء البشري وتطويره للحصول على أفضل وأجود منتج بأقل جهد مع توفير الوقت، ظهر ما يسمى بعلم "التنمية البشرية" الذي يعني بتنمية قدرات الإنسان حتى يكون حكيماً رشيداً يمتلك المهارات المختلفة، وتبعاً لذلك ظهرت دورات عديدة منها: فن القيادة، والتواصل، والإقناع، وغرس القيم، وإدارة الوقت، وإدارة الذات (الشحات، 2018، صفحة 18). وهو ما يثير موضوع مهم عن كيفية تجسيد قيادة تراعي المشاعر الإنسانية للموارد البشرية في منظمات الأعمال، وتعمل في نفس الوقت على تحقيق الرضا الوظيفي.

3- القيادة بالحب كأسلوب قيادي فعال

الحبة معني نفسي روحي مغروس في أعماق النفس البشرية مخلوق معها، وجزء من تركيبها الوجدانية العاطفية لا يستغني الإنسان عنه، ولا بد من ممارسته تمامًا كما يمارس عملية التنفس والأكل والشرب، فلا بد للإنسان أن يحب ولا بد أن يكره طالما هو إنسان وليس آلية (أبو الناصر، 2007، صفحة 15).

وتعرف من جهة ثانية القيادة على أنها: كل شيء عن تحقيق وممارسة والاحتفاظ بالسلطة، حيث يملك المدير هدفاً وعليه أن يعمل على التأكد من أن الأشخاص يفعلون ما يريد، وتكون القيادة في الغالب من استراتيجيات واضحة المعالم (Matthew, 2012, p. 162).

كما تعتبر القيادة القائمة على الحب ذات تأثير إيجابي ومعترف بها بشكل واسع، حيث تقوم على قادة سعادة وأكثر انفتاحاً وشجاعة وثقة، وهي مفيدة للأشخاص المثبتين أو المتعثرين أو الذين يعانون من الاكتئاب، كما أن سعادة الإنسان ورفاهيته لها أهمية اجتماعية أيضاً فهي تساهم في تكوين مجتمع أكثر سعادة وأكثر إيجابية وفائدة والناس السعداء ليسوا أكثر ودًا وأقل مادية ولكنهم أكثر تنظيمًا وتعاونًا ومؤيدة للمجتمع وللخير (Määttä & Uusiautti, 2013, p. 111)

وتقوم القيادة بالحب على خمس (05) قوانين أساسية هي John Hope, 2010, p.

(03):

➤ الخسارة تخلق القادة: لا يمكن أن يكون هناك قوة بدون معاناة في مشروع ما؛

➤ الخوف يخفق: فقط الاحترام والمحبة يؤديان إلى النجاح؛

➤ الحب يجمع المال: الحب في جوهره الثروة الحقيقية؛

➤ الضعيف هو القوة: عندما تفتح على الناس يفتحون لك؛

➤ العطاء هو الحصول عليه: كلما كنت تقدم للآخرين أكثر سوف يعطونك؛

واشتملت نظرية القيادة بالحب على خمسة (05) أنواع للحب المنظمي أو المؤسسي وهي

(سانفورد، 2000، الصفحات 4-7):

3-1- حب المنظمة

المنظمة بالنسبة للمدير هي بمثابة الأسرة والبيت والأم، ولكن كيف يمكن للمدير أ يجب مؤسسته؟، هناك طرق كثيرة لترجمة هذا الحب إلى عمل ولكن معرفة رسالة المنظمة وفهمها والإيمان بأهدافها وقيمها وتعليم الآخرين عمق هذه الرسالة هي أهم مظاهر حب القائد لمنظمتة، ولا بد أن يشارك العاملون قائدهم هذا الحب حتى يتولد لديهم التزام قوي بأداء رسالة المنظمة وتحقيق أهدافها على الوجه الأكمل، وحب المنظمة ونجاحها وجهان لعملة واحدة والقائد بالفطرة هو الذي يضبط إيقاع هذا الحب وبترجمته إلى سلوك أخلاقي يرقى بأداء المنظمة.

3-2- حب العاملين

يميل معظم المديرين إلى الاعتقاد بأن الموظفين والعاملين بالغون، يحتاج الرجال منهم إلى الاحترام وتحتاج النساء منهم إلى الرعاية، لكن هذا ليس كافيا إذ يحتاج الإنسان أيا كان عمره أو جنسه إلى الحب والرعاية والاحترام بمفهوم الأمومة ليست تحكماً أو تسيباً، ولكنها مساعدة الآخرين في الكشف عن قدراتهم وتنمية مهاراتهم وتمكينهم من إطلاق كامل طاقتهم

وتنمية مهاراتهم وتمكينهم من إطلاق كامل طاقاتهم، وهذا هو طريق تأكيد ثقتهم بأنفسهم وحبهم واحترامهم لذاتهم.

3-3- حب العملاء

تعتبر قيمة حب العميل وأحد من عناصر الضمير المؤسسي، حيث يعتبر حب العميل وخدمته بصدق من أهم ركائز وأسباب ازدهار الأعمال لأنها تتمكن بعد ذلك من ترجمة هذا الحب إلى كفاءة في الأداء وآداب في اللقاء، وينطوي هذا على ركيزتين أساسيتين: الأولى هي أن الخدمة ستكون بالضرورة ممتازة إذا أشعر العميل بحب عارض ومقدم خدمته، والثانية هي أن الجميع عملاء لخدمة أو منتج ما، وتقديم الخدمة الممتازة للعميل مسألة مبدأ ومنطق تؤكد الفطرة ومع ذلك فما تزال بعض المنظمات لا تأبه كثيرا بخدمة العميل وقد يعود ذلك للأسباب التالية:

- افتقار ثقافة المنظمة لقيم الحب واحترام العميل.
- سيطرة مبررات الاستغلال ودوافع الطمع.
- سيطرة الأنا وتضخم الذات بسبب غياب المنافسة.
- عدم حب المنظمة للعاملين فهناك علاقة طردية بين رضا العامل وجودة العمل ورضا العميل.
- عدم كفاءة العاملين أو جهلهم بفن ومهارة التعامل مع الآخرين بصفة عامة أو العملاء بصفة خاصة.
- الاعتماد على سياسة المنظمة الجامدة وإهمال الاهتمام الشخصي والرعاية الفردية لكل عميل على حدة.

3-4- حب المجتمع

لا تنفصل أي تنظيم كان عن المجتمع الذي يحتضن نشاطه، وحب المنظمة الحقيقي للمجتمع هو أقصر الطرق لتحقيق الربح، فمن هذا الربح تعبر المنظمة عن المزيد من حبها لمجتمعها فتدفع الضرائب وتحافظ على البيئة وتفكر في مستقبل المجتمع ككل، إلا أن الإدارة بفترة الأمومة تعتبر خدمة المجتمع المحيط بها وثرواته الطبيعية من أهم مسؤولياتها ووسائلها للنهوض بحياة العاملين

والعملاء وأسرههم، لأن المنظمات القوية لا توجد ولا تنمو في مجتمعات ضعيفة أو مريضة فليس معقولاً أن يركز العاملون على أعمالهم وهم منشغلون بسلامتهم ورفاهية أسرهم في مجتمع تعمه الجريمة أو وهم قلقون على مستقبل أبنائهم في مدارس وجامعات تعمها الفوضى والمخدرات، ولذلك تساهم منظمات الفطرة بالجهد والمال في تحسين أحوال مجتمعاتها وتشجيع العاملين على التطوع لخدمة مجتمعاتهم كما تقع على قيادة هذه المنظمات مسؤولية المشاركة في التخطيط لمستقبل المجتمع. والشكل الموالي يوضح تلك العلاقات:

الشكل (01): حب قائد المنظمة لمجتمعه



المصدر: (السعود، 2015، صفحة 16)

3-5- حب القائد لنفسه

الإنسان الذي يحب ويحترم ذاته لا يجد صعوبة في قيادة الآخرين ورعايتهم، والحب الذي يقصد به في هذا المجال هو الحب الأخلاقي الذي يخلو من الأنانية وحب التملك والسيطرة وحب الذات، والحنو على النفس يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك لأنه وسيلة إلى حب ورعاية الآخرين. والقائد المحب لنفسه واقعي في توقعاته لأن التعرف على الواقع وفهم متناقضاته يحمي الإنسان من مشاعر الأسف والندم والاستياء والغضب التي قد تصيبه حينما يقابله الآخرون بالتجاهل وسوء

التقدير والإنكار، ولذلك تعتبر الواقعية والتوقعات المنطقية من أهم أساليب حب النفس، وفيما يلي بعض متناقضات الواقع التي لا بد وأن يدركها الناس عامة والقادة خاصة:

- حبك للآخرين واهتمامك بهم لا يعني بالضرورة أن يبادلوك نفس الحب والاهتمام.
- لن يرضى كل الناس عن عدالتك في توجيه حبك ولا عن أمانتك في توزيع اهتمامك بين مؤسستك ونفسك والعاملين معك والعملاء والمجتمع.

- القيادة بالحب هي قيادة التغيير ورسالتها في ذلك في رعاية نمو الآخرين لمواجهة متطلبات التغيير، ولكن قد يقابل التغيير بالمقاومة والاستياء وسوء الفهم وعدم التقدير.

- كلما زاد عطاؤك توقع الآخرون منك المزيد واعتبروا ذلك حقاً مكتسباً ونسو أو تناسوا أن يشكروك على ما قدمت لهم، لأنهم سيعتبرون عطائك واجباً وأنت تعرف أنه لا شكر على واجب.

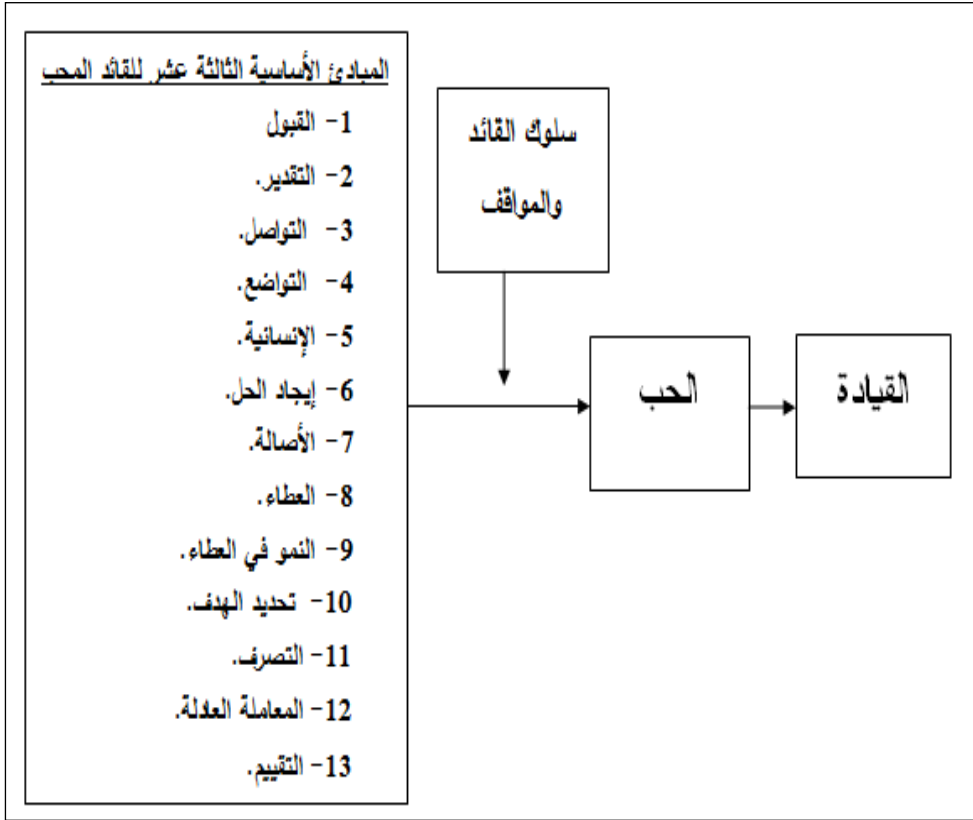
- كلما ازدادت حاجات الناس لك كلما انشغلوا عنك ونسوا قيمة العطاء.
- القائد المحب لا يتوقف عن العطاء حتى وإن تحول إلى جندي مجهول، أو نسيه الآخرون وأنكروا فضله، وهذه هي فطرة الأمومة.

4- مبادئ وأساسيات القيادة بالحب

مبادئ نظرية القيادة بالحب موجودة في التراث العربي الإسلامي إلا أننا لم نلتفت إليها ضمن هذا السياق الذي طورته الباحثة "كاثلين سانفورد"، ذلك أننا نسمع في موروثنا الشعبي أوصافاً لأشخاص أن فلاناً (شيخ)، أو أنه (ابن شيوخ)، وأحياناً نسمع مديحاً لشخص بأنه يملك (أخلاق الملوك)، وكل هذه العبارات تحاول القول أن في هذا الشخص صفات انعكست في أخلاقه وإدارته لعلاقاته الخاصة والعامة، بما فيها المسؤوليات التي يحملها في أي عمل يتولاه، وأخلاق الشيوخ منظومة مواصفات نفسية وأخلاقية نجدها في فئات من الناس امتازت بالقيادة الأخلاقية المبنية على السمو والشموخ والخلق الرفيع. وهي تجعل الشخص الذي يتولى إدارة شؤون الناس يتصف بما يلي (السعود، 2015، الصفحات 18-19):

- أكثر قدرة على تقديم الأداء الرفيع، وحسن الإدارة، وبخاصة إذا رافق هذا كفاءة فنية وليس شكليات الكفاءة والاستعراض؛
 - أكثر عدلا بين من بيده أمورهم وأرزاقهم، فلا يظلم ولا يجابي؛
 - أكثر أمانة في التعامل مع المال العام؛
 - أكثر توقيرا وإجلالا واحتراما للناس (أنزلوا الناس منازلهم)؛
 - أكثر محافظة على خصوصيات الناس، وسترا لأعراضهم؛
 - أكثر إدراكا لعقول المستمعين ومداركهم ومستوياتهم الفكرية؛ متمثلا بقوله "صلي الله عليه وسلم" (أمرت أن أحاطب الناس على قدر عقولهم)؛
 - أكثر بعدا عن فاحش القول وبذاءة اللسان والعنف اللفظي والجسدي؛
 - أكثر بعدا عن سلوك التآمر والفتنة والوشاية والتشبيك السلبي؛
 - أكثر بعدا عن الغلظة والتسلط والتآمر والظلم والإساءة، فالشيوخ يخاصمون برجولة، وليس بأخلاق الجبناء والأنذال؛
 - أكثر بعدا عن الحديث عن أنفسهم والتغني ببطولاتهم وأمجادهم، فالشيوخ لا يمدحون أنفسهم، وإنما الناس تتحدث عن الشيخ صاحب الخلق والانجاز (فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى)؛
- كما تجدر الإشارة إلى أن فشل النظريات الإدارية وتطبيقاتها لا يعود إلى فشل مناهجها أو إلى أخطاء فيها، بل يعود إلى افتقار الإدارة للحب، وافتقار القيادة للفطرة والحنان، وذلك أن الحب هو سحر الأمومة، والإدارة بفطرة الأمومة تخضع لنفس السحر، فالحب هو العصا السحرية لهذه النظرية وهو المسؤول عن نجاح المنظمات (السعود، 2015، صفحة 19). والشكل الموالي يوضح المبادئ الأساسية الثلاثة عشر (13) الواجب توفيقها في القائد المحب:

الشكل (02): المبادئ الأساسية الثلاثة عشر للقائد المحب



Source : (Nishant & Mehta, 2018, p. 44)

يمثل الشكل أعلاه ببساطة المبادئ الثلاثة عشر (13) المقترحة وهي المتغيرات المستقلة التي تسبب الحب الذي هو متغير مستقل. بحيث القادة يتخذون موقف الحب كونه خياراً واعياً، وهذه المبادئ هي تلك التي تؤدي إلى تحقيق الحب ككفاءة في النهاية بالمنظمة. لذلك الحب هو التأثير هنا في المقابل يؤدي الحب إلى القيادة. والمبادئ المقترحة هي المؤشرات في الطبيعة التي تسبب معا ظاهرة تسمى الحب، وهذه المبادئ المقترحة واسعة ومفتوحة ومرنة بطبيعتها. ولكن نرى أنها عالمية بطبيعتها ولا تعتمد على ثقافة معينة أو بلد معين على الرغم من أن مظهرها قد تختلف. في الوقت الحالي نحتاج أن تكون هذه المبادئ أكثر وضوحاً ودقيقة، وهذه المبادئ تعتبر أكثر شمولية وأولية

وتحتاج المزيد من التدقيق والتجزئة من أجل تحديد الكفاءة التي تسمى الحب (Nishant & Mehta, 2018, p. 44)

5- دور أسلوب القيادة بالحب في تحقيق الرضا الوظيفي للمرؤوسين

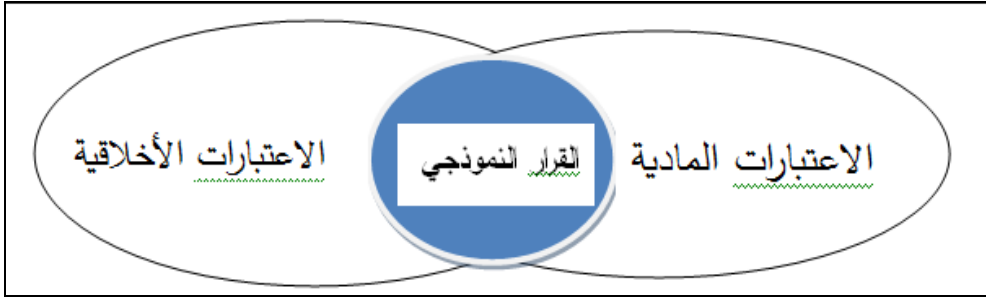
البشاشة هي أول الطريق لكسب حب الآخرين وإدخال السرور إلى نفوسهم، وقد ذكر النبي ﷺ أحاديث كثيرة في هذا الجانب منها: (تبسمك في وجه أخيك صدقة) وقال ﷺ: (لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق). وهذه الأحاديث تدل على أن أبسط أنواع المعروف هو البشاشة والابتسامة فإذا فقدت فهذا يعني أن الإنسان قد ترك المعروف (البارودي، 2015، صفحة 97)، وهذه الصفة من بين أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها القائد فهي صفات أخلاقية مرتبطة بالفرد أينما كان موقعه في العمل، ولاسيما القادة والمديرين داخل العمل، حيث تعمل على تحسين بيئة التعامل بين الأفراد.

وحب واحترام الذات قيمة حقيقية في المنظمات التقليدية والهرمية التي تدار بفلسفة "العاملون لا يعرفون شيئاً، ودورنا (كإدارة) هو أن نحميهم من أنفسهم ومن أفعالهم." وتلك حماقة إدارية تؤدي إلى نشر العديد من الأمراض المؤسسية بين العاملين، وعندما يتحكم المدير بالعاملين والعمل فإنه ينشر أمراض الدونية والأنامالية (وأنا مالي) والخوف واللوم والعنف، وتعتبر الإدارة الحنونة هي الدواء الشافي والمصل الواقي من هذه الأمراض.

وفي ظل دستور الأخلاق ومبادئ الأمومة لا يتحكم القائد في تابعة ولا يشعرهم بالقصور والنقص، لأن جوهر رسالة الأمومة والقيادة هو العطاء الذي يرتقي بالآخرين ويرتفع بأدائهم ويهذب سلوكهم ويزيد تفاعلهم (الصمادي، 2000، الصفحات 4-7).

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن مراعاة البعد الأخلاقي يؤدي إلى القرار النموذجي من حيث النتائج والاعتبارات الأخلاقية اللامادية، وبهذا يمكن تحقيق التفاعل والمزاوجة ما بين كلا النوعين من الاعتبارات (عبود نجم،، 2006، صفحة 19)، كما يتضح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل (03): القرار النموذجي كفاعل بين الاعتبارات المادية والأخلاقية



المصدر: (عبود نجم،، 2006، صفحة 19)

كما أن مناخ الأمومة يسمح بالمخاطرة إلى ما لا نهاية لأن الحب غير مشروط والعطاء غير مؤقت والنمو غير محدود، وبذلك تكون القيادة بفطرة الأمومة (القيادة بالحب) طريقًا للإبداع والابتكار بعيدًا عن الخوف، والقيادة بالحب إحساس متوازن، فلا يسمح القائد الفطري لنفسه بأن يفرق بين موظف وآخر لأن الحب المتوازن هو المصلحة العامة بعينها، والمصلحة العامة بالنسبة للقائد المحب هي قول وفعل وليست شعارا يرفعه القائد لفرض سياسات متطرفة أو لتبرير نتائج سلبية أو لتغليظ أخطاء واقعية، فلا يتوازن القائد في قراراته فقط بل وفي اهتمامه بتوازن حياة العاملين معه.

ومن ناحية ثانية تدعم القيادة الحنونة العاملين في حياتهم الشخصية والاجتماعية من خلال الندوات والحفلات والرحلات وفتح دور الحضانة والمرونة في توزيع ساعات العمل، وفي الانضباط والالتزام توازن أيضا فهما ضمان لحسن استخدام مناخ الأمومة وأداة لتصحيح الأخطاء ومظهر للرعاية والحب، فالضبط والربط مطلوبان في المنظمة وهما ليستا قضيتان شخصيتان لأن الأم لا تكره ابنها لسوء سلوكه، بل تقسو عليه لكي تصلح اعوجاجه، وهذه القسوة الحانية تعبر عن مزيد من الحب، فكلما كان الموظف سيئا، كلما احتاج إلى المزيد من الحب والرعاية والرقية وتوجيه (سانفورد، 2000، الصفحات 4-7).

وقد توصلت دراسة للباحثين Ekin K. Pellegrini, Terri A. Scandura,

Vaidyanathan Jayaraman (2010) إلى أن مفهوم القيادة بالحب أو القيادة الأبوية

مفهوم ناشئ يجمع بين الولاء والسلطة، وأن القيادة بالحب أسلوب قيادة سائد في منظمات الأعمال غير الغربية، حيث كانت للقيادة بالحب تأثير إيجابي كبير على الرضا الوظيفي، وكانت القيادة بالحب مرتبطة ارتباطاً إيجابياً بالتبادل بين القادة والأعضاء والالتزام التنظيمي (Ekin Ki, Terri A, & Vaidyanathan, 2010, p. 391).

وعليه، القيادة بالحب (القيادة الأبوية) تؤدي إلى تحقيق الرضا والتعصب أحياناً للمحبوب (المنظمة) والحماسة في العمل وتقديم المطلوب وأكثر ومن ثم الولاء للعمل وهو ما يؤدي بدوره إلى التضحية والتفاني من أجل المنظمة.

6. خاتمة

أخيراً، يمكننا القول أن الحب أسلوب فعال من أساليب القيادة، فمتى ما شعر العامل بحب قائده له ورأى منه مواقف وتصرفات تنبئ عن حب صادق، فإنه سيقدم ما يمكن لقائده حباً ووفاءً وتعاوناً وتضحية، والرضا الوظيفي في العملية الإدارية هو أصل وأساس انجاز الأعمال ومصدر الجودة العالية والتكلفة المنخفضة والسرعة والإنتاجية العالية في منظمات الأعمال وهو في الأصل ثمرة من ثمرات الحب، وليس الأنظمة الجامدة والهياكل الجوفاء، والإجراءات الإدارية ولا لوائح العقوبات الصارمة.

ويجب الحرص على أن يكون العاملون في حيوية دائمة داخل المنظمة فيجب ألا يمنع عنهم الضحك والمرح، وعلى القائد أن يعمل على بناء بيئة عمل بعيدة عن الروتين وقريبة من التفاعل والتناغم، وهذا لا يعني أن يتحول المرح والضحك الهادف إلى عائق لتنفيذ العمل المنشود وتتحول مع الوقت إلى استهتار وعدم التزام في العمل.

- 1- AZIRI, B. (2011). **JOB SATISFACTION: A LITERATURE REVIEW**. ,*Management Research and Practice* , 03 (04), 77-86.
- 2- Cheng Patrick, L. K. (2012). **Confucian Leadership and Corporate Social Responsibility (CSR)**. *the Way Forward, Asian Journal of Business Research* , 02 (01).
- 3-Ekin Ki, P., Terri A, S., & Vaidyanathan, J. (2010). **Cross-Cultural Generalizability of Paternalistic Leadership: An Expansion of Leader-Member Exchange Theory**. *journal Group & Organization Management* , 35 (4), 391–420.
- 4- John Hope, B. (2010, FEBRUARY). **Love Leadership- The New Way to Lead in a Fear-Based World**. Summarized by permission of the publisher, Jossey-Bass, a Wiley Imprint, Lake Dallas, TX 75065, USA.
- 5- Määttä, K., & Uusiautti, S. (2013). **Love-Based leadership in early childhood education**. *Journal of Education Culture and Society* (01).
- 6- Matthew, K. (2012). **BUILDING CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY THROUGH SERVANT-LEADERSHIP**. *International Journal of Leadership Studies* , 07 (02).
- 7- Milton de Sousa Filho, J., Soares Outtes Wanderley, L., Pasa Gómez, C., & Farache, F. (2010). **Strategic Corporate Social Responsibility Management for Competitive Advantage**. *BAR, Curitiba* , 07 (03).
- 8- Mishra, P. K. (2013). **Job Satisfaction**. *IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)* , 14 (05), 45-54.
- 9- Muhammad, N. R. (2016, September). **What is job-satisfaction? Explain the effects of job-satisfaction on job withdrawal of employees**. Retrieved 05 01, 2020, from Restricted: https://www.researchgate.net/publication/307932016_What_is_job-satisfaction_Explain_the_effects_of_jobsatisfaction_on_job_withdrawal_of_employees
- 10- Nishant, K., & Mehta, A. (2018). **Leadership by 'Love': A Divine Paradigm**. *Annual Research Journal of SCMS* , 01 (06).
- 11- Wasif, A. (2016). **Understanding the Concept of Job Satisfaction, Measurements, Theories and its Significance in the Recent Organizational Environment: A Theoretical Framework**. *Archives of business resarch* , 04 (01), 100-111.

12- جرمان ا، & .، بين جمعة، أ. (2017). دور البيئة المحفزة لاحتضان الأفكار الابتكارية والمبدعة في تفعيل

قيادة الابتكار "شركة جوجل انموذجا". *المجلة إضافات اقتصادية* . 01 (01), 167-185.

13- إبراهيم طلعت لطفى. (1992). *علم اجتماع التنظيم*. القاهرة، مصر: مكتبة غريب.

- 14- أبو عبد العزيز. (2015، 22). القيادة بالحب والمرح. تاريخ الاسترداد 04 25، 2020، من <https://hrdiscussion.com/hr98096.html>
- 15- أحلام حدو سميرة. (2018). تأثير المسؤولية الاجتماعية في بناء سمعة منظمة الأعمال دراسة ميدانية للشركات العاملة في قطاع الاتصالات بالجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة علوم التسيير، تخصص تسويق وإدارة أعمال المؤسسات . الشلف (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي.
- 16- خليل جمعة عثمان صابون. (2017). الدور الوسيط لسمعة الشركة ورضا العاملين في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والميزة التنافسية -دراسة على عينة من الشركات السودانية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الفلسفة في إدارة الأعمال . السودان، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 17- راتب السعود. (2015). اتجاهات معاصرة في القيادة التربوية: القيادة بالحب (الإدارة بفطرة الأمومة). المؤتمر الدولي الأول حول: التربية آفاق مستقبلية .
- 18- سانفورد، ك. (2000) الإدارة بالحب :كيف تفوز المنظمات بالحنان والقيادة بالف) . ن . الصمادي , Interprète) خلاصات كتب ورجل الأعمال , القاهرة، مصر .
- 19- عبد الحليم بليزاك، و السعيد بركة. (2017). العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق القدرة التنافسية للشركات. مجلة الاقتصاد الصناعي (13).
- 20- عبلة بن عرامة. (2018). أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على أداء الموارد البشرية في القطاع الصحي -دراسة حالة المركز الإستشفائي الجامعي (CHU) -باتنة-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في علوم التسيير شعبة: تسيير المنظمات . باتنة (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.
- 21- مدحت محمد أبو الناصر. (2007). الإدارة بالحب والمرح (المجلد 01). (المجموعة العربية للتدريب والنشر، المحرر) القاهرة، مصر: ايتراك للنشر والتوزيع.
- 22- منال البارودي. (2015). الرضا الوظيفي وفن التعامل مع الرؤساء والمرؤوسين. القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- 23- نجم عبود نجم. (2006). أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية وحماية المستهلك: التجربة المصرية نموذجاً
**Social responsibility in economic institutions and consumer protection:
 The Egyptian Experience is A Model**

د. عبد الحفيظي أحمد¹

¹ جامعة بومرداس، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

a.abdelhafidi@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2020/05/30

تاريخ القبول: 2020/08/08

تاريخ النشر: 2020/09/24

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعالجة موضوع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية وحماية المستهلك، حيث تعمل المؤسسة في بيئة تشابك فيها العلاقات مع عناصر المجتمع المختلفة تؤثر وتتأثر بها، حيث تتزايد الضغوط البيئية الممارسة عليها لتأخذ في اعتبارها المساهمة بشكل أكبر في تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، ومن بين أهم القضايا الاجتماعية الواجب على المؤسسة حمايتها هو المستهلك، وقد توصلت الدراسة إلى أن الضغوط البيئية التي تواجه المؤسسة في الوقت المعاصر نابعة من: ضغط جمعيات حماية المستهلك، الدولة، المستهلك، أجهزة الإعلام، كما أن قوى البيئية الضاغطة على المؤسسة الاقتصادية تساهم في إلزامية تبني المسؤولية الاجتماعية والالتزام بالمبادئ الأساسية الموجهة نحو خدمة المجتمع والمستهلك بصفة أساسية من قبلها، والتي أصبحت تمثل مصدراً أساسياً لتحقيق التميز وتدعم بقاءها وتضمن استمراريتها.

كلمات مفتاحية: المؤسسة الاقتصادية، حماية المستهلك، المسؤولية الاجتماعية.

تصنيفات JEL : M14، M21.

المؤلف المرسل: عبد الحفيظي أحمد، الإيميل: a.abdelhafidi@univ-boumerdes.dz

Abstract:

This study aims to address the issue of social responsibility in economic institutions and consumer protection, where the institution works in an environment where relations with different elements of society are intertwined affecting and affected, where the environmental pressures exerted on them increase to take into account the contribution more to the achievement of some social goals, and among the most important social issues that the institution must protect is the consumer.

the study has found that the pressures of the environment facing the institution in the present time stem from The pressure of consumer protection associations, the state, the consumer, the media, and the environmental forces that pressure the economic institution contributes to the mandatory adoption of social responsibility and adherence to the basic principles directed towards serving the community and consumers, which have become an essential source of excellence and support their survival and ensure their continuity.

Keywords: Economic institution; consumer protection; social responsibility.

Jel Classification Codes: M14, M21.

1. مقدمة:

تعمل المؤسسة في فضاء بيئي يتأثر بها وتتأثر به، حيث تتزايد الضغوط البيئية الممارسة عليها لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، ومن بين أهم القضايا الاجتماعية الواجب على المؤسسة حمايتها هو المستهلك. ومن هنا أصبح موضوع حماية المستهلك يكتسب أهمية كبيرة لدى المؤسسة الاقتصادية، مما جعله يخرج من كونه ممارسات تطوعية اختيارية من قبل المؤسسة الاقتصادية، إلى ممارسات إلزامية ضرورية لضمان تميزها وبقائها في السوق الناشطة فيه، وذلك من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية نحو خدمة المجتمع والمستهلك بصفة أساسية.

–الإشكالية: مما سبق تتضح لنا الإشكالية التالية: هل حماية المؤسسة الاقتصادية للمستهلك نابع من

تبنيها للمسؤولية الاجتماعية أم نتيجة ضغوط خارجية؟

–الأسئلة الفرعية: يتفرع عن الإشكالية الأسئلة التالية:

* هل تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية هو ما يدفعها للاهتمام بحماية المستهلك؟

* هل هناك قوى ضاغطة على المؤسسة تلزمها بتحقيق الحماية للمستهلك؟

-الفرضيات: لمعالجة الإشكالية يتم طرح الفرضيات التالية:

* توجه المؤسسة نحو حماية المستهلك نابع من تبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

* حماية المؤسسة للمستهلك ناتج عن قوى خارجية.

-أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

* التعرف على مجالات الإخلال بحماية المستهلك.

* تحديد القوى الخارجية الضاغطة المسؤولة عن حماية المستهلك.

-أهمية الدراسة: يمكن إبراز الأهمية من خلال العناصر التالية:

* بالنسبة للمستهلك: وذلك من خلال توعية المستهلك بحقوقه وواجباته والجهات المسؤولة عن حمايته

والمثلة له أمام الهيئات القضائية، مما يجنبه الخضوع وإذعان للشروط التعسفية التي تملئها المؤسسات عليه.

* بالنسبة للمؤسسة: وذلك من خلال معرفة القوى الخارجية الضاغطة عليها، بالإضافة إلى إدراكها

لضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية، وأنها سبيل لتحقيق بقائها واستمرارها في السوق.

-الدراسات السابقة:

-دراسة (مسان كرومية، 2014): أطروحة دكتوراه "المسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلك في الجزائر"،

ولقد قامت الباحثة بدراسة لآراء عينة من مديري ورؤساء أقسام المؤسسات بولاية سعيدة والبالغ عددها

70 مفردة، بالإضافة إلى دراسة عينة من المستهلكين والبالغ عددهم 70 مستهلك، وقد توصلت الدراسة

إلى أن التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلكين كانت أعلى قليلا من الوسط الفرضي.

-دراسة (بلقاسم رابح، 2014): أطروحة دكتوراه "المؤسسة وحركة حماية المستهلك: تضارب مصلحة

وحتمية تعايش"، ولقد قام الباحث بدراسة ميدانية لقطاع المشروبات غير كحولية بالجزائر العاصمة، ولقد

توصلت الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية لها الفضل في تقريب مصلحة المؤسسة وحركة حماية

المستهلك عن طريق الإدارة بالمسؤولية الاجتماعية وتبني مفهوم التسويق الاجتماعي.

ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة كونها من الدراسات القليلة (في حد علم الباحث) التي تناولت تجربة عربية رائدة في المسؤولية الاجتماعية ألا وهي التجربة المصرية.

2. المؤسسة الاقتصادية وحماية المستهلك: مفاهيم أساسية

تعد العلاقة بين المستهلك والمؤسسة من العناصر الهامة في إدراكها من قبل المستهلك، والذي ينبغي أن تجتهد المؤسسة في بناء وتعزيز العلاقة الإيجابية بينها وبين المستهلك من خلال تحقيق الحماية له.

1.2 المؤسسة الاقتصادية:

1.1.2. تعريف المؤسسة: هناك عدة التعاريف للمؤسسة نذكر منها:

تعرفها بأنها: "حيز مكاني أو افتراضي تُداول فيه المعلومات بعد إدخالها ومعالجتها ومن ثم استغلالها بالشكل والأسلوب الذي يحقق أهدافها الاقتصادية" (بن ساسي و قريشي، 2011، صفحة 19). ويعريفها بارسوتر بأنها: "نسق اجتماعي منظم، أنشئ من أجل تحقيق أهداف محددة" (سلاطينة و قيرة، 2008، صفحة 8). وينظر للمؤسسة على أنها: "مجموعة من الأنظمة الفرعية (فرع: مالي، تسويقي، إنتاجي، بشري... إلخ) المتفاعلة والمتناسقة فيما بينها والموجهة نحو إنتاج أو بيع سلع وخدمات بغية تحقيق أهداف محددة (الربح، البقاء، النمو... إلخ)" (بن ساسي و قريشي، 2011، صفحة 20). وعليه يمكن تعريف المؤسسة الاقتصادية بأنها: مجموعة من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض، والمتواجدون ضمن نفس الحيز الجغرافي بغية تحقيق هدف اقتصادي محدد مسبقا (الربح)، وهذا يعني أن أهم هدف لها هو تحقق الأرباح وهو ما قد يجعلها تسعى لتحقيق ذلك على حساب مصالح أطراف أخرى (المستهلك).

2.1.2. أهداف المؤسسة: وتتمثل في (داداي عدون، 1998، الصفحات 17-18):

- تحقيق الربح: إن استمرار المؤسسة في الوجود، لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، وبالتالي توسيع نشاطها للصدوم أمام المؤسسات الأخرى، خاصة إذا كانت في طور النمو، أو للحفاظ على مستوى معين من نشاطها... لذا فيعتبر الربح من بين المعايير الأساسية لصحة المؤسسة اقتصاديا.

-تحقيق متطلبات المجتمع: إن تحقيق المؤسسة لنتائجها، يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو تغطية تكاليفها، وعند القيام بعملية البيع، فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة به. فيمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية تحقق هدفين في نفس الوقت: تغطية طلب المجتمع وتحقيق الأرباح، وتختلف طبيعة هذه الأخيرة من المؤسسة العمومية"كل ما يمتلكه الشعب ملكية جماعية وتموله وتقوم الحكومة بإدارته وتوجيهه والإشراف عليه لصالح الشعب وتحقيقاً لأهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" (رتيمي، 2009، صفحة 148)، حيث يعتبر في الأولى وسيلة لاستمرار نشاطها وتوسيعه من أجل تلبية حاجات متجددة، وإضافية مع التطور الحضاري والثقافي للمجتمع، وهذا لا يتم إلا باحترام العقود المبرمجة عادة بين المؤسسات والأشخاص، وفيما بين المؤسسات، واحترام البرامج الموضوعية في المؤسسات على أساس معطيات السوق. "وكان للفكر الاقتصادي بصفة خاصة أثراً واضحاً في تحديد طبيعة تلك الأهداف، ففي ظلّه يُنظر للمؤسسة على أن هدفها الوحيد هو تعظيم الربح، وسوف يتبعه تحقيق أهداف المجتمع بصورة تلقائية" (حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، 2003، صفحة 36). مما سبق؛ نستنتج أن المؤسسة الاقتصادية لها هدف رئيسي وحيد ألا وهو تحقيق الربح، وتعتبره في نفس الوقت منفعة للمجتمع.

3.1.2. المؤسسة والبيئة: تعمل المؤسسة الاقتصادية في بيئة تمدها وتضع عليها العديد من القيود، وتتصف بعدة خصائص يجب على المؤسسة أخذها بعين الاعتبار، ومحاولة التأقلم ومسايرة كل تغيرات المحيط والتفاعل مع عناصره بشكل تبادلي، وعليه بات من الضروري أن تعمل المؤسسة على التكيف مع البيئة الخارجية، وتطوير علاقة نظامها المفتوح من خلال الربط والتنسيق بين مختلف النشاطات (مسعوداوي، 2014، صفحة 50)، وبناء على ذلك تتشكل بيئة المؤسسة من نوعين (مسعوداوي، 2014، صفحة 53):

-البيئة الداخلية: وتشمل كافة المتغيرات التي تحدث داخل المؤسسة والتي يمكنها السيطرة عليها.

-البيئة الخارجية: وتشمل المتغيرات التي تحدث خارج نطاق المؤسسة وبعيدا عن سيطرتها.

2.2 حماية المستهلك:

1.2.2 مفهوم حماية المستهلك: حظي هذا المفهوم بعدة تعاريف نبرزها فيما يلي:

تعرف بأنها: "حركة اجتماعية تعمل على زيادة وتدعيم حقوق المشتريين في علاقتهم بالبائعين" (يجه، بلحيمر، و لعلاوي، 2011، صفحة 54). كما تعرف على أنها: "المجهودات المؤسسة من قبل المستهلكين بغرض الاستماع إليهم واستعادة حقوقهم الناتجة عن الإشباع من اقتناء واستعمال المنتجات" (لعلاوي، 2008، صفحة 150). ونخلص إلى أن حماية المستهلك هي حركة اجتماعية منظمة من قبل المستهلكين؛ بغرض الدفاع عن حقوقهم والاستماع إليهم.

2.2.2 مبادئ حماية المستهلك: وتتمثل في (أبو زنت، 2012، الصفحات 13-14):

- توفير السلامة المادية للمستهلك: من خلال اعتماد أنظمة السلامة والمعايير الوطنية والدولية بما يضمن أن تكون المنتجات المصنعة مأمونة، وإبلاغ المستهلكين بالمعلومات المتعلقة بسلامة الاستعمال وأن يلتزموا بسحبها وتعويض المتضرر بالتعويض المناسب.

- تعزيز وحماية المصالح للمستهلك: من خلال اتخاذ السياسات التي تضمن قيام المنتجين والموزعين والبائعين بالتقيد بالمواصفات والمعايير الإلزامية ونجد من الممارسات التجارية التي تلحق الضرر بالمستهلكين وتشجع على المنافسة النزيهة والفعالة والمعاملات العقدية المنصفة خطر من جراء استعمال هذه المواد.

- ضمان سلامة وجودة السلع والخدمات: وذلك بوضع المعايير والمواصفات الإلزامية والطوعية وتشجيع تنفيذها لضمان سلامة وجودة السلع وإعادة النظر بها دوريا بما ينسجم مع القواعد الدولية الموضوعية لسلامة الغذاء، كما أنه لا بد من بذل الجهود لتوفير البيئة التحتية لاختبار واعتماد سلامة وجودة وأداء السلع وبذل الجهود الممكنة لرفع مستوى المعايير الموضوعية لتتوافق مع المواصفات والمعايير الدولية.

- تحقيق تسهيل التوزيع للسلع والخدمات: يجب أن تقوم الحكومة باعتماد السياسات التي تضمن كفاءة توزيع السلع والخدمات للمستهلكين ويمكن استخدام إجراءات محددة لضمان عدالة توزيع السلع عندما يكون التوزيع مهدد بالخطر ويمكن أن تشمل هذه السياسات المساعدة في إنشاء المواقف المناسبة

للتخزين والبيع بالتجزئة وتحسين مراقبة الشروط التي تقدم بموجبها السلع وخاصة في المناطق الرئيسية وتشجيع الأنشطة التجارية والتعاونية المتعلقة بذلك.

-تشجيع التدابير التي تمكن المستهلكين من الحصول على تعويض: إن ضمان التدابير القانونية والتنظيمية التي تمكن المستهلك من الحصول على التعويض عند الاقتضاء بحيث تكون منصفة وسريعة التنفيذ وتلبي حاجات المستهلكين من ذوي الدخل المحدود حيث تعتبر من المهام الرئيسية للدولة التي يجب تشجيعها لحل النزاعات بطريقة عادية سواء كانت الإجراءات رسمية أو طوعية وهذا يتطلب التعاون مع المستهلك لتعريفه بالإجراءات المتبعة لحل الخلافات التجارية وواجباته في هذه الحالة، مع الإلزام بسرعة البث في تلك القضايا والمنازعات وتقنين تكلفتها بالنسبة للمستهلك وتجريم العقوبة بالنسبة للشركات التي تنتهك حقوق المستهلكين.

-وضع برامج التثقيف والإعلام: إن تشجيع وضع برامج إعلامية هادفة لتوعية وإعلام المستهلكين تمكن المستهلك من اختيار السلع بشكل واع لحقوقه ومسؤولياته بما يؤمن توفير حاجات الفئات الحساسة من المستهلكين.

3.2.2 حقوق المستهلك: وتتضمن ما يلي:

-حق الأمان: يعني ذلك حق المستهلك في الحماية من تسويق السلع التي تشكل خطراً أو ضرراً على حياته الصحية (Medawar، 1978، صفحة 11).

-حق الحصول على المعلومات: يعني الحماية ضد عمليات الاحتيال والخداع والتضليل في المعلومات سواء كان عن طريق الإعلان أو أي وسيلة أخرى من شأنها أن تؤثر في دقة المعلومات المطلوبة في قرار الاختيار الذي يقوم به المشتري (البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، 2001، صفحة 128)، ولأجل إثبات هذا الحق وبلوغه يتطلب البحث في مسألتين هما (البكري، التسويق: أسس ومفاهيم معاصرة، 2006، الصفحات 238-240):

* كفاية المعلومات: وتمثل في قدرة المعلومات على تحقيق إجابة لكافة التساؤلات التي يطرحها المستهلك على نفسه في سبيل البحث عن حاجته واتخاذ قرار رشيد للوصول إلى النتائج المرغوبة.

***مصداقية المعلومات:** لا توجد قضية تثير اهتمام المستهلك أكثر من حرصه في الحصول على المعلومات الصادقة والحقيقية والتي تجنبه الوقوع في العديد من المشكلات وبخاصة من قبل الوسطاء.

-**حق الاختيار:** يعني أن المستهلكين لديهم الفرصة لشراء العديد من المنتجات والخدمات وفق الأسعار التنافسية (الديوه جي، 2000، صفحة 463).

-**حق السماع لرأي(حق التمثيل والمشاركة):** وينص على الاستماع إلى آراء المستهلكين وإشراكهم في وضع السياسات التي تمهمم وإلغاء الأخرى التي تضرهم (إبراهيم عبيدات، 2011، صفحة 229).

وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها المرقم 248/39 في 15 أبريل 1985 الذي نص على أربعة حقوق إضافية والتي كانت بمثابة قاعدة رئيسية لحماية المستهلك في جميع أنحاء العالم وهي (عنايي، 2008، صفحة 243): حق إشباع احتياجاته الأساسية، حق الحصول على التعويض، حق التثقيف، حق الحياة في بيئة سليمة.

4.2.2 مجالات الإخلال بحماية المستهلك: تتحدد مجالات حماية المستهلك من خلال المزيج التسويقي الذي تقدمه المؤسسات للمستهلك وتشمل (محمد عبود، 2007، صفحة 5):

- **المنتج:** في هذا الصدد يمكن حماية المستهلك من خلال مراعاة الشروط الصحية والمواصفات الفنية الواجب توفرها في الإنتاج والتخزين للسلع وذلك من خلال:

*تعريف المستهلك بمكونات المنتج وطرق تحضيره وحفظه.

*تحديد فترة الصلاحية المحددة بتاريخ الإنتاج وتاريخ الانتهاء مع تضمين شروط التخزين.

*كيفية التعامل مع العبوة حفاظا على حماية البيئة.

وعموما مجالات الخداع والإخلال بمبادئ حماية المستهلك في مجال المنتجات تشمل العناصر التالية (حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، 2003، الصفحات 56-57): الضمان، التبيين، التعبئة والتغليف، المقاييس والأوزان.

- **الأسعار:** وهو مشكلة يعاني منها المستهلكين ذوي الدخل المحدود، وقد استغلت الكثير من المؤسسات قوتها وسيطرتها في الأسواق، وفرضت أسعار لا تتلاءم مع القدرة الشرائية للمستهلك (عبد الفتاح النور و

بن فهد القحطاني، 2013، صفحة 316)، تشمل بعض التصرفات كالمغلاة في السعر خصوصا عندما تنفرد جهة معينة أو قلة ببيع منتج معين، وفي كثير من الأحيان يرى المستهلكون أن أغلب التخفيضات التي يجريها التجار هي تخفيضات وهمية، وهو ما يعكس مدى الإخلال بحماية المستهلك من ناحية أخرى (يونسي، 2016، صفحة 97).

- **الترويج:** إن الخداع والإخلال بمبادئ حماية المستهلك في مجال الترويج تشمل العناصر التالية: الإعلان، البيع الشخصي، تنشيط المبيعات.

- **التوزيع:** فقد يتم الإخلال من خلال توزيع المنتجات في أماكن بعيدة عن متناول يد المستهلك، بالإضافة أيضا إلى عدم عرض المنتجات في الوقت المناسب (عبد الفتاح النور و بن فهد القحطاني، 2013، الصفحات 316-317). ويشمل التوزيع وظيفتين أساسيتين هما (الشيخ): النقل، التخزين.

ويمكن تلخص مجالات الإخلال بحماية المستهلك في الجدول الموالي:

الجدول(1): مجالات الإخلال بحماية المستهلك

العناصر	مجالات الإخلال بحماية المستهلك
المنتجات	- الضمان: عدم تقديم ضمانات يعتبر إخلال بحماية المستهلك - التبيين: عدم وجود بيانات على الغلاف تبين كيفية استعمال المنتج. - التعبئة والتغليف: استخدام مواد غير ملائمة في التغليف، أو استخدام عبوات غير نظيفة في التعبئة. - المقاييس والأوزان: الإنقاص في الوزن، الحجم، المكونات.
الأسعار	- المغالات في الأسعار: أي فرض سعر لا يتلائم مع القدرة الشرائية للمستهلك
الترويج	- الإعلان: انتهاج أساليب الخداع والتضليل في الرسائل الإعلانية. - البيع الشخصي: إخفاء المعلومات عن المستهلك أو تزويده بمعلومات غير صادقة. - تنشيط المبيعات: المسابقات الوهمية أو المتحكم فيها حتى لا يفوز أحد، التخفيضات الوهمية في الأسعار.
التوزيع	- النقل: استخدام وسيلة نقل غير ملائمة مثل نقل مواد مجمدة في وسائل نقل لا تتوفر على شروط التبريد. - التخزين: التلف والتقدم الذي تتعرض له المنتجات نتيجة سوء التخزين مثل: ترك المنتجات لفترة طويلة

تتجاوز مدة صلاحيتها للاستخدام، أو في درجة حرارة أكثر أو أقل مما تتطلبه... إلخ

المصدر: من إعداد الباحث

3. مساهمة ثقافة المؤسسة في تحقيق حماية المستهلك:

إن مساهمة ثقافة المؤسسة في تحقيق حماية المستهلك تكون من خلال تبنيها للمسؤولية الاجتماعية، وكذلك مساهمة الضغوط البيئية من خلال جمعيات حماية المستهلك والهيئات الحكومية ووعي المستهلك في تبني المؤسسة لحمايته.

1.3 الضغوط البيئية: تتزايد الضغوط البيئية التي تواجه المؤسسة في الوقت المعاصر وهي نابعة من عدة مصادر نذكر أهمها (يونسي، 2016، الصفحات 101-103):

1.1.3 ضغط المستهلك: يتمثل دور المستهلك في المسؤوليات التالية:

- **الوعي والتوعية:** وهي مسؤولية كبيرة من خلال معرفة أنواع المنتجات والمواد المعروضة ومصدرها وتركيبها وجودتها، وذلك من خلال جميع الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة، ومن خلال كافة البيانات الموجودة على المنتجات والإطلاع على المطبوعات الخاصة بالمنتجات بقصد الاستخدام الأمثل للمنتجات وسلامة المستهلك لاسيما في المنتجات الغذائية.

- **الوقاية:** وتتم عن طريق إتباع الأساليب والممارسات الصحية أثناء تداول المنتجات لاسيما الغذائية منها.
- **الإخبار:** ويتم عن طريق التبليغ عن أي حالة غش أو تضليل أو فساد للمنتجات أو في حالة إصابة المستهلك.

مما سبق؛ نلاحظ أن المستهلك يمكن أن يكون مصدر ضغط على سلوك المؤسسة من خلال سلوكه اليومي من معرفة أنواع السلع المعروضة والتأكد من المعلومات الموجودة على الغلاف، وإصراره على التبليغ عن حالات الغش والتضليل لدى جمعيات حماية المستهلك وهيئات الرقابة، صمته وعدم اطلاعه سيؤدي إلى استمرار الاحتيال والغش.

2.1.3 ضغط الدولة: تلعب الدولة دورا كبيرا في تشجيع المؤسسة الاقتصادية على انتهاج تصرفات أكثر

حماية للمستهلك وذلك من خلال العناصر التالية:

-**التشريعات:** إن من أهم المسؤوليات التي تقع على عاتق الجهات الحكومية المسؤولة هو وضع قوانين وتشريعات لحماية المستهلك من المنتجات الغير آمنة أو منخفضة الجودة، أو المغشوشة، ولابد أن تنص القوانين على الحد الأدنى المقبول لجودة المنتجات وسلامتها، والطرق المختلفة لتصنيعها وتغليفها ووضع البيانات عليها وتخزينها، وكذلك شروط عرضها وتوزيعها. ويتمثل الإطار التشريعي لتحقيق حماية المستهلك في التشريعات التالية (رابع، 2014، صفحة 143): قانون حماية المستهلك، تشريعات حماية المستهلك.

-**التفتيش والمراقبة:** تتم هذه الوظيفة عن طريق الأجهزة الرقابية المختصة التي تتولى عملية الإشراف والمراقبة للتجاوزات الحاصلة من قبل بعض المنتجين والبائعين والموزعين، نتيجة لممارسات الغش والتحايل على المستهلك.

-**الفحص والاختبار:** تقوم المختبرات بدور مهم في حماية المستهلك لكونها الجهة العلمية التي تقوم باختبار العينات وتحديد مدى سلامتها ومطابقتها للمواصفات، وهي بذلك تحمي المستهلك وتمنحه الشعور بالأمان من استهلاك المنتجات.

-**التوعية والإرشاد:** تعد عملية توعية وإعلام المستهلكين بهدف تمكينهم من التصرف كمستهلكين واعيين من أهم مسؤوليات الدولة، فتوعية المستهلك تجعله قادر على اختيار المنتجات اختيارا صحيحا وعقلانيا، كما أنها تجعله مدرك لحقوقه وواجباته.

-**الفصل في النزاعات:** هذه الوظيفة تتولاها السلطة القضائية عن طريق الفصل في القضايا والشكاوي المرفوعة إليها الناتجة جراء وجود مخالفات الغش، وإصدار العقوبات والأحكام بحق المخالفين.

3.1.3 ضغط جمعيات حماية المستهلك: يتزايد يوميا ضغط هذه الحركة على المؤسسات الاقتصادية في مجالات حماية المستهلك والبيئة وغيرها، ويمكن لها أن تتخذ مجموعة من الإجراءات للضغط على المؤسسات لأجل التوقف عن ممارساتهم غير المشروعة، وهذه الإجراءات هي: الإجراءات الاقتصادية (الدعاية المقابلة والمقاطعة)، الإجراءات القانونية، إجراءات المساهمة في توعية وترشيد المستهلكين.

4.1.3 ضغط أجهزة الإعلام: تؤدي أجهزة الإعلام بمختلف أنواعها دورا هاما في تأمين الحماية للمستهلك، وهذا من خلال توعية المستهلكين بحقوقهم ومختلف مصالحهم، إضافة إلى دفاعها عن هذه

الحقوق من منطلق أنها تدخل ضمن القضايا الاجتماعية، حيث نجد أن البرامج الإعلامية تهدف إلى المساهمة في معالجة مثل هذه القضايا الحساسة بالنسبة للمجتمع ككل عن طريق توعية المستهلكين بما يتيح لهم إدراك حقوقهم وواجباتهم، إضافة لتعريفهم بالمنتجات المقدمة مما يتيح لهم الاختيار (يونس، 2016، صفحة 105). والجدول الموالي يلخص الدور الفعال الذي يلعبه كل مصدر في الضغط على المؤسسة:

الجدول(2): مصادر الضغط على المؤسسة

مصادر الضغط	دور كل مصدر في الحماية
المستهلك	<ul style="list-style-type: none"> - الوعي والتوعية: معرفة أنواع المنتجات، مصدرها، تركيبها، جودتها، كيفية استخدامها. - الوقاية: إتباع الأساليب الصحية أثناء تداول المنتجات. - الإخبار: عن طريق التبليغ في حالة غش أو تضليل، إصابة المستهلك.
الدولة	<ul style="list-style-type: none"> - التشريعات: تتمثل في قانون حماية المستهلك، الوزارات بمختلف أنواعها. - التفتيش والمراقبة: تتم عن طريق الأجهزة الرقابية المتخصصة مثل المصالح المكلفة بمراقبة الجودة وقمع الغش. - الفحص والاختبار: تتولاها المخابر وذلك باختبار العينات وتحديد مدى سلامتها ومطابقتها للمواصفات مثل: مخابر تحليل النوعية. - التوعية والإرشاد: توعية المستهلك تجعله قادر على اختيار المنتجات بعقلانية، ومدركا لحقوقه وواجباته. - الفصل في النزاعات: تتولاها السلطة القضائية للفصل في القضايا المرفوعة إليها وإصدار العقوبات بحق المخالفين.
جمعية حماية المستهلك	<ul style="list-style-type: none"> - الإجراءات الاقتصادية: تتمثل في اتخاذ أسلوبي الدعاية المقابلة والمقاطعة. -الإجراءات القانونية:تتمثل في جمعيات حماية المستهلك حيث لها الحق في التقاضي ورفع الدعوى. -توعية وترشيد المستهلكين: توعية المستهلك بالأخطار الناجمة عن استعمال السلع المغشوشة والمقلدة، إعداد برامج لتوضيح الممارسات التي يمكن إتباعها بهدف ترشيد الاستهلاك.
أجهزة الإعلام	<ul style="list-style-type: none"> - توعية المستهلكين بحقوقهم ومختلف مصالحهم. - تعريفهم بالمنتجات مما يتيح لهم حرية الاختيار.

المصدر : من إعداد الباحث

2.3 المسؤولية الاجتماعية: إن المسؤولية الاجتماعية قد أضحت حقيقة واضحة من الصعب على المؤسسات تجاهلها، حيث لا تزال تستمد أهميتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها التطوعية الناتجة من ثقافة المؤسسة.

1.2.3 تعريف المسؤولية الاجتماعية:

- تعريفها من منظور تسويقي هو: "التوقف عن تقديم المفاهيم المتعلقة بالتضليل والخداع" (البكري، التسويق: أسس ومفاهيم معاصرة، 2006، صفحة 229).

- كما تعرف بأنها: "مجموعة الواجبات أو التصرفات التي تقوم بها المنظمة من خلال قراراتها بزيادة رفاهة المجتمع والعناية بمصالحه" (محسن العامري و منصور الغالي، 2007، صفحة 89).

- عُرفت أيضا بأنها: "التزام على منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية، مثل محاربة الفقر و تحسين الخدمات الصحية و مكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها" (مقدم، 2014، صفحة 71).

- وتعرف بأنها: "تجنيد كل طاقات المؤسسة كي تساهم بشكل ايجابي إلى جانب كل الفاعلين العموميين في التنمية المستدامة ويكون ذلك بإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أنشطتهم وهذا حتى تصبح متلائمة مع أهداف التنمية المستدامة" (مكي و بوطيبة، 2014، صفحة 3).

- في حين عرفت على أنها: "الأخذ بعين الاعتبار بصفة طوعية الاهتمامات الاجتماعية والبيئية من طرف المؤسسات أثناء أدائها لأنشطتها التجارية وكذلك في علاقاتها مع أصحاب المصالح. فالمسؤولية الاجتماعية لا تعني فقط المطابقة لكل ما هو التزامات قانونية سارية المفعول، ولكن أيضا الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك، ويكون بالاستثمار في الرأسمال البشري، وفي البيئة وفي العلاقات بين أصحاب المصالح" (مكي و بوطيبة، 2014، صفحة 3).

إذن المسؤولية الاجتماعية هي التزام طوعي من قبل المؤسسة تجاه المحيط الاجتماعي الذي تتواجد فيه، وذلك من خلال تجنيد كافة طاقاتها المادية والبشرية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة، الرفاهية للمجتمع، ومحاربة الظواهر الاجتماعية: الفقر، التلوث البيئي، المساهمة في خلق فرص العمل... الخ.

2.2.3 مسؤوليات المؤسسة: وقد حددت ثلاثة مفاهيم أساسية لمسؤوليات المؤسسة تمثلت في (فلاق):

-المسؤولية تجاه تحقيق الأرباح: وتشير إلى أن مسؤولية المؤسسة كانت متمثلة فقط في تحقيق الأرباح

للمالكين ولحملة الأسهم، وهذه المسؤولية القاصرة تؤيد ما جاء به الاقتصادي **Friedman** .

-المسؤولية تجاه أصحاب المصالح: نتيجة الانتقادات الموجهة لأهداف الربحية كمسؤولية وحيدة تركز

عليها المؤسسة ظهر ما يسمى بالمسؤولية تجاه أصحاب المصالح والتي تركز على ضرورة الاهتمام بتلبية

أهداف أصحاب المصالح من مستهلكين، عاملين، مجهزين، موزعين،... وغيرهم.

-المسؤولية تجاه المجتمع: وتشير إلى ضرورة التزام المؤسسة بالمسؤولية تجاه البيئة والمجتمع بشكل عام،

وذلك من خلال الاهتمام بما تطرحه الجماعات ذات العلاقة والتي تنادي بتعزيز السلوكيات الإيجابية تجاه

البيئة مثل جماعة السلام الأخضر والتسويق الأخضر.

إذا بناء على ما سبق؛ تزايد الاهتمام بالمستهلك من قبل المؤسسة الاقتصادية نظرا لتعاظم الضغط الذي

أصبحت تمارسه جمعيات حماية المستهلك، أجهزة الإعلام، الدولة من سن القوانين والتشريعات التي تكفل

مراقبة مدى مطابقة المنتجات المعروضة لغرض الاستهلاك لمقاييس الجودة، ومن ثم محاربة الغش وحماية

المستهلك؛ وكتيجة لكل ذلك أصبح تبني المؤسسة الاقتصادية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية أمرا إلزاميا

عليها لتحقيق بقاءها واستمرارها في السوق.

وبهدف ترقية مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتحديد أفضل الممارسات أوجدت المنظمة الدولية للمعايير

مواصفة الإيزو 2600 لإرشاد المؤسسات الاقتصادية لتبني هذا المفهوم...كمواصفة دولية غير إجبارية

لقي تجاوبا فعليا من طرف المؤسسات التي تسعى إلى ترسيخ مطالب المستهلك بالتحول إلى مواطن صالح

يحمل قيم الشفافية والأخلاقية واحترام الأطراف المعنية... ويشير مبدأ المساءلة إلى ضرورة قبول المؤسسات

للخضوع للاختبارات التي تخص عملياتها وأنشطتها، وإعطاء تفسيرا في حالة ارتكاب بعض الأخطاء التي

تخالف نهج المسؤولية الاجتماعية وإيجاد التوازن بين أهدافها واحترام التشريعات والقوانين، بينما يخص مبدأ

الشفافية المعلومات التي تصدر من المؤسسات، ويتعرض المبدأ الثالث إلى ضرورة تبني المؤسسات لمعايير

السلوك الأخلاقي، ويعد مبدأ الأخذ بعين الاعتبار أصحاب المصلحة حجر الزاوية بالنسبة لمعيار الإيزو

حيث يجب على المؤسسات احترام حقوق ومتطلبات أصحاب المصلحة، كما يعد الامتثال لجميع اللوائح والقوانين الدولية ومراعاتها أثناء ممارستها سلوكا مسؤولا، وخصص المبدأ السادس لمفهوم التواطؤ في السياق القانوني وغير القانوني مذكرا المؤسسات بوجوب عدم مساعدة أي طرف في أعمال لا تتفق والسلوك الدولي حتى وإن كان فيه أرباح وتجنب حالات التواطؤ لآثاره السلبية على الاقتصاد والبيئة (عباز، 2019، الصفحات 28-31).

4. المسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلك: التجربة المصرية أنموذجا

نسعى من خلال هذا العنصر إلى عرض مبادرات ناجحة للمسؤولية الاجتماعية والتي قامت بها ثلاثة مؤسسات رائدة في القطاع الصناعي الخاص والمتمثلة في: مؤسسة منصور، فاركو للأدوية، سانوفي ايجيبت (السويدي و بيتر فان، 2015، الصفحات 24-32).

1.4. التعريف بالمؤسسات الثلاث:

1.1.4. مؤسسة منصور: أسسها الراحل لطفي منصور، وكان لها مهمة واضحة ألا وهي تحقيق الأرباح بطريقة أخلاقية تحت وفي نفس الوقت إيجاد تأثير مختلف شعار (كسب المال بشكل أخلاقي مع إحداث تغيير مؤثر)، وهي حاليا تدير مشاريع في 13 بلدا، ومن بين الشركات التابعة لها: جنرال موتورز، سوزوكي، شوفروليه...إلخ.

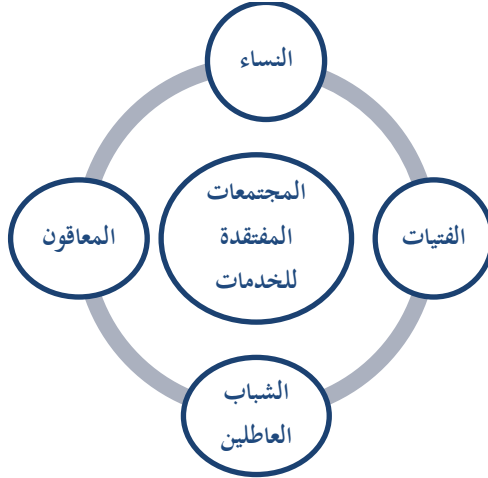
2.1.4. مؤسسة فاركو للأدوية: شركة عائلية بدأت عملها سنة 1987، وفي عام 1997 تحولت إلى فاركو كورپوريشن التي تعمل في صناعة الأدوية وتسويقها حيث تصدر منتجاتها إلى 57 دولة، وتبلغ حصتها السوقية 12.9%.

3.1.4. مؤسسة سانوفي ايجيبت: تعمل الشركة في مصر منذ عام 1962 ومركزها الإقليمي القاهرة، وتصدر منتجاتها إلى 7 دول منها البحرين والسودان وماليزيا، وشعارها (صحتك أولويتنا).

2.4. نهج المسؤولية الاجتماعية:

1.2.4. مؤسسة منصور: يستند نهج مؤسسة منصور للتنمية على تطوير العنصر البشري في المجتمع، وبالتالي فهو يقوم على المشاريع التي تدفعها اعتبارات المجتمع، ويسلط الشكل التالي الضوء على الفئات المستهدفة.

الشكل (01): الفئات المستهدفة



المصدر: (السويدي و بيتر فان، 2015، صفحة 26)

2.2.4. مؤسسة فاركو للأدوية: يمتاز نموذج المسؤولية الاجتماعية بأنه مستوحى من القيم الإسلامية ويخلق الباعث على الاستجابة لمعاناة الآخرين، وفيما يعتبر عمل الخير في الإسلام ركنا أساسيا في مفهوم العدالة الاجتماعية، فإن المسؤولية الاجتماعية تعتبر في نظر الرئيس التنفيذي لشركة فاركو السعي الحثيث لبلوغ أفضل منزلة عند الله من خلال الامتنان غير المشروط.

وكلمة امتنان تعني الفيض والكثرة ومع وضع هذا في الاعتبار يسرح بأن المسؤولية الاجتماعية هي إنفاق الكثير من المال لدعم الأشخاص الأقل حظا بيننا.

3.2.4. مؤسسة سانوفي ايجيبت: يتسق نهج المسؤولية الاجتماعية في العمل على نحو أخلاقي ومسؤول، وتقوم إستراتيجيتها على أربعة محاور وهي: المرضى، الناس، الخلاق، كوكب الأرض.

3.4. أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

1.3.4. مؤسسة منصور: أطلقت مجموعة منصور عددا من الأنشطة لبناء سمعتها كشركة مستدامة ومسؤولة اجتماعيا وذلك من خلال مؤسسة منصور للتنمية، تُولي مؤسسة منصور عناية واجبة إلى حقوق موظفيها وسلامتهم؛ فهي تضمن تقديم رواتب تنافسية، التأمين الصحي، كما تنظم تجمعات الإفطار في رمضان للعمال مع عائلاتهم، الاحتفال بيوم اليتيم في الشركة، كما تطبق إستراتيجية الهرم المقلوب لدعم عمليات الصحة حيث يتمتع الموظفون الأقل في الدرجة الوظيفية بحماية وتغطية كبيرة من حيث تغطية نفقاتهم، وتركز على الحد من التأثير البيئي عن طريق إعادة تدوير نفاياتها.

2.3.4. مؤسسة سانوفي ايجيبت: تأتي أنشطة المسؤولية الاجتماعية ضمن المحاور الأربعة التالية:

- **المرضى:** وضع صحة المرضى في صميم أعمال الشركة، وذلك من خلال نهج متكامل لرعاية المرضى طيلة العمر، إلى جانب مجموعة من الحلول الصحية المعدلة.
- **الأفراد:** فرض الصحة والسلامة في مكان العمل، ودعم تقدم الموظفين في حياتهم المهنية من خلال توفير فرص التدريب والتطوير.
- **الأخلاق:** ضمان الاشتراطات الأخلاقية في أنشطة البحوث والتطوير الخاصة بمنتجات الشركة والسلوك الأخلاقي لها.
- **كوكب الأرض:** حماية البيئة من خلال مشاريع إدارة الطاقة والمياه.

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها والمتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية وحماية المستهلك، توصلنا إلى النتائج التالية:

* أن المؤسسة الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض، والمتواجدون ضمن نفس الحيز الجغرافي بغية تحقيق هدف اقتصادي محدد مسبقا(الربح).

* تتحدد مجالات حماية المستهلك من خلال المزيج التسويقي الذي تقدمه المؤسسات للمستهلك وتشمل: المنتج (مجالات الخداع والإخلال في مجال المنتجات: الضمان، التبيين، التعبئة والتغليف، المقاييس

والأوزان)، الأسعار، الترويج (الخداع والإخلال في مجال الترويج: الإعلان، البيع الشخصي، تنشيط المبيعات)، التوزيع: ويشمل وظيفتين أساسيتين هما: (النقل، التخزين).

* لقد تم إثبات الفرضية الأولى وهي إلزامية تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسة الاقتصادية والالتزام بالمبادئ الأساسية الموجهة نحو خدمة المجتمع والمستهلك بصفة أساسية من قبلها، حيث غدت تمثل مصدرا أساسيا لتحقيق التميز وتدعم بقاءها وتضمن استمراريتها.

* كما تم إثبات الفرضية الثانية وهي أن حماية المؤسسة للمستهلك نابعة من عدة مصادر نذكر أهمها: ضغط جمعيات حماية المستهلك، الدولة، المستهلك، أجهزة الإعلام.

من خلال النتائج المتوصل إليها نوصي بما يلي:

✓ ضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الجزائرية وإعطائها المكانة اللازمة في نشاطها.

✓ يجب على المؤسسة الجزائرية أن تعي مدى أهمية حماية المستهلك وعدم التحايل عليه وخداعه.

6. قائمة المراجع:

1. Charles Medawar (1978). *The social audit consumer Han: A Guide to the social Responsibilities of Bsiness to the consumer dbook*. New York: Palgrave Macmillan UK.

2. أبي سعيد الديوه جي. (2000). المفهوم الحديث لإدارة التسويق (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

3. البكري، و. (2006). التسويق: أسس ومفاهيم معاصرة. عمان، الأردن: دار البازوري للنشر والتوزيع.

4. الشيخ، و. (s.d.). تحليل آليات حماية المستهلك في ظل الخداع والغش التسويقي حالة الجزائر. Consulté

sur le 05 30, 2020, daoui le daoui الشيخ :

<http://kenanaonline.com/users/controle/downloads/55242>

5. الفضيل ريمي. (2009). المنظمة الصناعية بين التنشئة والعقلانية: الدراسة النظرية (الإصدار ج 1، الطبعة

الأولى). الجزائر: دار بن مرابط للنشر والتوزيع.

6. إلياس بن ساسي، و يوسف قريشي. (2011). التسيير المالي (الإدارة المالية): أجوبة وتمارين وحلول (الإصدار ج2، الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
7. إياد عبد الفتاح النصور، و مبارك بن فهد القحطاني. (2013). سلوك المستهلك المؤثرات الاجتماعية والثقافية والنفسية والتربوية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
8. بلقاسم رايح. (2014). المؤسسة وحركة حماية المستهلك: تضارب مصلحة وحتمية تعايش: دراسة قطاع المشروعات غير كحولية بالجزائر العاصمة. تسويق، جامعة الجزائر.
9. بلقاسم سلاطينية، و إسماعيل قيرة. (2008). التنظيم الحديث للمؤسسة: التصور والمفهوم (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
10. بن عيسى عنابي. (13-14 أبريل، 2008). جمعيات حماية المستهلك وترشيد الاستهلاك لدى المستهلك الجزائري. الملتقى الوطني لحماية المستهلك في ظل الإنفتاح الاقتصادي ، صفحة 243.
11. ثامر البكري. (2001). التسويق والمسؤولية الاجتماعية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
12. ثامر البكري. (2006). التسويق: أسس ومفاهيم معاصرة. عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
13. زهية عباذ. (2019). إشكالية ادماج المسؤولية الاجتماعية ضمن الممارسات الوظيفية في المؤسسة: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال: جامعة باتنة.
14. سالم محمد عبود. (2007). حقوق المستهلك ومنهجية حماية المستهلك: مدخل حضاري مع الإشارة للعراق. مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، 5.
15. صالح مهدي محسن العامري، و طاهر محسن منصور الغالي. (2007). الإدارة والأعمال (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
16. عمر لعلاوي. (13-14 أبريل، 2008). دور الجودة والتقييم في حماية المستهلك. الملتقى الوطني لحماية المستهلك في ظل الإنفتاح الاقتصادي، ، صفحة 150.
17. عيسى يجه، إبراهيم بلحيمر، و عمر لعلاوي. (2011). التسويق الإستراتيجي. الجزائر: دار الخلدونية.
18. فؤاد محمد حسين الحمدي. (2003). الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك. كلية الإدارة الاقتصاد، تخصص فلسفة في إدارة الأعمال، الجامعة المستنصرية، اليمن.
19. محمد إبراهيم عبيدات. (2011). التسويق الاجتماعي: الأخضر والبيهي (الإصدار الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

20. محمد السويدي، و غوي بيتر فان. (2015). التجارب الرائدة للمسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية في مصر نحو خلق قيمة مشتركة (الإصدار الطبعة الأولى). منظمة العمل الدولية.
21. محمد فلاق. (بلا تاريخ). المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الجزائرية "جيزي، موبيليس، نجمة: التحول من العمل الخيري إلى العطاء الذكي. تاريخ الاسترداد 09 12، 2017، من محمد فلاق: <https://www.academia.edu/14582007>
22. مصطفى يونسى. (2016). دور الجزرة والتقييس في حماية المستهلك في ظل تحديات اقتصاد السوق: دراسة مقارنة على قطاع مؤسسات عصير الفواكه بالجزائر. تخصص علوم التسيير، جامعة الأغواط.
23. مفيد أبو زنت. (16-17 أكتوبر، 2012). الدور الرقابي لجمعية حماية المستهلك الفلسطيني على السلع الإستهلاكية في السوق الفلسطيني. مؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية ، الصفحات 13-14.
24. ناصر دادى عدون. (1998). اقتصاد المؤسسة (الإصدار الطبعة الثانية). الجزائر: دار المحمدية العامة.
25. هشام مكى، و عبد الرحمان بوطيبة. (12-13 نوفمبر، 2014). دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: الاتحاد الأوروبي أنموذجا. الملتقى الوطني دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر ، صفحة 3.
26. وهيبه مقدم. (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة عينة من مؤسسات الغرب الجزائري. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير: جامعة وهران.
27. يوسف مسعوداوي. (2014). أساسيات في إدارة المؤسسات (الإصدار الطبعة الثانية). الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.

المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الاقتصاد البنفسجي -مقاربة مفاهيمية-

Corporate Social Responsibility in Purple Economy: Conceptual Approach

سارة زرقوط¹

¹ مخبر (ECOFIMA)، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، sarazerkout@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/09/24

تاريخ القبول: 2020/04/28

تاريخ الاستلام: 2020/04/05

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أحد التوجهات الحديثة في الاقتصاد ، ألا وهو الاقتصاد البنفسجي والذي يمثل السبيل لتثمين العائد الثقافي للسلع و الخدمات في ظل السعي لتحقيق أهداف الاقتصاد المستدام.

ومن ثم تحديد العلاقة بين الاقتصاد البنفسجي و المسؤولية الاجتماعية للشركات، من منطلق سعي هذه الأخيرة الى البحث عن الميزة التنافسية لتحقيق النجاح و التفوق في مجال الاعمال ، والذي لن يتأتى إلا من خلال مواكبة المتغيرات والتوجهات الحديثة التي يشهدها الاقتصاد في عصرنا الحالي، بغية التوصل الى تحقيق الأداء المستدام ، الأمر الذي سينعكس إيجابا على التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد البنفسجي ؛ المسؤولية الاجتماعية للشركات ؛ التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL : Z19 ؛ M14.

Abstract :

This study aimed to identify one of the modern trends in the economy namely as purple economy, which represents the way to value the cultural return of goods and services in order to pursuit the goals of a sustainable economy.

Then, to define the relationship between the purple economy and corporate social responsibility, this is about institutions looking for a competitive advantage to achieve success and excellence in the field of business, all of this will only come through a flexible keeping up of the

changes and modern trends that the economy is witnessing in our time, with a view to achieving sustainable performance and which will have a positive impact on sustainable development.

Key words: Purple Economy; Corporate Social Responsibility; sustainable development.

Jel Classification codes : Z19; M14.

المؤلف المرسل: سارة زرقوط ، الإيميل: sarazerkout@gmail.com

1. مقدمة:

عرف الاقتصاد في الآونة الأخيرة تنوع المداخل التي أخذت طابع الألوان بأشكال مختلفة ، حيث عبر اللون الأسود عن الاقتصاد الذي يقف وراء تشريعات الحكومة وسيطرتها ، واللون الأزرق عبر عن الاقتصاد الذي يهتم بمكافحة هدر الإنتاج والاستهلاك ، اللون البني عبر عن الصناعات القذرة التي تسبب الفساد في البيئة ، في حين تم تخصيص اللون الرمادي للتعبير عن الاقتصاد الموازي الذي لا يخضع لقوانين الضرائب والعمل ، أما بالنسبة للأحمر ، فقد احتوى الاقتصاد الاشتراكي ، وكان اللون الأخضر نداءً اقتصادياً للمساواة الاجتماعية وحماية البيئة ، واللون الأبيض ممثلاً في الاقتصاد الأكثر سطوعاً استناداً إلى الرقمية ، وأخيراً تم تخصيص اللون البنفسجي للتعبير عن الاقتصاد الذي يعزز البحث عن العوائد الثقافية للسلع والخدمات وتقييمها ، في إطار محاولة الانفتاح على العالم الخارجي و التداخل مع العامل الثقافي من أجل رفع مستوى الوعي وإرساء الإنسانية عند الإنتاج وتقديم الخدمات.

وقد شهدت المؤسسات في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً بتبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية وذلك بعد موجة الانتهاكات غير القانونية وغير الأخلاقية في نشاط المؤسسات في جميع أنحاء العالم ، حيث يتم انتهاك القوانين المتعلقة بالإنتاج والتصنيع دون مراعاة سلامة المستهلك والقوانين التي تحمي وهكذا دون مراعاة البيئة المحيطة كان اعتماد هذا المفهوم الجديد نسبياً أداة للقيام بعمل مسئول لتحقيق أفضل أداء اجتماعي وهذا في ضوء ترسيخ عناصر الاقتصاد البنفسجي كطابع إنساني وعامل ثقافي يحقق أهداف الاقتصاد المستدام.

1.1. إشكالية الدراسة:

نعيش اليوم في عالم متجدد التوجهات ، حيث يسعى الأفراد إلى تحقيق أهدافهم بغض النظر عن طرق تحقيقها ، أين تم تسجيل العديد من التجاوزات في ظل تزايد المخالفات الأخلاقية وغير القانونية ، بيد أن تعدد الاتجاهات والمداخل الحديثة للاقتصاد و بروز مفهوم الاقتصاد البنفسجي كلون مختلف يرسخ العائد الثقافي للطبيعة البشرية للسلع والخدمات أبرز أن تبني المسؤولية الاجتماعية هو الطريق السوي لتنفيذ العمل المسئول ، وبهذا نجد أن تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أصبح حاجة ملحة لمواكبة التغيرات الحديثة وتحقيق أهداف الأداء المخطط لها ، وهنا وجب طرح التساؤل الرئيسي التالي : فيما يكمن دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء التوجه البنفسجي للاقتصاد ؟

من أجل الامام بإشكالية البحث تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ماذا نعني بالاقتصاد البنفسجي وما هي مكوناته ؟

✓ ما هي أهمية الاقتصاد البنفسجي ؟

✓ ما هي المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

✓ كيف يؤدي اعتماد المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى تحقيق ميزتها التنافسية؟

✓ فيما تكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات في ظل تطبيق مبادئ الاقتصاد البنفسجي ؟

2.1. فرضية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على الفرضية الأساسية مفادها أن الاقتصاد البنفسجي يعتمد على ترسيخ مبدأ المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الاستدامة.

3.1. أهداف الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالاقتصاد البنفسجي كخطوة مبتكرة لترسيخ الطبيعة البشرية للسلع والخدمات من خلال تطوير الفكر الثقافي حوله ومن خلال الانفتاح على العالم الخارجي ، كما تهدف إلى تحديد الإطار المعرفي للمسؤولية الاجتماعية من خلال تحديد أهم المبادئ والمزايا التي تقدمها

للشركات بعد اعتمادها ، دون نسيان تحديد العلاقة بين بينها و بين الاقتصاد البنفسجي لتحقيق الاداء المستدام.

4.1. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من أهمية التوجه الحديث لهذا المفهوم و المتمثل في الاقتصاد البنفسجي ، و ذلك في سعي الدول الى الحفاظ على الثقافات والحقوق الانسانية في ظل ربطها مع السلع و الخدمات ، و هذا في اطار تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية التي تمثل عاملا محفزا لتحقيق الاستدامة في الاداء و التنمية.

2. الاطار المفاهيمي للاقتصاد البنفسجي:

في ضوء الاتجاهات الحديثة للاقتصاد ، كان التحالف بين الإنسانية والعولمة و الثقافة الطريق لخلق لون جديد في الاقتصاد متمثلا في الاقتصاد البنفسجي ، وسنحاول في هذا المحور التعرف على ماهية و اهم مكوناته.

1.2. مفهوم الاقتصاد البنفسجي:

يمثل الاقتصاد البنفسجي أحد الألوان الاجتماعية في الاقتصاد ، مما يساهم في تطوير ثقافة السلع والإنتاج لتحقيق التنمية المستدامة ويعرف بأنه جزء من الاقتصاد الذي يساهم في التنمية المستدامة من خلال تعزيز الإمكانيات الثقافية للسلع والخدمات (Wikipedia, 2019) ، كما يعرف بأنه الاقتصاد الذي يتكيف مع التنوع البشري في العولمة والذي يعتمد على البعد الثقافي لتعزيز السلع والخدمات (Reverso Dictionnary, 2019) حيث يشير هذا التعريف إلى أن الاقتصاد البنفسجي هو محاولة حديثة لتوجيه الاقتصاد إلى البعد الثقافي بمعنى أن تحقيق التنمية المستدامة سيكون من خلال تكثيف جهود التوعية لتأسيس ثقافة السلع والخدمات ذات التأثير الإيجابي على المجتمع .

ومن حيث المبدأ ، فإن الاقتصاد البنفسجي يأتي ترسيخا لموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تستمد جذورها من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمده الأمم المتحدة في عام 1966، وقد ظهر هذا المصطلح أول مرة في فرنسا في العام 2011 في الوثيقة التي

تم نشرها في صحيفة لوموند الفرنسية Le Monde من قبل المنظمين لأول منتدى دولي حول الاقتصاد البنفسجي برعاية كل من منظمة اليونيسكو والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية. (طه، 2019) وعموماً يمكن القول أن استخدام هذا المصطلح كان نتيجة لتعريف عدة قطاعات مختلفة من الاقتصاد في ظل تحقيق التحالف بين الاقتصاد والثقافة.

وقد عرفه تورنتو بأنه "نشاط نوعي يشمل كل ما نقوم به للمحافظة على عالمنا ومواصلته وإصلاحه حتى تتمكن من العيش فيه قدر الإمكان. يشمل هذا العالم أجسادنا وأفئدتنا وبيئتنا ، وكلنا نسعى إلى التداخل في شبكة معقدة ومستدامة للحياة " (Ilkcaracan, 2016, p. 4) ، ويشمل هذا التعريف الخصائص التالية:

- ✓ نشاط نوعي : باعتبار الاقتصاد البنفسجي يتعامل أحد أنواع الاقتصاد ؛
- ✓ هدف الاقتصاد البنفسجي ضمان العيش الرغيد و اصلاح سبل الحياة التي تمنع المساواة؛
- ✓ شمولية الاقتصاد البنفسجي للأفراد ؛ تفكيرهم ؛ حقوقهم و بيئتهم؛
- ✓ سعي الاقتصاد البنفسجي الى تحقيق الاستدامة.

2.2. ركائز الاقتصاد البنفسجي:

ان نقطة الانطلاق للاقتصاد البنفسجي هي النقطة التي تعترف فيها السياسات الاقتصادية والاجتماعية بعبء الرعاية وتحثه وتقلله وتعيد توزيعه من خلال استيعاب تكاليفه بشكل منهجي ويستند ذلك على فلسفة اقتصادية توجه التخطيط ، تعترف بحقوق الرعاية كحقوق انسانية رئيسية وبذلك تكون الدولة ملزمة تماما بتحقيق الركائز التالية (Ilkcaracan, 2016, p. 8):

- بنية تحتية شاملة للرعاية الاجتماعية ؛
- تنظيم سوق العمل لتحقيق التوازن بين العمل والحياة مع حوافز متساوية بين الجنسين؛
- بنية تحتية للرعاية المادية والاجتماعية السليمة بيئياً لتلبية احتياجات الرعاية للمجتمعات الريفية ؛
- تنظيم بيئة الاقتصاد الكلي من أجل الطبيعة والتربية كأهداف أساسية.

و يمكن توضيح طرق استيعاب ركائز الاقتصاد البنفسجي في الجدول رقم 01 كالتالي:

الجدول رقم 01: متطلبات تحقيق ركائز الاقتصاد البنفسجي

الركائز الأربعة للاقتصاد البنفسجي			
<p>تمكين بيئة الاقتصاد الكلي</p> <p>توفير فرص العمل اللائق والنمو المستدام والشامل كأهداف أساسية لسياسة السياسة الاقتصادية الكلية</p> <p>السياسة الداعمة للاستثمارات العامة في الاقتصاد البنفسجي والأخضر؛</p> <p>السياسات النقدية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين أهداف التضخم والعمالة</p>	<p>البنية التحتية السليمة بيئياً والموفرة للوقت للمجتمعات الريفية في المناطق ذات الدخل المنخفض</p> <p>الاستثمارات الخضراء والبنفسجية في المناطق الريفية</p>	<p>نظام سوق العمل لتحقيق التوازن</p> <p>بين العمل والحياة مع إجازة الأبوة والأمومة وإجازة الأبوة على قدم المساواة بين الجنسين ،</p> <p>وإجازة رعاية أخرى ، وممارسات إجازة رعاية عمل مرنة تركز على توفير حوافز الرعاية للرجال ، وساعات عمل أقصر بدوام كامل ، وتنظيم المساواة بين الجنسين في التوظيف والدفع والترقية</p>	<p>البنية التحتية للرعاية الاجتماعية الشاملة</p> <p>خدمات رعاية اجتماعية يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة وجودة عالية للأطفال والمسنين والمعوقين والمرضى</p> <p>إعادة توزيع أعمال الرعاية من العمل المنزلي غير مدفوع الأجر إلى العمل مهني ومؤسسي بأجر</p> <p>عمل بنفسجي</p>

Source: (Ilkharacan, 2016, p. 10)

وبهذا يجب على السياسات العامة ان تكثف الجهود لتحقيق ركائز الاقتصاد البنفسجي ، و هذا

من منطلق الأهمية التي يلعبها حيث:

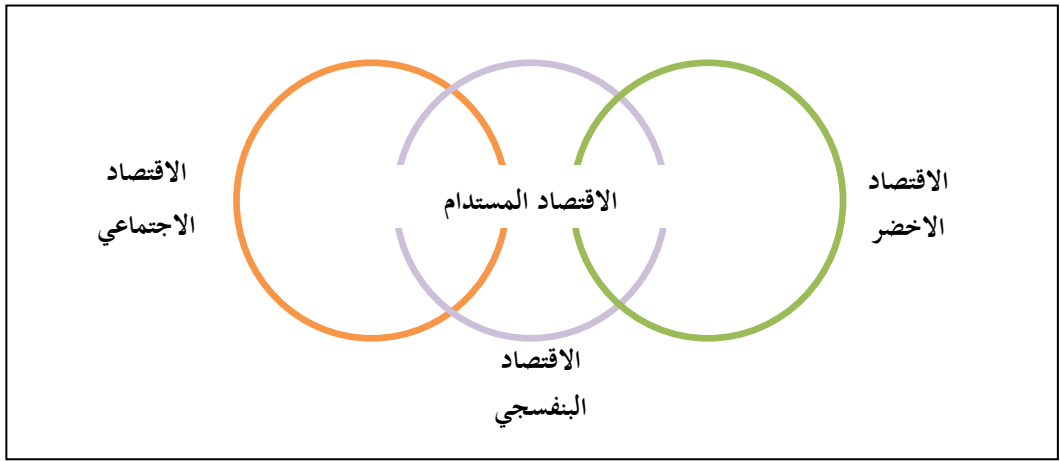
- إعادة تعديل اقتصادي وسياسي عالمي لصالح البلدان الناشئة ؛
- العودة إلى البيئات المحلية ؛

- يسمح بفتح أشكال جديدة من المطالبات بعد انهيار الأيديولوجيات العظمى السائدة لحقبة كبيرة من الزمن وذلك بتزايد الطلب الاجتماعي على الجودة بناءً على أنماط الاستهلاك الثقافي والتي تتماشى مع: "منطق التعميم و التخصيص؛ العمر المتوقع الأطول والأساليب المبتكرة"؛
- الاقتصاد الأرجواني متعدد التخصصات ، لأنه يثري جميع السلع والخدمات من خلال الاستفادة من البعد الثقافي المتأصل في كل قطاع، وبذلك يختلف عن الاقتصاد الثقافي القائم على القطاع.

3.2. مكونات الاقتصاد البنفسجي:

يمثل الاقتصاد البنفسجي أحد مكونات الاقتصاد المستدام الى جانب الاقتصادي الاجتماعي والبيئي (Tah, 2019)، كما هو موضح في الشكل رقم 01.

شكل رقم 01: عناصر الاقتصاد المستدام



Source: (Tripathi & Jaiswal, 2018, p. 48)

من أجل تحقيق اقتصاد مستدام ، يجب مراعاة البعد البيئي والاجتماعي والبشري ، ممثلاً في الاقتصاد البنفسجي ، وهذا النوع من الاقتصاد ينطوي على أربع ركائز تهدف إلى التعرف على أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتقليلها وإعادة توزيعها يمكن توضيحها كالاتي (Tripathi & Jaiswal, 2018, pp. 48-49):

- بنية تحتية شاملة لخدمات الرعاية الاجتماعية حيث تتاح لجميع الأسر فرص متساوية للحصول على خدمات رعاية مهنية مدفوعة الأجر عالية الجودة للأطفال والمرضى والمسنين والمعوقين ، وهذا يمكن من تحويل بعض العبء من الأسر ؛ أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر إلى الدولة ، ومن خلال الإعانات العامة للمنتجين الخاصين و أعمال الرعاية مدفوعة الأجر ؛
- تنظيم سوق العمل لتحقيق التوازن بين العمل والحياة و تحويل بعض العبء من عمل المرأة غير مدفوع الأجر إلى عمل الرجل بدون أجر من خلال لوائح مثل إجازة الأبوة و تقصير ساعات العمل وما إلى ذلك؛
- تدابير خاصة تهدف إلى تخفيف عبء العمل غير مدفوع الأجر للأسر الريفية ، و تقلل البنية التحتية المادية الريفية الفعالة من عمل المرأة غير المأجور في حمل المياه وجمع الحطب والزراعة وتجهيز الأغذية ؛
- إطار بديل لسياسة الاقتصاد الكلي يمكن من تنفيذ الركائز الثلاث المذكورة أعلاه ، من خلال إعطاء الأولوية لوظائف كافية لتوليد وخلق مساحة مالية للإنفاق الاجتماعي.

4.2. أهداف الاقتصاد البنفسجي:

يرتبط مصطلح الاقتصاد البنفسجي بالعديد من المفاهيم التي يمكن ذكرها على النحو التالي (طه، 2019):

- **الأعمال البنفسجية (purple jobs)** : ترتبط مباشرة من حيث الغاية بالمحيط الثقافي (مثل مخطط تطوير ، أو تحويل منزل قديم إلى متحف ، أو منح الجوائز والأوسمة المتعلقة بالثقافة للمؤسسات التي تساهم في تطوير الجانب الثقافي)؛
- **المهن البنفسجية (purple professions)** : فهي المهن التي تتكيف مع الثقافة (مثل وظائف المصادر البشرية أو وظائف التسويق والاتصال).

وبهذا يهدف الاقتصاد الأرجواني إلى إنجاز الأعمال البنفسجية ، التي تهدف إلى نشر البعد الثقافي وتطويره ، ثم ترسيخه من خلال الإشراف على المهن الأرجوانية ، فعل سبيل المثال تعمل وظيفة

الموارد البشرية على توفير العنصر البشري الفعال والذي يعمل على ضمان تحقيق أعمال البنفسجية على اكمل وجه و هذا بعد توفير التدريب اللازم و التكوين الضروري لترسيخ مبادئ الاقتصاد البنفسجي ، كما توفر وظيفة الاتصال البيانات المتعلقة بما في الوقت المناسب و الى الأطراف المناسبة ، بينما توفر وظيفة التسويق الإعلان المميز لهذه الأعمال كآلية لنشر نتائج الاقتصاد البنفسجي ، هذا الأخير سيؤدي إلى زيادة الوعي ويساهم في خلق ثقافة جديدة لجميع شعوب العالم فيما يتعلق بتحقيق اقتصاد مستدام.

ان بناء الوعي لا يقتصر على وعي الافراد و الاسرة ، بل مرتبط بالمثل بنماذج الاعمال التي تتبناها المؤسسات ، حيث و مع تصاعد قضايا الفساد والتجاوزات للأخلاقية و الغير مشروعة وجدت المؤسسات نفسها ملزمة بتبني مبادئ الزامية لضمان مكانتها في السوق من جهة وعدم تعرضها للعقوبات المحلية و الدولية من جهة ثانية و عدم نفور العملاء و المساهمين من جهة أخرى ، أو بصيغة اخرى استلزم على المؤسسة أن تكون مسؤولة أخلاقيا و اجتماعية سواء ذلك الزامها امام العملاء ؛ المستهلكين ؛ المستثمرين ؛ المساهمين أو امام الهيئات الكفيلة بوضع القوانين التي تنضم الاقتصاد و ترعى مصالح المجتمعات .

3.عموميات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات:

تمثل المسؤولية الاجتماعية الاتجاه الجديد لمنظمات الأعمال ، وهذا في ضوء تزايد قضايا الفساد و التجاوزات البيئية التي ترفع من قيمة المؤسسة على حساب المجتمع و البيئة ، و بهذا صارت المسؤولية الاجتماعية مطلبا ضروريا للشركات خلال سعيها لتحقيق ميزة تنافسية تمكنها من البقاء والاستمرار في ساحة المنافسة.

1.3. مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات:

يعالج مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) مجموعة واسعة من القضايا مثل إغلاق المصانع ، وعلاقات الموظفين وحقوق الإنسان ، وأخلاقيات الشركات ، وعلاقات المجتمع والبيئة ، في هذا الصدد وجب التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية ، أين تعددت وجهات نظر الباحثين بشأن مفهومها حيث ينظر لها على "أنها عقد بين المنظمة و المجتمع تلزم بموجبه المنظمة بإرضاء المجتمع و تحقيق

ما يتفق مع الصالح العام " (الغالي و العامري، 2005، صفحة 48) ، وهناك من ذهب الى أبعد من ذلك بقوله "الدرجة التي يؤدي بها مديرو المنظمة أنشطتهم نحو حماية المجتمع و تحسينه بعيدا عن السعي لتحقيق المنافع الفنية و الاقتصادية المباشرة للمنظمة " (البكري، 2001، صفحة 25) ، و قد اختلفت النظرتان ضمنا رغم اتفاقهما ظاهريا ، فالنظرة الاولى اعتبرت المسؤولية الاجتماعية حتمية و يجب تطبيقها ، في حين أوضحت النظرة الثانية أن المسؤولية الاجتماعية و يجب أن تكون ممارسة ادارية و ثقافة تنظيمية عند كل منظمة ، وفي ما يلي العديد من التعريفات المقدمة:

- المسؤولية الاجتماعية للشركات هي عملية تهتم بمعاملة أصحاب المصلحة في شركة أو مؤسسة بشكل أخلاقي أو بطريقة مسؤولة "أخلاقياً أو مسئولاً" ومعاملة أصحاب المصلحة الرئيسيين بطريقة تعتبر مقبولة وفقاً للمعايير الدولية (Hopkins, 2014, p. 02) ؛
- المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مفهوم حيث تدمج الشركات الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي (Crowther & Gular, 2008)
- المسؤولية الاجتماعية للشركات هي نموذج أعمال ذاتي التنظيم يساعد الشركة على أن تكون مسؤولة اجتماعياً - تجاه نفسها ، وأصحاب المصلحة ، والجمهور من خلال ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات ، والتي تسمى أيضاً مواطنة الشركات ، يمكن أن تكون الشركات واعية بنوع التأثير الذي تحدثه على جميع جوانب المجتمع ، بما في ذلك الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (Chen, 2019)

يشير كل ما سبق إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي شكل من أشكال التنظيم الذاتي للشركات التي تهدف إلى تبني المسؤولية عن أعمال الشركة وتشجيع التأثير الإيجابي من خلال أنشطتها على البيئة والمستهلكين والموظفين وجميع أصحاب المصلحة.

2.3. مجالات المسؤولية الاجتماعية:

بهدف تعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص و العام يتم تأسيس مؤسسات أو صناديق أهلية غير هادفة للربح مموله من قبل الشركات و تقدم خدماتها لمختلف فئات و شرائح و مناطق المجتمع ، و هنا تقوم هذه المؤسسات و الصناديق بتقديم خدماتها في مجالات عدة. **Source spécifiée non valide:**

- تنمية المجتمعات المحلية : البيئة ؛ الصحة ؛ التعليم ؛ المساعدات العاجلة و محاربة الفقر لبعض الشرائح ، تقديم دعم و علاج صحي للقرى النائية و الفقيرة ، تمويل مشاريع ذات صلة بالمحافظة على البيئة ؛
- في مجال الابداع و المعرفة : تقديم الدعم للجامعات و المراكز البحثية و الأهلية و الثقافية و التراثية ، تقديم منح دراسية للحصول على الماجستير و الدكتوراه للمتفوقين و رعاية المتفوقين و المبدعين و المبتكرين ، تمويل الأبحاث و الباحثين ؛
- نشر ممارسات و ثقافة المسؤولية الاجتماعية لقطاع العمال.

3.3. أسباب تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات:

إن المسؤولية الاجتماعية هي جهد تطوعي من جانب الأعمال التجارية لاتخاذ خطوات مختلفة لتلبية توقعات مختلف أصحاب المصالح من مالكين ؛ مستثمرين ؛ موظفين ؛ مستهلكين ؛ حكومة و مجتمع ، كل هذا في ظل تحقيق المنطق التالي (NIOS, p. 39) :

- **الصورة العامة :** إن أنشطة الأعمال نحو رفاهية المجتمع تكتسب حسن النية وسمعة طيبة للشركة ، حيث تعتمد أرباح الأعمال أيضاً على الصورة العامة لأنشطتها فالأفراد تفضل شراء منتجات شركة تعمل في برامج الرعاية الاجتماعية المختلف ، كما أن الصورة العامة الجيدة تجذب أيضاً الموظفين الشرفاء والأكفاء للعمل مع أصحاب العمل ؛
- **التنظيم الحكومي :** لتجنب اللوائح الحكومية ، يجب على رجال الأعمال أداء واجباتهم طواعية، على سبيل المثال ، إذا كانت أي شركة تجارية تلوث البيئة ، فستخضع بطبيعة الحال

لقواعد حكومية صارمة ، مما قد يجبر الشركة في نهاية المطاف على إغلاق أعمالها ، فبدلاً عن ذلك يجب على الشركة التجارية الانخراط في الحفاظ على بيئة خالية من التلوث ؛

● **البقاء و النمو :** كل الأعمال التجارية هي جزء من المجتمع .لذلك من أجل بقائه و نموه ، فإن دعم المجتمع ضروري للغاية يستخدم قطاع الأعمال الموارد المتاحة مثل الطاقة والمياه والأرض والطرق وما إلى ذلك في المجتمع ، لذلك يجب أن تكون مسؤولية كل عمل تجاري أن تنفق جزءاً من أرباحها من أجل رفاهية المجتمع ؛

● **رضا الموظفين :** إلى جانب الحصول على راتب جيد والعمل في أجواء صحية ، يتوقع الموظفون أيضاً تسهيلات أخرى مثل الإقامة المناسبة والنقل والتعليم والتدريب ، وهنا يجب على أرباب العمل محاولة تحقيق جميع توقعات الموظفين لأن رضا الموظفين يرتبط مباشرة بالإنتاجية كما أنه مطلوب لتحقيق الازدهار طويل الأجل للمؤسسة ؛

● **وعي المستهلك :** أصبح المستهلكون في أيامنا هذه واعين جداً بحقوقهم ، حيث إنهم يحتاجون على توريد المنتجات الرديئة والضارة من خلال تشكيل مجموعات مختلفة ، وقد جعل هذا الأمر إلزاماً على الأعمال التجارية حماية مصالح المستهلكين من خلال توفير منتجات ذات جودة عالية و بأسعار تنافسية .

وهكذا ، في ظل بيئة العمل المتغيرة وفي سعيها لتحقيق ميزة تنافسية ومن أجل مواكبة كل ما هو جديد والحصول على مفاتيح النجاح أين أصبح من الضروري لمؤسسات الأعمال مضاعفة جهودها وزيادة قدرتها على مواجهة التحديات التي تواجهها في عصرنا الحالي ، وهنا تتجلى أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق الفوائد التالية (Collier, 2018) :

- تحسين الصورة العامة؛
- زيادة الوعي بالعلامة التجارية والاعتراف بها؛
- تحقيق الفورات في التكاليف ستساعد العديد من التغييرات البسيطة لصالح الاستدامة ؛
- زيادة مشاركة العملاء إذا كانت المؤسسة تستخدم أنظمة مستدامة ؛

- مشاركة أكبر للموظفين الذين يستمتعون بالعمل أكثر في شركة لديها صورة عامة جيدة من تلك التي لا تتمتع بها.

4.3. العلاقة بين الاقتصاد البنفسجي و المسؤولية الاجتماعية للشركات:

يحدد الاقتصاد البنفسجي قضية المسؤولية الاجتماعية للشركات (طه، 2019)، لذلك يجب أن نعرف مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل وضع مكانته في الاقتصاد البنفسجي ، و يمكن ذكر هذه المبادئ على النحو التالي (شواق، 2018):

● الإذعان القانوني/ للقانون :

يجب أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية - الوطنية والدولية، ويتضمن ذلك الالتزام بالقوانين والإمام بها؛

● احترام الاتفاقيات الرسمية بين الحكومات أو الموائيق المعترف بها دولياً:

يجب على المؤسسة احترام الاتفاقيات الدولية أو الحكومية واللوائح التنفيذية ، والإعلانات والموائيق ، وذلك عند قيامها بتطوير سياساتها وممارساتها في مجال المسؤولية الاجتماعية ؛

● القابلية للمساءلة:

يجب على المؤسسة أن تكشف وتبرر -بشكل منتظم- للجهات الحكومية والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمينه؛

● الشفافية:

يجب على المؤسسة أن تكشف للأطراف المعنية بشكل ملائم عن هيكلها الداخلي وقوانينها وسياساتها الحمائية ومسؤولياتها وعمليات اتخاذ القرار؛

● احترام الحقوق الأساسية للإنسان:

عند تطبيق المؤسسة أي مشروع يصب في المسؤولية الاجتماعية يجب عليها أن تنفذ ذلك المشروع بشكل لا يتعارض مع الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

حمل هذه المبادئ بشكل ضمني الاتجاه الأرجواني للاقتصاد حيث يساهم الاقتصاد الأرجواني في ترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية من خلال:

● نشر ثقافة العقاب من طبيعة العمل:

من خلال تثقيف الشركات حول الحاجة إلى معرفة القوانين المتعلقة بحقوق المستهلك والبعد البيئي ثم الالتزام بها من أجل تحقيق الاستدامة ؛

● نشر ثقافة احترام الاتفاقيات الدولية:

من خلال تحفيز الشركة على تطوير سياساتها بالتوازي مع الاتفاقيات والمعاهدات الرسمية المعروفة دوليًا ، يجب على المنظمة تقديم منتجات وخدمات لا تقع خارج إطار هذه القوانين ، مما سيؤدي إلى تقييم العائد الثقافي للسلع وخدمات؛

● نشر ثقافة التبرير المشروع لطبيعة أنشطة المؤسسة:

الأمر الذي سيجعلها خاضعة للمساءلة حيث عندما تحترم القانون والمواثيق الدولية سيتم تبريرها دون تجاوزات وهذا سيضمن مرونة المساءلة ؛

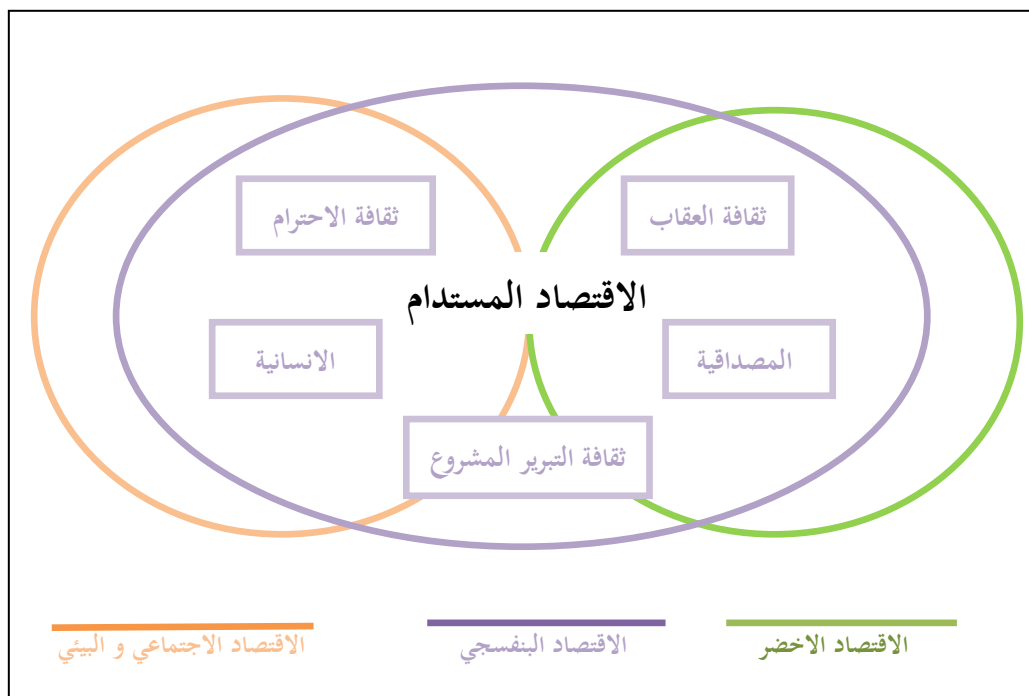
● نشر ثقافة الثقة والمصادقية:

عند إنتاج أو تقديم الخدمات ، و تفعيل البعد الأخلاقي ، مما سيقود المؤسسة إلى تحديد مسؤولياتها وتسهيل عمليات صنع القرار نحو الأهداف المرجوة دون عوائق ؛

● نشر الإنسانية كرسالة لاحترام حقوق الإنسان:

مثل حقوق المستهلك ؛ كحقوق العملاء ؛ كحقوق موظف ؛ كمساهم وكلاعب نشط في تحقيق التنمية المستدامة . كل هذا في ظل التنافس بين الأبعاد البيئية والأخلاقية .ويمكن توضيح ما سبق في الشكل 02.

الشكل رقم 02: ارساء مبادئ المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الاستدامة



المصدر : من اعداد الباحثة بناء على ما توصلت اليه اعلاه.

من خلال ما سبق ، من الواضح أن الاقتصاد البنفسجي هو وسيلة لترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات ، لأنه يعمل على نشر ثقافة هذه المبادئ في البيئة المحيطة ، مما سيؤدي إلى تكثيف الجهود لتحقيق الأهداف وأكدت من خلال اعتماد البعد الأخلاقي ، ثم البيئي ، ثم الاجتماعي للوصول إلى تحقيق أهداف الاقتصاد المستدام.

4. نتائج الدراسة:

بشكل عام ، يمكننا القول أن الاقتصاد البنفسجي هو أحد مكونات الاقتصاد المستدام إلى جانب الاقتصاد الاجتماعي والبيئي ، والذي يهدف إلى تقدير العائد الثقافي للسلع والخدمات من خلال الانفتاح على العالم الخارجي و تفعيل العامل الثقافي ، وهنا نجد اتصاله مع نوعين من المفاهيم : "وظائف

بنفسجية ؛ المهنة بنفسجية "التي تعمل على تطوير البعد الثقافي ، ومن ثم ترسيخه ، من أجل تحقيق اقتصاد مستدام ، وهنا يجب مراعاة البعد البيئي والاجتماعي والإنساني من خلال:

- بنية تحتية شاملة لخدمات الرعاية الاجتماعية حيث تتاح لجميع الأسر فرص متساوية للحصول على خدمات رعاية مهنية مدفوعة الأجر جيدة للأطفال؛
- تنظيم سوق العمل لتحقيق التوازن بين العمل والحياة - تحويل بعض العبء من عمل المرأة غير مدفوع الأجر إلى عمل الرجل غير مدفوع الأجر؛
- تدابير خاصة تهدف إلى تخفيف عبء العمل غير مدفوع الأجر للأسر الريفية؛
- أشكال جديدة من المطالبات (بعد انخيار الأيديولوجيات العظيمة).

ويرجع اعتماد الاقتصاد البنفسجي إلى عدة عوامل ، أهمها أنه متعدد التخصصات ، حيث أنه يثري جميع السلع والخدمات من خلال الاستفادة من البعد الثقافي المتأصل في كل قطاع .ولكن أكثر من ذلك ، فهي تحدد مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات ، والأخيرة تمثل شكلاً من أشكال التنظيم الذاتي للشركات التي تهدف إلى احتضان المسؤولية عن أعمال الشركة وتشجيع التأثير الإيجابي من خلال أنشطتها على البيئة والمستهلكين والموظفين ، وجميع أصحاب المصلحة ؛ وأن تكون حلقة وصل بين المؤسسات والبيئة الاجتماعية المحيطة حيث تلجأ إليها المؤسسات للأسباب التالية :العولمة ؛ زيادة الضغط الحكومي والشعبي ؛ الكوارث والفضائح الأخلاقية ؛ والتطورات التكنولوجية السريعة ، المسؤولية الاجتماعية للشركات لها أهمية كبيرة تظهر في : تغيير بيئة العمل والسعي لتحقيق ميزة تنافسية ومواكبة كل جديد والحصول على مفاتيح النجاح وتحسين الصورة العامة ، زيادة العلامة التجارية الوعي والاعتراف ، وتوفير التكاليف ، وإعطاء ميزة على المنافسين :من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات ، فإنك تبرز من المنافسين في مجالك وزيادة مشاركة العملاء.

نجد أيضاً أن الاقتصاد البنفسجي يعمل على ترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات (قانون الامتثال القانوني ؛ احترام الاتفاقات الرسمية بين الحكومات أو الصكوك المعترف بها دولياً ؛ المساءلة ؛ الشفافية واحترام حقوق الإنسان الأساسية) من خلال :نشر ثقافة العقاب من طبيعة العمل ؛ نشر

ثقافة احترام الاتفاقيات الدولية ؛ نشر ثقافة التبرير المشروع لطبيعة أنشطة المؤسسة ؛ نشر ثقافة الثقة والمصادقية ؛ نشر الإنسانية كرسالة لاحترام حقوق الإنسان.

5. الخاتمة:

نستنتج أنه من أجل تحقيق أداء ومؤسسات مستدامة وخلق مزايا تنافسية تمكنهم من النجاح والتفوق ، يجب عليهم تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية بالتوازي مع تفعيل عناصر الاقتصاد الأرجواني ، وأكثر من ذلك .والعمل على تفعيل الجانب الأخلاقي والبيئي والاجتماعي لتحقيق أهداف الاقتصاد المستدام

ومن أجل البقاء في مجال المنافسة والاستمرارية كهدف استراتيجي طويل المدى ، يجب على المؤسسات ، بغض النظر عن نوعها ، الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية من أجل تحقيق عمل مسئول في ضوء تعزيز البعد الأخلاقي والاجتماعي ، ويجب العمل على مواكبة تطورات الاقتصاد الأرجواني من خلال تنشيط المرأة في العمل ، واحترام المستهلك ، واحترام حقوق الإنسان ، وبالتالي فإن السلع والخدمات لها طابع جديد يعتمد على ثقافة الوعي والمرونة التي تطمح إلى تحقيقها أهداف الاقتصاد المستدام.

6. المراجع:

1.6. المراجع باللغة العربية:

• بيان شواق. (2018). ماهي أبرز مبادئ المسؤولية الاجتماعية؟ تاريخ الاسترداد 15 ديسمبر،

2019، من In: Linked

[https://www.linkedin.com/pulse/%D9%85%D8%A7-](https://www.linkedin.com/pulse/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-)

[-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-](https://www.linkedin.com/pulse/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-)

[-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-](https://www.linkedin.com/pulse/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-)

[-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D](https://www.linkedin.com/pulse/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-)

[9%84%D9%8A%D8%A9-](https://www.linkedin.com/pulse/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-)

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%

D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-bayan-i-shawwak

● ثامر ياسر البكري. (2001). التسويق و المسؤولية الاجتماعية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

● صلاح عبد اللطيف طه. (24 أكتوبر، 2019). الاقتصاد البنفسجي .. هل يمكن للاقتصاد

أن يؤثر على الثقافة. تاريخ الاسترداد 10 نوفمبر، 2019، من مدونات الجزيرة:

<https://www.google.com/amp/s/blogs.aljazeera.net/amp/blog>

[s/2019/10/24/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%2](https://www.google.com/amp/s/blogs.aljazeera.net/amp/blog/s/2019/10/24/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%2)

[5D9%2582%25D8%25AA%25D8%25B5%25D8%25A7%25](https://www.google.com/amp/s/blogs.aljazeera.net/amp/blog/s/2019/10/24/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%2582%25D8%25AA%25D8%25B5%25D8%25A7%25)

[D8%25AF-](https://www.google.com/amp/s/blogs.aljazeera.net/amp/blog/s/2019/10/24/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%2582%25D8%25AA%25D8%25B5%25D8%25A7%25D8%25AF-)

[%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A8%25D9%2586%](https://www.google.com/amp/s/blogs.aljazeera.net/amp/blog/s/2019/10/24/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%2582%25D8%25AA%25D8%25B5%25D8%25A7%25D8%25AF-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A8%25D9%2586%25D9%2581%25D8%25B3%25D8%25AC%25D9%258A-%25D9%2587%25D9%2584-%2)

[25D9%2581%25D8%25B3%25D8%25AC%25D9%258A-](https://www.google.com/amp/s/blogs.aljazeera.net/amp/blog/s/2019/10/24/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%2582%25D8%25AA%25D8%25B5%25D8%25A7%25D8%25AF-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A8%25D9%2586%25D9%2581%25D8%25B3%25D8%25AC%25D9%258A-%25D9%2587%25D9%2584-%2)

[%25D9%2587%25D9%2584-%2](https://www.google.com/amp/s/blogs.aljazeera.net/amp/blog/s/2019/10/24/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%2582%25D8%25AA%25D8%25B5%25D8%25A7%25D8%25AF-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A8%25D9%2586%25D9%2581%25D8%25B3%25D8%25AC%25D9%258A-%25D9%2587%25D9%2584-%2)

● طاهر محسن منصور الغالي، و صالح مهدي محسن العامري. (2005). المسؤولية الاجتماعية و

اخلاقيات الاعمال -الاعمال و المجتمع). عمان، الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع.

2.6. المراجع باللغة الأجنبية:

- Chen, J. (2019, Nov 27). Corporate social responsibility (CSR) is a self-regulating business model that helps a company be socially accorporate social responsibility. Retrieved Dec 02, 2019, from Investopedia: <https://www.investopedia.com/terms/c/corp-social-responsibility.asp>
- Collier, E. (2018, Jan 26). The Importance of Corporate Social Responsibility for Your Business. Retrieved 12 13, 2019, from hub:

<https://www.highspeedtraining.co.uk/hub/importance-of-corporate-social-responsibility/>

- Crowther, D., & Gular, A. (2008). Corporate Social Responsibility. Retrieved 11 25, 2019, from www.bookboon.com
- Ilkcaracan, I. (2016). The purple economy complemeting the green: Towards sustainable and caring economics. Paper presented at the Levy Economics "Gender and Macroeconomics: Current State of Research and Future Directions. New York.
- NIOS. (n.d.). Social Responsibilities of Business. Retrieved 01 06, 2020, from <https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=http://old.nios.ac.in/Secbuscour/cc04.pdf&ved=2ahUKEwj16bikuIHnAhXMUBUIHaDlCW4QFjABegQIDhAG&usg=AOvVaw1Q2oYbf9DCyuE9OBpN7Q5G>
- Reverso Dictionnary. (2019). Economie Mauve.
- Tah, S. A. (2019, Oct 24). " purple Economy...can the economy effect culture?. Retrieved Nov 10, 2019, from Aljazeera: <https://www.google.com/amp/s/blogs.aljazeera.net/amp/blogs/2019/10/24/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%2582%25D8%25AA%25D8%25B5%25D8%25A7%25D8%25AF-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A8%25D9%2586%25D9%2581%25D8%25B3%25D8%25AC%25D9%258A-%25D9%2587%25D9%2584-%2>
- Tripathi, S. K., & Jaiswal, M. S. (2018, Dec). Purple Economy: component of a sustainable Economy in India. Journal of Business and Management , Vol 20 (No 12).
- Wikipedia. (2019, sep). Purple Economy. Retrieved Nov 10, 2019, from https://en.m.wikipedia.org/wiki/Purple_economy

تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية - دراسة حالة

**Adopting Social and Environmental Responsibility Accounting
- Case Study**القينعي عزالدين¹¹ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، elkinaiazzedine@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/07/07

تاريخ القبول: 2020/08/18

تاريخ النشر: 2020/09/24

ملخص:

تهدف من هذه الدراسة إلى معرفة مدى إلتزام المؤسسة الاقتصادية بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ومحاسبتها، ثم محاولة معرفة مدى تبني المؤسسة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية من خلال جانبين هما مجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وإفصاح المؤسسة عن مسؤوليتها البيئية والاجتماعية وذلك بالاستعانة بالاستبيان. وقد خلصت الدراسة إلى أن للمسؤولية الاجتماعية والبيئية أهمية كبيرة على المؤسسة نفسها والبيئة والمجتمع، أما المؤسسة محل الدراسة نجد بها نوع من الإدراك لمجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وأنها تفصح عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية ضمن تقاريرها المالية السنوية عن طريق معلومات تتعلق بأدائها الاجتماعي والبيئي.

كلمات مفتاحية: محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية، مجالات المسؤولية الاجتماعية، إفصاح محاسبي.

تصنيفات JEL : M41؛ M14؛ Q20.

Abstract:

We aim from this study to know the extent of the economic Enterprise commitment to applying social responsibility accounting, by addressing the concepts of social and environmental responsibility and their accountability, then trying to know the extent of the Enterprise adoption of social and environmental responsibility through two aspects, namely the areas of social and environmental responsibility, and the Enterprise

disclosure of its responsibility Environmental and social, using the questionnaire. The study concluded that social and environmental responsibility is of great importance to the Enterprise itself, the environment and society. As for the Enterprise under study, we find a kind of awareness of the areas of social and environmental responsibility, and it discloses its social and environmental responsibilities within its annual financial reports through information related to its social and environmental performance.

Keywords: Accounting for social and environmental responsibility; areas of social responsibility; accounting disclosure.

Jel Classification Codes: M41 ؛M14 ؛Q20.

المؤلف المرسل: القينعي عزالدين ، الإيميل: elkinaiazzedine@yahoo.fr

1. مقدمة:

إن القوائم المالية للمؤسسة قد تعكس نجاحا واضحا للمؤسسة طبقا لمعايير الربحية والتدفق النقدي، في حين أنه في الواقع يعاني المجتمع المحيط بالمؤسسة بشدة استغلال المؤسسة لبعض الظروف والعوامل بشكل غير سليم مما يسبب حدوث بعض الأضرار، نتيجة لذلك تزايد الطلب من جانب مستخدمي القوائم المالية للحصول على معلومات ملائمة عن التأثيرات البيئية للمؤسسات، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاتجاه إلى ضرورة القياس والإفصاح المحاسبي للبيانات التي لها مضمون بيئي واجتماعي للمؤسسة. ومع هذه الضغوط أدى ذلك إلى وضع المحاسبة كعلم ومهنة أمام تحدي استيعاب المتغيرات البيئية والاجتماعية المحيطة بالمؤسسة، والعمل على وضع أسس لتلبية احتياجات الأطراف المحيطة بالمؤسسة من المعلومات التي تفصح عن طبيعة الأداء الاجتماعي والبيئي والعمل على تصميم أنظمة للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وقد ترتب عن ذلك ظهور المحاسبة عن الأداء الاجتماعي والبيئي في الفكر المحاسبي والتطبيق العملي كأداة للقياس المحاسبي والإفصاح عن الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسات. إن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية لم تحظ بدرجة الاهتمام ذاتها من الناحية المحاسبية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، الأمر الذي انعكس سلبا على المؤسسات الاقتصادية من جانب قلة أو عدم اهتمامها بالقياس والإفصاح المحاسبي عن أدائها الاجتماعي والبيئي.

بناءً على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى تلتزم مؤسسة الإسمنت

لمنتجة (البليدة) بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية؟.

1.1. فرضيات الدراسة: إن الإجابة على الإشكالية المطروحة تمر عبر التأكد من صحة الفرضية التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية (تفاعل المؤسسة مع المجتمع،

بيئة عمل المؤسسة، عمال المؤسسة) والإفصاح المحاسبي لمسؤوليات المؤسسة الاجتماعية والبيئية.

2.1. أهمية الدراسة: يستمد هذا البحث أهميته من خلال حداثة الموضوع وكذا أهميته في لعب دور

كبير في تنمية المؤسسة والمجتمع بشكل عام، بصفة عامة، وكذا الاهتمام المتزايد ودعم التوجه المستقبلي

للمؤسسات الاقتصادية وحثها على بذل المزيد من مسؤولياتها اتجاه المجتمع والبيئة.

3.1. منهج الدراسة: استخدمنا كل من المنهج الوصفي من أجل جمع المعلومات الخاصة بالجانب

النظري، والمنهج التحليلي الذي استخدم من أجل تحديد نتائج الدراسة الميدانية وذلك بالاعتماد على

وسيلة الاستبيان لجمع البيانات الأولية وتحليلها بواسطة البرامج الإحصائية، لتشخيص مشكلة الدراسة

ووصفها موضوعياً من خلال القياس الكمي لآراء عمال المؤسسة محل الدراسة.

2. الإطار النظري للدراسة .

1.2. ماهية المسؤولية الاجتماعية والبيئية:

تعددت التعاريف والمفاهيم الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية حيث:

ورد أول تعرف للمسؤولية الاجتماعية في كتابات كيث دافيس بأنها: "أن تضع الشركة في اعتبارها

عند اتخاذ قراراتها وتصرفاتها أموراً واهتمامات تتجاوز المتطلبات الاقتصادية والتقنية والقانونية المطلوبة منها،

من أجل تحقيق بعض الفوائد الاجتماعية بالتوازي مع المكاسب الاقتصادية التقليدية التي تسعى الشركة إلى

تحقيقها" (Davis, 1973, p 312). ثم جاء تعريف بيتر دركر حيث عرفها بأنها "التزام المنظمة تجاه المجتمع

الذي تعمل فيه، وهو التزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين

وجهاًتهم" (Drucker, 1977, p 584).

بينما عرفها (Floriane B.) بأنها " مجموعة من الالتزامات القانونية والأخلاقية التي تحدد إستراتيجية منظمة ما في بيعتها تجاه أصحاب المصالح المعنيين مع ضمان إستمراريتها ونموها الاقتصادي في سبيل تحقيق الموائمة بين الأداءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون الإضرار بالأداءات المستقبلية" (Bouyouid , 2010, p 57). أما التعريف الأكثر شمولاً فقد جاء على يد كارول حيث يرى أن المسؤولية الاجتماعية تشمل " الآمال والتوقعات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والتطوعية التي ينتظرها المجتمع من منظمات الأعمال في فترة زمنية معينة" (Caroll, 1979, p 500).

أما المجلس العالمي للأعمال يعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام مؤسسات الأعمال المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية، وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرها فضلاً عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة" (Den And al , 2007, p 10).

2.2. أبعاد المسؤولية الاجتماعية والبيئية:

قد سعى العديد من الباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، حيث تناول كل منهم تلك الأبعاد من وجهة نظر مختلفة، فكان للباحث "Caroll" والباحثان "Pride and Ferril" نفس وجهة النظر حيث حددوا أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية والبيئية تتمثل في: (الحمدى، 2003، ص 20)

1.2.2. المسؤولية الأخلاقية: بمعنى أن تكون المؤسسة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين باحترامها لأعراف وقيم المجتمع، وتحقيق تكافؤ الفرص في التوظيف والترقية ومراعاة حقوق الإنسان.

2.2.2. المسؤولية الإنسانية (الخيرية): أي أن تكون المؤسسة صالحة، وأن تعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع، وعلى تحسين نوعية الحياة.

3.2.2. المسؤولية القانونية: أي أن المؤسسة يجب أن تلتزم باحترام القوانين وان تكسب ثقة الآخرين من خلال مبادئ حماية البيئة والعدالة والسلامة المهنية وقوانين حماية المستهلك.

4.2.2. المسؤولية الاقتصادية: يقصد به أن تكون المؤسسة نافعة ومجدية اقتصادياً، وأن تحاول توفير الأمان للآخرين باحترامها قواعد المنافسة والاستفادة من التطور التكنولوجي بما لا يلحق ضرراً في البيئة.

3.2. مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية:

يشار إلى محاسبة المسؤولية الاجتماعية أحيانا باسم محاسبة الاستدامة وباسم التقارير الاجتماعية للشركات أو التقارير غير المالية (Gray R. and al., 1987, p 09). فعلى الرغم من أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية قد أصبحت حقيقية واقعية من الصعب تجاهلها، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والباحثين الاقتصاديين على تعريف محدد وواضح لها، وعليه نسعى لتقديم وجهات نظر مختلفة حول مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة وذلك على النحو التالي:

عرف "Linowess" محاسبة المسؤولية البيئية والاجتماعية على أنها: "نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المؤسسة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في قياس والإفصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية للمؤسسات" (العلامات، 2010، ص 26).

كما أنها "أحد مكونات المحاسبة بمفهومها الواسع والذي ينص على أن المحاسبة هي فن أو علم هدفه قياس وتفسير الأنشطة والظواهر التي لها أسسا طبيعية، اجتماعية، بيئية واقتصادية، ويتضح من هذا التعريف بأنه ليس لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تعريف مستقل ولكن تدخل ضمن نطاق التعريف الشامل للمحاسبة" (الفضل، 2002، ص 164).

وهناك من يرى أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية بأنها: "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال بعد قياس التكاليف الاجتماعية والبيئية وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات، حيث يبرز هذا التعريف اهتمام محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي لأي منظمة من قبل المجتمع" (المساعد، 2013، ص 57).

وبأنها: "اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى المؤسسة، ثم تقديم معلومات منتظمة تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي، وإيصال هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع سواء كانت هذه الأطراف من داخل المؤسسة أو خارجها" (الفضل، 2002، ص 164).

4.2. أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية:

تظهر أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة نتيجة العديد من العوامل أهمها ما

يلي: (طرشي، يخلف، 2017، ص 102)

- تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمنشآت الاقتصادية التي كان هدفها يتمثل في تحقيق الربح، إلا أن الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة بالمنشأة كظهور التفاوت الكبير في الدخول وتلوث البيئة نتيجة مزاوله النشاط، قد أثر في مكانة هذا الهدف ولن تعد الأرباح المحققة تستخدم كمعيار شامل لتقييم الأداء، بل يتعين القيام بتحليل للآثار الاجتماعية التي تخلفها المنشآت وتوفير البيانات الملائمة عن التكاليف والمنافع الاجتماعية المترتبة عليها وكيفية توزيع تلك المنافع على المجتمع.
- ازدياد المطالبة من قبل الهيئات والجمعيات المهنية للمنشآت الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي لاسيما بعد التطور الكبير في المجال الصناعي وزيادة التلوث للبيئة المحيطة بالمشاريع، بهدف معرفة مدى قيام المنشأة بمسؤولياتها الاجتماعية.
- التوجه نحو احتساب التكلفة الاجتماعية عند تحديد التكلفة الفعلية لأنشطة المنشآت التي تعتبر عنصرا مؤثرا في تحديد التكلفة الحقيقية بنشاطها.
- أدى التركيز على جانب التكاليف في مجال قياس الأداء الاجتماعي وإهمال المنافع الاجتماعية إلى ارتفاع التكاليف الكلية للمنشآت، الأمر الذي أدى إلى الأخذ بعين الاعتبار هذه التكلفة عند مقارنتها مع مشروعات أخرى لا تتحمل مسؤولية عن أداؤها.

تجدر الإشارة إلى تعدد النماذج المحاسبية المستخدمة لقياس الأداء الاجتماعي والبيئي من قبل منظمات الأعمال وطرورت هذه النماذج المحاسبية وكتيقت وفق اعتبارات المنظمات والقطاعات التي تعمل فيها سواء كانت قطاعات صناعية ملوثة أو قطاعات الخدمات مثل التعليم، الصحة وغيرها، ولعل أهم وأشهر نماذج القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة الاقتصادية في الميدان المحاسبي هي:

نموذج (SMFC) Scovill Manufacturing Company، نموذج (EGFA) Eastern Gas and

Fuel Associates، نموذج (Abt) Abt Associates Inc.

3. الإطار التطبيقي للدراسة.

1.3. تقديم مؤسسة صناعة الاسمنت لمفتاح -SCMI-:

عرفت مؤسسة الاسمنت لمتيحة كإحدى أهم المؤسسات الجزائرية في مجال إنتاج وتسويق الاسمنت حيث أنها تنشط منذ أكثر من 40 سنة وتعتبر احد فروع المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر -GICA- يعود تاريخ إنشائها إلى سنة 1998، هي مؤسسة ذات أسهم ذات رأسمال اجتماعي يقدر بـ 1400.000.000 دج، تقع المؤسسة في بلدية مفتاح بولاية البليدة بمحاذاة الطريق الوطني رقم 29 الرابط ببلدية مفتاح بخميس الخشنة شرقا وبلدية الأربعاء غربا على سفوح جبال الأطلس، فهي تقع على بعد 2 كم من مدينة مفتاح و20 كم جنوب شرق الجزائر العاصمة وعلى بعد 15 كم من مطار الجزائر الدولي، كل هذا أعطى للمؤسسة مكانة إستراتيجية في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أهم مصنع لصناعة الاسمنت في منطقة الوسط بطاقة إنتاجية تقدر بـ 1 مليون طن سنويا.

دخلت المؤسسة سنة 2008 في شراكة مع المؤسسة العالمية لمواد البناء لافارج -LAFARGE- بنسبة 35 % في إطار عملية الخوصصة التي مست العديد من المؤسسات الوطنية، كما استفادت من عقد تسيير لمدة 10 سنوات وهذا ما سمح بإدخال تحسينات نوعية في مجال التسيير ما أدى إلى رفع الإنتاج بشكل ملفت في السنوات الأخيرة.

1.1.3. أهم السياسات و الممارسات التي تبنتها مؤسسة الإسمنت فيما يخص المسؤولية الاجتماعية:

- تسعى المؤسسة لاقتناء أفضل الطرق الفنية كفاءة للتخلص أو التخفيف من مخلفات الإنتاج بطريقة تكفل تخفيض التلوث البيئي، مثل: تركيب مصفاة جديدة تقلل بشكل واضح من الانبعاثات الضارة للبيئة والإنسان؛
- تسعى المؤسسة لتوفير كل الظروف المواتية والأمانة للعمال، مثل: اقتناء أحذية خاصة وآمنة للعمال، ملابس مناسبة لعمال أقسام الإنتاج؛
- تمنح المؤسسة لعمالها أجور جد محفزة، بالإضافة لبعض المكافآت والتعويضات في نهاية كل سنة؛

- توفير المؤسسة فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع وتوظيف فئة المعوقين والعاطلين عن العمل؛
 - تقديم المؤسسة التبرعات والمساعدات للمنظمات والجمعيات الخيرية والمراكز الثقافية والرياضية.
- بعد الانتهاء من تقديم موجز للمؤسسة المستقبلية، نأتي الآن إلى الدراسة الميدانية لتعرف إلى أي مدى تقوم "مؤسسة صناعة الاسمنت لمفتاح" بتطبيق قواعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية وذلك من خلال إجراء استطلاع لأراء الأفراد العاملون في المؤسسة عن طريق توزيع استبيانات عليهم.

2.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

1.2.3. مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من إدارات مؤسسة الاسمنت لمفتاح، وأخذنا كعينة ممثلة لهذا المجتمع تقدر بـ (40) استمارة وزعت بطريقة التسليم والاستلام المباشر لمفردات العينة، تم استرجاع (31) استمارة، وبعد مراجعة وفرز الاستثمارات تم الاحتفاظ بـ (29) استمارة بنسبة 72.5% وإلغاء (02) استمارتين لعدم اكتمال بياناتها.

2.2.3. أسلوب جمع البيانات: يتطلب أي بحث الاستعانة بمجموعة من الأدوات لجمع البيانات، ولأجل ذلك اعتمدنا على الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، وذلك من خلال استقصاء آراء إدارات مؤسسة الاسمنت حول وجهات نظرهم لواقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية بمؤسستهم. تضمن الاستبيان 31 فقرة مقسمة إلى جزأين، حيث يشمل الجزء الأول على المعلومات الشخصية ويحتوي على 07 فقرات، أما الجزء الثاني فيحتوي على 24 فقرة موزعة على:

• **المحور الثاني:** مجالات المسؤولية الاجتماعية و البيئية للمؤسسة، ويشمل 15 فقرة.

• **المحور الثالث:** إفصاح المؤسسة عن مسؤوليتها البيئية و الاجتماعية، ويشمل 09 فقرات.

3.2.3. أساليب تحليل البيانات: تم الاستعانة ببرنامج (SPSS 19) في عملية التفرغ والتحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضيات حيث اشتملت على الأساليب الإحصائية التالية: النسب المئوية، التوزيعات التكرارية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، بالإضافة إلى:

• **معامل الثبات ألفا كرونباخ:** يستخدم لاختبار مدى الاعتمادية على قائمة الاستقصاء كأداة لجمع

البيانات المستخدمة في قياس أبعاد متغيرات نموذج الدراسة (تحديد ثبات قائمة الاستقصاء) بحيث

هناك مجال لقيم هذا المعامل وهي "أنه إذا كان معامل ألفا كرونباخ أقل من 0,6 فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ضعيف، وإذا كان يتراوح ما بين 0,6 و0,7 فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات مقبول، أما إذا كان يتراوح ما بين 0,7 و0,8 فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات جيد، وإذا كان أكبر من 0,8 فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ممتاز" (قاسي، 2013، ص 342).

• **معامل بارسون Pearson.** "ويستعمل للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين ويرمز له بالرمز r ويأخذ قيم عددية تتراوح ما بين $-1 < r < 1$ " فإذا وجدت قيمة أكبر أو أصغر من هذه الحدود تكون دلالة على أن هناك خطأ حسابي قد حصل (عزام، 2006، ص 249).

4.2.3. الطريقة المستخدمة في القياس: حتى يتسنى لنا التحليل الإحصائي لنتائج الـ 31 فقرة المدرجة في كل من المحور الثاني، والثالث استخدمنا مقياس ليكارت الخماسي الأوزان (الدرجات) لإجابات المحتملة، وفق النمط التالي: غير موافق (1)، غير موافق (2)، محايد (3)، موافق (4)، موافق بشدة (5). تجدر الإشارة إلى أنه قبل توزيع الاستبيان على أفراد العينة، قمنا بعرضه على مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة والكفاءة، من أجل أخذ رأيهم حول هذه الفقرات وإجراء التعديلات المناسبة حتى تصبح قائمة الاستبيان مناسبة أكثر للدراسة. حيث قمنا بإعادة صياغته حسب توجيهاتهم ليستقر عند 31 فقرة.

3.3. ثبات وصدق المفردات:

وللتأكد من ثبات الأداة تم حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach-Alpha) الكلي وحسابه بالنسبة للمحور الثاني والمحور الثالث، وقد جاءت نتائج المعامل ألفا كرونباخ كما يلي:

الجدول رقم (01): يوضح نتائج اختبار صدق ثبات قائمة الاستقصاء من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ.

الثبات	عدد الأسئلة	معامل ألفا كرونباخ %
الثبات الكلي	24	0.92 %
المحور الثاني	15	0.89 %
المحور الثالث	9	0.88 %

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أن معامل الثبات للمحور الثاني والثالث يفوق 0.80 وهذا يعني أن المحوران يتمتعان بثبات ممتاز، أي ثبات أسئلة قائمة الاستقصاء ومصداقية البيانات. في حين جاء معامل الثبات للاستبيان ككل بـ 0.92 أي أنه يتمتع بثبات ممتاز.

4.3. تحليل نتائج الاستبيان:

سوف نتطرق الآن إلى تحليل نتائج الاستبيان حيث سنقوم في البداية بتحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة ثم تحليل الإجابات عن طريق المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتوصل إلى نتائج الدراسة الميدانية التي نسعى من خلالها إلى معرفة مدى تطبيق المؤسسة للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

1.4.3. تحليل خصائص عينة الدراسة: من خلال مخرجات برنامج (SPSS19) الموضحة في الملحق رقم (01) والمتعلقة بخصائص عينة الدراسة يمكن تقديم التعليقات التالية:

- **الجنس:** من خلال معطيات الملحق رقم (01) نلاحظ أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث وذلك بنسبة 69% لذكور مقابل 31% للإناث وهذا قد يرجع إلى طبيعة نشاط المؤسسة؛
- **السن:** نلاحظ أن هناك تباين في أعمار العمال حيث أن 44.8% منهم أعمارهم ما بين 31 و45 سنة و 31% منهم أعمارهم ما بين 26 و30 سنة و 13.8% تزيد أعمارهم عن 45 سنة أما الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة فلم تزد نسبتهم عن 10.3% فقط؛
- **المؤهل العلمي:** نلاحظ أن أغلب العمال لديهم مستوى ليسانس وذلك بنسبة 62.1% ثم الماجستير بنسبة 20.7% ثم البكالوريا بنسبة 10.3% أما أصحاب الدكتوراة والشهادات الأخرى فلم تزد النسبة فيها عن 3.4% فقط وهذا التوزيع قد يكون طبيعي بالنظر إلى طبيعة نشاط المؤسسة وإستراتيجيتها الرامية لاستقطاب اليد العاملة الكفاء؛
- **طبيعة الوظيفة:** تبين لنا أن الفئة الغالبة في العينة هي فئة موظفي المصالح وذلك بنسبة 62.1% ثم رؤساء المصالح بنسبة 24.1% ثم المدراء الفرعيين بنسبة 13.8% وهذا التوزيع قد يكون سببه طبيعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة؛

• **سنوات الخبرة:** نلاحظ أن الفئة الغالبة في العينة هي فئة خبرتها بين 5 و10 سنوات بنسبة 44.8%، و 34.5% خبرتهم تقل عن 5 سنوات وهي أرقام تبين نقص خبرة غالبية العمال، ويرجع سبب ذلك إلى دوران العمال وعدم استقرارهم في المؤسسة، أما باقي فئات الخبرة المهنية فقد كانت متساوية بنسبة 6.9% لكل فئة؛

• **المعارف المكتسبة حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة:** نلاحظ أن معظم العمال لديهم معارف متوسطة فيما يخص المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة وذلك بنسبة 58.6% ثم بدرجة مرتفعة بنسبة 17.2% ثم بدرجة منخفضة جدا ومنخفضة بنسبة 10.3% أما الذين يمتلكون معارف كبيرة في هذا المجال فقد كانت نسبتهم 3.4% فقط وهذا قد يرجع إلى قلة اهتمام المؤسسة بهذا المجال كونه يمثل عبئاً مالي لهم حسب وجهة نظرهم؛

• **مصدر المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية و البيئية للمؤسسة:** نلاحظ أن أغلب الذين يمتلكون معارف بخصوص المسؤولية الاجتماعية و البيئية للمؤسسة اكتسبوا هذه المعارف بشكل ذاتي وذلك بنسبة 65.6% ثم عن طريق المؤتمرات بنسبة 13% ثم عن طريق الدورات التدريبية بنسبة 3.4% فقط وهذا يدل على قلة التوعية والاهتمام بهذا المجال.

2.4.3. المحور الثاني- مجالات المسؤولية الاجتماعية و البيئية للمؤسسة:

يتضمن هذا الجزء تشخيص مجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة من تفاعل المؤسسة مع المجتمع وبيئة عمل المؤسسة بالإضافة إلى مجالات تخص عمال المؤسسة، وبناء على معطيات الملحق رقم (02)، تميل إجابات التي تخص القسم الأول "تفاعل المؤسسة مع المجتمع" منه في اتجاه الموافقة بمتوسط حسابي قدره (3.87) وهذا يدل على أن مؤسسة الاسمنت لمفتاح لديها التزامات واضحة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، أما الانحراف المعياري فقد قدر بـ (1.27) وهو يشير إلى تشتت كبير نوعاً ما لإجابات أفراد عينة الدراسة وهذا يعني أن إجاباتهم لم تكن في اتجاه واحد لحد ما.

أما نتائج تحليل إجابات القسم الثاني والذي يخص "بيئة عمل المؤسسة"، فكانت في اتجاه موافق بمتوسط حسابي قدره (3.92) وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تهتم بالشؤون البيئية وهو ما

يعكس لنا الالتزام الذي تكنه مؤسسة الاسمنت لمفتاح نحو الحفاظ على البيئة، أما الانحراف المعياري فقد قدر بـ (1.13) وهو يشير إلى تشتت متوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة وهذا يعني أن إجاباتهم لم تكن في اتجاه واحد لحد ما.

في حين كانت نتائج تحليل إجابات القسم الثالث "يخص عمال المؤسسة" تعطي توجهها نحو الموافقة بمتوسط حسابي قدره (4.06) وهذا يدل على أن المؤسسة تهتم بالشؤون الاجتماعية للعمال وكذلك يعكس نوع من المسؤولية الاجتماعية التي تأخذها مؤسسة الاسمنت لمفتاح على عاتقها اتجاه عمالها، أما الانحراف المعياري فقد قدر بـ (1.05) وهو يشير إلى تشتت متوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة وهذا يعني أن إجاباتهم لم تكن في اتجاه واحد لحد ما.

بناء على نتائج الأقسام الثلاث، جاءت نتيجة المحور ككل تبين بأن هناك نوع من الإدراك لمجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية لمؤسسة الاسمنت لمفتاح، حيث يميل متوسط إجابات أفراد العينة في اتجاه الموافقة بمتوسط حسابي قدره (3.95) وانحراف معياري قدر بـ (1.15) وهو يشير إلى تشتت متوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة، وتؤكد الإجابات على أن مسؤولية المؤسسة لا تقتصر فقط على نشاطها الاقتصادي بل تتعدى ذلك لتجعل منها مسؤولة أمام المجتمع الذي تتفاعل معه وعمالها بالإضافة إلى بيئة العمل التي تمارس فيها نشاطها الاقتصادي.

3.4.3. المحور الثالث- إفصاح المؤسسة عن مسؤوليتها البيئية والاجتماعية:

يضم هذا المحور عبارات تخص عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية من طرف المؤسسة، ويعرض الملحق رقم (03) نتائج تحليل هذا المحور والذي كانت عدد الأسئلة التي تقيسه هي (09) أسئلة تمثلت في الأسئلة من (01-09) كما جاء في أداة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.51) مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة حوله وفق سلم ليكرت، وهو إشارة لوجود رأي موافق حول الإفصاح المؤسسة عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية ضمن تقاريرها المالية السنوية عن طريق معلومات تتعلق بأدائها الاجتماعي والبيئي، حيث جاءت الفقرة رقم (01) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.72) وبانحراف معياري (1.064)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (08) بمتوسط حسابي

(3.62) وانحراف معياري (1.172)، في حين جاءت الفقرة (05) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.59) وانحراف معياري (0.9660)، كما جاءت الفقرات (02-03-09) في المراتب الموالية بدرجة موافق، بينما جاءت الفقرات (04-07) في المراتب الأخيرة وبدرجة محايد.

5.3. اختبار الفرضيات:

سنحاول من خلال هذا الجزء اختبار العلاقة بين إفصاح المؤسسة محل الدراسة عن مسؤولياتها ومجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية ولذلك وضعت الفرضية الرئيسية التالية:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالات المسؤولية (تفاعل المؤسسة مع المجتمع، بيئة عمل المؤسسة، عمال المؤسسة) والإفصاح المحاسبي لمسؤوليات المؤسسة الاجتماعية والبيئية".

وقصد اختبار هذه الفرضية قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فرضيات فرعية كما يلي:

1.5.3. الفرضية الفرعية الأولى:

"يعتبر تفاعل المؤسسة مع المجتمع مجالا من مجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية المؤثر في إفصاح المؤسسة عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية".

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة بين تفاعل المؤسسة مع المجتمع وإفصاحها عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة بين تفاعل المؤسسة مع المجتمع وإفصاحها عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية.

ومن أجل اختبار صحة الفرضيات من عدمها اعتمدنا على معامل الارتباط برسون وذلك من أجل الوقوف على معنوية العلاقة، وسيتم اعتماد القيمة المعنوية α sig بـ 5% مثلما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى.

المتغير التابع	إفصاح المؤسسة عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية	معامل الارتباط r	مستوى المعنوية α
المتغير المستقل	تفاعل المؤسسة مع المجتمع	0.58	0.001

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بين المتغيرين التابع والمستقل متوسط يقدر بـ 58%، أي أن محتوى إفصاح المؤسسة عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية يتأثر بواسطة تفاعل المؤسسة مع المجتمع، وبما أن مستوى المعنوية يقدر بـ (0.001) وهو أقل من (0.05) أي $\text{sig} \geq 0.001$ ، يعني ذلك أننا نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضية العدم H_0 ، وعليه نستنتج أن هناك علاقة ذات تأثير بين تفاعل المؤسسة مع المجتمع والإفصاح المحاسبي لمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية.

2.5.3. الفرضية الفرعية الثانية: "تعتبر بيئة عمل المؤسسة مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية التي تؤثر في إفصاح المؤسسة عن مسؤولياتها".

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة بين بيئة عمل المؤسسة وإفصاحها عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية.
الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة بين بيئة عمل المؤسسة وإفصاحها عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية.
 ومن أجل اختبار صحة الفرضيات من عدمها اعتمدنا على معامل الارتباط برسون وذلك من أجل الوقوف على معنوية العلاقة (اعتماد القيمة المعنوية $\text{sig } \alpha$ بـ 5%)، مثلما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية.

المتغير التابع	إفصاح المؤسسة عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية	معامل الارتباط r	مستوى المعنوية α
المتغير المستقل	البيئة التي تعمل فيها المؤسسة	0.52	0.004

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بين المتغيرين التابع والمستقل متوسط يقدر بـ 52% أي أن محتوى إفصاح المؤسسة عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية يتأثر بالبيئة التي تعمل فيها المؤسسة، وبما أن مستوى المعنوية يقدر بـ (0.004) وهو أقل من (0.05) أي $\text{sig} \geq 0.004$ ، يعني ذلك أننا نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضية العدم H_0 ، وعليه نستنتج أن هناك علاقة ذات تأثير بين البيئة التي تعمل فيها المؤسسة والإفصاح المحاسبي لمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية.

3.5.3. الفرضية الفرعية الثالثة: "تأثر المسؤولية اتجاه عمال المؤسسة في إفصاح المؤسسة عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية".

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة بين عمال المؤسسة وإفصاحها عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة بين عمال المؤسسة وإفصاحها عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية.

ومن أجل اختبار صحة الفرضيات من عدمها اعتمدنا على معامل الارتباط برسون وذلك من أجل

الوقوف على معنوية العلاقة، وسيتم اعتماد القيمة المعنوية α sig بـ 5% مثلما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

المتغير التابع	إفصاح المؤسسة عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية	معامل الارتباط r	مستوى المعنوية α
المتغير المستقل	عمال المؤسسة	0.42	0.02

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بين المتغيرين التابع والمستقل متوسط يقدر

بـ 42% أي أن محتوى إفصاح المؤسسة عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية يتأثر بعمال هذه المؤسسة،

وبما أن مستوى المعنوية يقدر بـ (0.02) وهو أقل من (0.05) أي $\text{sig} \geq 0.02$ ، يعني ذلك أننا نقبل

الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضية العدم H_0 ، وعليه نستنتج أن هناك علاقة ذات تأثير بين عمال هذه

المؤسسة والإفصاح المحاسبي لمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية.

بناء على ما تم التطرق إليه يمكننا القول بأن الفرضيات الثلاثة تؤكد أن مجالات المسؤولية

الاجتماعية والبيئية (تفاعل المؤسسة مع المجتمع، بيئة عمل المؤسسة، عمال المؤسسة) معبر عنها من خلال

إفصاح المؤسسة محل الدراسة عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية، أي أن الفرضية الرئيسية صحيحة.

4. الخاتمة:

جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى التزام مؤسسة الاسمنت لمفتاح بتطبيق محاسبة المسؤولية

الاجتماعية وبالتالي الاهتمام بالجانب البيئي والاجتماعي إضافة إلى الجانب المالي، وقد أجابت الدراسة

عن تساؤل البحث من خلال استقراء الواقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، كما توصلت الدراسة

إلى عدة نتائج نذكر منها:

- انتقل مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية من مفهوم ضيق لتعامل مع أحداث بيئية آنية إلى هدف إستراتيجي يتطلب إعطائه أهمية كبيرة في التخطيط الإستراتيجي بعيد الأمد؛
- الاهتمام الكبير من قبل العديد من المؤسسات والهيئات الدولية بهذا الموضوع، حيث تحث دول العالم إلى محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية دون الإضرار بالبيئة والمجتمع؛
- لم تجد المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاهتمام الكافي لإرساء أسس لقياسها والتقرير عنها بالرغم من الاتفاق على أهمية قياسها؛
- هناك نوع من الإدراك لمجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية لمؤسسة الاسمنت لمفتاح، وأن مسؤولية المؤسسة لا تقتصر فقط على نشاطها الاقتصادي بل تتعدى ذلك لتجعل منها مسؤولة أمام المجتمع الذي تتفاعل معه وعمالها بالإضافة إلى بيئة العمل التي تمارس فيها نشاطها الاقتصادي.
- تقوم المؤسسة الاسمنت بمفتاح بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية ضمن تقاريرها المالية السنوية عن طريق معلومات تتعلق بأدائها الاجتماعي والبيئي.
- في ضوء نتائج الدراسة المتوصل إليها نقدم مجموعة من التوصيات نوجز أهمها فيما يلي:
- نشر وتعميم مفاهيم المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى المؤسسات الاقتصادية وإجراء دورات تحسيسية وتوعية المؤسسات بهذه المسؤولية؛
- إعادة النظر في الخطة الإستراتيجية للمؤسسة بإدخال المسؤولية الاجتماعية والبيئية ضمن أولوياتها؛
- يجب أن تحظى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب المنظمات المهنية ومن أعضاء التدريس في أقسام المحاسبة بالجامعات الجزائرية؛
- ضرورة تطوير القوائم المالية في المستقبل القريب لكي يشمل على بيانات تفصيلية عن الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسات الاقتصادية خاصة قائمة الدخل؛
- إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة لوضع نموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية والبيئية بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق وأقل تكلفة ممكنة؛

- أن تقوم المؤسسات الاقتصادية بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية بكافة جوانبها واستخدامها كنظام معلومات اجتماعي وبيئي يخدم كافة الأطراف المعنية.

5. قائمة المراجع

1. الفضل، مؤيد، (2002)، مشاكل المحاسبة المعاصرة، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن.
2. عزام، صبري، (2006)، الإحصاء الوصفي ونظام SPSS، عالم الكتب، أريد، الأردن.
3. الحمدي، فؤاد محمد، (2003)، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه في فلسفة إدارة الأعمال، جامعة المنتصية، اليمن.
4. العلمات، نوفان حامد محمد، (2010)، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا.
5. قاسي، ياسين، (2013)، دور التسويق الاجتماعي في تنمية المراكز الإستشفائية الجامعية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
6. المساعيد، فياض علان فياض، (2013)، نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الجرش، الأردن.
7. طرشني، محمد و يخلف، إيمان، (2017)، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور المحاسبي، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 3، العدد 5، جامعة الشلف، ص 99-117.
8. Davis, Keith, (1973), *the case for and against business assumption of responsibilities*, the academy of management journal, vol 16, No 2, p 312-322.
9. Drucker, Peter, (1977), *An Introductory View Of Management*, harper's college press.
10. Bouyou, Floriane, (2010), *le management stratégique de la responsabilité sociale de entreprises*, thèse de doctorat en management, le CNAM, paris.
11. Caroll, Archie B., (1979), *A Three-Dimensional Conceptual Model Of Corporate Social Performance*, Academy Of Management Review, vol 4, No 4, p 497-505.
12. Frank, Den And al, (2007), *Managing corporate social responsibility in action talking corporate social responsibility*, series publishing company, USA.

13. Gray R. and al., (1987), Social and Environmental Accounting, <https://www.ukessays.com>, watch in 10/10/2019.

6. الملاحق

الملحق رقم (01): تحليل خصائص عينة الدراسة.

النسبة المئوية %	التكرارات	البيان	
69%	20	ذكر	الجنس
31%	9	أنثى	
100%	29	المجموع	
10.3%	3	25-20 سنة	الفئة العمرية
31%	9	30-26 سنة	
44.8%	13	45-31 سنة	
13.8%	4	أكثر من 45 سنة	
100%	29	المجموع	
10.3%	3	بكالوريا	المؤهل العلمي
62.1%	18	ليسانس	
20.7%	6	ماجستير	
3.4%	1	دكتورة	
3.4%	1	شهادة أخرى	
100%	29	المجموع	
62.1%	18	موظفي المصالح	طبيعة الوظيفة
24.1%	7	رئيس المصلحة	
13.8%	4	مدير فرعي	
100%	29	المجموع	
34.5%	10	اقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
44.8%	13	5-10 سنوات	
6.9%	2	11-15 سنة	
6.9%	2	16-20 سنة	
6.9%	2	21 سنة فما فوق	

%100	29	المجموع	
% 10.3	3	منخفضة جدا	المعارف المكتسبة حول موضوع الدراسة
% 10.3	3	منخفضة	
%58.6	17	متوسطة	
% 17.2	5	مرتفعة	
%3.4	1	مرتفعة جدا	
%100	29	المجموع	
%65.6	19	تعليم ذاتي	مصدر المعلومات المكتسبة حول الموضوع
%13	9	مؤتمرات و ندوات	
%3.4	1	دورات تدريبية	
%100	29	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الملحق رقم (02): تحليل نتائج عبارات المحور الثاني.

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
--	القسم الأول: تفاعل المؤسسة مع المجتمع	--	--	--
01	مساهمة المؤسسة في المجالات الثقافية كإقامة المكتبات في المناطق الفقيرة ونشر الكتب وتمويل المعارض .	3.62	1.601	موافق
02	تدعيم المؤسسة الإنفاق على الهيئات الصحية والمساهمة في إقامة مستشفيات لبعض الأمراض والأوبئة.	3.86	1.052	موافق
03	تقلص المؤسسة التبرعات والمساعدات للمنظمات والجمعيات الخيرية والمراكز الثقافية والرياضية.	3.93	1.067	موافق
04	توفير المؤسسة فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع وتوظيف فئة المعوقين والعاطلين عن العمل.	4.03	1.106	موافق
05	من الضروري مساعدة أفراد المجتمع في حالة الكوارث الطبيعية والاجتماعية.	3.93	1.567	موافق
--	نتيجة القسم الأول	3.87	1.27	موافق

--	--	--	القسم الثاني: بيئة عمل المؤسسة	--
موافق	1.177	4.03	المؤسسة تسعى إلى استخدام الآلات الأقل تسببا في تلوث الهواء وإحداث الضوضاء.	01
موافق	0.936	3.69	تقلل المؤسسة من الهدر في الموارد الطبيعية والاقتصاد في مصادر الطاقة.	02
موافق	0.999	3.96	يُمكن المؤسسة أن تساهم في دعم برامج إعلامية لتحسين وحماية البيئة.	03
موافق	1.525	3.90	قيام المؤسسة بالأنشطة البيئية مثل التشجير وتحميل المناطق المحيطة بها.	04
موافق	1.034	4.03	تبادر المؤسسة في اقتناء أفضل الطرق الفنية كفاءة للتخلص من مخلفات الإنتاج بطريقة تكفل تخفيض التلوث البيئي.	05
موافق	1.13	3.92	نتيجة القسم الثاني	--
--	--	--	القسم الثالث: يخص عمال المؤسسة	--
موافق	1.552	3.86	من الضروري إتباع سياسة الرقي تعترف بقدرات العاملين في المؤسسة بدون تمييز أو تفرقة بينهم.	01
موافق	0.781	3.93	لابد من إقامة الدورات التدريبية والتطويرية للعاملين فيها.	02
موافق تماما	0.456	4.21	ضرورة قبول توظيف الطلبة الجامعيين أثناء العطلة الصيفية وكذا المتخرجين منهم.	03
موافق	1.392	4.03	منح المؤسسة العاملين أجور ومراتب تحقق لهم مستوى معيشي مناسب، وكذا توفير النقل والسكن والتأمين الصحي والتقاعد للعاملين فيها.	04
موافق تماما	1.079	4.31	وجوب توفير المؤسسة ظروف عمل آمنة ومريحة.	05
موافق	1.05	4.06	نتيجة القسم الثالث	--
موافق	1.15	3.95	نتيجة المحور	--

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الملحق رقم (03): تحليل نتائج عبارات المحور الثالث.

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
-------	--------	-----------------	-------------------	---------------

تبنى محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية - دراسة حالة

موافق	1.064	3.72	محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية هي إظهار البيانات المتعلقة بمسؤولية المؤسسة تجاه المجتمع في التقارير والحسابات الختامية للمؤسسة بشكل أرقام.	01
موافق	0.887	3.62	هناك قوانين وأنظمة صادرة عن الدولة تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية في تقاريرها المالية.	02
موافق	1.042	3.55	إتباع المؤسسة نموذج يقتصر على عرض بعض عناصر مجال الموارد البشرية والمضمون الاجتماعي أي أنشطة الأمن الصناعي وتشغيل الأقليات والمعاشات.	03
محايد	1.350	3.28	من الضروري إعطاء الحرية للمؤسسة لاختيار طريقة الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية في تقاريرها المالية.	04
موافق	0.966	3.59	وجوب إفصاح المؤسسة ضمن تقاريرها المالية السنوية عن معلومات تتعلق بأدائها الاجتماعي والبيئي.	05
محايد	1.030	3.38	بإمكان المؤسسة أن تفصح عن مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية في تقارير خاصة ومنفصلة عن التقارير المالية السنوية.	06
محايد	1.091	3.34	استخدام المؤسسة في إعداد تقاريرها السنوية نماذج تقوم على تصنيف الأنشطة التي لها تأثيرات بيئية و اجتماعية في شكل ميزانية عمومية تتضمن جانب الأصول وجانب الخصوم.	07
موافق	1.172	3.62	قابلية المؤسسة إعداد نماذج محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية وما تحتويه من معلومات .	08
موافق	1.185	3.55	وجوب قيام المؤسسة بإعداد نموذج يقوم على إعداد ميزانية عمومية مالية اجتماعية وقائمة دخل مالية اجتماعية، بذلك يتم الربط بين الأنشطة المالية والاجتماعية للمؤسسة.	09
موافق	1.08	3.51	نتيجة المحور	--

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

تحليل التعادل كأداة إدارية لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة "بريمكس الشرق" سكيكدة

Break – Even Analysis as a Management tool for Decision - making in economic institutions**Case study an institution: "Premix -Est SPA" SKIKDA**د.شلابي عمار¹

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، a.chalabi@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2020/09/24

تاريخ القبول: 2020/08/18

تاريخ الاستلام: 2019/12/01

ملخص:

تم تصميم هذه الورقة لتوضيح، من خلال أمثلة، الطريقة التي تؤثر بها التغييرات في ظروف التشغيل على الأرباح المقدرة، وكذلك آثار هذه التغييرات على القرارات التي تتخذها المؤسسات الاقتصادية. اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على دراسة حالة مؤسسة بريمكس الشرق - سكيكدة. كشفت الدراسة أن تطبيق تقنية تحليل التعادل في عملية صنع القرار يعزز إلى حد كبير الكفاءة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تم الكشف عن أن الفوائد المستمدة من تطبيق تحليل التكلفة والحجم والأرباح تشمل: التحكم الفعال في التكلفة والقدرة الإنتاجية العالية وزيادة الربحية .

كلمات مفتاحية: تحليل التعادل، التكاليف الثابتة، التكاليف المتغيرة، الرفع التشغيلي، اتخاذ القرار.

تصنيفات JEL : M41 ، L11.

Abstract:

This paper is designed to explain, by means of concrete examples, the way in which operation conditions changes influence the earnings estimated, as well as the implications of these changes on the decisions to make of Economic institutions.

We adopted it in our study On the descriptive analytical method We also adopted in the applied side On Case study an institution: "Premix -Est SPA" SKIKDA. The study revealed that the application of Break – Even Analysis techniques in decision making process to Avery large extent enhance managerial efficiency of Economic institutions, In addition it was revealed that the benefits derived from the application of Cost- volume-profit analysis include: efficient cost control, high productive capacity and increase in profitability.

Keywords: Break – Even Analysis; Fixed Costs; Variable Costs; Operating Leverage; Decision making.

Jel Classification Codes: M41, L11.

المؤلف المرسل: شلاي عمار، الإيميل: a.chalabi@univ-skikda.dz

1- مقدمة: تحليل التعادل Break – Even Analysis، أو ما يسمى تحليل العلاقات بين الحجم، التكلفة والأرباح Cost - volume - profit analysis، أحد الأساليب التي يعتمد عليها المحاسب الإداري في توفير البيانات اللازمة للتخطيط واتخاذ القرارات في الأجل القصير، وتتمحور إشكالية بحثنا حول التساؤل الرئيسي التالي: كيف يساهم أسلوب تحليل التعادل في اتخاذ القرارات الإدارية في مؤسسة بريمكس الشرق خلال الفترة ما بين 2014-2018؟

ولإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نطرح ثلاث فرضيات في محاولة منا للإحاطة بجوانب الدراسة:

1. دراسة آثار التغيرات في التكاليف وحجم النشاط على أرباح المؤسسة تعتبر أداة مهمة للمسيرين

تساعدهم على فهم العلاقات المتشابكة بين التكلفة وحجم النشاط والربح؛

2. يعتبر تحليل التعادل أداة هامة في تخطيط الأرباح عند مستويات مختلفة من النشاط في المؤسسة؛

3. ارتفاع التكاليف الثابتة في هيكل التكاليف يؤدي إلى زيادة حساسية الأرباح للتغير في المبيعات.

أهمية الدراسة: ترجع أهمية الدراسة في كون نموذج تحليل التعادل أداة تساعد المسيرين في اتخاذ القرارات الإدارية الملائمة، بالإضافة إلى أهمية هذا النموذج في تقدير الأرباح.

أهداف الدراسة: إن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في ما يلي:

1. تسليط الضوء على نموذج تحليل التعادل كأداة مهمة لاتخاذ القرارات الإدارية؛
 2. تحليل التعادل للمؤسسة محل الدراسة خلال فترات زمنية مختلفة، وإبراز أهمية هذا التحليل في تحسين أداء المؤسسة، من خلال القرارات الإدارية المتخذة في ضوء ذلك.
- منهجية الدراسة: للإحاطة بجوانب الموضوع تم الاعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، من أجل الإجابة بقدر الإمكان على الإشكالات الرئيسية، كما تم الاعتماد من جهة أخرى على أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي، من خلال دراسة حالة مؤسسة اقتصادية "Premix- Est SPA" المختصة في إنتاج الفيتامينات المعدنية المركزة الموجهة لوحدة تغذية الأنعام UAB، والواقع مقرها في دائرة الحروش بولاية سكيكدة، وهي أحد فروع مجمع ONAB الديوان الوطني لأغذية الأنعام، وهذا خلال السنوات المالية (2014- 2018). الدراسات السابقة:

دراسة الشيباني جوهرة محمد 2008: بعنوان "استخدام أسلوب تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في اتخاذ القرارات الإدارية ومدى تطبيقه في المؤسسات الإنتاجية اليمنية" جامعة عدن، (الشيباني، 2008) واستخدمت الدراسة أسلوب التطبيق العملي للنموذج على 39 مؤسسة يمنية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك فجوة بين أهمية استخدام هذا الأسلوب وبين التطبيق العملي، كما خلصت الدراسة إلى أن حجم النشاط لا يلعب دور في استخدام أسلوب تحليل التعادل بسبب أن هذا الأخير يمكن استخدامه مهما كان حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها.

دراسة The Effect of Using Break- "Nabil Alnasser 2014 بعنوان: Jordanian Companies the Industrial Even-Point in Planning, Controlling, and Decision Making in (Alnasser، 2014، الصفحات 626-637)، هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير استخدام معادلة نقطة التعادل في التخطيط والرقابة وصناعة القرار في المؤسسات الإنتاجية الأردنية، من خلال تحليل استبانته وزعت على عينة الدراسة المكونة من 54 موظف في قسم

المحاسبة في المؤسسات الإنتاجية الأردنية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن معظم هذه المؤسسات تستخدم أسلوب التعادل في صناعة القرار، وقد أوصت الدراسة بضرورة استخدام هذه الأداة في صنع القرار باعتبار كفاءتها ودقتها العقلانية.

2- مفهوم تحليل التعادل: هناك عدة مفاهيم لتحليل التعادل، كتحليل التكلفة والحجم والربح، أو عتبة المردودية، ويعرف تحليل التعادل على أنه: "حجم المبيعات الذي تكفي متحصلاته فقط لتغطية كافة التكاليف" (هندي، 2003، صفحة 110)، يقوم تحليل التعادل على مجموعة من الافتراضات أهمها:

- أن النواتج هي حصيلة بيع منتج واحد أو خدمة معينة أو مزيج من المنتجات والخدمات أو نسبة نواتج المنتج أو الخدمة فيه تبقى ثابتة ولا تتغير في الأجل القصير (الفضل، 2010، صفحة 110)؛
 - ثبات جميع المتغيرات خلال فترة التخطيط، وذلك مثل الكفاية الإنتاجية، تعدد المنتجات، التكاليف، الأسعار ومستويات المخزون (معروف و أشرف، 2009، صفحة 132)؛
 - كلما ارتفعت نسبة التكاليف الثابتة في هيكل التكاليف كلما ارتفعت حساسية الأرباح للتغير في المبيعات، كما تعتبر حجم المبيعات هو المؤثر الوحيد في أجمالي التكاليف المتغيرة فتزداد هذه التكاليف بنفس نسبة الزيادة في المبيعات، والعكس صحيح عند نقص المبيعات؛
 - لا يوجد مخزون أول المدة أو آخر المدة، حتى لا يحدث تغير في حجم المخزون، "بمعنى آخر الكميات المنتجة يتم بيعها بالكامل" (أبو حجاج، 2009، صفحة 122)؛
 - تصنف التكاليف إلى تكاليف تتغير بتغير حجم النشاط، وأخرى لا تتغير بتغير حجم النشاط؛
 - لا يأخذ النموذج بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، مع "ثبات هامش الربح بين قنوات التوزيع حتى لا يؤدي إلى تغير في دالة الإيراد" (فوده، 2009، صفحة 82)؛
 - العلاقة بين التكاليف المتغيرة وحجم النشاط هي علاقة خطية أي في اتجاه طردي مع حجم النشاط.
- هذه الافتراضات لا تتفق كثيرا مع الواقع الاقتصادي (ديان، 1984، صفحة 79)، فزيادة المبيعات يمكن أن ينتج عند زيادة الطلب نتيجة تخفيض الأسعار، وبالتالي الإيرادات تظهر في شكل منحني

وليس خط مستقيم، "كذلك الحال بالنسبة للتكاليف، حيث تأخذ معادلة خط مستقيم" (صائب، 2011، صفحة 443)، إضافة إلى "صعوبة التفرقة بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة نظرا لتشابكهما" (الخطيب، 2006، صفحة 277)، وبالتالي صعوبة إدراجها عند استخدام تحليل التعادل. غير أن الدراسات الميدانية أثبتت أن تغيرات مستويات النشاط عادة ما تكون في حدود ضيقة، "مما يجعل افتراض الخط المستقيم غير بعيد عن الحقيقة" (أبو حشيش، 2005، صفحة 257).

3- استخدامات العلاقة بين التكاليف، الحجم والربح في اتخاذ القرارات: يعتمد أسلوب تحليل التعادل بالأساس على تصنيف التكاليف من حيث ارتباطها بحجم الإنتاج في المدى القصير إلى قسمين هما (الحسناوي، 1990، صفحة 166):

التكاليف الثابتة Fixed Costs: وهي التكاليف التي لا تتغير في الأجل القصير بتغير حجم النشاط (المعماري، 2006، صفحة 363)، وهي: "الفرق بين مجموع التكاليف والتكاليف المتغيرة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً" (Mykita & Tuszynski, 1995, p. 157).

التكاليف المتغيرة Variable Costs: وهي التكاليف التي تتغير بشكل طردي مع التغير في حجم النشاط (كداوي، 2008، صفحة 75)، أي "بنفس نسبة التغير في حجم المبيعات" (حنفي، أساسيات الإدارة المالية، 2003، صفحة 160).

يقاس نشاط المؤسسة بعدد الوحدات المنتجة والمباعة، وتحليل التعادل يعتمد بالأساس على "معرفة ما إذا كان المنتج يساهم في تغطية تكاليف الشركة؟ وما هي مساهمته؟ وما مدى تغير هذه المساهمة واستجابتها للتغير في حجم إنتاج هذا المنتج؟" (أبو دغيم، 2015، صفحة 17)، حيث يساعد على:

- معرفة كمية المنتجات التي يجب أن تنتج لكي تتخطى المؤسسة مصاريف التشغيل؛
- معرفة حجم المبيعات للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها وهي الأرباح السنوية؛
- تحديد الأسعار والرقابة عليها، والتحليل الحساس في عمليتي التصنيع والشراء؛
- تحديد أي منتج أو خدمة يتوجب تقديمها أو إيقافها.

إن دراسة آثار التغيرات في التكاليف وحجم النشاط على أرباح المؤسسة تعتبر أداة مهمة للمسيرين تساعد على فهم العلاقات المتشابكة بين التكلفة وحجم النشاط والربح، ونبدأ في دراستنا لهذه الآثار انطلاقاً من هامش المساهمة أو ما يعرف بالهامش على التكلفة المتغيرة M/cv ، حيث:

الهامش على التكلفة المتغيرة $M/cv = \text{رقم الأعمال } CA - \text{التكلفة المتغيرة } CV = \text{سعر بيع الوحدة} \times \text{عدد الوحدات المنتجة والمباعة} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة} \times \text{عدد الوحدات المنتجة والمباعة}$
 $M/cv = Px.X - CVU.X$ وللحصول على النتيجة RT نقوم بطرح الأعباء الثابتة CF فإذا لم يكن الهامش على التكلفة المتغيرة كافياً لتغطية التكاليف الثابتة تتحقق خسائر خلال الفترة.

"تسمح طريقة تحليل التعادل بالمقارنة بين المؤسسات على أساس الهامش على التكلفة المتغيرة، كما تسمح بتحديد المسؤوليات، لأن التكاليف الثابتة، ليس للمسئولين أي دخل في تحديدها" (داوي عدون، 1990، صفحة 151). ودراسة العلاقة بين التكاليف، حجم النشاط والأرباح تكون من خلال المعادلة الرياضية التي تعتمد على الصيغة التالية: نتيجة الاستغلال = معدل الهامش على التكلفة المتغيرة

$$RT = TM/cv \times \text{رقم العمال } CA - \text{التكاليف الثابتة } CF \text{ أي: } \boxed{RT = TM/cv \times CA - CF}$$

4- عتبة المردودية SR: تعرف المردودية على أنها: "قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها" (بوشنقىر و زغيب، 2010، صفحة 87)، أما عتبة المردودية فتعرف على أنها: "مستوى النشاط الذي تكون فيه مجموع الإيرادات تغطي مجموع التكاليف" (بن ساسي و قريشي، 2006، صفحة 186)، فإذا كانت "مجموع مبيعات مؤسسة ما في مستوى أقل من مستوى نقطة التعادل فمعنى ذلك أن نشاط هذه المؤسسة واقع في منطقة الخسارة" (الحافظ، 1970، صفحة 442)، كما تعرف على أنها "مستوى النشاط الضروري الذي من خلاله تحقق المؤسسة نتيجة معدومة" (رحمون، 2005، صفحة 207)، وعندها "يتساوى الهامش على التكلفة المتغيرة مع التكاليف الثابتة" (Teller, 1999, p. 199)، وهنا يتحقق التعادل أي تكون المؤسسة في وضعية لا ربح ولا خسارة، وتسمى نقطة التعادل أو نقطة التوازن أو نقطة الصفر" (Drouin, 1999, p. 6)، كما تعرف "بأنها النقطة التي يتساوى

عندها الهامش على التكاليف المتغيرة مع التكاليف الثابتة عن الفترة القصيرة الأجل " (Langlois, 2008, p. 147)، ومما تقدم يمكن استنتاج خصائص عتبة المردودية، وهي:

- رقم الأعمال = مجموع التكاليف $CA=CT$ ؛
- الهامش على التكلفة المتغيرة = التكاليف الثابتة $M/cv=CF$ ؛
- النتيجة = صفر $RT=0$.

1.4- حساب عتبة المردودية: يتم حساب عتبة المردودية في الحالة العامة وفق إحدى العلاقتين

$$SR = \frac{CA \times CF}{M/cv} \text{ ou } SR = \frac{CF}{TM/cv}$$

أما الصيغة الرياضية لحساب عتبة المردودية فتكون بالاعتماد على خواص العتبة حيث نعلم أن عتبة المردودية هي رقم الأعمال الذي يجعل النتيجة تساوي صفر، أي "تتعلق بمستوى النشاط الذي يحقق نتيجة معدومة" (Burlaud , 1995, p. 56).

2.4 هامش الأمان ومعدله: يعرف هامش الأمان Margin of Safety على أنه الفرق بين المبيعات وعتبة المردودية، حيث "يحدد المقدار الذي يمكن أن تنخفض به المبيعات قبل أن تحقق المؤسسة خسائر" (أبو حشيش، 2005، صفحة 249)، ويتم حساب قيمته كما يلي: $MS=CA-SR$

وترجع أهمية معرفة هامش الأمان بأنه يظهر المقدار الذي يمكن أن تنخفض به المبيعات قبل حدوث خسائر للمؤسسة، ويمكن حساب معدل الأمان أو ما يسمى "مؤشر الأمان النسبي كما يلي:

$$MS\% = \frac{MS}{CA} \times 100$$

5- الرفع التشغيلي Operating Leverage: مفهوم الرفع التشغيلي مأخوذ من الفيزياء ويعني إمكانية تحريك كتلة ثقيلة بواسطة قوة صغيرة نسبياً (الراوي و مزعل، 2012، صفحة 313)، والرافعة التشغيلية تعرف على أنها "الاستخدام المتاح للكلف التشغيلية الثابتة، من أجل تعظيم تأثير التغيرات التي تحصل في المبيعات على الربح التشغيلي (النعمي، 2009، صفحة 431)، وهي: "ذلك الجزء من الأعباء الثابتة التي يترتب عليها مخاطر بالنسبة للمؤسسة" (حنفي، 2003، صفحة 159)، حيث "ترتفع درجة الرفع التشغيلي كلما ارتفع الوزن النسبي للتكاليف الثابتة (مطر، 2009، صفحة 66)، ويرتبط مفهوم الرفع التشغيلي بميكل التكاليف أي بمعدل كل من التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة والذي يعبر

عن "الأهمية النسبية لكل من التكاليف الثابتة والمتغيرة" (الجبوري، 2012، صفحة 127)، وهذا الهيكل متغير عبر الزمن (التكريتي، 2010، صفحة 127). ويمكن التعبير عن درجة الرفع التشغيلي بالعلاقة:

$$\frac{\text{هامش المساهمة الكلي}}{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}} = \text{الرافعة التشغيلية}$$

هامش المساهمة الكلي أو ما يعرف بالهامش على التكلفة المتغيرة = هامش المساهمة للوحدة × عدد الوحدات المنتجة والمباعة، حيث: هامش المساهمة للوحدة = سعر بيع الوحدة - التكلفة المتغيرة للوحدة. و"يكتسي هيكل التكاليف أهمية كبيرة في تحليل الحساسية" (أبو نصار، 2008، صفحة 151)، وتدعى كذلك بدرجة رافعة التشغيل وتعرف على أنها التغير في النتيجة (ربح التشغيل)، الناتج عن التغير في الكمية المباعة بنسبة 1%، وتحسب بالعلاقة:

$$DOL = \frac{\Delta X(p - CV)}{X(p - CV) - CF} \times \frac{X}{\Delta X} = \frac{X(p - CV)}{X(p - CV) - CF}$$

6- علاقة تحليل التعادل باتخاذ القرار الإداري: يعرف اتخاذ القرار على أنه "جوهر العملية الإدارية في أي مؤسسة، وهو الاختيار المدرك والواعي القائم على أساس التحقيق والحساب في اختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة في موقف معين" (بجيث، 2012، صفحة 03)، وبعد دراسة البدائل المختلفة فإن أمام صانع القرار اتخاذ أفضلها، ومن ضمنها القرارات التشغيلية، والتي تتعلق باستغلال الموارد الإنتاجية وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة لتحقيق الأهداف الموضوعية، "بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل، وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة" (موفق، 2006، صفحة 85)، ويعتبر الربح من أفضل مقاييس الأداء للحكم على كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة، وقد تم الاستعانة في سبيل ذلك على أسلوب التعادل، الذي تميز بالبساطة من جهة والدقة من جهة أخرى، في تفسير العلاقة بين قيمة التكاليف وحجم الإنتاج والربح وبالتالي فإن تحليل التعادل هو تجسيد لتحليل العلاقة المتشابهة للعناصر المذكورة مما يساعد المسيرين في اتخاذ القرارات الإدارية، ولهذا النموذج عدة تطبيقات منها:

1. يتم تطبيق هذه العلاقة من أجل "معرفة حجم المبيعات الواجب الوصول إليها لتحقيق حجم معين من الأرباح" (مفلح، 2004، صفحة 363)؛
2. دراسة تأثير تغيرات العناصر المؤثرة في النتيجة، حيث تدرس تأثير السياسات المتبعة على أرباح المؤسسة، حتى أصبح تحليل التعادل واحد من أهم النماذج المستخدمة في صناعة القرارات الإدارية.
- 7- دراسة حالة مؤسسة اقتصادية: استكمالاً لما تضمنه بحثنا سنقوم بدراسة حالة مؤسسة اقتصادية عمومية، ممثلة في مؤسسة بريمكس الشرق - وحدة الحروش ولاية سكيكدة، المتخصصة في إنتاج الفيتامينات المركزة الموجهة لتغذية الأنعام، حيث سنقوم بتحليل القوائم المالية للمؤسسة خلال الفترة من 2014 إلى 2018، للوقوف على مدى صحة فرضيات الدراسة.

1.7- التعريف بالمؤسسة محل الدراسة:

مؤسسة بريمكس الشرق - وحدة الحروش ولاية سكيكدة أحد فروع الديوان الوطني لتغذية الأنعام SKIKDA Filiale Groupe ONAB "Premix- Est SPA" تأسس هذا الديوان سنة 1969، تم تحويله سنة 1997 إلى مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، تختص وحدة الحروش بريمكس الشرق في إنتاج الفيتامينات الموجهة لوحدة تغذية الأنعام UAB، كما تقوم المؤسسة بتصنيع مكملات غذائية تستهلكها في استخداماتها الداخلية للحصول على فيتامينات مركزة CMV، كمنتج رئيسي، وقد تحولت إلى مؤسسة اقتصادية ذات أسهم سنة 2005، يقدر رأسمالها ب: 25000000 دج.

2.7- دراسة تحليلية للقوائم المالية خلال الفترة من 2014 إلى 2018:

سنقوم بتحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة للسنوات من 2014 إلى 2018 لإثبات

مدى صحة الفروض التي بنيت عليها هذه الدراسة:

1.2.7- العلاقة بين التكاليف، الحجم والنتيجة التشغيلية: بالرجوع إلى المؤسسة محل الدراسة يكون:

الجدول رقم 01: جدول تحليل الاستغلال التفاضلي المختصر للسنوات 2014 - 2018

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
CA	585232	655600	671000	654280	1275900
CV	494482	528880	553960	542080	1129264
M/cv	90750	126720	117040	112200	146636
CF	46556	84060	81288	80706	111360
RT	44194	42660	35752	31494	35276

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية والقوائم المالية لمؤسسة بريمكس الشرق - الحروش لولاية سكيكدة الخاصة للسنوات 2014 - 2018.

تقدر عدد الوحدات المنتجة والمباعة خلال سنة 2018 بـ: 76992، بسعر بيع 16.57 دج للوحدة، وتكلفة متغيرة للوحدة 14.67 دج، وتبعاً لذلك تكون معادلة النتيجة التشغيلية لسنة 2018:

$$RT = M/cvU \cdot X - CF$$

حيث X يعبر عن عدد الوحدات المنتجة والمباعة السنوية والمقدرة بـ: 76992

$$RT = 1.90X - 111360 \quad \text{وحدة}$$

2.2.7- استخدامات العلاقة بين التكاليف، الحجم والربح في اتخاذ القرارات الإدارية:

تستخدم هذه العلاقة عادة لاستهداف ربح معين، وبالرجوع إلى المؤسسة محل الدراسة، وبافتراض أن المؤسسة تستهدف في موازاتها التقديرية، بلوغ نتيجة قدرها 40000 دج، فإن الكمية المنتجة والمباعة اللازمة لبلوغ هذه النتيجة هي: $RT = 1.90X - 111360$

$$40000 = 1.90456X - 111360$$

$$X = \frac{RT + CF}{M/cvU} = \frac{40000 + 111360}{1.90456} = \frac{151360}{1.90456} \simeq 7947 \text{ وحدة}$$

ويكون رقم الأعمال الواجب تحقيقه هو: $16.57185 \times 7947 = 131697$ دج.

كما تستخدم هذه العلاقة لدراسة تأثير تغيرات العناصر المؤثرة في النتيجة، وبالتالي على المؤسسة دراسة تأثير الأوضاع الجديدة واتخاذ القرار الملائم بشأنها، فإذا رأى مدير مبيعات مؤسسة بريمكس الشرق أنه يتعين القيام بحملة إشهار بغرض زيادة الطلب على منتجات المؤسسة لسنة 2019 بنسبة 20%، تكلف المؤسسة مبلغ 26640 دج، فما هو الموقف الذي يتعين على مدير المبيعات اتخاذه؟
عدد الوحدات المنتجة والمباعة الجديدة = $1.20 \times 76992 = 92390$ وحدة.

$$\text{التكاليف الثابتة الجديدة} = 111360 + 26640 = 138000 \text{ دج.}$$

جدول رقم 02: النتيجة الجديدة المتوقعة لسنة 2019 بعد التغير في التكاليف الثابتة وحجم المبيعات

المبلغ	البيان	
1530902.3	16.57×92390	CA
(1355361.3)	14.67×92390	CV
175541	138000	M/cv
(138000)		CF
37541		RT

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية والقوائم المالية لمؤسسة بريمكس الشرق - الحروش لولاية سكيكدة الخاصة بسنة 2018.

نلاحظ أن: Δ النتيجة = $35276 - 37541 = 2265$ دج، ومنه يكون من مصلحة المؤسسة تطبيق هذه السياسة الإشهارية لأنها توفر لها ربح إضافي يقدر ب: 2265 دج.

3.2.7- الرفع التشغيلي Operating Leverage: نوضح من خلال الجدول التالي مفهوم الرافعة

التشغيلية ودورها:

جدول رقم 03: حساب درجة الرفع التشغيلي ونقطة التعادل وهامش الأمان للسنوات 2014 - 2018

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الرافعة التشغيلية	2.05	2.97	3.27	3.56	4.15
عدد الوحدات الأدنى*	20692	29187.5	30559	31649	58470

968959	470621	466025	434894	300241	عتبة المردودية
16.57185	14.87001	15.25000	14.90000	14.51000	سعر بيع الوحدة
206941	183659	204975	220706	284991	هامش الأمان
%16.22	%28.07	%30.55	%33.66	%48.70	معدل ه/الأمان

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية والقوائم المالية لمؤسسة بريمكس الشرق - الحروش لولاية سكيكدة الخاصة بالسنوات من 2014 إلى 2018.

$$\text{حيث عدد الوحدات الأدنى} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{سعر بيع الوحدة}} = \frac{\text{عتبة المردودية}}{\text{الربح الحدي}}$$

الربح الحدي = سعر بيع الوحدة - التكلفة المتغيرة للوحدة

ومن خلال النتائج الواردة في الجدول يتبين ما يلي:

1- كمية المبيعات التي تحقق التعادل في المؤسسة في تزايد من سنة لأخرى وبالتالي فإن معدل هامش الأمان في المؤسسة يتناقص من سنة لأخرى وهذا يعني أن درجة المخاطرة في تزايد مستمر.

2- درجة الرفع التشغيلي تتزايد من سنة لأخرى ويزترب على ذلك أن تغير المبيعات لكل السنوات بالنسبة نفسها سيؤدي إلى تغير صافي الربح قبل الفوائد والضرائب بنسبة أكبر كلما ارتفعت درجة الرفع التشغيلي، سواء كان ذلك في حالة زيادة المبيعات أو في حالة نقصانها.

4.2.7- تحليل الحساسية: نوضح من خلال الجدول التالي مدى استجابة التغير في الأرباح للتغير في المبيعات عند التغير في هيكل التكاليف الثابتة.

جدول رقم 04: تحليل الحساسية للسنوات 2014 - 2018

السنة	CF	($\frac{CF}{CA}$)%	CV/u	($\frac{CV}{CA}$)%	SRQ	الرافعة التشغيلية
2014	46556	7.95	12.26	84.94	20692	2.05
2015	84060	12.82	12.02	80.67	29187.5	2.97
2016	81288	12.11	12.59	82.55	30559	3.27

3.56	31649	82.85	12.32	12.33	80706	2017
4.15	58470	88.50	14.67	8.72	111360	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية والقوائم المالية لمؤسسة بريمكس الشرق - الحروش

لولاية سكيكدة الخاصة بالسنوات من 2014 إلى 2018.

نسجل في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 ارتفاع في إجمالي التكاليف الثابتة وانخفاض في التكلفة المتغيرة للوحدة مما يعني ارتفاع الكثافة الرأسمالية (الاهتلاكات) وانخفاض في الكثافة العمالية (الأجور)، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع كمية التعادل في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، وهذا يعني أن تكاليف ثابتة إجمالية مرتفعة وتكاليف متغيرة وحدوية منخفضة تؤدي إلى أكبر نسبة تغير في الأرباح أو الخسائر من جراء تغير صغير في المبيعات، وهذا ما يدل على ارتفاع درجة رافعة التشغيل في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، حيث أن تغير المبيعات بمعدل 1% يؤدي إلى التغير في أرباح التشغيل بنسبة 2.97% في نفس الاتجاه.

كما نسجل في سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 ارتفاع في هيكل التكاليف الثابتة الإجمالية حيث أصبحت تمثل 12.33%، بعد أن كانت 12.11%، وهذا أدى إلى انخفاض في التكلفة المتغيرة للوحدة، حيث انتقلت من 12.59 إلى 12.32 مع تسجيل ارتفاع في كمية التعادل وارتفاع في الرافعة التشغيلية لسنة 2017 مقارنة مع سنة 2016.

وللتوضيح أكثر، ومن واقع بيانات 2018 نفترض وجود مستوى تكاليف ثابتة منخفض للدورة المقبلة، مع ارتفاع في حجم المبيعات بنسبة 10%، للدورتين الحالية والمقبلة على النحو التالي:

الجدول رقم 05: تحليل الحساسية بالتغيير في هيكل التكاليف الثابتة لسنة 2018

البيان		هيكل تكاليف ثابتة مرتفع		هيكل تكاليف ثابتة منخفض	
		الدورة الحالية	10+%	الدورة المقبلة	10+%
المبيعات الإجمالية		1275900	1403490	1275900	1403490
التكاليف المتغيرة الإجمالية		1129264	1242190.4	1129264	1242190.4
هامش المساهمة الكلي		146636	161299.6	146636	161299.6

90000	90000	111360	111360	التكاليف الثابتة الإجمالية
71299.6	56636	49939.6	35276	نتيجة الاستغلال
	2.59		4.15	الرافعة التشغيلية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية والقوائم المالية لمؤسسة بريمكس الشرق - الحروش لولاية سكيكدة الخاصة بسنة 2018.

السيناريو الأول: عند هيكل تكاليف ثابتة مرتفع زيادة حجم المبيعات بنسبة 10%، يؤدي إلى زيادة الأرباح بنسبة 41.5% أي $(49939.6 \div 35276 = 1.415)$ ، وهذا بسبب أن الرافعة التشغيلية مرتفعة وتساوي 4.15.

السيناريو الثاني: عند هيكل تكاليف ثابتة منخفض، زيادة حجم المبيعات بنسبة 10%، يؤدي إلى زيادة الأرباح بنسبة 25.9% أي $(71299.6 \div 56636 = 1.259)$ ، وهذا بسبب أن الرافعة التشغيلية منخفضة وتساوي 2.59.

ويلاحظ أن عدد الوحدات الأدنى في السيناريو الأول هي 58470 وحدة وهي تمثل 76% $(58470 \div 76992)$ من الوحدات المباعة، والفرق بين الوحدات المباعة والأدنى يعبر عن هامش الأمان وهذا الأخير يمثل النسبة المتبقية أي 24% من إجمالي عدد الوحدات المباعة، بينما نقطة التعادل في السيناريو الثاني هي 47255 وحدة $(90000 \div 1.90456)$ ، وهي تمثل 61% من إجمالي المبيعات $(47255 \div 76992)$ ، بينما يمثل هامش الأمان 39%.

وهذا يعني أن المبيعات الفعلية في السيناريو الأول لو انخفضت إلى ما دون 76% فان المؤسسة سوف تحقق خسارة، بينما ارتفاع المبيعات في السيناريو الثاني إلى أكثر من 61% سيجعلها تحقق أرباحا.

5.2.7. استخدام أسلوب الاحتمالات في تحليل التعادل:

نشير أن النموذج التقليدي لتحليل التعادل لا يأخذ حالة عدم اليقين بعين الاعتبار إلا من خلال ما سبق ذكره عن استخدام تحليل الحساسية، ويمكن بيان أثر ذلك على المؤسسة محل الدراسة حيث: تقدر

عدد الوحدات المنتجة والمباعة خلال سنة 2018 بـ: 76992 وحدة موزعة بالتساوي بين الثلاثيات الأربعة، أي بما يعادل 19248 وحدة لكل ثلاثي، وبالتالي هناك تماثلاً بين الثلاثيات، كما أن نقطة التعادل بالنسبة لكل ثلاثي هي $(14617.5 = 1.90456 \div 27840)$ وحدة). في حين المبيعات لكل ثلاثي 19248 وحدة، والربح المحقق في كل ثلاثي هو 8819 دج، مما يؤشر إلى أنه لا فرق في اتخاذ القرار المتعلق بأي ثلاثي، غير أن هذه النتيجة تبدو غير دقيقة إذا أدخلنا الاحتمالات المختلفة لحجم المبيعات.

الجدول رقم 06: استخدام أسلوب الاحتمالات في تحليل التعادل

الاحتمال في حالة عدم التأكد		الاحتمال في حالة التأكد التام		كمية المبيعات
المبيعات المحتملة	الاحتمال	المبيعات المحتملة	الاحتمال	
980	0.1	0	0	9800
2900	0.2	0	0	14500
7680	0.4	19200	1	19200
4780	0.2	0	0	23900
2860	0.1	0	0	28600
19200	1	19200	1	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة بريميكس الشرق - الحروش لولاية سكيكدة الخاصة بسنة 2018.

ويتبين من الجدول السابق أن الطلب المتوقع من حيث المبدأ لكل من السلعتين هو 19200 وحدة، ولا بد أن نلاحظ أن بيع 19200 هو أمر مؤكد، في الحالة الأولى في حين أن احتمال وصول المبيعات إلى 19200 وحدة في حالة عدم التأكد هو 70%، إضافة إلى أن هناك احتمالات وإن كانت ضعيفة (5%) لأن تكون المبيعات أقل من مبيعات نقطة التعادل وهي 14617.5 وحدة وبالتالي تؤدي إلى تحقيق خسارة للمؤسسة. ولذلك فإن الاختيار بين الحالتين يتوقف على درجة المخاطرة التي يمكن أن تتحملها إدارة المؤسسة. فإذا كانت الإدارة لا ترغب بالمخاطرة فستختار المنتج (الحالة الأولى) الذي يحقق ربحاً قدره 8819 دج بشكل مؤكد، في حين إذا كانت الإدارة تتجه باتجاه المخاطرة فقد تحقق كميات مبيعات وبالتالي أرباحاً أكبر وإن كان باحتمالات قليلة نسبياً.

ويمكن عادة التعبير عن درجة المخاطرة باستخدام الانحراف المعياري الذي هو صفر بالنسبة (للحالة الأولى) أي أن تحقق مبيعات 19200 وحدة وريح 8819 دج أمر مؤكد، في حين أن الانحراف المعياري (للحالة الثانية) يمكن حسابه من خلال صيغة الانحراف المعياري التالية:

$$\text{الانحراف المعياري} = \sqrt{[\text{احتمال حدوث الحدث} \times (\text{القيمة المتوقعة} - \text{الحدث})^2]}$$

الانحراف المعياري: $[0.1(19200-9800)^2 + 0.2(19200-14500)^2 + 0.4(19200-19200)^2]$
 $+ 0.2(19200-23900)^2 + 0.1(19200-28600)^2]^{1/2} = 26508000^{1/2} = 5149$. وهذا يعني أن درجة المخاطرة في (الحالة الثانية) أكبر من درجة المخاطرة في (الحالة الأولى).

8. تحليل نتائج الدراسة:

يمكن القول أن تحليل التعادل أداة تستخدم من قبل مراقب التسيير في المؤسسة لأغراض اتخاذ القرارات، بشرط الوقوف على مختلف العناصر اللازمة التي تدخل في حساب وتحديد نقطة التعادل، حيث ينبغي تحديد مقدار التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة ومعرفة رقم الأعمال المحقق خلال السنة المالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى المتمثلة في: أن دراسة آثار التغيرات في التكاليف وحجم النشاط على أرباح المؤسسة تعتبر أداة مهمة للمسيرين تساعدهم على فهم العلاقات المتشابكة بين التكلفة وحجم النشاط والربح، وتحسين وظائفها الإدارية خاصة اتخاذ القرارات الإدارية.

وعلى ضوء على ما سبق يمكن القول أن الفرضية الثانية تم إثبات صحتها والمتمثلة في: أن يعتبر تحليل التعادل أداة هامة في تخطيط الأرباح عند مستويات مختلفة من النشاط في المؤسسة الاقتصادية من خلال تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح، والمؤسسة محل الدراسة ومن خلال نظامها المحاسبي تمكنا من معرفة سلوك التكاليف المتغيرة والثابتة خلال فترات مالية (2014-2018) وهي كافية لمعرفة مدى تحقيق المؤسسة للعبء المردودية، ومن خلال استخدام أسلوب تحليل التعادل في المؤسسة محل الدراسة، أمكن إثبات صحة الفرضية الثالثة المتمثلة في: كلما ارتفعت نسبة التكاليف الثابتة في هيكل التكاليف

الكلية كلما زادت حساسية الأرباح للتغير في المبيعات، حيث زيادة المبيعات تؤدي الى زيادة الأرباح بشكل أكبر، وانخفاض المبيعات سيخفض الأرباح بشكل أكبر، أي أن المؤسسات ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة (اهتلاكات مرتفعة)، تكون أكثر حساسية وأكثر تأثراً بالتغير في المبيعات الناتج عن التغير في الأوضاع الاقتصادية في المؤسسات الأقل كثافة رأسمالية والتي تتأثر بدرجة أقل بالأوضاع الاقتصادية.

9. خاتمة: في ختام هذه الورقة البحثية نتطرق إلى النتائج المتوصل إليها، ومن ثم الخروج بتوصيات الدراسة، على النحو التالي: إن تحليل التعادل يساهم في تحسين اتخاذ القرار الإداري لمؤسسة برميكس الشرق، على اعتبار أنها أداة فعالة للتنبيه المبكر على الانحرافات وبالتالي اتخاذ ما يلزم من قرارات لمواجهة هذه الانحرافات، وهذه القرارات لها أثر مباشر في تحسين أداء المؤسسة.

1.9 النتائج العامة:

1. على الرغم من قصور الافتراضات التي يقوم عليها تحليل التعادل إلا أنه يعد من أكثر التحليلات استخداماً بسبب سهولته، وإمكانية استخدامه لتحديد حجم النشاط اللازم لبلوغ ربح مستهدف؛
2. يستخدم أسلوب تحليل التعادل في معرفة نتائج المؤسسة من ربح وخسارة في ظل مجموعة من الافتراضات وأن تكون المعلومات المحاسبية متاحة والمتمثلة في أسعار البيع الفردية خارج الرسوم وتبويب التكاليف حسب علاقتها بحجم النشاط والتي عادة تتمثل في التكاليف المتغيرة والثابتة؛
3. إن الانتقادات الموجهة لتحليل التعادل تنصب على خطية العلاقة بين العناصر التي تأسس عليها نموذج التعادل، متجاهلاً الطبيعة غير الخطية لهذه العلاقة في كثير من الحالات مع الواقع العملي، حيث تتأثر هذه العناصر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمؤسسة؛
4. إن تحليل التعادل مزال شائع الاستخدام، لما يوفره من معلومات مفيدة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في الأمد القصير، نظراً لأنه يستند على تتبع العلاقة المتشابكة والمتبادلة لعناصر الحجم والتكلفة والربح؛
5. اتخاذ القرار وظيفة إدارية مهمة، ويعتبر أسلوب تحليل التعادل أداة هامة في ترشيد قرارات المؤسسة؛

6. تحليل التعادل من الأدوات المهمة التي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات التشغيلية في المدى القصير؛
7. من خلال الدراسة الميدانية تأكد لنا أنه إذا كانت نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف مرتفعة، فهذا يعني وجود رافعة تشغيلية مرتفعة، أي أن تغير صغير في المبيعات ينتج عنه تغير كبير في أرباح التشغيل (الأرباح قبل الفائدة والضريبة)، وهذا يعني أن المؤسسة ذات الكثافة الرأسمالية العالية (ارتفاع الاهتلاكات) تكون أكثر حساسية وأكثر تأثراً بالتغير في المبيعات؛
8. تطبق المؤسسة محل الدراسة نظام محاسبي يتم من خلاله تصنيف التكاليف إلى متغيرة وثابتة، حيث هذا التصنيف ساعد في دعم فرضيات تحليل التعادل الذي يشترط أن تصنف المؤسسة تكاليفها وفقاً للنشاط.

2.9 توصيات الدراسة:

1. على مؤسسة بريمكس الشرق العمل على القضاء على الأنشطة المستهلكة للقيمة والتي لا تضيف قيمة عن طريق دراسة البدائل الاقتصادية المتاحة للمؤسسة؛
2. على مؤسسة بريمكس الشرق تطبيق أساليب محاسبية جديدة في مجال رقابة التسيير، تساهم بدرجة كبيرة في تحسين الأداء للمؤسسة كأسلوب التكاليف المستهدفة الذي يعمل على تحديد الربح المستهدف والتكلفة المستهدفة قبل بداية العمليات الإنتاجية وهذا عن طريق الاهتمام بمتطلبات الزبائن من حيث جودة وتصميم المنتجات.
3. على مؤسسة بريمكس الشرق استخدام النماذج الرياضية المعدلة لأسلوب تحليل التعادل، بما يساعدها على توفير معلومات مهمة في اتخاذ القرارات الإدارية وبالتالي تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

10. قائمة المراجع:

Nabil Alnasser, Shaban Osama, Al-Zubi Ziad, (2014), The Effect of Using Break-Even-Point in Planning, Controlling, and Decision Making in the Industrial Jordanian Companies, VL - 4, DO - 10.6007/IJARBS/v4-i5/888, 2014/05/31, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences

Burlaud , A. (1995). *Comptabilité analytique et contrôle de gestion*. Paris: Vuibert.

Drouin, S. (1999). *Comptabilité de Gestion* (éd. 3). Montréal: Éditions du Renouveau Pédagogique, Canada.

Langlois, L. (2008). *Contrôle de Gestion*. Alger: Copyright Berti Éditions.

Mykita, P., & Tuszyński, J. (1995). *Comptabilité analytique 1, contrôle de gestion*. : . Paris: Edition Foucher.

Teller, R. (1999). *Le contrôle de gestion pour un pilotage intégrant stratégie et finance*. Paris: édition management et société.

اسماعيل يحيى التكريتي. (2010). *المحاسبة الادارية قضايا معاصرة*. عمان: اثناء للنشر والتوزيع الأردن.

الibas بن ساسي، و يوسف قريشي. (2006). *التسيير المالي دروس وتطبيقات*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع الأردن.

جود ابراهيم صائب. (2011). *اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية*. أربيل: جامعة صلاح الدين أربيل العراق.

جوهره محمد راوح الشيباني (2008) "استخدام أسلوب تحليل العلاقة بين التكلفة / الحجم / الربح في اتخاذ القرارات الإدارية في المنشآت الصناعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، قسم المحاسبة، جامعة عدن حامد أحمد أبو حجاج. (2009). *محاسبة التكاليف منخل اداري*. الرياض: دار المريخ للنشر السعودية.

خليل عواد أبو حشيش. (2005). *المحاسبة الادارية لترشيد القرارات التخطيطية*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع الأردن.

شوقي السيد فوده. (2009). *مبادئ المحاسبة الادارية - ترشيد القرار الاداري*. كفر الشيخ: منشورات كلية التجارة جامعة كفر الشيخ مصر.

طلال كداوي. (2008). *تقييم القرارات الاستثمارية*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر الأردن.

طلعت عبد القادر أبو دغيم. (2015). استخدام نموذج العلاقة بين التكلفة والحجم والربح في حل المنازعات المالية في القطاع التجاري في فلسطين (مذكرة ماجستير). غزة، كلية التجارة، فلسطين: الجامعة الاسلامية بغزة فلسطين.

عادل صالح الراوي، و محمد حميد مزعل. (2012). أهمية الرافعة التشغيلية والمالية في تعظيم أرباح المشاريع الصناعية دراسة تطبيقية. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية* ، 4 (9)، 30،5 - 325.

عبد الجبار خضر بخيت. (2012). استخدام بحوث العمليات في اتخاذ القرارات الادارية. *مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق* ، الاصدار 93، المجلد الأول، ص 03.

عبد الجبار خضر بخيت. (2012). استخدام بحوث العمليات في اتخاذ القرارات الادارية. *مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق* ، الاصدار 93، المجلد الول، ص 03.

عبد الحسين محمد موفق. (2006). أهمية وملائمة البيانات المحاسبية في صنع واتخاذ القرار وترشيد القرارات الادارية. *مجلة دراسات مالية ومحاسبية، جامعة بغداد* ، العدد الأول ص 85.

عبد الرحيم سامي معروف، و محمد أمين أشرف. (2009). *دراسات في المحاسبة الادارية*. القاهرة: مكتبة أكتوبر الهندسية مصر.

عبد الغفار حنفي. (2003). *أساسيات الادارة المالية*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة مصر.

عبد الغفار حنفي. (2003). *أساسيات الادارة المالية*. الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة مصر.

عبد الغفور حسن كنعان المعماري. (2006). *اقتصاديات الانتاج الصناعي*. الموصل: دار الحدياء للطباعة والنشر، العراق.

عبد المقصود ديبان. (1984). *النماذج الكمية في المحاسبة الادارية*. الاسكندرية: دار الاسكندرية للطباعة والنشر مصر.

عدنان تايه النعيمي. (2009). *الادارة المالية المتقدمة*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر العراق.

عزيز الحافظ. (1970). *المحاسبة الادارية*. بغداد: مطبعة المعارف العراق.

كريم مهدي الحسناوي. (1990). *مبادئ علم الاقتصاد*. بغداد: مطبعة أوفيست حسام العراق.

محمد أبو نصار. (2008). *المحاسبة الادارية*. عمان: دار وائل للنشر الأردن.

محمد عقل مفلح. (2004). *مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي*. عمان: دار المستقبل للطباعة والنشر الأردن.

محمد مطر. (2009). *ادارة الاستثمارات*. عمان: دار وائل للنشر الأردن.

محمد نمر الخطيب. (2006). *اعتماد طريقة الأسهم المتجانسة في المحاسبة التحليلية لتحديد الأسعار* (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية). ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائرية.

منير ابراهيم هندي. (2003). *الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات*. الاسكندرية: مطبعة منشأة المعارف مصر.

مؤيد محمد الفضل. (2010). *المحاسبة الادارية*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع الأردن.

ميلود بوشنقير، و مليكة زغيب. (2010). *التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد*. سكيكدة: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

ناصر دادي عدون. (1990). *تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي*. الجزائر: دار البعث الجزائر.

نصيف جاسم الجبوري. (2012). *المحاسبة الادارية*. بغداد: مكتبة الجزيرة للطباعة والنشر العراق.

هلال رحمون. (2005). *المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرارات في المؤسسة* دراسة مقارنة (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

اعتماد استراتيجية الجودة الشاملة في المؤسسات الخدمية -دراسة ميدانية بالمؤسسة المينائية
بسكيكدة-

**Adopting a comprehensive quality strategy in service institutions - a
field study at the port organization in Skikda -**

شيلي إلهام¹

i.chili@univ-skikda.dz جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة،¹

تاريخ النشر: 2020/09/24

تاريخ القبول: 2020/09/12

تاريخ الاستلام: 2020/01/13

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تقديم إطار نظري حول موضوع استراتيجية الجودة الشاملة، والتعريف بمختلف المفاهيم المقدمة حولها، مع تسليط الضوء على أهم الاستراتيجيات المعتمدة، وإجراء دراسة ميدانية على مستوى المؤسسة المينائية بسكيكدة. توصلت الدراسة إلى أن هناك مستويات متفاوتة في تطبيق استراتيجية الجودة الشاملة في المؤسسة المينائية بسكيكدة، حيث قدر بعد التحسين المستمر بالضعيف، أما بعد التركيز على العميل بالمتوسط أما بعد التدريب المكثف للجودة أيضا بالمتوسط.

كلمات مفتاحية: جودة، جودة شاملة، استراتيجية جودة شاملة، مؤسسات خدمية.

تصنيفات JEL : M19، M10، L30

Abstract:

The study aims to provide a theoretical framework on the subject of a comprehensive quality strategy, and to introduce the various concepts presented around it, while highlighting the most important strategies adopted, while conducting a field study at the level of the port of Skikda. The study found that there are varying levels in the application of the comprehensive quality strategy in the port of Skikda, where it was estimated after continuous improvement with weak, but after focusing on the customer and intensive training on the average.

Keywords: Quality, Total Quality, Total Quality Strategy, Service Institutions.

Jel Classification Codes: L30، M10، M19

المؤلف المرسل: شيلي إلهام، i.chili@univ-skikda.dz

1. مقدمة:

لقد عرف محيط المؤسسة الاقتصادية منذ أزيد من الزمن تحولات جد عميقة وسريعة، كما أن تأثير العولمة كان واضحا على تحرير التجارة العالمية وتسهيل حركة رؤوس الأموال ولسلع، الخدمات والمعلومات واستخدام التكنولوجيا الحديثة. دعت هته التحولات والتحديات إلى ظهور مفاهيم جديدة في إدارة المؤسسات التي يسعى إلى تحقيق هدف البقاء والاستمرار في عالم المنافسة، وإتباع الأساليب الحديثة في الإدارة لمواجهة الظروف التي أصبحت أكثر تعقيد وغموضا.

يعد مفهوم الجودة الشاملة من المفاهيم الإدارية الحديثة القائمة على مجموعة من المبادئ لذا تسعى كل مؤسسة إلى تحقيق أعلى مستوى للجودة الشاملة في منتجاتها وخدماتها، باعتبارها أحد عناصر النجاح أو الفشل للمؤسسة في السوق. فبفضل الجودة الشاملة حققت مؤسسات الدول المتطورة نتائج مكنتها من السيطرة على الأسواق، وسمحت ببناء استراتيجيات تنتهج أسلوب إداري حديث.

لعل تحقيق الجودة هي إحدى السبل للنهوض بالمؤسسات الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الخدمية بشكل خاص، لذا يتوجب على هذه الأخيرة أن تعتمد على سياسات واستراتيجيات تمكنها من تطوير خدماتها ومنتجاتها، والانتقال من الجودة إلى مفهوم الجودة الشاملة، أي الشمولية على مستوى كافة العمليات الداخلية والخارجية.

بناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما واقع اعتماد المؤسسات الخدمية على استراتيجية الجودة الشاملة بشكل عام، وعلى

مستوى المؤسسة المينائية بسكيكدة بشكل خاص؟

من خلال التساؤل المطروح نضع جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما واقع تطبيق واعتماد التحسين المستمر للجودة الشاملة في المؤسسة المينائية بسكيكدة؟

- ما واقع تطبيق واعتماد التركيز على العملاء في المؤسسة المينائية بسكيكدة؟

- ما واقع تطبيق واعتماد التدريب المكثف للجودة في المؤسسة المينائية بسكيكدة؟

بناء على التساؤلات المطروحة سابقا وللتعرف أكثر على موضوع الدراسة نقوم بوضع الفرضية الرئيسية التالية:

تعتمد المؤسسة المينائية بسكيكدة على استراتيجية الجودة الشاملة بدرجة عالية

ومن خلال الفرضية الرئيسية نضع الفرضيات الفرعية التالية:

- هناك درجة منخفضة من اعتماد المؤسسة المينائية بسكيكدة على مبدأ التحسين المستمر؛

- هناك درجة منخفضة من اعتماد المؤسسة المينائية بسكيكدة على التركيز على العملاء؛

- هناك درجة منخفضة من اعتماد المؤسسة المينائية بسكيكدة على التدريب المكثف للجودة.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز كيفية تحقيق المؤسسات الخدمية للاستراتيجية الجودة

الشاملة، وإبراز الإطار المفاهيمي لهذه الأخيرة مع التطرق لكافة مكوناتها ومتطلباتها، وأهم الاستراتيجيات

التي تركز عليها. وأيضا التوصل إلى أهم النتائج والاقتراحات التي من الممكن أن تساهم في تطوير

استراتيجية الجودة الشاملة في المؤسسات الاقتصادية.

في إطار تحليل ومعالجة إشكالية استراتيجية الجودة الشاملة في المؤسسات الخدمية وبالخصوص في

المؤسسة المينائية بسكيكدة، وبهدف اختبار الفرضيات المقترحة استخدمنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي

التحليلي. بغرض تحليل واستنباط المفاهيم والأسس المكونة للإطار النظري للدراسة، أي أن هذا المنهج

يوفر بيانات مفصلة عن الواقع الفعلي للظاهرة أو موضوع الدراسة.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

يهدف هذا الجانب إلى تسليط الضوء على الإطار النظري والمفاهيمي لموضوع الدراسة والمتعلق

باستراتيجية الجودة الشاملة، وكذا عرض الأدبيات السابقة.

1.2 الإطار النظري للموضوع:

سنحاول من خلال هذا الإطار النظري التعرف على المفاهيم المتعلقة بالجودة واستراتيجية الجودة

الشاملة، مع التطرق لمختلف الطرق والسياسات المتبعة من طرف المؤسسات الخدمية لتطبيق استراتيجية

الجودة الشاملة.

1.2.2. من الجودة إلى الجودة الشاملة

يعتبر مفهوم الجودة من المفاهيم القديمة، حيث قدم حولها العديد من الباحثين والمفكرين توضيحات وتعريف لما لها من أهمية. من بين المفاهيم المقدمة من طرف الجمعية الفرنسية للتقنين **Afnor** ضمن المواصفات القياسية الدولية الإيزو 9000 طبعة 2000 على أنها: "قدرة مجموعة من الخصائص والمميزات الجوهرية على إرضاء المتطلبات المعلنة أو الضمنية لمجموعة من العملاء" (Pillet, 2002, p. 21). كما أنها مجموعة الجوانب والخصائص المحددة من طرف الزبائن، والتي تشبع حاجاته مقابل سعر معطى (Laudoyer, 2000, p. 50).

لقد انتقل اهتمام الباحثين الاقتصاديين خاصة في ظل المنافسة العالمية إلى الاهتمام الأكبر بالجودة الشاملة نظرا لكونها تشمل كافة الوظائف ومهام المؤسسة، ويعود الفضل في الحديث عن فكرة الشمولية في الجودة إلى مساهمات العديد من العلماء الأمريكيين واليابانيين الذين أجروا دراسات مطولة وضمنية في قضية الجودة وهم: إدوارد ديمينغ، جوزيف جوران، فيليب كروسبي وأرماند فيجينوم. نلاحظ أول من استخدم مصطلح الشمولية: "الرقابة على الجودة الشاملة"، كان في إحدى المقالات التي قدمها فيجينوم ونشرت في مجلة: *Harvard Business Review*. (الدراسة، 2008، الصفحات 21-22)

انتقل مفهوم الجودة الشاملة إلى الاهتمام بكل كبيرة وصغيرة، بل شملت مصالح ووظائف المؤسسة والاهتمام بكل مستويات الهيكل التنظيمي (القمة-الإدارة الوسطى-التنفيذية) كذلك بكل مكونات المنتج من حيث السعر والنوعية والمدة. وصل وتوسع الاهتمام بالجودة الشاملة إلى أن تشمل كل الأعوان الاقتصاديين الذين يتعاملون مع ومن خلال المؤسسة، والذين يمكن تصنيفهم إلى زبائن تجاريين (زبائن ممولين) زبائن اجتماعيين (عاملين) وزبائن حكوميين (النقابات والدولة) (وآخرون، 13-14 ديسمبر 2010، صفحة 3). سنحاول التطرق إلى إعطاء مفاهيم حول الجودة الشاملة بالاعتماد على إسهامات وآراء الباحثين في تحديد مفهوم الجودة الشاملة من خلال التعاريف التالية:

- عرفها L'afzero على أنها: "التسيير والإلتقان لأطراف الإدارة بالمؤسسة، فهي مجموعة من المبادئ وأطراف المنظمة ضمن الاستراتيجية العامة، فهي شاملة لتعبئة كامل المؤسسة من أجل تحقيق

أفضل رضا للعملاء وبأقل التكاليف" (Céritti, 1988, p. 23). من خلال هذا التعريف نجد أن الجودة الشاملة مفهوم شامل لكل الوظائف والطرق وهي من ضمن استراتيجية المؤسسة، هدفها تحقيق رضا العميل.

- عرفت على أنها: "تحقيق الجودة هو نتيجة مباشرة للظروف والعمليات الداخلية والهياكل التي تقوم بها عملية الإنتاج، أما إضافة كلمة الجودة الشاملة هي ان تشمل أوسع معانيها، أي تشمل منتجات وخدمات وعمليات وأوسط العمل ويرمز لها ب: BIG Q مقارنة بالجودة ذات المعنى الأضيق Little Q والتي تركز على جودة أحد العناصر وليس جميعها" (وآخرون م.، 2009، الصفحات 44-45).

- عرفت أيضا على أنها: "مكن تقسيمها إلى مفهوم الجودة الذي يتمثل في تحديد رضا الزبون ومستوى الإشباع الذي تحققه السلعة مقابل قياس متطلباته الخاصة والعامة والتي تمثل محرك المنظمة في إحراز الميزة التنافسية، أما فيما يخص الشاملة، فهي تشمل العمليات بما يضمن تحقيق التسلسل الجيد للقيمة إلى الزبون" (زيدان، 2010، صفحة 75). من خلال هذا التعريف فهو فصل المفهوم إلى قسمين الجودة والشمولية.

- كما عرفت أيضا على أنها: "التكيف المستمر مع حاجات الزبائن والمستعملين، وتطوراتها بواسطة التحكم في نشاطات ووظائف المؤسسة" (Wissler, 1983, p. 144). من خلال هذا التعريف فإن الجودة الشاملة هي نشاط تعمل على تلبية الزبائن ويتحكم بالمؤسسة ككل.

من خلال كل ما سبق من مجمل التعاريف، يمكن القول أن الجودة الشاملة لا تقتصر فقط على جودة مواصفات السلعة أو الخدمة فقط، وإنما تتوسع أكثر من ذلك لتشمل جودة كل العمليات وأنشطة ومراحل العمل بتكامل جهود أفراد المؤسسة، فهي مدخل استراتيجي شامل لكل الوظائف من أجل تحقيق وإشباع رغبات المستهلكين والعمل على التحسين المستمر.

2.2.2 مفهوم استراتيجية الجودة الشاملة

تطور مفهوم الاستخدام الاستراتيجي للجودة لدى المؤسسات استجابة للأسواق التي تتسم بدرجة عالية من المنافسة في الوقت الحاضر، والتي يؤكد فيها العملاء حرصهم في الحصول على منتجات عالية

الجودة بحيث أصبحت الجودة إحدى أهم المتغيرات الاستراتيجية التي تعتمد عليها المؤسسات لدخول الأسواق العالمية والمحافظة على ربحيتها. هناك دراسات قامت بها بعض الشركات أبرزت أهمية الجودة الشاملة إلى جانب استراتيجية المؤسسة في تحقيق ميزة تنافسية تتضمن لها البقاء في الوقت الحاضر. ففي عام 1972 استخدمت مجلة فورتنش أردوس لإجراء دراسة ميدانية شملت أكثر من ستة آلاف مدير إداري ومحلل مالي لأكثر مئتي شركة أمريكية، وقد هدفت الدراسة إلى تصنيف أفضل عشر شركات فيها يتعلق بعشر صفات شملت الوضع التنافسي، وكفاءة الإدارة وقيمة الاستثمار طويل الأمد والاستخدام الأمثل لموجودات الشركة، وجودة المنتج. قد أظهرت نتائج الدراسة أن جودة المنتج وكفاءة الإدارة أهم صفتين في هذا التصنيف. كما أجرت شركة جنرال إلكتريك دراسة أخرى شملت خمسين شركة عالمية، وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل المؤثرة على الجودة لدى الشركات الرائدة في اليابان وأمريكا وأوروبا وأظهرت أهمية استراتيجية الجودة. (الدراركة، 2008، صفحة 68)

عرفت استراتيجية الجودة الشاملة على أنها: "ذلك الجزء من الإدارة الاستراتيجية للمؤسسة الذي تعني بوضع الأهداف الاستراتيجية للجودة والتخطيط الطويل المدى لها، ووضع ومتابعة تطبيق برامج الجودة وقياس وتقييم الأداء في أنشطة المؤسسة التسويقية والهندسية والإنتاجية والخدمات المختلفة، من أجل توفير الميزة التنافسية للمؤسسة، وبالتالي تحقيق أهدافها المتمثلة بالحصول على رضا العملاء، وتوسيع حصتها في السوق وزيادة أرباحها" (الطاهر، 2010، صفحة 141).

من خلال ما سبق، نستنتج أن الجودة الشاملة أصبحت كمنهج واستراتيجية متكاملة، الضمان الأساسي والوحيد في تحقيق الميزة التنافسية في نشاطات المؤسسة الأساسية، والتغلب على منافسيها والتفوق عليهم، وبقائها واستمراريتها في السوق.

3.2.2 متطلبات التطبيق الفعال للجودة الشاملة

يوجد العديد من الطرق المختلفة للجودة الشاملة، إلا أن معظمها تشترك في بعض العناصر الأساسية، التركيز على العميل وتوجيه العملية، التحسين المستمر، التدريب والتعليم وفرق العمل، بالإضافة إلى الإدارة بالحقيقة والقيادة والتخطيط الاستراتيجي. هذه المتطلبات تمكن المؤسسة من خلق ميزة

تنافسية، بحيث تسمح هذه الأخيرة في الوضع المتفوق الذي تحصل عليه المؤسسة، هذا لتفوق الذي يكون في شكل إضافة قيمة لدى المستهلك، والتي تأخذ شكل أسعار أقل مقارنة بأسعار المنافسين، أو في شكل منتج مميز (زيد و بوطلاعة ، أبريل 2018، صفحة 78). وتمثل فيمايلي:

أ- التركيز على العميل وتوجيه العملية: يمثل العميل العنصر الأساسي في الحكم على جودة المنتج أو الخدمة المقدمة من المؤسسة، لذلك يتطلب فهم احتياجات العميل، والحفاظ على سرعة متطلبات الأسواق المتغيرة. يجب أن ترتبط احتياجات العميل ارتباطا وثيقا بأنشطة التخطيط الاستراتيجي وتصميم المنتج وتحسين العملية. تقوم بعض الشركات التي يقودها العميل بقياس العوامل التي تؤدي إلى إرضائه، حيث تبحث الشركة من خلال تفرجها من عملائها على ما يريده العميل وعن كيفية وطريقة استخدامها للمنتج، وتتوقع الاحتياجات التي لا يستطيع العميل أن يعبر عنها. إن هذا العنصر الهام للجودة الشاملة يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للمؤسسة كما يزيد من قدرتها التنافسية. كما العمل على أن تكون العملية تتابعا لمختلف الأنشطة التي تستهدف تحقيق نتيجة معينة، بحيث تكون العملية إجابة للتساؤل التالي: كيف ينتج العمل قيمة للعملاء؟ تشمل العملية مختلف العمليات المكونة لعملية الإنتاج. كما تدخل ضمن العملية كافة عمليات التشغيل والحفظ والتجميع والموافقة على القروض. (دلين، 2009، صفحة 41).

ب- التحسين المستمر: يطلق على التحسين المستمر بـ: KAIZEN وهي كلمة من أصل ياباني مكونة من قسمين: KAI يعني التحسين وZEN يعني الجيد، وبذلك تعني كلمة الكايزن إحداث تغييرات للأفضل، وقد تم اعتماد هذا المفهوم من طرف الياباني MASSAKI IMAI سنة 1986 في كتابه "الكايزن مفتاح نجاح المنظمات اليابانية"، حيث اعتبره مفهوما إداريا شاملا كأساس للتحسين المستمر (السلمي، 1995، صفحة 81). ويعتبر التحسين المستمر فلسفة تسعى إلى تحسين كل العوامل المتعلقة بالعمليات والأنشطة التي تحول المدخلات إلى مخرجات على أساس مستمر يطلق عليه التحسين المستمر وتشمل هذه العملية على المعدات، الطرق، الخدمات، والأفراد، وهذا يستدعي إلى تغيير النظرة التقليدية التي كانت تقصد الصيانة والإصلاح للحالات التي يصل فيها البعض إلى التعطل والتوقف إلى ضرورة

إجراء التحسين والصيانة بشكل دوري ومستمر قبل الوصول إلى حالات التوقف (البكري، 2002، صفحة 233). يكون التحسين المستمر من خلال إدارة النظم والعمليات، ويتطلب تحقيق مستويات الأداء بطريقة جيدة. يعمل التحسين المستمر على تحسين المنتجات والخدمات وعمليات النظم بالإضافة إلى التعليم.

ج- التدريب والتعليم وفرق العمل: فبالنسبة للتعليم يشير إلى فهم لماذا لم تنجح التغييرات؟ وهو يشمل على أربعة مراحل أساسية: التخطيط، تنفيذ الخطط، تقويم التقدم ومراجعة الخطط بناء على نتائج التقويم. إن التدريب والتعليم نقطة أساسية في الجودة الشاملة بحيث التدريب يعتبر وسيلة لتنمية إمكانيات العاملين ضمن وظائفهم بما يحقق الإنجاز الأمثل فهو يحتل أهمية متميزة، لأنه سلسلة من الأنشطة المنظمة لتعزيز معرفة العاملين، حيث يؤدي التدريب إلى تأهيل الأداء الفعال وحل مشاكل متعلقة بالجودة الشاملة. (ريادة، 2011، صفحة 882).

إلى جانب ما ذكر، هناك الإدارة بالحقيقة التي تعتمد على القرارات الناجمة على خلفية قوية من المعلومات والحقائق والدراسات الواقعية، والتخطيط السليم وتحديد الأهداف الواقعية وسبل تحقيقها، وحل المشكلات من خلال تحديد الأسباب الجذرية واقتراح أنظمة جديدة لتفادي الأخطاء نفسها بالمستقبل (الراشد، 2011، صفحة 16). والقيادة والتخطيط الاستراتيجي، بحيث تكون القيادة للجودة من مسؤولية الإدارة العليا، ولها دور كبير في تحقيق الجودة الشاملة من خلال عملية التخطيط والمراجعة لأداء المؤسسة.

4.2.2 استراتيجيات الجودة الشاملة المطبقة في المؤسسات

تتكون استراتيجية المؤسسة من عدد من الاستراتيجيات، فهناك استراتيجية الإنتاج، استراتيجية التسويق، استراتيجية الجودة والاستراتيجية المالية وغيرها وذلك بحسب أنشطة أو وظائفها، فكل نشاط أو وظيفة من وظائف المؤسسة هناك استراتيجيات خاصة بها. ومن بين أهم الاستراتيجيات المتبعة في المجال الجودة الشاملة مايلي: (جودة، 2010، الصفحات 122-123)

- أ- تولي الإدارة العليا ضبط الجودة: يكون رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو مديرها العام هو المسؤول الأول عن إدارة أنشطة الجودة والضبط والرقابة في الجودة. تستلزم هذه الاستراتيجية وجود مايلي:
- سياسات مكتوبة للجودة بحيث يتم نشرها وتعميمها على كافة العاملين، وتعتبر سياسات الجودة مرشد عام للموظفين أثناء تأدية واجباتهم؛
- قد تتضمن هذه السياسات التأكيد على ضرورة أن تكون جهود التحسين مستمرة او التركيز في أنشطة الجودة على التأكيد على الجودة ومنع وقوع الأخطاء بدلا من ضبط الجودة واكتشاف الأخطاء لتصحيحها أو أي سياسات أخرى تتعلق بالوصول إلى مستويات عالية من الجودة؛
- وضع اهداف للجودة الشاملة لجميع الوظائف في كافة المستويات وخصه تلك الهداف المتعلقة بالتحسينات المستمرة؛
- توزيع المسؤوليات عن أنشطة الجودة الشاملة؛
- تمكني العاملين من تأدية أعمالهم من خلال تفويض الصلاحيات التي يحتاجونها لأداء أعمالهم بطريقة تساعدهم على تحقيق أهداف الجودة. يقول هيكوش: "بأن استراتيجية الجودة الشاملة يجب ان تتضمن منح صلاحيات مناسبة للموظفين تمكنهم من ممارسة صلاحياتهم.
- ب- تدريب الجودة المكثف: على الرغم من أن تدريب الجودة الشاملة يبدأ من الأعلى إلى الأسفل، إلا أنه في النهاية يشمل كافة العاملين في كافة المستويات الإدارية في المؤسسة حيث يقود تدريب الجودة الشاملة المكثف لكل فرد في المؤسسة إلى فهم أنشطة الجودة الشاملة. يمكن أن يتخذ التدريب المكثف على الجودة الشاملة عدة أشكال من أهمها الندوات وورشات العمل والتي تعقد الإدارة العليا والوسطى والدنيا ولباقي الموظفين المهمين في المؤسسة وتهدف إلى بلورة أهمية الجودة وتوضيح كيفية قيام الإدارة العليا برفع كفاءتها وقدرتها على تحقيق أهداف المنظمة من خلال ضبط الجودة.
- ج- التركيز على العملاء: قد تسعى المؤسسات إلى التركيز من حيث دراسة احتياجاتهم ومتطلباتهم والعمل على تلبية هذه الاستراتيجية تتطلب إجراء بحوث تسويقية لدراسة خصائص العملاء وأدواتهم

وحاجاتهم المعلنة وغير المعلنة الحالية منها والمستقبلية. كما تتطلب هذه الاستراتيجية كذلك إلى إجراء دراسات مستفيضة عن المؤسسات المنافسة باستمرار من أجل تحديد نقاط القوة والضعف لديها.

د- تحسين الجودة الشاملة: تسعى برامج تحسين الجودة إلى تطوير العمليات داخل المؤسسة، والتي قد تشمل تخطيط الإنتاج وتطوير المنتج والشراء والتصنيع والتوزيع وغير ذلك. هذه العمليات قد تكون غير كفؤة ومتداخلة فيما بينها بحيث تؤدي إلى زيادة التكلفة وإلى عدم رضا العملاء عن المنتج مما يقود إلى عدم تحقيق المؤسسة لأهدافها، وينبغي أن يتضمن برنامج تحسين الجودة جمع المعلومات عن تكلفة الجودة السيئة وخاصة التكلفة المخفية.

هـ- الضبط الإحصائي للجودة الشاملة: تقوم الكثير من المؤسسات باستخدام الأساليب الإحصائية في ضبط جودة الإنتاج والعمليات، حيث تستخدم هذه المنظمات المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والتباين والارتباط والانحدار في ضبط الجودة. هنالك سبعة أدوات معروفة تستخدم في هذا المجال: شكل الانتشار، تحليل باريتو، خريطة السبب-الأثر، خريطة تدفق العمليات، قائمة المراجع، خريطة المتابعة، خرائط الرقابة، وتساعد هذه الأدوات في تصنيف البيانات وتحليل مشكلات العمل وتوظفه لتحديد أولويات حل المشكلات والعمل على حلها.

2.2.5 علاقة استراتيجية الجودة الشاملة بالاستراتيجية العامة للمؤسسة

يمكن توضيح العلاقة بين استراتيجية العامة للمؤسسة واستراتيجية الجودة الشاملة على النحو التالي:

(الطاهر، 2010، صفحة 144)

- تحديد المؤسسات استراتيجية الجودة الشاملة ضمن إطار الاستراتيجيات العامة لها واستراتيجية الجودة الشاملة ماهي إلا جزء من سياسات الإنتاج؛

- لا بد من مراعاة تكنولوجيا الإنتاج المتوفرة للمؤسسة عند تحديد استراتيجية الجودة، ومدى توافر

المعدات والآلات والمواد اللازمة لتحقيق مستوى معين من الجودة الشاملة؛

- من الضروري أن تكون استراتيجية الجودة الشاملة محددة ومعروفة ككافة الجهات سواء داخل أو خارج المؤسسة، من العاملين ورجال الإدارة والموردين المتعاملين مع المؤسسة، كذلك العملاء حتى يمكن توطيد العلاقة بينهم وبين منتجات المؤسسة؛

- ضرورة إبلاغ كافة الأطراف المشتركة في العملية الإنتاجية بالمعايير والمواصفات المطلوبة لتصميم المنتج حتى تتم العمليات التشغيلية في ضوء هذه المواصفات، وذلك حتى يتم تدبير المواصفات والمعايير الموضوعه؛

- بالنسبة للرقابة على الجودة يمكن الحديث عنها من خلال أربعة أنواع لها وهي: الرقابة على المدخلات اللازمة للإنتاج، الرقابة على الإنتاج أثناء عملية الإنتاج الفعلي، الرقابة على الإنتاج النهائي قبل إيصاله إلى العملاء، والرقابة على جودة المنتج أثناء الاستخدام الفعلي من قبل المستهلك؛

- ضرورة حصول التغذية الراجعة وبشكل دقيق وسريع عن نتيجة كل نوع من أنواع الرقابة على الجودة التي يتم ممارستها وذلك حتى يتم اتخاذ إجراءات علاجية لتفادي الأخطاء والمشاكل وإعادة النظر في استراتيجية الجودة الموضوعه ومدى كفاية موارد المؤسسة.

2.2 الدراسات السابقة:

1- دراسة بعنوان: "دور الجودة في تحسين أداء المؤسسات الصناعية -دراسة حالة: دراسة ميدانية لمؤسسات الإسمنت الجزائرية-"، من إعداد: إلهام يحيوي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2008: هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الجودة بالمؤسسات الصناعية الجزائرية عامة ومؤسسات الإسمنت خاصة، من حيث مدى تطبيقها لنظام إدارة الجودة وفق مواصفات الإيزو 9000 وشهادات الجودة المتحصل عليها، لتسعي بذلك إلى توضيح مساهمة الجودة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وخاصة في مجال صناعة الإسمنت، وكذا دراسة وتحليل تكاليف الجودة بإحدى شركات هذا القطاع. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الجودة وفقا لمعايير الإيزو 9000 في المؤسسات الصناعية الجزائرية العاملة في مجال الإسمنت له دور إيجابي في تحسين الأداء الكلي لهذه الأخيرة.

2- دراسة بعنوان: "إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الفندقية في الجزائر"، من إعداد:

أحمد بن عيشاوي، أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة الجزائر3، 2008: عملت هذه الدراسة على استعراض أهم الأسس النظرية والتطبيقية التي يركز عليها مفهوم إدارة الجودة الشاملة كنموذج تسييري متكامل يحث على إتقان الأعمال بدقة ويسعى إلى تحسين الجودة باستمرار، ثم محاولة التعرف على الذي يدعو من جهته إلى تحقيق الجودة وفق المعايير المتفق، ISO طبيعة العلاقة التي تربطه بمدخل 9000 عليها دوليا. توصلت الدراسة إلى أن المنهجية المناسبة لتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الفندقية في الجزائر تتحقق من خلال تحديد مجموعة من العناصر القادرة على إزالة الأسباب المؤدية إلى حدوث تلك المعوقات، التي تحول دون التكفل اللازم بتطبيق هذا المسعى، حيث تمثلت هذه العناصر تحديدا في ضرورة التحكم اللازم في مهارات وتقنيات التسيير وإتقان تطبيقاته الذي يعد الأرضية الصلبة والقاعدة المتينة التي يشترطها بناء مشروع إدارة الجودة الشاملة من خلال تدريب وتحفيز العنصر البشري.

3- دراسة بعنوان: "إدارة الجودة ودورها في بناء الشركات"، من إعداد: عبد العزيز عبد العال

زكي عبد العال، أطروحة دكتوراه، المركز الاستشاري البريطاني، الجامعة الافتراضية، المملكة المتحدة، ماي 2010: هدفت الدراسة إلى التعرف على علم إدارة الجودة ومكوناته وتطبيقاته وتطور مفاهيم الجودة بالإضافة إلى دراسة نظام الإيزو من كافة الجوانب والتعرف على أهم متطلبات الإيزو طبقا للمواصفة الداخلية وتبيان الدراسة المراجعة الداخلية على الجودة وإبراز مختلف جوائز إدارة الجودة الشاملة. وتوصلت الدراسة إلى وعي المنظمات بقيمة إدارة الجودة لما يعطيه من مصداقية، ودعم وتبني الإدارة العليا جهود إدارة الجودة إيمانا بدورها في تحقيق أهدافها بشكل منتظم ومتكامل.

3. الإطار التطبيقي

1.3 لمحة عن ميناء سكيكدة:

يحتل ميناء سكيكدة المرتبة الثانية من حيث النشاط التجاري بعد ميناء الجزائر العاصمة والمرتبة الثانية بعد ميناء أرزيو من حيث النشاط البترولي. ويضم مينائين تجاريين أحدهما يختص بنقل الخروقات أما

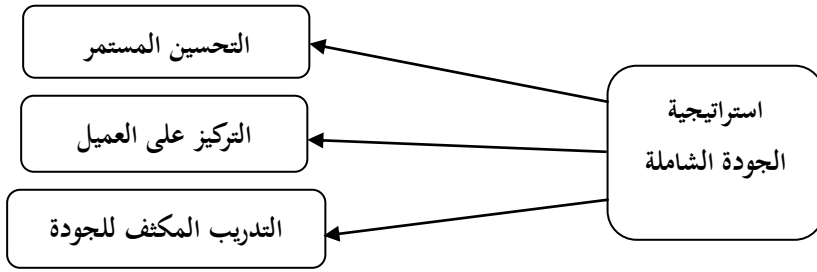
الثاني فيختص بنقل البضائع. يعد من أهم الموانئ الجزائرية حيث يعالج أكثر من 25 بالمئة من المبادلات التجارية الجزائرية عن طريق البحر. كما قدر رقم أعمالها ب: 4 ملايين خلال سنة 2006.

2.3 مجتمع وعينة الدراسة:

تم حصر العينة كافة الإطارات الدائمين بالمؤسسة المينائية بسكيكدة، وهذا بعد استشارة المختصين في حصر العينة. تضم المديرية العامة 53 عاملا، تم توزيع استبيان على العدد المكون للعينة، تم استرداد 45 وذلك لوجود بعض الاستبيانات الغير صالحة للدراسة، وبعض العمال في عطلة، وهذا حتى تكون الدراسة أكثر موضوعية وشمولية.

3.3 هيكل الدراسة:

شكل 1: هيكل الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة.

4.3 صدق الأداة وثباتها:

يعتبر صدق أداة الدراسة شمول الاستبيان لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، لقياس مدى ثبات أداة الراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة، حيث يعد هذا المقياس جيدا وملائما إذا زادت قيمة ألفا كرونباخ عن 70% وبالتالي فإنها تكون مقبولة. وكانت النتائج كمايلي:

الجدول 1: معاملات ثبات الاستبيان

اسم المتغير	استراتيجية الجودة الشاملة
معامل الثبات ألفا كرونباخ	0,910

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يلاحظ من خلال الجدول أن معامل الثبات أعلى من 0.70 وبالتالي فإنها مقبولة ويمكن الاعتماد

عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

5.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تتطلب الدراسة استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي: يساعد هذا الاختبار على ترتيب العبارات حسب متوسطها الحسابي، تم

استخدامه لقياس مدى دلالة إجابات المبحوثين على مستوى استراتيجية الجودة الشاملة في المؤسسة المينائية بسكيكدة، ونظرا لكون مقياس ليكارت الخماسي فإن المتوسطات الدالة هي تلك التي تفوق المتوسط الفردي والمقدر ب: 3 نظرا لكونها قيمة محايدة.

- الانحراف المعياري: وهو واحد من أهم مقاييس التشتت، حيث استخدام هذا المقياس لمعرفة

مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة، لكل عبارة من عبارات متغير الدراسة.

6.3 تحليل نتائج الاستبيان:

إن قياس مستوى استراتيجية الجودة الشاملة يتطلب قياس المتوسطات الحسابية والانحرافات

المعيارية، ونظرا لاستخدامنا مقياس ليكارت الخماسي فإن المتوسطات الدالة هي التي تفوق القيمة 3 كون المقياس خماسي يبدأ من القيمة 1 وينتهي بالقيمة 5، وكانت النتائج كالتالي:

1.6.3 مستوى التحسين المستمر في المؤسسة المينائية بسكيكدة:

نستعرض في هذا الجدول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى التحسين المستمر كونه البعد

الأول المكون للاستراتيجية الجودة الشاملة بالمؤسسة المبحوثة، وتمثلت النتائج في:

الجدول 2: بيانات التحسين المستمر

القرار	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
متوسط	2	0.787	3.10	تشمل رسالة المؤسسة على المبادئ الأساسية للجودة الشاملة
متوسط	3	1.357	3.00	تعمل الإدارة على دمج استراتيجية الجودة الشاملة ضمن الاستراتيجية العامة للمؤسسة
ضعيف	6	1.120	2.82	تحرص المؤسسة على تهيئة وسائل اتصال بصورة مستمرة
ضعيف	4	1.212	2.94	تقوم المؤسسة بتوفير المعدات الكافية لتنفيذ الأنشطة الخاصة بالجودة الشاملة
ضعيف	5	1.222	2.92	تتحمم الإدارة العليا بالتحسينات المستمرة للعمليات الإدارية في المؤسسة
ضعيف	7	1.222	2.71	تتحمم المؤسسة بتطبيق الجودة الشاملة لتخفيض التكاليف
متوسط	1	0.731	3.12	تعد الجودة من المؤشرات الأساسية للمؤسسة في تقويم أداء كل قسم فيها
ضعيف	4	0.956	2.94	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يوضح الجدول المتعلق ببيانات مستوى التحسين المستمر أن هناك مستوى ضعيف بمتوسط عام بلغ 2.94 وهي قيمة أقل من المتوسط الفرضي، الذي يبلغ 3، باعتبار أننا استعملنا مقياس ليكارت الخماسي في أغلب العبارات. كما تعكس بعض العبارات الضعف من بينها العبرة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة على التوالي، رغم تسجيل مستويات متوسطة في العبارات الأخرى. إلا أن المتوسط العام لم يتأثر

بالقيم الضعيفة. كما أن الانحرافات المعيارية المسجلة في البيانات كانت مرتفعة نسبيا، وعليه فإن بيانات الجدول تدل على مستوى ضعيف للممارسات التحسين المستمر في المؤسسة المبحوثة.

2.6.3 مستوى التركيز على العميل في المؤسسة المينائية بسكيكدة:

تمثل النتائج الموالية في المستويات الخاصة بعد التركيز على العميل في المؤسسة المبحوثة:

الجدول 3: بيانات التركيز على العميل

القرار	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
متوسط	4	0.930	3.23	تعمل المؤسسة على تحليل احتياجات الزبائن
متوسط	1	0.942	3.48	تقوم المؤسسة باستقبال الشكاوى فيما يخص الخدمة المقدمة
متوسط	7	0.570	3.12	تحرص المؤسسة على حسن معاملة العملاء
ضعيف	8	0.779	2.84	تلتزم المؤسسة بتقلص الخدمة للعميل في الوقت المحدد
متوسط	6	0.683	3.17	تعمل المؤسسة على امتلاك المعرفة الكافية للإجابة على أسئلة العملاء
متوسط	2	0.927	3.33	تحرص المؤسسة على تقديم الخدمة بشكل صحيح
متوسط	3	0.856	3.28	تهتم المؤسسة بالعملاء اهتماما شخيصيا
متوسط	4	0.667	3.23	تسعى المؤسسة على وضع المصلحة العليا للعملاء نصب الأعين
متوسط	5	0.460	3.21	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

أظهرت بيانات التركيز على العميل مستويات متوسطة في أغلب العبارات، وانعكس هذا على المتوسط العام الذي بلغ 3.21 بقيمة تفوق المتوسط الفرضي، وانحراف معياري ذو مستوى ضعيف مما

يعني أنه لا توجد فروقات كبيرة في إجابات الباحثين، وعليه نستنتج أن هناك مستوى متوسط لممارسات التركيز على العميل في المؤسسة المينائية بسكيدة.

3.6.3 مستوى التدريب المكثف للجودة في المؤسسة المينائية بسكيدة:

نستعرض في هذا الجدول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى التركيز المكثف للجودة كونه البعد الثالث المكون للاستراتيجية الجودة الشاملة بالمؤسسة المبحوثة، وتمثلت النتائج في:

الجدول 2: بيانات التدريب المكثف للجودة

القرار	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
متوسط	1	0.637	3.58	تقوم المؤسسة بتنظيم ورشات عمل من أجل فهم أنشطة الجودة الشاملة
متوسط	2	0.643	3.48	تهدف برامج التدريب في المؤسسة إلى المنع من وقوع الأخطاء
متوسط	6	0.555	3.17	تساهم برامج التدريب الخاصة بالجودة الشاملة في إعداد إطارات متخصصة تنافس المؤسسات الأخرى
متوسط	4	0.648	3.28	تدعم المؤسسة سياسة تكوين فرق العمل الخاصة بحل المشاكل
متوسط	5	0.958	3.23	تحرص المؤسسة على تقييم أثر الدورات التدريبية في أداء العاملين
متوسط	3	0.473	3.35	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يظهر من خلال الجدول أن هناك مستوى متوسط للتدريب المكثف للجودة في المؤسسة المبحوثة، حيث فاق المتوسط العام قيمة المتوسط الفرضي، حيث سجلت أكبر المتوسطات الأخرى قيمة 3.58 وهو مستوى قريب من القوي، في حين تراوحت المتوسطات الأخرى: بين 3.48 و3.23. كما أكدت

النتائج المسجلة في الانحرافات المعيارية أن هناك فروق ضعيفة في إجابات الباحثين، بمعنى أن إجاباتهم تتفق في مجملها. وعليه يمكن القول أن هناك مستوى متوسط لممارسات التدريب المكثف للجودة في المؤسسة المينائية بسكيكدة.

4. خاتمة:

بعد تناولنا لموضوع الجودة الشاملة واعتبارها استراتيجية لا بد ان تطبق وتعتمد في المؤسسة، بجزئها النظري والتطبيقي، تبين لنا أن الجودة الشاملة تلعب دورا هاما في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة وتطويرها، وأيضا تعمل على خلق قيمة مضافة. كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

- كشفت الدراسة أن مفهوم الجودة والجودة الشاملة مر بالعديد من المحطات التاريخية والتطورات ولم يأتي عبثا، بل كان وليد لمقترحات وبحوث مقدمة من طرف الباحثين والمفكرين. كونها تشمل المؤسسة والعمليات الداخلية ككل؛

- كشفت الدراسة أن الجودة الشاملة سلاح استراتيجي بالنسبة للمؤسسة وذلك لأنها تحقق ميزة تنافسية في مجال نشاطها، وهي المحور والقاعدة التي تبني عليها العديد من مفاهيم فلسفة الجودة الشاملة ونقطة الأساس فيها؛

- كشفت الدراسة أن استراتيجية الجودة الشاملة تساهم وبشكل كبير في تحسين الأداء الشامل للمؤسسات الخدمية، وتترابط بينها وبين الاستراتيجية الكلية لهذه الأخيرة، كما مدخل هام من مداخل التطوير؛

- كشفت الدراسة أن هناك مستوى ضعيف لممارسات بعد التحسين المستمر في المؤسسة المينائية بسكيكدة وذلك راجع لكبر حجم المؤسسة ونقص الكفاءات؛

- كشفت الدراسة ان هناك مستوى متوسط لممارسات التركيز على العميل في المؤسسة المينائية بسكيكدة حيث تعمل هذه الأخيرة على الأخذ بعين الاعتبار العميل وحاجياته ومتطلباته؛

- كشفت الدراسة أن هناك مستوى متوسط للتدريب المكثف للجودة في المؤسسة المينائية بسكيدة بحيث تعمل هذه الخيرة على عقد دورات تدريبية وتكوينية في مفهوم الجودة وتعميمه على كل المصالح الموجودة بها.

توصي الدراسة بمايلي:

- ضرورة الاهتمام بمفهوم استراتيجية الجودة الشاملة من قبل الباحثين والمؤسسات الاقتصادية؛
- حث المؤسسات على عقد المؤتمرات والندوات لفهم مفهوم الجودة الشاملة والتعامل معها كاستراتيجية؛

- تقديم الدعم المالي والمادي اللازم لتفعيل الأساليب الخاصة بتطبيق استراتيجية الجودة الشاملة.

5. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- 1- جيمس إيفن وجيمس دلين. (2009). الجودة الشاملة: الإدارة-التنظيم-الإستراتيجية. السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع.
- 2- سليمان زيدان. (2010). إدارة الجودة الشاملة: الفلسفة ومداخل العمل. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 3- سونيا محمد البكري. (2002). إدارة الجودة الكلية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- 4- علاء فرج الطاهر. (2010). إدارة الموارد والجودة الشاملة. الأردن: دار الياض للنشر.
- 5- علي السلمي. (1995). إدارة الجودة الشاملة ومنظمات التأهيل للإيزو 9000. القاهرة: دار عريب للطباعة والنشر.
- 6- مأمون سليمان الدراكة. (2008). إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 7- محفوظ أحمد جودة. (2010). إدارة الجودة الشاملة - مفاهيم وتطبيقات-. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 8- محمد عبد العال وآخرون. (2009). إدارة الجودة المعاصرة. الأردن: دار البازوري للنشر والتوزيع.

• المقالات

1- زكي أبو ريادة. (2011). أثر تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة على الأداء التنظيمي -دراسة عينة من المصارف التجارية الفلسطينية-. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد 25، العدد: 4، فلسطين.

2- محمد بن عبد العزيز الراشد. (2011). إدارة الجودة الشاملة -دراسة نظرية ونموذج مقترح لها في مكتبة الملك فهد الوطنية-. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المجلد: 17، العدد: 2، السعودية.

3- جابر زيد، و محمد بوطلاعة . (أفريل 2018). المورد البشري والإبداع التكنولوجي كمصدر للميزة التنافسية لدى البنوك العمومية الجزائرية. مجلة اضافات اقتصادية، المجلد: 2، العدد: 3، جامعة غرداية، 73-92.

● المدخلات

1- صوار يوسف وآخرون. (13-14 ديسمبر 2010). شروط إدارة الجودة الشاملة وشروط تسييرها في المؤسسة الجزائرية. ملتقى وطني: إدارة الجودة وتنمية أداء المؤسسة. سعيدة: جامعة الطاهر مولاي.

● المؤلفات الأجنبية

1- céritti, A. b. (1988). Implanter et gérer la qualité totale. Paris: Les éditions d'organisation.

2- Laudoyer, G. (2000). La certification ISO 9000. Paris: Edition d'organisation.

3- Pillet, D. d. (2002). Qualité en production de ISO 9000 à six sigma. paris: Edition d'organisation.

4- Wissler, E. c. (1983). Qualité etcompétitive des entreprises. Paris: éd economica

الإفناق الجبائي وعلاقته بمشاريع دعم الدولة لتطوير الاستثمار في الجزائر

Relationship between fiscal expenditure and stat support projects to develop the investment in Algeria

كردودي سهام¹، موسي سهام²

¹ جامعة محمد خيضر بسكرة ، kerdoudi.sihem@univ-biskra.dz

² جامعة محمد خيضر بسكرة، sihem.aya@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/11/14 تاريخ القبول: 2020/08/29 تاريخ النشر: 2020/09/24

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار علاقة الإفناق الجبائي بمشاريع دعم الدولة ودوره في تطوير الاستثمار ، من خلال دراسة أهم أدوات السياسة الجبائية المستخدمة من طرف الحكومات من أجل تحفيز بعض الأنشطة الاستثمارية ذات الأولوية، و ذلك من خلال تقديم أهم أشكال الإفناق الجبائي وطرق تقدير التكاليف الإفناق الجبائي، حيث توصلنا إلى الاستثمار أحد وسائل تشغيل الأموال للحصول على منفعة اقتصادية واجتماعية كما يتضح لنا أن أهميته تكمن في كونه أحد الوسائل التي يعتمد عليها لتوسيع المؤسسات وتكوين الثروة إضافة إلى تحقيق الربح وتتجلى العلاقة بين الجباية والاستثمار من خلال سياسة الإفناق الجبائي والذي بدوره يساهم في تطوير الاستثمار

الكلمات المفتاحية: إنفاق جبائي، استثمار، إعفاءات جبائية، تخفيضات جبائية، فرض جبائي، تأجيل جبائي.

تصنيف: Jel : H21 H24 H50 H71

Abstract

The aim of this study is show the relationship between fiscal expenditure with stat support projects in development the investment , through studing the most important of fiscal policy tools , which use by governments in order to stimulate priority investment activities, through presents the most important type of fiscal expenditure and the methods of cost estimation of fiscal expenditure

As result of this research we that the investment is one of the means of operating of funds for economic and social benefit, as it is clear that its importance lies in being one of the means by which to expand the institutions and the formation of wealth in addition to

making a profit. The relationship between tax and investment is reflected in the fiscal expenditure policy, which in turn contributes to the development of investment.

key words :Tax expenditure ; Investment ;Tax Exemptions; Tax Discounts ; Tax Loan ; Tax Delay.

Classification Jel H21 H24 H50 H71

المؤلف المرسل: موسي سهام ، الإيميل: sihem.aya@gmail.com

1. مقدمة:

إن الإفناق الجبائي ليس وليد العصر وإنما برز مع ظهور الضريبة، وتزايدت أهميته مع نهاية السبعينيات من القرن الماضي وبالضبط سنة 1967 عندما طرح البروفيسور الأمريكي Surrey Stanley هذا المفهوم لأول مرة في خطاب له أمام السوق النقدي ، حيث نوه السلطة العامة على ضرورة تطبيق استثناءات في الهيكل العادي للنظام الجبائي، باعتبار أن الجباية تهدف إلى تشجيع الاستثمار عن طريق منح الإعفاءات و التحفيزات الجبائية، وقد عملت الجزائر على إصلاح سياستها الجبائية من خلال سن قوانين خاصة بالاستثمار و ترفيته باعتباره مؤشرا للاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية و العمل على جذب استثمارات أجنبية، الأمر الذي يستدعي ضرورة وجود قوانين استثمارية تهدف إلى تنظيم الاستثمار.

1-1- إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة الإفناق الجبائي لمشاريع دعم الدولة في تطوير الاستثمار بالجزائر ؟

وتنبثق على هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تساهم الإعفاءات الجبائية في تطوير الاستثمار بالجزائر ؟
- هل تساهم التخفيضات الجبائية في تطوير الاستثمار بالجزائر ؟
- هل تساهم القروض الموجهة لمشاريع دعم الدولة في تطوير الاستثمار بالجزائر ؟
- هل يساهم التأجيل الجبائي في تطوير الاستثمار بالجزائر ؟

1-2- فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

يساهم الإفناق الجبائي لمشاريع دعم الدولة في تطوير الاستثمار بالجزائر .

الفرضيات الفرعية

- تساهم الإعفاءات الجبائية الموجهة لمشاريع دعم الدولة في تطوير الاستثمار بالجزائر .

- تساهم التخفيضات الجبائية الموجهة لمشاريع دعم الدولة في تطوير الاستثمار بالجزائر .
- تساهم القروض الموجهة لمشاريع دعم الدولة في تطوير الاستثمار بالجزائر .
- يساهم التأجيل الجبائي الموجهة لمشاريع دعم الدولة في تطوير الاستثمار بالجزائر .

1-3- أهداف الدراسة:

- ❖ تكمن أهداف الدراسة في الإجابة عن و الفرضية المطروحة ، والخاصة القيام بتحديد الصعوبات التي تواجهه عند تطبيق مفهوم الإنفاق الجبائي، ومحاولة الاستفادة من الدراسة النظرية وتجارب الدول المتقدمة في ميدان التحليل ، وهذا من خلال:
- محاولة تحديد فكرة الإنفاق الجبائي.
- محاولة البحث عن أفضل المنهجيات والوسائل لتحديد تكلفة الإنفاق الجبائي.
- توضيح سياسة الإنفاق الجبائي وأنواع التسهيلات و الإعفاءات الجبائية الخاصة بمشاريع دعم الدولة .
- تزايد الاهتمام بالاستثمار نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية.

4-1 المنهج المتبع: تم اعتماد على المنهج الوصفي ضمن الإطار النظري للدراسة وذلك بسرد مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالإنفاق الجبائي والاستثمار، أما الجانب التطبيقي تعتمد على المنهج التحليلي من خلال تحليل السياسات المعتمدة من طرف وكالات دعم من اجل تحقيق إنفاق جبائي لتوجيه الاستثمار وترقيته.

2. الإطار المفاهيمي للإنفاق الجبائي

1.2 مفهوم الإنفاق الجبائي وأهدافه

- يعرف الإنفاق الجبائي على انه: " مجموعة فرعية من التدابير الجبائية التفضيلية التي تقدمها الحكومة والتي يمكن معالجتها كنفقات مباشرة، تؤدي إلى النقص في الإيرادات الجبائية للخزينة العامة بما يعادل المبالغ التي تم أنفقت من قبل الحكومة، حيث يمكن الاستعاضة عنه ببرامج الإنفاق المباشر وعلى نفس القدر من الفعالية سواء بالنسبة للمكلف أو الدولة مع احترام أهداف السياسة العامة". (Gilbert ,1995, p3)

- الإنفاق الجبائي "هي الخسارة للدخل بالنسبة للدولة، ودافعي الضرائب لخفض رسوم الجبائية بالمقارنة مع ما من شأنه أن يؤدي تطبيق المعيار وهذا يعني المبادئ العامة للقانون الضرائب المالي. مع ذلك أي إجراء يؤدي إلى الخسارة في الإيرادات الميزانية الدولة ليست بالضرورة إنفاق جبائي". (kouyate,2000,p3)

- الإنفاق الجبائي " هو الرجوع عموما إلى التدابير التي لها تأثير خفض أو تأجيل الضرائب والضرائب التي يدفعها دافعو الضرائب. لذا يشير هذا المفهوم إلى اختيار السياسة الجبائية التي تمكن الحكومة أن توافق طوعا على التخلي عن جزء من عائدات الضرائب لتحقيق أهدافها".

وبناء على التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف شامل للإفناق الجبائي على أنه: "فقدان الإيرادات الجبائية المرتبطة بالتدابير القانونية، والتي تمنح تراخيص جبائية استثنائية بالنسبة للحقل الجبائي وبشكل طوعي متمثلة في الإعفاءات أو تخفيضات الدخل الإجمالي أو إنشاء قرض جبائي أو معدلات جبائية مخفضة أو تأجيل دفع الضرائب المستحقة بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى بيئية".

2.2 أهداف الإفناق الجبائي

للإفناق الجبائي أهداف متعددة منها الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و كلها تصب في خدمة مجمل الاقتصاد الوطني و من ثم المجتمع ككل من خلال ما تقدمه من خدمات للمساعدة في تهيئة البيئة الصالحة للعمليات الإنتاجية يمكن حصر أهم أهداف فيما يلي:

1.2.2 الإفناق الجبائي لأسباب اجتماعية:

هي التي تمنح للأفراد أو الجهات أو مؤسسات معينة ليس هدفها الربح كالمؤسسات الدينية والخيرية و الثقافية وذلك لتشجيع هذه المؤسسات (كراجة، العبادي، 2000، ص29).

نجد المشرع يقرر إعفاء للأشخاص والهيئات التي تقوم بنشاط لا يستهدف الربح وإنما تخدم المجتمع من خلال هذا النشاط ، على اعتبار أن هذه الهيئات تؤدي خدمات وأعمالا ذات نفع عام تمثل مع تلك الخدمات التي تؤديها الدولة ومن ثم يتعين إعفاؤها من الضريبة تشجيعا لها في الاستمرار وتخفيفا للأعباء التي يجب على الدولة أن تقوم بها (عبد الباسط، الحشيشي، 2008، ص49).

2.2.2 الإفناق الجبائي لأسباب اقتصادية:

تشجيع بعض فروع الصناعة أو تشجيع الاستثمار في قطاع معين عن طريق منح إعفاءات أو امتياز آخر تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية، عن طريق هذه الإعفاءات تستطيع حث رؤوس الأموال الوطنية أو جذب رؤوس الأموال الأجنبية على الدخول في مشروعات ضرورية لتزايد معدلات التنمية الاقتصادية وتشجيع قطاعات معينة من النشاط الاقتصادي (عبد الباسط، الحشيشي، 2008، ص88).

3.2.2 الإفناق الجبائي لاعتبارات دولية:

يعد عمل الدولة في جباية الضرائب والرسوم من رعاياها أو من المقيمين في أراضيها عملا من أعمال السيادة لا يمكن أن تفرضه دولة على دولة أخرى. ولهذا تستثنى الدور الدبلوماسية والقنصلية من الضرائب والرسوم باعتبارها دورا تملكها دول أجنبية كما يعني المبعوثون الدبلوماسيون من الضرائب والرسوم باعتبارهم ممثلين لدولهم وقد استقر العرف الدولي منذ فترة طويلة على إعفاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية وإعفاء الموظفين الدبلوماسيين وأفراد عائلاتهم المقيمين معهم من الرسوم والضرائب. وقد بقيت تقوم هذه الإعفاءات على أساس المحاملات

الدولية ولم تكتسب صفة القاعدة القانونية الدولية إلا بعد وضع اتفاقية فينا عام 1961. (عبد الباسط، الحشيشي، 2008، ص120)

4.2.2 الإنفاق الجبائي لمنع الازدواج الضريبي:

إن من متطلبات العدالة الضريبية أن لا يخضع الشخص للضرائب أكثر من مرة لذات السبب ولكي لا يحدث ذلك نجد أن المشرع الضريبي يستخدم الإعفاءات الجبائية في سبيل الحد من الظاهرة التي تقود إلى ظلم يلحق ببعض المكلفين أو أنهم يخضعون لعبء ضريبي أكبر من ذلك الذي يخضع له من يماثلهم في المركز الاقتصادي(عبد الباسط، الحشيشي، 2008، ص120).

3.2 طرق تقدير تكاليف الإنفاق الجبائي

هناك ثلاث طرق رئيسية لحساب تكلفة الإنفاق الجبائي وهي (مليكاوي، 2015، ص 144-145):

1.3.2 طريقة الخسارة في الإيرادات الجبائية:

تستند هذه الطريقة على افتراض أساسي وهو أن إنشاء أو إلغاء الإنفاق الجبائي لا يؤثر في سلوك دافعي الضرائب والعائدات الأخرى، ولذلك فهذه الطريقة أسهل وهي تقوم على حساب قيمة الإيرادات الجبائية الضائعة لتطبيق تدابير ضريبية محددة ، كما إن استعمال طريقة الخسارة في الإيرادات الجبائية تكون مقبولة بصفة عامة على الدخل المعفى وفي حالة فرض ضريبة بنفس المعدل الحدي للضرائب على الجزء المتبقي من الدخل الخاضع للضريبة أو أي حدود أخرى للدخل، ومن ثم يتم حساب الخسارة في الإيرادات الجبائية بعد تبني سياسة الإنفاق الجبائي، وهكذا يجب إضافة القيمة الأخرى للإنفاق الجبائي والتي لم تتغير بفعل تبني إنفاق جبائي جديد للحصول على إجمالي الإنفاق الجبائي الممنوح ، غير أنه من غير الممكن حساب القيمة الإجمالية للخسارة في الإيرادات الجبائية الناجمة عن الإنفاق الجبائي فيما يتعلق بأدوات الادخار في أي بلد، كما أن هذه الطريقة تفترض عدم تغير سلوك دافعي الضرائب وهذا الافتراض لا وجود له في الواقع.

2.3.2 طريقة الأرباح في الإيرادات الجبائية:

وتقوم هذه الطريقة على حساب مقدار الزيادة في الإيرادات الجبائية في حالة إلغاء الإنفاق الجبائي، وهذه الطريقة تختلف عن الطريقة الأولى في كونها تنطوي على تقدير محتمل للسلوك استجابة لأي تغيير ، وهي طريقة صعبة التطبيق في الواقع العملي رغم أنها من حيث المبدأ أفضل من الطريقة الأولى ، ويتطلب استخدام هذه الطريقة الأخذ بعين الاعتبار الآثار الثانوية مثل: التغيرات في سلوك المكلفين ومستوى النشاط الاقتصادي، إضافة إلى التفاعلات بين الإنفاق الجبائي ومختلف أشكال الإخضاع.

3.3.2 طريقة تكافؤ النفقات:

هذه الطريقة تحسب مقدار التكلفة في حالة منح الإفناق الجبائي في شكل نقدي بما يعادل الإفناق المباشر الممنوح، مع افتراض كما في طريقة الخسائر الجبائية عدم تغيير سلوكيات دافعي الضرائب. والواقع أن التحويلات العادية أحيانا يتم تقييمها قبل دفع الضريبة من طرف المستفيد، في حين الإفناق الجبائي يمنح قبل تحديد صافي الضريبة، ومن أجل تقييم هذا الإفناق الجبائي على نفس القاعدة التي تقيم بها النفقات المباشرة يجب إضافة الضرائب، وعادة ما تؤخذ على أنها تحويلات عادية، وعلى خلاف ذلك قد يكون الإفناق الجبائي أقل تكلفة من الإفناق العادي ويوفر نفس المبلغ للمستفيد.

3. أشكال الإفناق الجبائي

من خلال التشريعات الجبائية المختلفة وحسب أنماط الأنظمة الجبائية والتدخل الحكومي المختار، وبغية تسهيل المقارنة بين هذه الأنظمة، تتباين أشكال الإفناق الجبائي التي يمكن أن تتخبر منها الدول ما يتفق مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وما تصبو إليه من أهداف قومية، تصنف إلى (الإعفاءات الجبائية ، تخفيضات الجبائية، القروض الجبائية ، تأجيلات الجبائية)

1.3 الإعفاءات الجبائية

هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة ، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي، نطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل، وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وقد تصل إلى 15 سنة في بعض الدول. والإعفاء الجبائي لا يطبق إلا بقانون ولا يحق للدوائر المالية منح الإعفاءات إلا بمقدار ما سمح لها التشريع الضريبي بذلك (اديب منذر، 2015، ص28)

يمكن تبويب الإعفاءات الجبائية إلى: (كراجة، العبادي، 2000، ص ص 26-29)

1.1.3 الإعفاءات سياسية: وهي الإعفاءات التي تكون بهدف توثيق الروابط السياسية والعلاقات مع الدول الأخرى وبهدف منه الازدواج الضريبي..

2.1.3 الإعفاءات الاقتصادية: وهي الإعفاءات التي تمنح للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بهدف تشجيع الاستثمار في مشروعات معينة، كما تهدف إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية و مساهمتها في مشاريع اقتصادية.

3.1.3 الإعفاءات الاجتماعية: وهي الإعفاءات التي تمنح للأفراد أو الجهات أو مؤسسات معينة ليس هدفها الربح كالمؤسسات الدينية والخيرية والثقافية، وذلك تشجيعا لهذه المؤسسات علي عمل الخير.

2.3 تصنيف الإعفاءات : يمكن تصنيف الإعفاءات الجبائية إلى إعفاء دائم وإعفاء مؤقت:

1.2.3 إعفاء دائم: وهو عدم دفع المكلف لضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب والرسوم طول حياة المشروع، وتمنح الدولة هذا الإعفاء إلى أنشطة محدودة، وتكون موجهة لمناطق وفئات معينة (صادق بركات، 1986، ص 193). وتوجه بشكل خاص إلى بعض النشاطات و القطاعات التي تهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي على المدى البعيد و هذه الإعفاءات إما أن تكون ذات طابع اجتماعي ، ثقافي ، اقتصادي (عزوز، 2014، ص ص 5-6).

2.2.3 الإعفاءات دائمة ذات الطابع الاجتماعي: الهدف منها مساعدة بعض الفئات الاجتماعية أكثر حرمانا لتحسين ظروفهم الاجتماعية كالمعوقين ، الفلاحين... الخ.

3.2.3 الإعفاءات دائمة ذات الطابع الثقافي و العلمي : الهدف منها تطوير البحث العلمي و بعثه لخدمة التنمية والتطوير الاقتصادي و الاجتماعي لأنه أساس كل تطور لا بد أن تركز على البحث العلمي.

4.2.3 الإعفاءات دائمة ذات الطابع الاقتصادي : و ذلك من خلال الإعفاءات الدائمة الموجهة لبعض المشاريع الاستثمارية و الأنشطة الاقتصادية هي مشاريع تراها الدولة ذات أهمية لما لها من انعكاسات إيجابية على باقي القطاعات لأخرى كقطاع التصدير لأنه يوفر العملة الصعبة ، ويكون الهدف الطويل المدى هو تحديد الهيكل الإنتاجي.

5.2.3 إعفاء مؤقت: وهو عدم دفع المكلف لضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب والرسوم لمدة معينة من حياة المشروع، وتختلف هذه المدة من بلد إلى آخر حسب النظام الضريبي وقوانين الاستثمار وعادة ما تتراوح هذه المدة بين 03 إلى 10 سنوات، ويهدف إلى تشجيع المؤسسات حديثة التكوين وتخفيف العبء الضريبي عليها حتى تتمكن من الانطلاق الصحيح في ممارسة نشاطها وهذه التحفيظات يمكن أن تكون جزئية أو كلية: (صادق بركات، 1986، ص 193).

✓ **الإعفاء المؤقت الجزئي:** وهو إسقاط جزء من حق الدولة في مال المكلف مدة معينة.

✓ **الإعفاء المؤقت الكلي:** وهو إسقاط حق الدولة في مال المكلف كاملا مدة معينة.

3.3 التخفيضات الجبائية

وتعني استبعاد بعض العناصر التي ترمي إلى تقليل الدخل أو المادة الخاضعة للضريبة، وعلاوة على ذلك قد لا يملك المكلف دخل كافي خاضع للضريبة ليستفيد من التخفيض الكامل وفي هذه الحالة يكون التخفيض جزئي، وبالتالي فإن الإنفاق الجبائي الحكومي سيتقلص. إن قيمة الإنفاق الجبائي الممنوح لدفعي الضرائب في شكل استثناءات أو إعفاءات أو تخفيضات جبائية يعتمد على المعدل الحدي للضرائب، وبالتالي فإن ارتفاع المعدل الحدي للضرائب يؤدي إلى ارتفاع في قيمة الاستثناءات أو الإعفاءات أو التخفيضات الجبائية .

1.3.3 تصنيف التخفيضات الجبائية:

تعد التخفيضات الجبائية من أهم أدوات سياسة الإفناق الجبائي، والتي تعمل على تشجيع الاستثمار، و يكون تصنيف التخفيضات الجبائية كما يلي (كاسحي، 2017، ص4):

-**التخفيض في الضرائب على الدخل:** يمكن للمؤسسات التي تصدر منتجاتها لاستفادة من إعفاء كلي على دخلها الناتج عن التصدير، إذا توفرت بعض الشروط سواء من ناحية طبيعة المنتج أو على أساس الصادرات.

-**التخفيضات من الحقوق الجمركية:** مثلها يكون الحال بالنسبة لتشجيع الاستثمار بإعفاء من الحقوق الجمركية يمكن منح المستورد تخفيضا على المواد الأولية و التجهيزات الضرورية التي تدخل مباشرة في إنتاج المنتجات والسلع التي يتم تصديرها.

-**التخفيض من الرسم على القيمة المضافة:** معظم الدول تفرض ضرائب على القيمة المضافة على المبيعات ورقم الأعمال تعفى من الدفع هذه الضرائب عندما تكون بصدد عملية التصدير، وقد تشمل الضرائب على الآلات المواد الأولية التي تدخل مباشرة في الإنتاج الموجه لتصدير، بإدخال تجهيزات ذات فعالية و مردودية اقتصادية.

-**التخفيضات في المعدلات:** في بعض الحالات يتم تطبيق معدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة في النظام الجبائي المرجعي وقيمة هذا الشكل من الإفناق لا تعتمد على المعدل الحدي للضرائب، ولكن ببساطة قد لا يستفيد المكلف بالضريبة من المعدل الضريبي المخفض.

4.3 القرض والتأجيل الجبائي

1.4.3 القرض الجبائي:

تعد القروض الجبائية إجراءات جبائية تعمل على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة الدفع للمكلف، وتأخذ بعين الاعتبار بعد تحديد قاعدة التأسيس و الضريبة المستحقة الدفع للمكلف، وعلى شاكلة الخصومات الجبائية، فإن القروض الجبائية يمكنها أن تؤسس على نفقات حقيقية أو جزافية حسب مبلغ منصوص عليه قانونا، ويطرح مبلغ القروض الجبائية من الضريبة المستحقة الدفع، ويسمح استخدام القروض الجبائية بمعرفة المبلغ الحقيقي للضريبة المستحقة الدفع من طرف المكلف (مليكاوي، 2015، ص144).

2.4.3 التأجيل الجبائي:

تتعلق التأجيلات الجبائية بالإجراءات الجبائية التي تسمح بتأجيل وجوب أداء دفع الضريبة، وبعبارة أخرى، وبعبارة أخرى. تعني التأجيلات الجبائية لا تدخل في حساب الإيرادات للسنة المالية الجارية، ولكن تحسب في

إيرادات السنة المقبلة، وفرض الضريبة على المكاسب الرأسمالية المحققة هو مثال على ذلك ، كما إن قيمة الإنفاق الجبائي المتعلقة بتأجيل الضريبة مثله مثل التخفيضات الجبائية، فهو يعتمد على المعدل الحدي للضرائب المفروض على دافعي الضرائب(مليكاوي، 2015، ص144).

4. علاقة الإنفاق الجبائي المقدم أسلوب لمشاريع دعم الدولة لتطوير الاستثمار

تبني المشرع الجبائي الإعفاء الجبائي بالرغم من أنه يقلل من إيرادات الخزينة العامة وذلك من اجل تشجيع استثمار خصوصا الأنشطة ذات الأهمية والفعالية الكبيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

1.4 الإنفاق الجبائي المقدم للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

1.1.4 النظام العام:

- مرحلة الإنجاز: ولمدة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة والوجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

- مرحلة الاستغلال:

لمدة (03) سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ مئة (100) منصب شغل أو أقل عند انطلاق النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر من:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

- إعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

ويمكن رفع هذه المدة إلى (05) خمس سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل.

2.1.4 النظام الاستثنائي: ويندرج ضمن هذا النظام

- المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة:

● مرحلة الإنجاز: لمدة (03) ثلاث سنوات:

- الإعفاء من دفع حقوق الملكية يعوض فيما يخص تلك المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

- تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها اثنان في الألف فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

- تكفل الدولة جزئيا أو كلياً بالمصاريف يعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية والضرورية لإنجاز المشروع.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة يخص السلع والخدمات المستثناة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع .

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتخصصة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز. (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار) .

● **مرحلة الاستغلال:** لمدة 10 سنوات بعد معاينة انطلاق الاستغلال من المصالح الجبائية بطلب من المستثمر يستفيد مشروع الاستثمار من:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS.

- إعفاء من الرسم على النشاط المهني TPA.

- الإعفاء لمدة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

- **المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني (الاتفاقية):**

● **مرحلة الإنجاز:** لمدة (05) سنوات

- إعفاء و/أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطبع الجبائي المطبق على الإقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية لسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها.

- إعفاء من حقوق التسجيل في ما يخص العقود التأسيسية لشركات والزيادة في رأس المال إعفاء من الرسم العقاري في ما يخص الملكيات المخصصة للإنتاج.

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

● مرحلة الاستغلال:

- لمدة أقصها عشر سنوات (10 سنوات) ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية يطلب من المستثمر.
- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS.
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP. (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار).
- زيادة عن المزايا المذكورة أعلاه، يمكن أن يقرر المجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية وفقا للتشريع المعمول به (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار).

2.4 الإنفاق الجبائي المقدم للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANCEJ)

- تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة" الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.
- ترفع مدة الإعفاء إلى ست (06) سنوات، إذا كانت النشاطات ممارسة في منطقة يجب ترقيتها، و ذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال.
- و تمدد فترة الإعفاء هذه بستين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

و يترتب على عدم احترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب العمل المنشأة، سحب الاعتماد و المطالبة بالحقوق و الرسوم المستحقة التسديد.

إذا تواجدت الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون لاستفادة من إعانة، في منطقة تستفيد من إعانة" الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"، تمدد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال. (المديرية العامة للضرائب، 2017، ص 12)

عندما يمارس هذا الشباب المستثمر النشاط في مؤسسة داخل منطقة من المناطق التي يجب ترقيتها و التي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم و خارج هذه المناطق، فإن الريح المعفى من الضريبة ينتج من النسبة بين رقم الأعمال المحقق في المنطقة التي يجب ترقيتها ورقم الأعمال الإجمالي.

- تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة" الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" من إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

ترفع مدة الإعفاء إلى ست (06) سنوات، إذا كانت النشاطات ممارسة في منطقة يجب ترقيتها، و ذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

و تمتد فترة الإعفاء هذه بستين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

و يترتب على عدم احترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب العمل المنشأة، سحب الاعتماد و المطالبة بالحقوق و الرسوم المستحقة التسديد.

إذا تواجدت الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون لاستفادة من إعانة، في منطقة تستفيد من إعانة" الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"، تمتد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى عشر(10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال. (المديرية العامة للضرائب، 2017، ص30)

- تستفيد البنيات المستعملة في النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة" الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

تحدد مدة الإعفاء إلى ست (06) سنوات، عندما تكون هذه البنيات وإضافات البنيات في مناطق يجب ترقيتها.

تمدد مدة الإعفاء إلى عشر (10) سنوات، عندما تكون هذه البنيات و إضافات البنيات المستعملة في إطار الأنشطة الممارسة من طرف الشباب ذوي المشاريع المؤهلين للاستفادة من إعانة، مقامة في المناطق تستفيد من إعانة" الصندوق الخاصة لتطوير مناطق الجنوب". (المديرية العامة للضرائب، 2017، ص55).

- تستفيد الأنشطة التي يمارسها الشباب ذو المشاريع الاستثمارية أو النشطة أو المشاريع، المؤهلون للاستفادة من دعم" الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " ، من إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ لاستغلالها.

تمدد هذه المدة إلى ست (6) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال، عندما تتواجد هذه الأنشطة في مناطق يراد ترقيتها تحدد قائمتها عن طريق التنظيم.

تمدد هذه المدة بستين(2)، عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاث(3) مستخدمين على الأقل، لمدة غير محدودة.

يترتب على عدم احترام الالتزامات المرتبطة بعدد الوظائف المحدثة، سحب الاعتماد واسترداد الحقوق والرسوم التي كان من المفروض تسديدها.

غير أن، المستثمرين ييقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50% من المبلغ المنصوص عليه بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (المديرية العامة للضرائب، 2017، ص 67) .

3.4 الإنفاق الجبائي المقدم للصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

- تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة" الصندوق الوطني للتأمين على البطالة " من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

ترفع مدة الإعفاء إلى ست (06) سنوات، إذا كانت النشاطات ممارسة في منطقة يجب ترقيتها، و ذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال.

و تمدد فترة الإعفاء هذه بستين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

و يترتب على عدم احترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب العمل المنشأة، سحب الاعتماد و المطالبة بالحقوق و الرسوم المستحقة التسديد .

إذا تواجدت الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون لاستفادة من إعانة، في منطقة تستفيد من إعانة " الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"، تمدد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى عشر(10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

عندما يمارس هذا الشباب المستثمر النشاط في مؤسسة داخل منطقة من المناطق التي يجب ترقيتها و التي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم و خارج هذه المناطق، فإن الريح المعفى من الضريبة ينتج من النسبة بين رقم الأعمال المحقق في المنطقة التي يجب ترقيتها ورقم الأعمال الإجمالي.

- تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة" الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة " من إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

ترفع مدة الإعفاء إلى ست (06) سنوات، إذا كانت النشاطات ممارسة في منطقة يجب ترقيتها، و ذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال.

و تمدد فترة الإعفاء هذه بستين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

و يترتب على عدم احترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب العمل المنشأة، سحب الاعتماد و المطالبة بالحقوق و الرسوم المستحقة التسديد.

إذا تواجدت الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون لاستفادة من إعانة ، في منطقة تستفيد من إعانة " الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب" ، تمدد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى عشر(10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.(المديرية العامة للضرائب ،2017، ص 30).

- تستفيد البنيات المستعملة في النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة " الصندوق الوطني للتأمين على البطالة " لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال. تحدد مدة الإعفاء إلى ست (06) سنوات، عندما تكون هذه البنيات وإضافات البنيات في مناطق يجب ترقيتها.

تمدد مدة الإعفاء إلى عشر (10) سنوات، عندما تكون هذه البنيات و إضافات البنيات المستعملة في إطار الأنشطة الممارسة من طرف الشباب ذوي المشاريع المؤهلين للاستفادة من إعانة ، مقامة في المناطق تستفيد من إعانة " الصندوق الخاصة لتطوير مناطق الجنوب".(المديرية العامة للضرائب ،2017، ص 55) .

- تستفيد الأنشطة التي يمارسها الشباب ذو المشاريع الاستثمارية أو النشطة أو المشاريع ، المؤهلون للاستفادة من دعم " الصندوق الوطني للتأمين على البطالة " ، من إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلالها.

تمدد هذه المدة إلى ست (6) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال، عندما تتواجد هذه الأنشطة في مناطق يراد ترقيتها تحدد قائمتها عن طريق التنظيم.

تمدد هذه المدة بسنتين(2)، عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاث(3) مستخدمين على الأقل، لمدة غير محدودة.

يترتب على عدم احترام الالتزامات المرتبطة بعدد الوظائف المحدثة، سحب الاعتماد واسترداد الحقوق والرسوم التي كان من المفروض تسديدها.

غير أن، المستثمرين يقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50% من المبلغ المنصوص عليه بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .(المديرية العامة للضرائب ،2017، ص 67).

4.4 الإفناق الجبائي المقدم للصندوق الوطني لدعم القرض المصغر (ANGEM)

- تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة " الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر " من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

ترفع مدة الإعفاء إلى ست (06) سنوات، إذا كانت النشاطات ممارسة في منطقة يجب ترقيةها، و ذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال.

و تمتد فترة الإعفاء هذه بستين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

5. الخاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى أن الاستثمار أحد وسائل تشغيل الأموال للحصول على منفعة اقتصادية واجتماعية كما يتضح لنا أن أهميته تكمن في كونه أحد الوسائل التي يعتمد عليها لتوسيع المؤسسات وتكوين الثروة إضافة إلى تحقيق الربح وتحجلى العلاقة بين الجباية والاستثمار من خلال سياسة الإنفاق الجباي إذ أنهما يتأثران ببعضها البعض وهما وسيلتان للنهوض باقتصاد الدولة وذلك من خلال النفاق الجباي المقدم لمشاريع الدعم الدولة لتطوير الاستثمار. علما أن استخدام الإنفاق الجباي في الجزائر بغرض تشجيع الاستثمار يواجه العديد من العراقيل والتحديات ولعل أبرزها ظاهرة التهرب الضريبي والقطاع الموازي، حيث أن تعدد وتنوع أشكال الإنفاق الجباي يؤدي إلى تعقد النظام الجباي وصعوبة مراقبته من طرف الإدارة الجباية، وهو ما يتيح الفرصة أمام بعض أشباه المستثمرين إلى تحين الفرصة واستخدام الإنفاق الجباي لأغراض مضاربية، وهو ما ينطبق على الاقتصاد الجزائري والذي يشهد تزايد مستمر في حجم الإنفاق الجباي وبالمقابل خسائر ضريبية ضخمة ناجمة عن التهرب الضريبي، وهو ما دفع بالسلطات المالية في البلاد إلى اتخاذ إجراءات ضريبية صارمة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي بصفة عامة والتهرب الضريبي الناجم عن الاستفادة من المزايا التي يوفرها الإنفاق الجباي بصفة خاصة.

6. قائمة المراجع

• مراجع باللغة العربية

- ✓ اديب منذر ، رنا ، (2015)، مفهوم الضريبة، اطروحة دراسات عليا، جامعة دمشق.
- ✓ صادق بركات، عبد الكريم، (1986)، النظم الضريبية، مصر ، الدار الجامعية.
- ✓ طالي، محمد، (2009)، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس.
- ✓ عبد الباسط، علي. الجحيشي، حاسم، (2008)، الإعفاءات من ضريبة الدخل " دراسة مقارنة"، الاردن، دار حامد للنشر والتوزيع،.
- ✓ عزوز، علي، (23-24 نوفمبر 2014)، الحوافز الجباية في القطاع الفلاحي ودورها في دعم الأمن الغذائي بالإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي التاسع، جامعة الشلف، الجزائر.

الإفناق الجبائي وعلاقته بمشاريع دعم الدولة لتطوير الاستثمار في الجزائر

- ✓ كاسحي، موسى، (2017)، الحوافز الجبائية للاستثمار في الجزائر، ورقة بحث، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.
- ✓ كراجة، عبد الحليم. العبادي، هيثم، (2000)، المحاسبة الضريبية، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع.
- ✓ مليكاوي، مولود ، (2015)، واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإفناق الجبائي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 08.
- ✓ وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2017، ، مديرية العامة للضرائب الجزائر المواد (13-138-252-282).

• مراجع باللغة الاجنبية

- ✓ Gilbert, Orsoni ,(1995), L interventionnisme Fiscale: Aspect Théorique "Brèves remarques sur l'utilisation de l'instrument fiscal",puf, Marseille.
- ✓ Kouyate,(2000),Ministere de l'economie et des finances, Annexe sur les depenses . ANNEXE XVII ETAT. Direction générale des Impots du Mali, Rapuplique du Mali

• مواقع انترنت

(مشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار) 17 /03/2017 h11 m57 www.andi.dz.jour

التوجه نحو تبني المعايير المحاسبية العمومية الدولية ودوره في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد
المالي والإداري في الجزائر

The orientation towards adopting international public accounting standards and its role in enhancing transparency and combating administrative and financial corruption in Algeria

د/ عفاف لومايزية

Afef loumaizia¹,

¹ جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس ، loumaiziaafef@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/09/24

تاريخ القبول: 2020/08/24

تاريخ الاستلام: 2020/07/13

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على المعايير المحاسبية العمومية الدولية كإحدى الوسائل الناجعة التي يمكن اعتمادها في الجزائر. وخلصت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي العمومي في الجزائر لا يزال يعاني من العديد من الاختلالات - خاصة في ظل تمسكها بالنظام القائم على الأساس النقدي-، رغم التطورات الدولية في هذا الصدد، ورغم توجه العديد من الدول إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام، وفي إطار توجه الجزائر نحو اعتماد هذه المعايير قامت بالعديد من الإجراءات أهمها إعداد المخطط المحاسبي للدولة من أجل تكييف نظامها المحاسبي العمومي وفق ما تقتضيه المبادئ التي تقوم عليها المعايير الدولية، وعلى الرغم من استكمال متطلبات تكييف نظام المحاسبة العمومية الجزائرية مع المعايير الدولية، إلا أنه لم يتجسد على أرض الواقع للعديد من الأسباب، هذا التأخر الذي قد ينجر عنه آثار وخيمة، لاسيما فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة، ما جعلها تتخبط في موجات مستمرة من الفساد المالي والإداري.

كلمات مفتاحية: محاسبة عمومية؛ معايير محاسبية دولية في القطاع العام؛ فساد مالي، فساد إداري، جزائر.

تصنيفات JEL : P43 . H59 . M49

Abstract:

This research paper aims to identify international general accounting standards as one of the important tools in combating financial and administrative corruption in Algeria one of the effective means that can be adopted in Algeria.

The study concluded that the public accounting system in Algeria still suffers from several imbalances, , Especially as it relies on a system based on monetary basis , Despite international developments in this regard, and the tendency of many countries to adopt international accounting standards in the public sector, Although the requirements of adapting the Algerian public accounting system to international standards have been completed, However, it was not materialized on the ground for many reasons, This delay, which leads to bad effects, especially with regard to transparency and accountability, Which made it suffer from financial and administrative corruption.

Keywords: public accounting, international accounting standards, financial and administrative corruption, Algeria.

Jel Classification Codes: M49 . H59. P43

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: loumaiziaafef@mail.com

1. مقدمة:

تعتبر المحاسبة العمومية نظام لتسيير المال العام، يوفر جملة من الأدوات المستعملة في الرقابة وتحقيق شفافية المالية العامة، استنادا لجملة من المبادئ والأسس.

وقد عملت مختلف الدول في إطار التوافق والتوحيد المحاسبي على إيجاد مبادئ أو معايير دولية تكون كمرجع دولي تعتمد عليه هذه الأخيرة في إطار المحاسبة العمومية، وكانت النتيجة ظهور المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام.

لذا أصبحت مسألة تطوير وعصرنة النظام المحاسبي العمومي الجزائري - الذي يعتمد على الأساس النقدي- بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية أمرا حتميا لأجل مواكبة التطورات الحديثة وإعطاء

صورة واضحة وشفافة حول كيفية التصرف بالمال العام وإرساء مبادئ الشفافية والمساءلة من أجل الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري التي باتت تكبد الجزائر خسائر مالية ضخمة لاسيما في ظل الضائقة المالية التي تمر بها البلاد.

في ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم عملية التوجه لاعتماد معايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في

الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجزائر؟

فرضية الدراسة: للإجابة على الإشكالية تم صياغة الفرضية التالية:

تساهم عملية التوجه نحو تبني المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجزائر.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

- التعرف على واقع المحاسبة العمومية في الجزائر؛
- تسليط الضوء على المعايير المحاسبية العمومية الدولية وإمكانية تكييف النظام المحاسبي العمومي الجزائري وفق مبادئها؛
- الوقوف على ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجزائر ودراسة إمكانية الحد منها بتبني المعايير المحاسبية الدولية لاسيما تلك التي تدعو للشفافية والمسائلة.

محاوور الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولاً: واقع المحاسبة العمومية في الجزائر؛

ثانياً: التوجه نحو تبني معايير المحاسبية العمومية الدولية في الجزائر؛

ثالثاً: مساهمة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد المالي في الجزائر.

2. واقع المحاسبة العمومية في الجزائر : يتولى نظام المحاسب العمومية مهمة متابعة وإثبات العمليات

المالية وإعداد التقارير والقوائم المالية لنشاط الوحدات الحكومية وفق أسس وقواعد قانونية، وقد خصص

التوجه نحو تبني المعايير المحاسبية العمومية الدولية ودوره في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد المالي والإداري في الجزائر

المشروع الجزائري المحاسبة العمومية بإطار قانوني خاص بها يضبط ويقنن مراحل وإجراءات تسيير وتداول المال العام من طرف مختلف أعوان المحاسبة العمومية.

1.2. تعريف المحاسبة العمومية: تعرف هيئة الأمم المتحدة المحاسبة العمومية بأنها : " المحاسبة التي تختص بقياس (تبويب وتقسيم) ومعالجة وتحصيل ومراقبة وتأكيد صحة الإيرادات والنفقات للأنشطة المرتبطة بالقطاع الحكومي". (بوشنطر، 2011، ص 59)

يمكن تعريف المحاسبة العمومية من منطلق المادة 01 من القانون 90-21 المؤرخ في 15-08-1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية وبمفهوم محتوى هذه المادة نستخلص بأن المحاسبة العمومية هي الأحكام التنفيذية العامة التي حددها هذا القانون، كما حدد نطاق تطبيقها على الميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالدولة، المجلس الدستوري، المجلس الشعبي الوطني، مجلس المحاسبة، الميزانيات الملحققة، الجماعات الإقليمية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، كما يحدد هذا القانون التزامات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين وكذا مسؤولياتهم. (المادة الأولى من قانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، 1990)

كان نظام المحاسبة العمومية في الجزائر خاضعا للنظام الفرنسي، أما بعد الاستقلال قامت الجزائر بإصدار مجموعة من النصوص التنظيمية وعملت على تكييفها مع الواقع الجزائري، فأصدرت في هذا الصدد المرسوم رقم 65-259 والحدد لالتزامات ومسؤوليات المحاسبين المنتمين للقطاع العام، ثم التعليم العامة لسنة 1967 التي تعرف الخزينة وتحدد كيفية استعمالها، التعليم رقم 16 سنة 1968 والمتعلقة بمجموعة حسابات الخزينة، إلا أن تم إصدار أول قانون يحكم المحاسبة العمومية وينظمها ويحدد مجال ونطاق تطبيقها بإصدار القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990. (أحمد يوسف السعيد، 2014، ص 23)

2.2. مجال تطبيق المحاسبة العمومية في الجزائر: حصر المشروع الجزائري مجال تطبيق المحاسبة العمومية في ما يلي: الميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالدولة، الميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالمجلس الدستوري، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة ومجلس المحاسبة، العمليات المالية للميزانيات الملحققة، العمليات المالية للجماعات الإقليمية (ميزانية الولايات والبلديات) والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري. (المادة الأولى من قانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، 1990)

3.2. أسس تطبيق المحاسبة العمومية في الجزائر: تعتمد الجزائر في تطبيق المحاسبة العمومية على الأساس النقدي، على عكس معظم الدول التي تعتمد أساس الاستحقاق: (بوخالفي، 2016، ص 51)

1.3.2. الأساس النقدي: يعرف الأساس النقدي بالعمليات والأحداث الناتجة عن استلام وإنفاق النقود دون التطرق لأية حقوق والتزامات تنشأ خلال السنة، والنقدية بموجب هذا الأساس هي فقط مبالغ النقد التي تحتفظ بها الوحدات الحكومية، ولا يعترف بالمدينين أو الدائنين أو المخزون أو المستحقات أو المبالغ المدفوعة أو المقبوضة مقدما. وينجر عن استخدام هذا الأساس عدة نقائص لعل أهمها ضعف الوظيفة الرقابية لنظام المحاسبة العمومية، عدم القدرة على المقارنة بين الفترات المالية مع عدم إمكانية إجراء عملية المقابلة بين الإيرادات والنفقات لكل فترة مالية...

2.3.2. أساس الاستحقاق: يعرف أساس الاستحقاق بالعمليات والأحداث المالية خلال الفترة التي دفعت فيها بغض النظر عن حركة النقدية الخاصة بها، ويترتب عن ذلك إظهار الأصول والالتزامات والسنوات الختامية كاملة، مما يسهل فصل أداء كل سنة مالية عن غيرها. وتعرض هذا الأساس لعدة انتقادات لعل أهمها: أنه معقد وتكلفته مرتفعة، يبقى الحسابات الخاصة بالسنة المالية مفتوحة لمدة طويلة حتى تتم تسويتها، غياب الموضوعية بحيث قد يتدخل فيه التقدير الذاتي في جرد المخزون وتقييمها...

4.2. أعوان تنفيذ المحاسبة العمومية في الجزائر: يتطلب تنفيذ المحاسبة العمومية في الجزائر أعوان، نذكرهم في ما يلي: (الأسود، 2011، ص 13)

1.4.2. الأمر بالصرف: هو كل شخص مكلف قانونا بتسيير شؤون هيئة عمومية إدارية ذات طابع غير ربحي باسم الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسة، وتكون مهمته الأساسية في ضمان حسن تسيير إدارته، وتجميع كل طاقاته للتكفل باحتياجات المستخدمين، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن صفة الأمر بالصرف تعطي لرئيس أو مدير المؤسسة سلطة إعطاء الأوامر بتنفيذ العمليات المالية.

2.4.2. المحاسب العمومي: يعد محاسبا عموميا كل شخص يعين قانونا لضمان القيام بالعمليات التالية: تحصيل الإيرادات العامة، تسديد النفقات العامة، ضمان الحراسة والمحافظة على الأموال

والسندات والقيم والأشياء والمواد المكلف بها، تداول الأموال والسندات والقيم والممتلكات والعائدات والموارد وحركة حسابات الموجودات.

بالإضافة إلى:

3.4.2. وكلاء الصرف: هو الشخص الذي يسمح له قانونا باستخدام السيولة النقدية والتعامل بالصكوك البريدية وصكوك الخزينة لحساب المحاسب العمومي للمؤسسة مع تواجده بالقرب من الأمر بالصرف، ويتم تعيينه من قبل هذا الأخير بصفته رئيس أو مدير المؤسسة. (بن يوسف، 2016، ص 278)

4.4.2. المراقب المالي: هو ممثل لوزارة المالية يختار من بين موظفيها ويعين بواسطة قرار وزاري، فهو يعتبر العون المؤهل قانونيا لمراقبة إجراءات الالتزام للنفقات العمومية المرخصة في الميزانية العامة للدولة. (بوشنطر، 2011، ص 88)

5.2. تقييم واقع المحاسبة العمومية في الجزائر: إن تقييم واقع المحاسبة العمومية في الجزائر يقتضي الوقوف على إيجابيات نظام المحاسبة العمومية ونقائصه التي يمكن إنجازها في ما يلي: (السعيد، 2014، ص ص: 29-30)

1.5.2. إيجابيات نظام المحاسبة العمومية في الجزائر:

- يمتاز نظام المحاسبة العمومية بالمراقبة المستمرة للتغيرات في حجم السيولة النقدية عن طريق المعاملات التي تتم من وإلى الخزينة بطريقة مباشرة؛

- يمتاز نظام المحاسبة العمومية باستخدام مجموعة حسابات الخزينة بالبساطة والسهولة والسرعة في إعداد الحساب الختامي للدولة في نهاية كل سنة، كما يعمل على تحقيق رقابة مستمرة ودائمة على المعاملات النقدية للخزينة؛

- يعمل نظام المحاسبة العمومية على توفير المعلومات المالية التي تمكن المستخدمين للقوائم المالية من الحصول على معلومات متعلقة بالموارد النقدية.

2.5.2. نقائص نظام المحاسبة العمومية في الجزائر:

- يستمد نظام المحاسبة العمومية من مجموعة حسابات الخزينة الفرنسية منذ سنة 1934 إلى يومنا هذا وبالتالي عدم مواكبة التطورات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى عجز النظام الحالي على توفير معلومات شفافة وواضحة؛

- عدم تسجيل نظام المحاسبة العمومية الحالي لأصول الدولة من ممتلكات منقولة وغير منقولة وعدم تطبيق مبدأ الحقوق المثبتة للدولة؛

- عجز نظام المحاسبة العمومية على توفير معلومات حول الموارد المالية للدولة مثلا كالمخزون، الأصول الثابتة، الموجودات المعنوية وغيرها من الأصول الأخرى، والاكتفاء فقط على المعلومات الخاصة بالموارد النقدية فقط؛

- التسلسل الخطي في تقييم حسابات الخزينة أدى إلى ظهور أعداد كبيرة من الحسابات ذات عناوين متشابهة، وبالتالي يصعب تحديد الحساب الذي يتوافق مع نوع العملية المالية التي يقوم بتسجيلها، بالإضافة إلى صعوبة فهم المعلومات المحاسبية المتحصل عليها من طرف ذوي الاختصاص؛

- صعوبة تقديم إحصائيات دقيقة عن مبالغ الإيرادات المستحقة للدولة والتي لم يتم تحصيلها، والديون التي لم يتم سدادها بعد، وهذا نظرا لعدم تطبيق مبدأ الاستحقاق في هذا النظام والاعتماد على المبدأ النقدي؛

- لا يسمح هذا النظام بإعداد ميزانية تجمع بين أصول وخصوم الدولة، ولا بإعداد جدول حساب النتائج؛

- تعقيد الوثائق المحاسبية التي تلخص مجمل العمليات المنفذة دون إعطاء معلومات دقيقة على مختلف تقسيمات هذه العمليات، الأمر الذي يصعب من عملية التحليل والمقارنة.

إن جملة الاختلالات التي يعاني منها النظام المحاسبي العمومية الجزائري تدعو على التفكير بشكل جدي إلى تطوير وعصرنة هذا النظام.

6.2. متطلبات تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر: لتطوير نظام المحاسبة العمومية وجب

مراعاة ما يلي: (السعيد، 2014، ص ص: 32-33)

1.6.2. تطبيق مبدأ الاستحقاق: إعداد البيانات المالية وفق لمبادئ المحاسبة على أساس الاستحقاق في تسجيل المعاملات المالية للدولة من حيث الإيرادات والنفقات مع نهاية كل سنة والتي تتجسد في حسابات الموازنة.

2.6.2. تحديث التشريعات القانونية لنظام المحاسبة العمومية: يجب القيام بإصلاح المنظومة القانونية للمحاسبة العمومية التي أصبحت لا تتماشى مع الإصلاح المحاسبي لحسابات الدولة.

3.6.2. محاسبة التكاليف: يسمح نظام محاسبة التكاليف بتوفير الإفصاح الكامل عن التكاليف والتقارير المالية للدولة، من خلال تقديم معلومات عن تكلفة الخدمات المقدمة والبرامج المنفذة والتي تفيد في تقييم أداء الوحدات الحكومية في الاستغلال الأمثل للموارد المخصصة لها، كما يساعد نظام محاسبة التكاليف بحساب تكاليف اندثار الموجودات الثابتة عند قياس التكلفة.

4.6.2. تبني نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS): يقوم هذا النظام بحوسبة كافة إجراءات إعداد الموازنة، تنفيذ الموازنة ورفع التقارير المالية، حيث أنه نظام متكامل يعمل عبر جميع جهات الإنفاق لضمان الشفافية والمساءلة في تخصيص، استخدام ومراقبة الموارد العامة، كما سيقوم النظام بربط جميع المؤسسات الحكومية لدعم عملية اتخاذ القرار بناء على معرفة مسبقة جيدة.

5.6.2. تطبيق محاسبة المسؤولية: إن تطبيق محاسبة المسؤولية سيؤدي بلا شك إلى تدعيم الرقابة على الأداء من خلال ربط المسؤولية عن الإنفاق والدخل بالمستويات الإدارية المختلفة في الهيكل التنظيمي للوحدة الحكومية في ظل البرامج المحددة لها سلفاً، مما يمكن من إصدار النتائج الخاصة بكل مركز من مراكز المسؤولية من خلال التقارير الرقابية على الأداء الفعلي.

6.6.2. عصنة نظام الموازنة العامة للدولة بما يتوافق مع النظام المحاسبي للدولة: يتطلب ضرورة عصنة نظام الموازنة والتي تعتبر بالنسبة للنظام المحاسبي مخرجات توضح وتبين مدى تطابق الأرقام الفعلية بالتقديرية، وتحليل الانحرافات الموجودة في نهاية كل سنة، لهذا لا بد من توحيد العناصر الموجودة في الموازنة والمخطط المحاسبي للدولة لتسهيل عملية المقارنة والإفصاح عن المعلومات التي ينتجها هذا النظام.

7.6.2. . تطبيق معايير المحاسبية الدولية IPSAS: في إطار مواكبة الإصلاحات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية بتبني النظام المحاسبي المالي الجديد بالتوافق مع معايير المحاسبة الدولية والذي تم العمل على تطبيقه سنة 2010، كان لزاما على الدولة أن تقوم بتكثيف وإعادة صياغة عناصر حسابات الدولة، وفق متطلبات اعتماد المعايير المحاسبية العمومية الدولية، والتي تسمح بوضع نظام محاسبي يسمح بإعطاء شفافية أكبر للقوائم المالية لحسابات الدولة، ويساهم في الحفاظ على المال العام.

3. التوجه نحو تبني معايير المحاسبية العمومية الدولية في الجزائر: في إطار مواكبة التطورات الدولية في مجال المحاسبة العمومية، شرعت وزارة المالية تحت إشراف المديرية العامة للمحاسبة العمومية في الجزائر بتنفيذ مشروع إصلاح المحاسبة العمومية في محاولة منها لتقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر من الممارسات الدولية بتبني معايير المحاسبة العمومية الدولية.

1.3. تعريف معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام هي: " قواعد لإعداد القوائم المالية، فهي مبادئ محاسبية مقبولة قبولا عاما تحدد نوع المعلومات التي ينبغي أن تتألف منها القوائم المالية وكيف ينبغي أن تعد تلك المعلومات، فالمعايير تحدد أي من الممارسات المحاسبية التي يمكن قبولها وتلك التي لا يمكن قبولها." (زرقين، 2016، ص ص: 156-157)

2.3. عرض معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام: تنقسم إلى قسمين:

1.2.3. معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وفق أساس الاستحقاق: يمكن تلخيص محتوياتها في الجدول التالي:

الجدول 01: معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وفق أساس الاستحقاق

رقم المعيار	اسم المعيار	رقم المعيار	اسم المعيار
01	عرض البيانات المالية (سنة 2000)	20	الافصاحات عن الأطراف ذات العلاقة (سنة 2002)
02	بيانات التدفق النقدي (سنة 2000)	21	انخفاض الأصول غير المولدة للنقد (سنة 2004)

التوجه نحو تبني المعايير المحاسبية العمومية الدولية ودوره في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد المالي والإداري
في الجزائر

الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام (سنة 2006)	22	السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية (سنة 2000)	03
الإيرادات من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات (سنة 2006)	23	آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (سنة 2000)	04
عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية (سنة 2006)	24	تكاليف الاقتراض (سنة 2000)	05
منافع الموظفين (سنة 2008)	25	البيانات المالية الموحدة والمنفصلة (سنة 2000)	06
انخفاض قيمة الأصول المولدة للنقد (سنة 2008)	26	محاسبة الاستثمارات في المؤسسات الزيميلة (سنة 2000)	07
الزراعة (سنة 2009)	27	الحصص في المشاريع المشتركة (سنة 2000)	08
الأدوات المالية: العرض (سنة 2010)	28	الإيراد من التعاملات التبادلية (سنة 2001)	09
الأدوات المالية: الاعتراف والقياس (سنة 2010)	29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع (سنة 2001)	10
الأدوات المالية: الإفصاحات (سنة 2010)	30	عقود الإنشاء (سنة 2001)	11
الأصول غير الملموسة (سنة 2010)	31	المخزون (سنة 2001)	12
ترتيبات امتياز تقاسم الخدمات:	32	عقود الإيجار (سنة 2001)	13

المانح (سنة 2010)			
اعتماد IPSAS لأول مرة على أساس الاستحقاق (سنة 2015)	33	الأحداث بعد تاريخ إعداد التقارير (سنة 2001)	14
فصل البيانات المالية (سنة 2015)	34	الأدوات المالية، الإفصاح والعرض (سنة 2001)	15
البيانات المالية المجمعة (سنة 2015)	35	العقارات الاستثمارية (سنة 2001)	16
الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (سنة 2015)	36	الممتلكات، المصانع والمعدات (سنة 2001)	17
ترتيبات مشتركة (سنة 2015)	37	تقديم التقارير حول القطاعات (سنة 2002)	18
الكشف عن المصالح في الهيئات الأخرى (سنة 2015)	38	المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة (سنة 2002)	19

المصدر: (ضريفي، 2018، ص ص 78-82)

2.2.3. معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وفق الأساس النقدي: معيار (التقارير المالية بموجب الأساس النقدي)، صدر هذا المعيار سنة 2008 ودخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2009، (ضريفي، 2018، ص 82)

3.3. الاتفاقيات المبرمة لإعداد مشروع تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS:

تتمثل الاتفاقيات المبرمة من اجل الشروع في عملية عصرنه النظام المحاسبي للدولة وفق أسس ومبادئ تستجيب للمعايير الدولية للمحاسبة العمومية، في الجوانب التعاقدية في مجمع مركز البحث وتطوير الاقتصاد والمالية بفرنسا لبداءة مشروع إصلاح المحاسبة العمومية وتم الاتفاق على فترة أربع سنوات وقد حدد تاريخ بداية الأشغال من 13-04-2005 أما تاريخ نهاية الأشغال فكان 30-04-2009.

(عبود و تيقاوي، 2017، ص ص: 255-256)

4.3. خريطة طريق لإصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام: يتضمن محتوى التوجه نحو تبني المعايير في الجزائر في إطار عصرنة النظام المحاسبي للدولة، وبعد القيام بالدراسات وتحديد الجوانب الواجب تطويرها، فقد توصلت إلى غاية سنة 2013 من الانتهاء بصفة كاملة من وضع الجوانب المرتبطة بالإطار المحاسبي وهذا بوضع مجموعة من الإجراءات والقواعد التي سيعتمد عليها، والتي تعتبر بمثابة دليل يسترشد به الإطارات الذين يشرفون على تطبيق هذا النظام ويمكن توضيح هذا الدليل فيما يلي: (السعيد، 2017، ص: 342-343)

1.4.3. إعداد دليل المعايير الدولية للمحاسبة العمومية: يحتوي هذا الدليل على مجموع المعايير التي تم الاعتماد عليها في مشروع العصرنة، والتي سمحت بإعداد المعايير التي تطبق في الجزائر.

2.4.3. إعداد دليل تكييف المعايير الدولية للمحاسبة العمومية: يسمح هذا الدليل بمعرفة كيفية تكييف المعايير الدولية حتى يتلاءم مع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، وبالتالي يعتبر بمثابة مرجع يعتمد عليه عند تطبيق هذه المعايير.

3.4.3. إعداد دليل المخطط المحاسبي للدولة: يسمح هذا الدليل بتجميع كل الحسابات التابعة للدولة في إطار مخطط محاسبي وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة العمومية.

4.4.3. إعداد دليل التقنيات المحاسبية لحسابات الدولة: يحتوي هذا الدليل على الإجراءات والقواعد التي يتم على أساسها معالجة العمليات التي تقوم بها الدولة خلال الفترة المحاسبية، وكيفية تسجيلها في حسابات الدولة.

5.4.3. تحديد القوائم المالية لمخرجات نظام المحاسبة العمومية: تم تحديد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة العمومية التي تمكن من إيصال معلومات إلى المستفيدين من هذه المعلومات، وتمثل في خمس قوائم مالية كما يلي:

- جدول الوضعية المالية الذي يتكون من مجموع الأصول ومجموع الخصوم، والتي من خلاله يبين الوضعية المالية لحسابات الدولة في فترة زمنية معينة؛

- جدول النفقات الصافية والذي يهدف إلى تحديد مختلف التكاليف المتعلقة بالعمليات المالية، والإيرادات المتحصل عليها من مختلف العمليات المالية للدولة؛
- جدول التدفقات النقدية الذي يهدف إلى تقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية ومعرفة القدرة المالية لخزينة الإدارات العمومية خلال فترة زمنية معينة؛
- جدول رصيد عمليات الخزينة والمتمثل في حجم الإيرادات المحصلة الناتجة من العمليات المالية والنفقات المدفوعة حسب برامج الدولة وفق الاعتمادات المخصصة لكل برنامج والأهداف؛
- الملحق والذي يسجل فيه الإجراءات الجديدة خلال دورة السنة وتبينها في الملحق من أجل إعطاء المعلومة المالية مثل تغيير في طرق الاهتلاك.

6.4.3. استخدام البرامج المعلوماتية في تسيير المعلومات المحاسبية للدولة: من أجل تسهيل عملية تحويل الحسابات من مدونة الحسابات القديمة نحو المخطط المحاسبي للدولة، والذي يتوافق مع المعايير، تم العمل على إيجاد برنامج معلوماتي يساعد في القيام بهذه العملية بالتنسيق مع مختلف الهيئات العمومية للدولة والخاضعة لنظام المحاسبة العمومية، من أجل توفير معلومات محاسبية وفقاً لمبدأ محاسبة الالتزام والأخذ بعين الاعتبار الحقوق المثبتة، وبالتالي يساهم هذا البرنامج في تسيير إعداد القوائم المالية.

7.4.3. تفعيل عملية الجرد العام لممتلكات الدولة: إن عملية تفعيل عملية الجرد للممتلكات الدولة جاءت من خلال المرسوم رقم 12-427 المؤرخ في 16 ديسمبر 2012 والمتعلق بكيفية إدارة وتسيير الأملاك العمومية والخاصة التابعة للدولة والذي يعمل على القيام بعملية الإحصاء المتمثلة في القيام بجرد كل الأملاك الوطنية بتسجيل وصفي وتقييمي بهدف حماية هذه الممتلكات والحرص على استعمالها وفق الأهداف المسطرة.

لقد أصبح مشروع إصلاح وتطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر محورا رئيسيا في برنامج وزارة المالية، حيث تم الانطلاق في إعداداته منذ سنة 1995 تحت إشراف المديرية العامة للمحاسبة العمومية التي قامت بتعيين لجنة مختصة للإشراف على هذا المشروع بالتعاون مع خبراء من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمديرية العامة للمحاسبة العمومية لوزارة المالية لفرنسا. وفي هذا الإطار تعتمد استراتيجية إصلاح

نظام المحاسبة العمومية على إلغاء النظام القديم لمحاسبة الخزينة المبني على أساس مدونة مجموعة حسابات الخزينة، والذي يشكل نقلة نوعية من نظام محاسبي مبني على أساس نقدي بحت إلى نظام محاسبي مبني على أساس مزدوج يعتمد على قاعدة الأساس النقدي والاستحقاق. قامت المديرية العامة للمحاسبة العمومية بإعداد مشروع مخطط محاسبي جديد والذي تم تجريبه وتطبيقه بشكل تدريجي قبل تعميمه على مستوى القطر الوطني، حيث تم الانطلاق في " تجربة المخطط المحاسبي الجديد" ابتداء من 02 جانفي 2000 على مستوى خزينة الولاية لكل من ولاية بومرداس، تيبازة، تيزي وزو، بجاية، غرداية وميلة، إضافة إلى تطبيقه بصفة تجريبية في ستة وكالات مالية، وكالتين ماليتين للضرائب ووكالتين ماليتين للجمارك ووكالتين ماليتين لأماك الدولة . خلال هذه المرحلة التجريبية يقوم المحاسب العمومي بممارسة نشاطه بصفة مزدوجة، حيث يتم تسجيل المعاملات المالية اليومية في السجلات المحاسبية مرتين، في المرة الأولى يتم تسجيل القيد المحاسبي وفق النظام القديم، ثم يأتي بعده قيد نفس العملية وفق مدونة مشروع المخطط المحاسبي للدولة، كما لم يتم خلال هذه المرحلة التطبيق الميداني لقيد كل العمليات المالية للدولة لمدونة المخطط المحاسبي الجديد، بل اقتصر فقط على قيد المدخلات والمخرجات النقدية من وإلى الخزينة العمومية، إضافة إلى محاسبة الحقوق المستحقة على مستوى الوكالات المالية بمختلف أنواعها وتجربة إعداد اليومية والميزان الشهري للحسابات وفق النظام الجديد. (شلال، 2014، ص ص: 186-187)

4. مساهمة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد المالي في الجزائر: يجمع الفساد المالي والإداري بين الانحرافات الإدارية والمالية لتحقيق مكاسب خاصة من قبل الموظف العمومي، والتي عادة ما تتم بالتلاعب بالممارسات المحاسبية العمومية، لذا فإن القضاء على هذه الظاهرة يقتضي بالضرورة تطوير النظام المحاسبي العمومي.

1.4. مدخل مفاهيمي حول الفساد المالي والإداري:

1.1.4. تعريف الفساد المالي والإداري: عرفه قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته لسنة 2006 بأنه: " الامتيازات غير مبررة والرشوة في مجال الصفقات العمومية ورشوة الموظفين العموميين

الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية واختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي واستعمالها على نحو غير شرعي والغدر والإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم، واستغلال النفوذ وإساءة استغلال الوظيفة أو تعارض المصالح أو أخذ فوائد بصفة غير قانونية، وعدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات، والإثراء غير المشروع، تلقي الهدايا والتمويل الخفي للأحزاب السياسية والرشوة، واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، تبييض أو إخفاء العائدات الإجرامية، وإعاقة السير الحسن للعدالة، والبلاغ الكيدي وعدم الإبلاغ عن الجرائم." (لشهب، 2013، ص 196)

أما الفساد المالي والإداري فعرف بأنه: " هو سلوك منحرف موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة، أو قوة الاحتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار، مستغلا ذلك في الحصول على مكاسب ذاتية على حساب المصلحة العامة بطرق غير أخلاقية وغير مشروعة." (لشهب، 2013، ص 196)

يمكن القول أن هناك علاقة بين مستوى الشفافية في تطبيق المحاسبة العمومية وبين مستويات الفساد التي تحدث، حيث أن الشفافية تكبح العديد من أشكال الفساد الذي يصيب المال العام، فغياب الشفافية وتكريس الضباية في العمل الإداري هي إحدى أهم الأسباب التي تؤدي لظهور الفساد ، إذ تعتبر العلاقة بين الفساد والشفافية علاقة عكسية، فكلما زاد الفساد قلت الشفافية وكلما زادت معايير الشفافية في العمل الإداري قلت نسبة الفساد. (د.ا، د.س، ص 08)

2.1.4. صور الفساد المالي والإداري: يمكن حصر أهمها فيما يلي: غسيل الأموال، التهريب الجمركي، تزوير وتهريب النقود، التهريب الضريبي و التعدي على الأموال العامة، وتختلف صور التعدي على الأملاك العامة، حيث يدخل ضمنها اختلاس الأموال العامة، الرشوة، الغدر، الإثراء غير المشروع، التزوير، المساس بممتلكات الدولة مباشرة وإلحاق الضرر بالخزينة العمومية، والذي يكون عادة باستعمال الخيل واستغلال الثغرات عند تطبيق المحاسبة العمومية. (بوقصة، 2018، ص 285)

2.4. واقع الفساد المالي والإداري في الجزائر: سيتم الاعتماد على مؤشرات إدراك الفساد التي تعدها منظمة الشفافية الدولية للوقوف على واقع الفساد المالي والإداري في الجزائر، حيث يرتب هذا

التوجه نحو تبني المعايير المحاسبية العمومية الدولية ودوره في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد المالي والإداري
في الجزائر

المؤشر أغلب دول العالم ترتيبا تنازليا بحسب مدى إدراكها للفساد، حيث ترتب الدول المدركة جيدا للفساد في المراتب الأولى فيما تتدليل الترتيب الدول الأكثر فسادا في العالم.

الجدول رقم 02: مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة (2003-2016)

السنوات	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15	16
النقاط	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6	3.6	3.4
الترتيب	88	97	97	94	99	92	111	105	112	105	94	100	88	108

المصدر: (اليتيم ومسكين، 2018، ص 344)

يتبين من خلال الجدول أن ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة من 2003-2016 متدهور مقارنة بالدول الأخرى، حيث أن تصنيفاتها تتراوح بين 88 و112 عالميا، مما يعني أن الجزائر تشهد فسادا خطيرا جدا سوف يؤثر على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اتخذت الجزائر في إطار محاربة الفساد العديد من التدابير، لاسيما بعد مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولقد أنشأت في هذا المجال العديد من الهيئات التي تتولى منع الفساد على غرار: المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الديوان الوطني لقمع الفساد ومجلس المحاسبة، وعلى اعتبار أن مجلس المحاسبة في الجزائر يسعى إلى التوجه نحو اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهذه المعايير تسعى لتكريس مبادئ الشفافية والمساءلة، فإن هذا من شأنه التقليل والحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

3.4. دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق الشفافية ومحاربة الفساد المالي والإداري: مما لا شك أن المعايير المحاسبية الدولية من خلال جملة المبادئ التي ترمي إليها تلعب دورا جوهريا في التقليل من الفساد المالي والإداري: (السعيد، 2014، ص ص: 344-345)

1.3.4. مساهمة المعايير في تحقيق الإبلاغ الحكومي: إن تطوير نظام المحاسبة العمومية من خلال الإبلاغ المالي الحكومي يتطلب وضع معايير مناسبة تتلاءم ومتطلبات البيئة وما تفرزه من قدرات وإمكانات إلى جانب حاجات المستخدمين في هذه البيئة، لذا فإن عملية التطوير تستلزم المساهمة في

تشكيل هيئة مختصة بوضع المعايير على نحو علمي سليم والاستفادة من المعايير الدولية وتجارب المنظمات الدولية في هذا المجال، هذا وإن الافتقار لتلك الهيئة وبالتالي المعايير يعني غياب التصور السليم للأدوات الفاعلة لتحقيق أهداف النظام والذي يهتم بها ويحدد عملية الإبلاغ المالي الذي ينصب اهتمامه حول تلبية حاجات المستخدمين على وفق خصوصية البيئة المحلية والذي يشكل أساس وجود المحاسبة وديمومتها.

2.3.4. مساهمة المعايير في التقليل من الفساد المالي: تعمل المعايير الدولية للمحاسبة العمومية على الحد من ظاهرة الفساد المالي للوحدات الحكومية بتوفير أكثر مصداقية وشفافية للمعلومات من اجل المساءلة واتخاذ القرارات الرشيدة للدولة، وتمثل هذه الأهمية كون أن العلاقة بين مفهومي المساءلة والشفافية تبادلية وطردية، وتنطوي زيادة الشفافية والمساءلة في المجتمع على مجموعة من الآثار الإيجابية يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق وتخفيض تكاليف المشروعات لزيادة كفاءة الاقتصاد؛
- حماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق نظرا لان تقديرات المستثمرين للمخاطر تتأثر بوفرة ودقة المعلومات؛

- زيادة جاذبية المناخ الاستثماري حيث يحتاج المستثمر إلى التأكد من أن النظام القانوني والقضائي سوف يحمي حقوقه خلال فترة معقولة وبتكلفة معقولة؛

- التخفيف من حدة الأزمات حيث أظهرت التجارب الدولية أن عمق الأزمات الاقتصادية يتأثر بدرجة الشفافية في الاقتصاد ومدى الثقة في قنوات المساءلة.

رغم ما قد تضفيه عملية التوجه نحو اعتماد المعايير المحاسبية العمومية الدولية من شفافية وما قد ينعكس ذلك على ظاهرة الفساد المالي والإداري بالإيجاب، إلا أنه لم يتجسد أي شيء على أرض الواقع وذلك للأسباب التالية: (ضريفي، 2018، ص 85)

- غياب الإرادة السياسية التي عرقلت عملية التنسيق بين وزارة المالية والوزارات المنفقة؛

- غياب التنسيق بين مختلف مديريات وزارة المالية في مجال الإصلاح المحاسبي؛

- تأخر المصادقة على مشروع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية؛

- مشكلة مقاومة التغيير، ويتمثل أساس في عدم قبول مختلف المتدخلين في المحاسبة العمومية لإجراءات وطرق عمل المخطط المحاسبي الجديد، الذي يشكل تغييرا جذريا في طرق القيد المحاسبي، حيث يقترب أكثر من المحاسبة الخاصة؛

5. النتائج والتوصيات:

1.5. النتائج:

- تعرف المحاسبة العمومية في الجزائر على أنها كل القواعد والأحكام التي تبين وتحكم كيفية تنفيذ ومراقبة الموازنات والحسابات والعمليات الخاصة بالدولة والمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الموازنات الملحقة، الجماعات الإقليمية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، كما تبين أيضا التزامات الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين ومسؤولياتهم وكيفية مسك الحسابات؛

- تعتمد الجزائر في تطبيق المحاسبة العمومية على الأساس النقدي، والذي يقتضي تسجيل العمليات الناتجة عن استلام وإنفاق النقود فقط دون التطرق لأية حقوق أو التزامات؛

- رغم المزايا التي يتمتع بها النظام المحاسبي العمومية الجزائري القائم على الأساس النقدي، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض الاختلالات التي باتت تشكل عائقا أمامه، لاسيما في ظل ما تفرضه الظروف الدولية من تطورات، الأمر الذي يستدعي إعادة صياغة عناصر حسابات الدولة وفق متطلبات اعتماد المعايير المحاسبية العمومية الدولية؛

- في إطار توجه الجزائر نحو اعتماد المعايير المحاسبية العمومية الدولية أبرمت الدولة العديد من الاتفاقيات مع مجمع البحث وتطوير الاقتصاد والمالية بفرنسا لبداية مشروع إصلاح المحاسبة العمومية، وقد تم في هذا الصدد القيام بالعديد من الإجراءات على غرار: إعداد دليل المعايير الدولية للمحاسبة العمومية، إعداد دليل تكييف المعايير الدولية للمحاسبة العمومية، إعداد دليل المخطط المحاسبي للدولة، إعداد دليل التقنيات المحاسبية لحسابات الدولة، تحديد القوائم المالية لمخرجات نظام المحاسبة العمومية، استخدام البرامج المعلوماتية في تسير المعلومات المحاسبية للدولة، تفعيل عملية الجرد العام لممتلكات الدولة؛

- تشير العديد من الدراسات إلى استفحال ظاهرة الفساد في الجزائر، وهذا ما تؤكدته نتائج مؤشر مدركات الفساد - على سبيل المثال لا الحصر- التي تعدده منظمة الشفافية الدولية، حيث تذبذبت الجزائر الترتيب خلال الفترة الممتدة من 2003-2016، ما ينم على أن الجزائر من أكثر الدول فسادا في العالم ؛
- بالرغم من استكمال متطلبات تكييف نظام المحاسبة العمومية الجزائرية مع المعايير الدولية، إلا أنه لم يتجسد على أرض الواقع للعديد من الأسباب، ما يعني احتمال الاستمرار فترة أطول في تطبيق النظام الحالي بما يحتويه من نقائص وضبابية وبالتالي تكريس الفساد المالي والإداري ؛
- إن اتخاذ خطوة جديّة من قبل الدولة الجزائرية فيما يخص تبني المعايير المحاسبية الدولية العمومية من شأنه أن يعزز من مصداقية وشفافية المعلومات المالية، ويحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري التي أصبحت تتخبط فيها الحكومات الجزائرية،

2.5. الاقتراحات:

- ضرورة إعادة النظر في الممارسات المحاسبية الحالية وعلى وجه الخصوص المحاسبة وفق الأساس النقدي والتحول إلى المحاسبة وفق أساس الاستحقاق؛
- تكييف مشروع المخطط المحاسبي للدولة ليتطابق مع متطلبات تطبيق المعايير الدولية في القطاع العام وفق أساس الاستحقاق؛
- العمل على إعداد البرامج التكوينية لفائدة العاملين في مجال المحاسبة العمومية؛
- وضع إستراتيجية واضحة لحوكمة القطاع العام للحد من الفساد المالي والإداري واللاشفافية في المالية العامة؛
- ضرورة التوعية الشاملة والمستمرة حول الفساد المالي والإداري للتوعية من مخاطره والعمل على مكافحته؛
- العمل بما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية، لاسيما تلك التي تنص على عرض القوائم المالية بصورة صادقة، واضحة وبكل شفافية من اجل الحد من الفساد المالي والإداري.

6. قائمة المراجع:

- 1- المادة الأولى من قانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية (1990).
- 2- الأسود، الصادق (2011)، لمحاسبة العمومية بين ضمان شرعية تنفيذ النفقة العامة وتقييم أدائها، مجلة علوم الاقتصاد وتسيير التجارة، المجلد 15، العدد 01.
- 3- اليتيم، خالد و مسكين، عبد الحفيظ، (2018)، الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري وجهود الجزائر لمكافحته - إشارة إلى ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد، مجلة معارف: قسم العلوم الاقتصادية، العدد 24.
- 4- السعيد، أحمد يوسف، (2017)، أهمية المعايير الدولية للمحاسبة العمومية IBSAS في الإفصاح عن شفافية القوائم المالية لنظام المحاسبة العمومية، المجلد 05، العدد 03.
- 5- السعيد، أحمد يوسف، (2014) ضرورة تحديث نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05، العدد 02.
- 6- بوخالفي، مسعود و معراج، هواري، (2016)، تطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة العمومية - دراسة حالة-، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات إقتصادية-، المجلد 02، العدد 31.
- 7- بوشنطر، سليمة، (2011)، المحاسبة العمومية ودورها في حماية أملاك الدولة دراسة حالة (إقامة جامعية)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 03.
- 8- بوقصة، إيمان، (2018)، الإطار النظري لظاهرة الفساد المالي، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 03.
- 9- بن يوسف، خلف الله و معاش، قويدر، (2016)، متطلبات تطبيق المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IBSAS، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات إقتصادية-، المجلد 10، العدد 28.

- 10- شلال، زهير، (2014)، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، جامعة أحمد بوقرة بومرداس.
- 11- زرقين، عبود ولعلايية، مالك، (2016)، واقع المحاسبة العمومية في الجزائر وآليات تطويرها في ظل جهود مجلس معايير محاسبة القطاع العام، مجلة بحوث، المجلد 10، العدد 02.
- 12- ضريفي، نوال وضريفي، الصادق، (2018)، دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام في عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 10.
- 13- عبود، ميلود و تيقاوي، العربي، (2017)، لآثار المرجوة من الإصلاح المحاسبي العمومي في ظل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام **IPSAS**، التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 03.
- 14- لشهب، مسعود، (2013)، دراسة لأثر الفساد المالي والإداري على أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2002-2015 باستخدام نماذج **var**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 08.
- 15- كفاءة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مواجهة الفساد.. أي دور ينظر من مجلس المحاسبة في الجزائر؟ (consulté le 01/07/2020) fsecg.univ-guelma.dz

Techniques d'évaluation des politiques publiques : Une revue de littérature

Public policies assessment tools: A literature review

Hadefi Abdelkrim Zoheir¹, Elagag Mustapha²

¹ Attaché de Recherche, Centre de recherche en économie appliquée pour le développement, Algérie. Doctorant Université de Sidi-Bel-Abbes, E-Mail:

hadefi.abdelkrimzoheir@gmail.com

² Doctorant Université de Tlemcen, Laboratoire

Management des Collectivités Locales et Développement local (MCLDL), E-Mail: mustapha.elagag1988@gmail.com

Reçu le: 10/07/2020

Accepté le: 03/08/2020

Publié le: 24/09/2020

Résumé:

Les techniques d'évaluation d'impact représente un atout primordiale afin de mieux rationalisé les dépenses publiques, ces techniques aident les décideurs à étudier les alternatives possibles ainsi que l'estimation de l'impact potentiel des politiques publiques sur le bien-être des citoyens.

Cet article vise à exploiter la revue de littérature existante sur les techniques d'évaluation d'impact en se basant sur une méthode analytique et descriptive regroupant les différentes approches, nos résultats confirme l'exigence d'employer de nouvelle techniques basées sur des approches expérimentales et non expérimentales.

Mots clés: politiques publiques, impact, outils d'évaluation.

Jel Classification Codes: H50, I28, I38.

Abstract:

Impact assessment tools are important in order to better rationalize public expenditure, these techniques help stake-holders to study possible alternatives as well as the estimation of the potential impact of public policies on the well-being of citizens.

This article aims to expand the existing literature review on impact assessment techniques based on an analytical and descriptive method grouping the different approaches, our results confirm the requirement to employ new techniques based on experimental and non-experimental approaches.

Keywords: public policies, impact, assessment tools.

Jel Classification Codes: H50, I28, I38.

Auteur correspondant: Hadeŕi Abdelkrim Zoheir, *Email:* hadeŕi.abdelkrimzoheir@gmail.com

1. Introduction:

La prise de d cision est l'activit  la plus courante de notre vie. Cependant, dans un monde de plus en plus complexe, comme celui dans lequel nous vivons, ce n'est pas une t che facile. Nous prenons plusieurs d cisions chaque jour, mais celles-ci n'ont pas toutes la m me importance. Dans des situations plus compliqu es, nous recherchons des informations, nous demandons des suggestions, nous appr cions les avantages et les inconv nients. Dans la pratique, nous avons besoin de preuves pour appuyer des d cisions risqu es afin de pr tendre que cette d cision est la meilleure situation possible. Les preuves sont des informations, mais des informations qui proviennent d'une recherche cibl e et syst matique. En combinant ces informations avec l'exp rience, le jugement et l'expertise, nous essayons de r duire les erreurs et d'am liorer le processus d cisionnel (Hoff, K., & Stiglitz, J., 2001) . Cela est particuli rement vrai lorsque les cons quences des d cisions ont un large impact social et  conomique. Tr s souvent, ces d cisions sont prises par les gouvernements. Dans de tels cas, nous appelons ces situations « politiques publiques » (PP). Les politiques publiques impliquent plus de sujets, plus de niveaux de prise de d cision, plusieurs domaines et aussi plusieurs objectifs. En fait, au cours des 70 derni res ann es, la PP est devenue un domaine d' tude sp cifique : car l'accent a  t  mis davantage sur la n cessit  d'une politique fond e sur des donn es probantes (Fafard, 2008). Mettre l'accent sur le d veloppement d'une base solide de donn es probantes pour les politiques   long terme stimule les  valuations des actions et des programmes.

Il est soutenu que de telles  valuations devraient  tre fond es sur la th orie et ax es sur l'explication et la compr hension de la mani re dont les investissements politiques produisent leurs effets. Par cons quent, parler de PP implique de parler de son attrait persuasif. Mais si la prise de d cision peut  tre un probl me complexe, "Comment pouvons-nous aider

Techniques d'évaluation des politiques publiques : Une revue de littérature

l'ordonnateur à prendre des bonnes décisions ?" Telle est la question à partir de laquelle nos recherches ont commencé. Cette question est au cœur du débat actuel sur l'élaboration de politiques fondées sur des données probantes. Dans cette nouvelle tendance, lorsque les préoccupations portent sur les politiques et donc sur l'efficacité et l'efficience des dépenses, la responsabilisation devient cruciale. Ainsi, la demande croissante de responsabilité a conduit à une augmentation constante de l'utilisation de techniques analytiques et souvent quantitatives afin d'aider à l'allocation optimale des ressources et de viser le processus d'élaboration des politiques (Abhijit Banerjee, 2011). C'est dans un tel cadre que notre recherche s'intégrera, pour éclaircir l'ambiguïté posée par notre problématique, nous avons identifié et systématisé les facteurs et forces de médiation, et nous les présentons dans cet article de manière organisée pour aider à conceptualiser les obstacles et les opportunités lorsque nous visons à influencer l'élaboration des politiques avec des évaluations d'impact.

D'autre part le présent document présente un résumé conceptuel d'une partie de la vaste littérature pour mettre en lumière la question primordiale concernant l'influence potentielle des politiques publiques sur le processus de développement économique. Nous pensons que l'examen de cette question sera utile pour la production d'études de cas.

2. Revue de littérature

L'objectif traditionnel de la recherche en sciences économiques a été de mieux comprendre la réalité. Cependant, au cours des deux derniers siècles, un deuxième objectif a été intégré : influencer les politiques publiques. Selon (Weiss, 1999, p. 473) cet objectif s'est révélé très difficile à atteindre.

Un important volume de littérature sur « l'utilisation des connaissances » tente d'expliquer la distance entre les communautés de producteurs de connaissances (les chercheurs) et les consommateurs ou utilisateurs de connaissances (décideurs) (Lindquist, 2001). Le fossé entre ces deux communautés, en ce qui concerne la génération de connaissances et leur adoption dans les politiques, a été contesté sous diverses

perspectives (Nicola Jones, 2009). Avant d'approfondir ce domaine, nous devons définir clairement certains concepts principaux qui seront utilisés dans cet article. La recherche fait référence à une notion élargie issue des méthodes de recherche rigoureuses et approfondies des sciences économiques. Il peut comprendre des données pertinentes pour les politiques qui ont été obtenues par des « analyses » qui ne suivent pas nécessairement une méthodologie de recherche rigoureuse. À cet égard, (Lindquist, 2001, p. 65) suggère qu'il y a des distinctions à faire sur les types d'informations utilisées, en fonction de leurs contributions réelles à la valeur ajoutée. La génération de la recherche peut donc être classée en trois groupes : la production de données primaires, la recherche (strictement comprise) et l'analyse. Cette définition du concept de recherche n'est pas nécessairement applicable lorsque l'on considère l'influence des politiques publiques car les évaluations de ces dernières mesurent les changements qui peuvent être attribués à une intervention particulière, comme un projet, un programme ou une politique, à la fois ceux prévus et idéalement ceux non intentionnels (Cling, 2008). Malgré cette large définition, il existe de multiples méthodes et des débats épistémologiques concernant les études d'impact, qui affectent et déterminent certainement ce que les PP comprennent. Comme le soutiennent (Nicola Jones, 2009), ces débats sont dominés par la perception selon laquelle les PP font référence à des évaluations qui apprécient les effets des interventions en utilisant un « contrefactuel » qui a tendance à être estimé avec des méthodes expérimentales ou quasi-expérimentales. Cependant, il existe des approches alternatives aux évaluations d'impact, en plus du modèle contrefactuel (comme la causalité). Et même si nous n'entrerons pas dans cette discussion, nous pensons qu'il est important de garder à l'esprit ces débats. De plus, ces évaluations se distinguent du reste de la recherche économique, car elles se caractérisent en effet par une production par des méthodes plus rigoureuses. Cependant, il est important de noter qu'autour des PP et avec les informations qu'ils produisent, d'autres activités de « recherche » peuvent être organisées. Ces activités peuvent ne pas suivre des méthodes strictement quantitatives mais peuvent affecter les décisions politiques

Techniques d'évaluation des politiques publiques : Une revue de littérature

(Cling, 2008). D'autre part, la politique publique englobe à la fois les décisions et les processus, y compris la conception, la mise en œuvre et l'évaluation de l'intervention. La politique est définie comme une « ligne de conduite délibérée suivie par un acteur ou un ensemble d'acteurs » (Pollard, 2005). Cette définition, bien sûr, va au-delà des documents ou de la législation, pour inclure la définition de l'agenda, la formulation des politiques, la prise de décision, la mise en œuvre des politiques et les activités d'évaluation des politiques. Une observation importante est que les politiques ne se limitent pas aux actions gouvernementales, mais peuvent également inclure celles des organisations internationales. Au niveau le plus large, les débats sur « l'impact » impliquent d'examiner les effets des interventions de développement sur leur environnement. Contrairement à la question de savoir si une intervention fait la bonne chose ou de la bonne manière, il s'agit de savoir si elle a les bons effets. Les préoccupations concernant l'évaluation de l'impact ont augmenté dans les programmes de développement en réaction à l'augmentation des flux d'aide et à l'attention portée à l'efficacité de l'aide (Prowse, 2007). Ceci, à son tour, a conduit à passer du suivi et de l'évaluation basés sur les résultats à l'évaluation des objectifs tels que la construction d'écoles, la formation ou la mise à disposition de crédits. Elle est souvent liée aux « objectifs » de développement les plus larges, comme sa contribution à la réduction de la pauvreté (Riddell, 2008). D'après les recherches précédentes ; Il existe différentes perceptions de la façon dont l'impact devrait être évalué, mais actuellement une approche a dominé le discours des donateurs. Dans de nombreuses agences d'aide et dans certaines écoles d'évaluation on mesure les effets d'une intervention en utilisant un « contrefactuel », qui a tendance à être estimé avec des méthodes expérimentales ou quasi-expérimentales. Un contrefactuel consiste à comparer ce qui s'est passé avec ce qui serait passé si le projet n'avait pas eu lieu, ou ce qui aurait été vrai autrement. Les plans expérimentaux évaluent le contrefactuel en attribuant au hasard l'intervention au sein d'un groupe bien défini et en comparant les bénéficiaires ciblés par l'intervention avec ceux qui ne l'ont pas fait (le

groupe témoin) (Duflo, 2007). Des méthodes quasi expérimentales sont applicables lorsque le programme n'a pas été attribué au hasard, en utilisant des méthodes statistiques telles que l'appariement des scores de propension pour simuler un groupe témoin (White, 2009).

Cette vision quantitative et expérimentale considérée comme un « étalon-or » est assez répandue. Par exemple, la définition de la Banque mondiale spécifie qu'un contrefactuel doit être utilisé et accorde peu d'attention à la possibilité de l'évaluée à l'aide de méthodes qualitatives, car il existe un haut degré de doute parmi les partisans de cette approche quant à la mesure dans laquelle les méthodes qualitatives peuvent être employées ; la littérature récente sur l'évaluation des politiques publiques présente à peine des méthodes qualitatives, par exemple : le rapport du Groupe indépendant d'évaluation de la Banque mondiale ne comprend qu'un paragraphe sur les méthodes qualitatives (Tarazona, Wegner, & Medina Siy, 2006). Beaucoup soutiennent qu'il est également possible d'évaluer le contrefactuel à l'aide de méthodes non expérimentales fondées sur la théorie. Par conséquent, la première leçon à tirer de l'expérience internationale en évaluation des politiques publiques, est peut-être que ces débats méthodologiques et épistémologiques ne sont pas faciles à régler. C'est pour cette raison que nous concentrerons le reste de ce papier sur des questions plus pratiques et des questions sur le fonctionnement d'évaluation d'impact dans le monde réel. Étant donné que beaucoup interprètent ces techniques comme se référant uniquement à des méthodes d'évaluation quantitatives, expérimentales (ou quasi-expérimentales), ce qui vaut la peine de s'y attarder dans cette étude.

3. Méthode

Les outils d'évaluations d'impact ; couvre les méthodes qualitatives et quantitatives, ainsi que les méthodes ex ante et ex post (Khandker, 2009). L'Analyse qualitative par rapport à l'approche quantitative, cherche à évaluer les impacts potentiels que le programme peut générer, les mécanismes d'application et les avantages constatés. Tandis que les résultats quantitatifs peuvent être généralisés, les résultats qualitatifs ne peuvent pas l'être. Néanmoins, les méthodes qualitatives génèrent des

informations qui peuvent être essentielles pour comprendre les mécanismes par lesquels le programme aide les bénéficiaires. Les méthodes quantitatives, couvrent les méthodes ex ante et ex post. La conception ex ante détermine les avantages ou les inconvénients possibles d'une intervention par le biais de simulations ou de modèles économétrique tels que la micro-simulation. Cette approche tente de prédire les résultats des changements de politiques prévus, compte tenu des hypothèses sur le comportement des agents économiques et les marchés. En revanche, l'évaluation ex post de l'impact est basée sur les données réelles recueillies soit après l'intervention du programme, soit avant et après l'intervention. Cette dernière nécessite des études randomisées et contrôlés (Bourguignon, 2006). Dans ce paragraphe nous allons proposer une panoplie de techniques d'évaluation d'impact :

3.1. La Causalité

La notion de causalité est d'une importance capitale dans l'évaluation des politiques et en particulier dans l'estimation de l'impact. Ce travail examine plusieurs questions liées à la causalité et leur relation avec l'approche quantitative de l'évaluation des politiques publiques. Parce que les modèles économétriques (essentiellement les modèles de régression) sont les principaux outils utilisés. On peut définir la causalité autant que la relation entre une cause et son effet. La causalité est l'acte qui produit un effet (Chiang, 1974).

3.1.1 Causalité à travers des modèles de régression

Dans l'évaluation des politiques publiques, nous sommes intéressés à trouver l'impact (potentiel) qui a effectivement été produit par une certaine intervention politique. En termes de « causalité » cela signifie trouver la relation entre l'intervention politique (cause - X) et l'impact (effet - Y). L'idée économétrique est d'examiner si un changement ou une variation de la variable X (la cause potentielle) a effectivement causé un changement ou une variation de Y (dans la variable Intérêt). Le modèle de régression utilisé est :

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 * TREAT_i + (\beta_2.. \beta_n) * C_i + \epsilon_i \quad (1)$$

Où ; Y_i est l'indicateur d'effet, TREAT (ment) est égal à 1 si l'unité i est exposée au traitement (la politique) et 0 si ce n'est pas le cas, C_i est l'ensemble des variables de contrôle, $\beta_2... \beta_n$ est un vecteur (un ensemble) des coefficients de régression, et ϵ_i est le terme d'erreur avec une distribution normale, une moyenne nulle et une variance constante. L'estimation de β_1 de la variable intervention / traitement (TREAT) est l'estimation de l'effet causal moyen, corrigé des effets du vecteur des variables de contrôle C_i . β_0 est l'ordonnée à l'origine. Ci-dessus, TREAT était une variable binaire prenant uniquement les valeurs 0 ou 1. Cependant, il existe des cas où TREAT peut représenter une variable continue. Par exemple, dans le cas d'un programme de formation pour les chômeurs, TREAT peut être 1 si l'unité (le chômeur) a participé au programme de formation et 0 s'il n'a pas participé. De plus, s'il est continu, TREAT peut représenter le nombre de jours / semaines de formation de l'individu, ceux qui n'ont pas été formés étant représentés par 0 jour / semaine de formation. Le nombre de jours / semaines peut varier en fonction de la formation et de la volonté de l'individu de participer à la formation (Khandker, 2009).

3.1.2 Les méthodes expérimentales

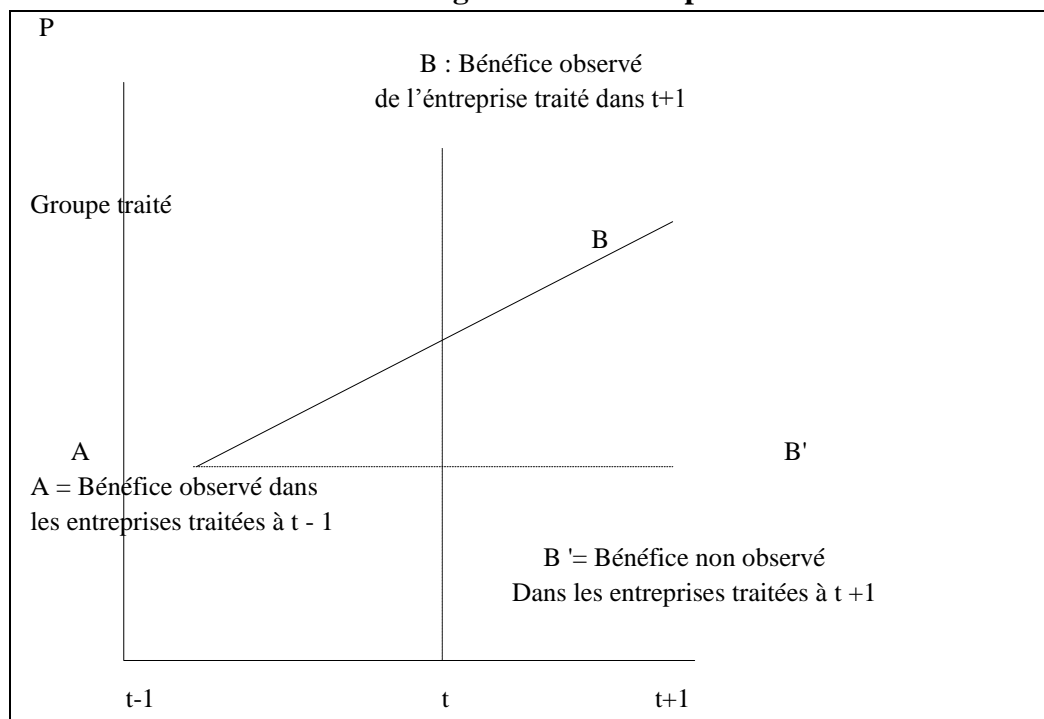
On a mentionné plus tôt que dans l'évaluation des interventions politiques, on estime les impacts (potentiels) de la politique en question, puis on porte un jugement sur les conclusions. L'estimation de l'impact à son tour, à l'aide de méthodes expérimentales tels que le contrefactuel, peut être classée en deux processus distincts mais interdépendants : la conception de l'évaluation et la spécification du modèle. La comparaison est également essentielle pour estimer un impact potentiel. Dans l'évaluation des politiques publiques, l'activité de comparaison fait surface en faisant correspondre l'effet avec le traitement (intervention) à l'effet sans traitement. Enfin, nous devons garder à l'esprit que les comparaisons sont utilisées non seulement pour trouver l'effet net d'un programme, mais aussi pour juger de la qualité globale du programme ; car pour juger, il faut pouvoir comparer une certaine situation à une autre et distinguer le meilleur des deux (Duflo, 2007). Dans le texte suivant nous allons éclaircir tous les types et les cas de

Techniques d'évaluation des politiques publiques : Une revue de littérature

comparaison entre le groupe cible et le groupe témoin, avant et après l'intervention publique pour y faire nous allons se basé sur un exemple ou l'Etat subventionne des entreprises pour accroitre les bénéfices :

3.1.2.1 Conception GT1 (Un groupe avant la conception, coupe transversale)

Figure N° 1. Conception GT1



Source : Réalisé par les auteurs

Dans la figure n°1, nous utilisons uniquement des observations de la population traitée ; c'est-à-dire les bénéficiaires uniquement (les entreprises qui ont reçu des subventions). Nous mesurons les bénéfices deux fois. Une fois avant la réception des subventions à l'instant $t-1$ (point A sur la figure 1) et une fois après la réception à l'instant $t + 1$ (point B).

Mais comment peut-on trouver la véritable variation des bénéfices (P) générés par la réception du traitement (les subventions, S) ? Dans le cas idéal, si nous avions pu remonter dans le temps, nous n'aurions tout simplement pas donné les subventions aux mêmes entreprises et enregistré

au temps $t + 1$ leur niveau de bénéfices, B' . C'est la condition contrefactuelle. La différence entre les bénéfices au temps $t + 1$ aux niveaux observé et contrefactuel nous aurait donné les vrais bénéfices nets « α » générés par les subventions reçues.

$$\alpha = B - B' \quad (2)$$

Malheureusement, nous ne pouvons pas observer B' . Nous pouvons seulement observer ce qui est arrivé aux bénéfices des entreprises avant la réception des subventions quand elles étaient A et après la réception des subventions quand elles sont observées comme B . Comment pouvons-nous alors mesurer l'impact avec cette conception ? Pour le montant contrefactuel B' , nous utilisons comme substitut, la valeur observée de l'impact avant le traitement, le A . L'impact sur le résultat net « β » est désormais calculé comme suit :

$$\beta = B - A \quad (3)$$

Si nous voulons produire une estimation non biaisée de α , nous devons nous efforcer d'obtenir notre estimation égale à l'impact réel ou $\beta = \alpha$. De cela, nous obtenons $B - A = B - B'$ parce que (3) = (2). Des deux côtés, B est supprimé et nous nous retrouvons avec

$$A = B' \quad (4)$$

En d'autres termes, nous supposons que les bénéfices observés, avant la réception des subventions, sont égaux aux bénéfices non observés après la réception des subventions ; ce plan GT1 est applicable si l'on n'a qu'une section transversale d'observations avant et après le traitement. De plus, elle ne peut s'appliquer que si la politique en cours d'évaluation est horizontale, c'est-à-dire qu'elle couvre toutes les unités de la population exposée. Si elle était verticale, ne couvrant ainsi qu'une partie de la population, cela nous aurait donné la possibilité de créer une autre condition contrefactuelle. Cela se produirait par le biais d'un groupe témoin qui n'aurait pas été traité avec l'intervention.

3.1.2.2 Conception GTC (Deux groupes avant-après : coupe transversale)

Ce plan, contrairement au plan GT1, utilise des observations de deux populations ; de ceux qui ont été exposés au traitement et de ceux qui ne

Techniques d'évaluation des politiques publiques : Une revue de littérature

l'ont pas été (figure 2). Le véritable impact de cette conception continue d'être α , le même que dans l'équation (2). En utilisant le même exemple, nous mesurons les bénéfices des entreprises qui ont reçu des subventions et les bénéfices des entreprises qui n'ont pas reçu de subventions. Nous effectuons les mesures en deux points dans le temps pour les deux groupes ; une fois avant l'intervention à $t-1$ et une fois après, à $t + 1$. La conception GTC représente la conception classique de la différence de différence, mais l'affectation n'est pas réalisée au hasard. La différence entre le plan GT1 et le plan GTC réside dans la façon dont on sélectionne la population contrefactuelle. Dans GT1, il s'agissait de la mesure d'impact du groupe de traitement, au temps $t-1$. Ici, il est basé sur un groupe d'entreprises non exposées au traitement (entreprises non subventionnées) et l'impact est mesuré avant et après l'intervention. L'impact net est « β » et calculé comme suit :

$$\beta = (B - A) - (D - C) \quad (5)$$

Ici, l'hypothèse est que les unités non exposées au traitement (les entreprises ne recevant pas de subventions) produiront le même impact que les unités qui ont été exposées au traitement, si ces unités exposées n'avaient pas été exposées au traitement, où

$$D - C = B - B' \quad (6)$$

Comme pour le plan GT1, pour une estimation sans biais de α , β doit être égal à α , ou (5) = (2). Si tel est le cas, nous obtenons

$$(B - A) - (D - C) = B - B' \quad (7)$$

En enlevant le B des deux côtés, nous obtenons $B' = A + (D - C)$ (7a)

Mais c'est en fait un nouveau niveau non observé de B que nous appelons B'' ou supposons que $B' = B''$. Donc

$$B'' = A + (D - C) \quad (8)$$

La conception est représentée par la figure suivante :

Techniques d'évaluation des politiques publiques : Une revue de littérature

politique (la variable de traitement) générée par l'exécution de la régression au cours de la première étape et nous l'utilisons comme notre principale variable indépendante d'intérêt dans un autre modèle de régression. Ce n'est qu'alors que ce dernier modèle utilise la variable d'impact des politiques comme variable dépendante d'intérêt. Ce que nous essayons essentiellement de faire, c'est de simuler un processus de randomisation (Bourguignon, 2006). Ainsi, nous utilisons des variables qui peuvent bien prédire la variable d'intervention (traitement) mais pas l'effet (potentiel) des politiques. Le problème habituel est que nous ne pouvons pas trouver facilement ces instruments pour toutes sortes d'analyses politiques. Et pire encore, si nous trouvons un tel instrument, sa qualité pourrait être si mauvaise que les estimations d'impact pourraient être encore plus éloignées de la réalité que dans le cas où il n'aurait pas été utilisé.

3.3 Différence de différence (DiD)

La méthode d'estimation appelée différence de différence s'agit d'une méthode quantitative très populaire et largement utilisée pour l'estimation de l'impact des politiques. Cependant, la meilleure version, où l'on dispose d'un ensemble de données de panel car elle est facilement applicable basée sur la même logique que la méthode transversale statique à deux périodes (Khandker, 2009). La nécessité de cette méthode découle de notre incapacité à tenir compte de tous les facteurs potentiels qui pourraient agir sur la variation de la variable d'intérêt dépendante (l'incidence sur les politiques). Nous sommes limités aux seules variables observables recueillies dans notre ensemble de données. Nous pouvons classer tous ces facteurs inobservables en deux types : ceux qui restent constants (fixes) tout au long de la période du programme examiné, et ceux qui varient au cours de la même période, rappelons que notre modèle de régression de base est cité précédemment. L'estimation de β de la variable intervention / traitement (TREAT) est l'estimation de l'effet causal moyen. Le terme d'erreur peut alors être supposé composé de deux montants ; les variables fixes non observables (φ) et les variables mobiles non observables (u), ou $\varepsilon_{it} = \varphi_{it} + u_{it}$. φ capture ensuite tous les facteurs qui influencent l'indicateur

d'impact Y mais restent fixes tout au long de la période examinée. (u), d'autre part, représente les différents facteurs qui influencent la variable d'impact d'intérêt (Khandker, 2009).

3.4 Analyse coûts-avantages dans l'évaluation des politiques publiques

Les politiques sont mises en œuvre par le biais de programmes qui ont besoin d'argent pour fonctionner, les exigences en matière de responsabilité font théoriquement surface depuis les contribuables jusqu'aux législateurs, au gouvernement, aux ministères, aux agences, à leurs bureaux régionaux / locaux et enfin s'arrêter aux destinataires finaux (cibles) de l'intervention. Les exigences en matière de responsabilisation peuvent ne pas toujours être de la même force. Ils sont plus faibles, par exemple, entre les destinataires finaux et les agences locales, mais plus forts entre les législateurs et le gouvernement (White, 2009). Indépendamment de la force inégale de la responsabilité, le fait qu'elle existe oblige l'évaluateur non seulement à estimer correctement le véritable impact net de l'intervention politique, mais aussi à porter un jugement sur la valeur de l'impact estimé. C'est là que l'analyse coûts-avantages entre en jeu. Et parce que la responsabilité est liée aux crédits budgétaires, il faut traduire les coûts et les avantages associés à la politique, explicitement en termes monétaires. Un problème auquel l'évaluateur est confronté dans une telle analyse est qu'il n'y a pas de définition claire de ce qui peut être classé comme coûts et quoi comme avantages dans le contexte de la politique publique en question. Dans le secteur privé, les choses sont beaucoup plus claires car l'analyse coûts-avantages se fait normalement au niveau du projet ou de l'investissement. Car on peut utiliser des mécanismes de prix du marché (coût d'opportunité) pour les évaluer. La rentabilité est le critère de mesure des activités commerciales du secteur privé. Les problèmes susmentionnés dans le secteur public peuvent être abordés en premier en définissant à quel niveau nous effectuerons l'analyse coûts-avantages. Et cela parce que différentes considérations sont utilisées au niveau (micro) et différentes à un niveau plus général (macro). Dans le jargon économique, par exemple, l'analyse coûts-avantages au niveau le plus bas est appelée équilibre partiel alors qu'au niveau supérieur, On parle d'analyse d'équilibre général.

(Devarajan, 1997) Soutiennent que, pour qu'une politique vaille la peine d'être entreprise, l'évaluateur doit juger qu'au minimum, les avantages pertinents dépassent les coûts pertinents liés à l'intervention politique particulière. Et cela devrait être valable dans les contextes d'équilibre partiel et général. Cela signifie qu'au minimum, il convient d'effectuer une analyse coûts-avantages fondée sur des motifs d'efficacité économique. En équilibre partiel, nous mesurons les effets nets sur les unités traitées uniquement. En équilibre général, en plus de ceux qui ont été traités directement, nous prenons également en compte les effets qui se produisent sur les autres unités (les externalités).

4. Discussion

Cet article n'est pas une évaluation d'une politique publique spécifique en soi ; il s'agit d'un compte rendu descriptif de certaines des questions qui sont ou devraient être trouvées dans une étude d'évaluation. À cet égard, la discussion qui suit comprend quelques recommandations applicables, non pas sur une politique publique spécifique, mais plutôt sur la conduite et l'utilisation de l'évaluation elle-même.

4.1 Les limites de l'évaluation des politiques publiques

On a mentionné dans l'introduction que l'évaluation des politiques publiques est une activité complexe. Pour affiner les choses, les questions analysées dans ce document sont pertinentes pour les évaluations ayant certaines caractéristiques spéciales. La discussion s'est concentrée sur les évaluations qui sont (a) rétrospectives, (b) quantitatives, (c) sont basées sur des méthodes non expérimentales, (d) sont menées au niveau micro et (e) utilisent des sources de données secondaires. On donne maintenant les raisons pour lesquelles on a choisi d'analyser uniquement ces types d'évaluations des politiques publiques :

(a) L'évaluation rétrospective revient sur ce qui est arrivé aux bénéficiaires des interventions dans le cadre d'un programme. D'un point de vue pratique, c'est la voie la plus courante et la plus logique à suivre.

(b) La conduite d'évaluations quantitatives (par rapport à des évaluations qualitatives) est choisie pour plusieurs raisons. La première est que

l'évaluation qualitative peut nous donner une direction du changement, alors que l'évaluation quantitative montre l'ampleur du changement (Chiang, 1974, pp. 136-139). En fait Il n'y a aucune objection à ce que toutes les évaluations soient subjectives (à la fin, les évaluateurs sont appelés à porter des jugements), mais la subjectivité générée est beaucoup moins basée sur des critères et des mesures quantitatifs que qualitatifs. Les économistes du développement soutiennent qu'il est essentiel pour l'évaluation de développer des objectifs en termes spécifiques et quantitatifs. Cela réduit l'ambiguïté et fournit des cibles claires à viser.

(c) Les méthodes non expérimentales sont liées à la caractéristique rétrospective de l'évaluation. On observe ce qui s'est passé après l'application d'une politique spécifiques à une population cible. En d'autres termes, nous n'avons pas entre nos mains un plan expérimental, où l'intervention est répartie au hasard entre plusieurs membres de la population. Il est généralement admis que ce n'est que par des approches expérimentales que l'on peut trouver avec confiance le véritable impact (potentiel) d'une intervention publique. En pratique cependant, cela est difficile à réaliser lorsque les unités cibles sont comme dans notre cas, les gens ou des entreprises.

(d) L'évaluation d'une politique au niveau micro est probablement le type d'évaluation le plus important. L'enquête sur ce qui s'est passé à l'extrémité inférieure de la mise en œuvre de la politique, pour le destinataire final (et non-destinataire) par le biais de l'intervention, est primordiale. Les évaluations dites stratégiques à des niveaux supérieurs ne sont utiles que si l'évaluation au niveau inférieur est d'abord identifiée.

(e) Pour appliquer tout ce qui précède, il faut des données de niveau micro-économique. Le caractère secondaire des données est souligné afin de réduire le risque de réponses biaisées (dans les cas où les destinataires d'une politique d'intervention spécifique sont invités à se juger sur sa valeur). Ce biais de réponse bien connu se produit en raison d'un avantage potentiel que les répondants croient gagner s'ils répondent d'une certaine manière ce qui est appelé par les économistes : l'effet d'aléa moral (Venetoklis, 2000).

4.2 Utilisation de l'évaluation : entre efficacité et efficience

Techniques d'évaluation des politiques publiques : Une revue de littérature

Quelle technique d'évaluation d'impact mentionné préalablement est la meilleure ? Intuitivement, on voit que le fait d'avoir peut-être des mesures longitudinales plutôt que transversales donne une meilleure perspective des tendances de certaines variables d'intérêt et rend donc mieux compte de l'impact potentiel de l'intervention (Bourguignon, 2006). L'évaluation concerne les comparaisons. Par conséquent, lors de l'évaluation de plusieurs spécifications de modèle, nous devons trouver une base, une référence pour les comparer. Comment cela se fait-il ? Les chercheurs ont imaginé une manière intelligente de le faire. Nous avons vu précédemment que la conception expérimentale est considérée comme idéale pour l'analyse des politiques, si elle peut être appliquée. Sur cette base, les chercheurs ont mené des expériences à grande échelle pour plusieurs politiques publiques. Aux États-Unis, la politique de formation des chômeurs a été évaluée. L'un des objectifs était d'examiner dans quelle mesure l'intervention (formation) a affecté les revenus des participants. Les individus choisis ont été assignés au hasard au groupe Traitement (formation) et au groupe Contrôle (pas de formation) et leurs revenus ont été suivis pendant un certain temps après la formation. Les résultats d'impact produits ont été utilisés comme valeurs de référence. Ensuite, les chercheurs ont ré-analysé les données, mais maintenant ils ont appliqué des méthodes d'analyse non expérimentales. Les résultats des différents modèles et conceptions ont ensuite été comparés à ceux de l'approche expérimentale (Duflo, 2007). Bien qu'il n'y ait pas eu d'accord absolu, le dernier consensus indique que pour les plans non expérimentaux, les estimations des données de panel combinées avec un indicateur de score de propension produisent des résultats plus proches du plan expérimental de référence ; dans le jargon économétrique, ces méthodologies produisent des estimations « robustes » (Khandker, 2009). Encore une fois et pour conclure, c'est le cas idéal. Nous pourrions avoir toutes les bonnes intentions d'appliquer une telle conception, mais nous pourrions être limités par le manque de données ou par la nature de la politique (horizontale - verticale).

Dans tous les cas, l'évaluateur doit signaler ces limites et procéder à la meilleure conception possible compte tenu des données disponibles.

5. Conclusion :

D'après cette étude on constate d'une part qu'une évaluation devrait commencer au fond (au niveau d'équilibre partiel). Cela couvre à la fois l'estimation de la phase d'impact et la phase d'analyse coûts-avantages en utilisant la dimension de l'efficacité. Si l'on constate dans l'analyse d'équilibre partiel que les coûts dépassent largement les bénéfices, il serait inutile de tenter de justifier la politique d'un point de vue d'efficacité, même au niveau de l'équilibre général. Si, en revanche, les résultats d'équilibre partiel sont positifs, on peut également tenter une analyse d'équilibre général, mais toujours basée uniquement sur des motifs d'efficacité. D'autre part, en étudiant comment l'Algérie construit ses politiques et gère ses fonds, nous avons réalisé qu'il n'y a pas de processus ou d'outils spécifiques pour évaluer quantitativement et qualitativement les politiques avant leur mise en œuvre, ni au niveau supérieur ni au niveau inférieur. En Algérie, le seul outil d'évaluation approuvé et appliqué formellement dans certains cas particuliers est l'analyse coût-bénéfice (ACB). En effet, dans de nombreux secteurs, bien que les limitations de l'ABC soient connues, il est considéré comme le meilleur moyen d'évaluer les différents types d'intervention public. Cependant, nous avons un point de vue différent. Nous croyons que cet outil n'est pas le plus approprié car malgré ses mérites incontestables, il ne permet pas le développement d'un processus décisionnel cohérent. Processus qui devient crucial dans des situations dominées par le risque et l'incertitude, et où les données et informations évoluent constamment.

6. Liste Bibliographique :

- Abhijit Banerjee, a. E. (2011). Poor economics: A radical rethinking of the way to fight global poverty. . Public Affairs.
- Bhola, H. S. (2000). A discourse on impact evaluation: a model and its application to a literacy intervention in Ghana. . Evaluation, 6(2), 161-177.

**Techniques d'évaluation des politiques publiques :
Une revue de littérature**

- Bourguignon, F. &. (2006). Microsimulation as a tool for evaluating redistribution policies. *The Journal of Economic Inequality*, 77-106.
- Chiang, A. C. (1974). *Fundamental methods of mathematical economics*. . McGraw Hill KOgakusha.
- Cling, J. P. (2008). L'évaluation d'impact des politiques publiques: enjeux, méthodes, résultats. *Nouvelles approches méthodologiques appliquées au développement (2)*,. Les Journées de Tam Đảo 2008, (pp. 15-47).
- Devarajan, S. S.-N. (1997). Beyond rate of return: reorienting project appraisal. *The World Bank Research Observer*, 12(1), 35-46.
- Duflo, E. G. (2007). Using randomization in development economics research: A toolkit. *Handbook of development economics*, 3895-3962.
- Fafard, P. (2008). Données probantes et politiques publiques favorables à la santé: pistes fournies par les sciences de la santé et la science politique. *Réseaux canadiens de recherche en politiques publiques*.
- Gaarder, M. M. (2010). Institutionalisation of government evaluation: Balancing trade-offs. . *Journal of development effectiveness*, 2(3), 289-309.
- Hoff, K., & Stiglitz, J. (2001). Modern economic theory and development. *Frontiers of development economics*, 389-459.
- Khandker, S. B. (2009). *Handbook on impact evaluation: quantitative methods and practices*. . The World Bank.
- Lindquist, E. A. (2001, Septembre 1). *Discerning policy influence: Framework for a strategic evaluation of IDRC-supported research*. Ottawa, Ottawa, Canada: IDRC Evaluation Unit, School of Public Administration .
- Nicola Jones, H. J. (2009). *Improving impact evaluation production and use*. London: Overseas development institute (ODI).
- Pollard, A. &. (2005). *How Civil Society Organisations Use Evidence to Influence Policy Processes: A Literature Review*, Working Paper 249. Overseas Development Institute.

- Prowse, M. (2007). Aid effectiveness: the role of qualitative research in impact evaluation. ODI Background Note.
- Riddell, R. C. (2008). Does foreign aid really work? . Oxford University Press.
- Tarazona, E. I., Wegner, S., & Medina Siy, A. (2006). Independent Evaluation Group (MIGA) 2006 annual report . Washington: World Bank.
- Venetoklis, T. (2000). Impact of Business Subsidies on Growth of Firms - Preliminary Evidence from Finnish Panel Data. Discussion Papers 220. VATT Institute for Economic Research.
- Weiss, C. H. (1999). The interface between evaluation and public policy. *Evaluation*, 5(4), 468-486.
- White, H. (2009). Theory-based impact evaluation: principles and practice. . *Journal of development effectiveness*, 1(3), 271-284.